

دراسات

دورية نصف سنوية محكمة تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة بمملكة البحرين

ملف العدد:

التحوّلات الجيوسياسية في الفضاء العالمي

الفضاء العالمي الجديد، الملامح .. المؤشرات .. القوى
المؤثرة

تأثير الاتفاق النووي الإيراني على معادلة الأمن
الإقليمي والخيارات الاستراتيجية لدول مجلس
التعاون

فن الحرب غير المتماثلة لداعش: تحليل استراتيجي

جماعات ما دون الدول والأمن الوطني والإقليمي:
نحو بناء قدرات الدول النامية لمكافحة الإرهاب
المعاصر

القضايا الإقليمية:

الطاقة غير التقليدية وعصر ما بعد النفط

الدراسة الرئيسية

جاستا... وانعكاساته على النظام الدولي

الدكتور خالد الرويحي

الدكتور أشرف كشك

الدكتور عمر العبيدي

الدكتور محمد الهاجري

عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات"

تأسس مركز "دراسات" بمملكة البحرين في ديسمبر من العام 2009م، كمؤسسة تفكير مستقلة تعنى بإجراء الدراسات في المجالات الاستراتيجية والدولية والطاقة؛ بهدف رصد ودراسة وتحليل ومتابعة التطورات الاستراتيجية على الصعيدين الإقليمي والدولي؛ بقصد استخلاص المؤشرات على المديين القريب والبعيد، المؤثرة على المصالح الحيوية لمملكة البحرين، بمفهومها الشامل، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأمنياً.

السياسة التحريرية

تعتمد سياسة التحرير على التكاليفات المباشرة للباحث، لكن يمكن قبول مقترحات من جانب الباحثين والمحللين، لإعداد دراسات وتقارير قابلة للنشر في الدورية، عبر الإرسال أو الاتصال بمدير التحرير.

الإشتراكات السنوية

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان الدورية باسم مدير التحرير.

المراسلات

توجه جميع المراسلات الخاصة بالدورية إلى مدير تحرير دورية "دراسات" على البريد الإلكتروني الخاص بالدورية، strategicjournal@derasat.org.bh

أو العنوان البريدي الآتي: دورية "دراسات"
مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

ص. ب 496 ، المنامة، مملكة البحرين

هاتف: 17 752 778 (+973) - فاكس: 17 754 678 (+973)

الترقيم الدولي الموحد للدورية

ISSN 2384-468X

دراسات

دورية نصف سنوية متخصصة تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة مملكة البحرين، تعنى بنشر الدراسات والتحليلات السياسية والدولية والاقتصادية والأمنية والطاقة والفضاء الرقمي، ذات الاهتمام بالقضايا الاستراتيجية بمفهومها الشامل، والتي تركز على الشأنين الخليجي والعربي باللغتين العربية والإنجليزية.

رئيس التحرير

سعادة السيد خالد بن إبراهيم الفضاله

رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

نائب رئيس التحرير

الدكتور خالد محمد الرويحي

المدير التنفيذي لمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

الهيئة الاستشارية

الدكتور رائد بن شمس

الدكتور أحمد هاشم اليوشع

الدكتور محمد أحمد عبدالله

هيئة التحرير

الدكتور عمر أحمد العبيدي

الدكتور أشرف محمد كشك

مدير التحرير

أحمد عبدالعزيز الجار

جميع الآراء الواردة في هذه الدورية تعبر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الدورية أو مركز

البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

© جميع حقوق النشر والطبع والتوزيع محفوظة للدورية، 2016م. ولا يجوز الاقتباس من مواد الدورية دون الإشارة

الى المصدر، كما لا يجوز إعادة نشر الأعمال المنشورة في الدورية "ورقياً أو إلكترونياً" دون اتفاق مسبق مع المركز.

المحتويات

4	التعريف بالدورية
9	الافتتاحية: بقلم خالد بن إبراهيم الفضاله
13	القسم الأول: الدراسات
15	جاستا ... وانعكاساته على النظام الدولي الدكتور خالد الرويحي الدكتور أشرف كشك الدكتور عمر العبيدي الدكتور محمد الهاجري
37	القسم الثاني: ملف العدد: التحوّلات الجيوسياسية في الفضاء العالمي
39	تقديم الملف: الفضاء العالمي الجديد، الملامح.. المؤشرات.. القوى المؤثرة.
41	الدكتور خالد محمد الرويحي
49	تأثير الاتفاق النووي الإيراني على معادلة الأمن الإقليمي والخيارات الاستراتيجية لدول مجلس التعاون. الدكتور أشرف محمد كشك
61	فن الحرب غير المتماثلة لداعش: تحليل استراتيجي. الدكتور سامي محمد خالد الفرج
67	جماعات ما دون الدول والأمن الوطني والإقليمي: نحو بناء قدرات الدول النامية لمكافحة الإرهاب المعاصر. الدكتور سعود بن مساعد التمامي

القسم الثالث:

73 القضايا الإقليمية: الطاقة غير التقليدية وعصر ما بعد النفط

75 تقديم الملف:

سيناريوهات إنتاج الطاقة غير التقليدية وآثارها الاقتصادية على مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الأستاذ الدكتور هيثم عبدالله سلمان

77 الدكتور يحيى حمود حسن

توظيف منظمات حماية البيئة العالمية لخدمة المصالح النفطية لدى دول مجلس التعاون في عصر النفط الصخري.

الدكتور عمر العبيدي

121 الأستاذ عبدالعزيز الدوسري

القسم الرابع:

131 عروض الكتب والندوات والمؤتمرات والوثائق:

133 تقديم الملف:

135 أولاً: عروض الكتب:

القوة السياسية، كيف ستعيد الصين وروسيا تشكيل العالم.

135 الأستاذة منى عبداللطيف

الاقتصاد السياسي لمنطقة الخليج العربي.

139 الأستاذة غادة عبدالله

143 ثانياً: الندوات والمؤتمرات:

المؤتمر الخليجي الاستراتيجي الثاني، "التحولات الجيوسياسية في الفضاء العالمي"،

مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة (22 - 23 مايو 2016م).

143 هيئة تحرير الدورية

الملتقى الحكومي لحكومة مملكة البحرين، مركز عيسى الثقافي - مملكة البحرين (18 سبتمبر 2016م).

161 هيئة تحرير الدورية

نص الخطاب السامي لجلالة الملك المفدى بمناسبة افتتاح دور الانعقاد الثالث

من الفصل التشريعي الرابع للمجلس الوطني،

مركز عيسى الثقافي، المنامة، (16 أكتوبر 2016م).

كلمة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى - حفظه الله ورعاه - في الجلسة الافتتاحية للقمة العربية في دورتها السابعة والعشرين في العاصمة الموريتانية نواكشوط، ألقاها بالنيابة عن جلالتة سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء،

(25 يوليو 2016م).

البيان الختامي للقمة العربية السابعة والعشرين،

قمة نواكشوط "إعلان نواكشوط"، (25 يوليو 2016م).

كلمة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى - حفظه الله ورعاه - أمام مؤتمر القمة الإسلامية الثالثة عشرة في الجمهورية التركية، ألقاها نيابة عن جلالتة سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء،

(15 أبريل 2016م).

البيان الختامي للدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي،

(دورة: الوحدة والتضامن من أجل العدالة والسلام، 15 أبريل 2016م).

كلمة معالي الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة وزير الخارجية

أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، (26 سبتمبر 2016م).

كلمة الفريق الركن معالي الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزير الداخلية

مع نخبة من أبناء مملكة البحرين: هدفنا يتطلب ما هو أكبر من مجرد رد الفعل، وانتصار دولة القانون والمؤسسات يتحقق بتضحيات جسام، (29 سبتمبر 2016م).

قواعد وإجراءات النشر في الدورية

التعريف بالدورية

1. دورية نصف سنوية متخصصة تصدر عن مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة مملكة البحرين.

2. تعنى الدورية بنشر الدراسات والتقارير السياسية والدولية والاقتصادية والأمنية والطاقة والفضاء الرقمي، ذات الاهتمام بالقضايا الاستراتيجية بمفهومها الشامل، والتي تركز على الشأنين الخليجي والعربي "باللغتين العربية والإنجليزية".

3. من أبواب الدورية الثابتة:

أ. افتتاحية العدد، يتناول مختلف القضايا الاستراتيجية الراهنة.

ب. الدراسات، يتضمن 3 دراسات، تتسم بالأصالة والجدية، فضلاً عن اتخاذها المنهج العلمي.

ت. ملف العدد، والذي يهدف لدراسة قضية من القضايا الراهنة، سواء بالنسبة لمملكة البحرين أو القضايا الإقليمية أو الدولية، بحيث لا تتجاوز كل مساهمة 4000 كلمة على أقصى تقدير.

ث. التقارير التحليلية، مجموعة من التحليلات التي ينفذها باحثو "دراسات" أو غيرهم بشأن القضايا الراهنة على الساحة المحلية أو الإقليمية أو الدولية، ولا يزيد التحليل عن 3000 كلمة ويضم من 3 - 5 تقارير.

ج. مراجعات الكتب، بهدف التعريف بمحتوى أحدث الكتب ونقدها بأسلوب علمي من حيث السلبات والإيجابيات ومواطن التميز وأوجه القصور. وينبغي ألا تزيد مراجعة الكتاب عن 1000 كلمة، وأن تتضمن المراجعة، موضوع الكتاب وحدوده الزمانية والمكانية والمرجعية، منهج الباحث في بحثه وأدواته ومصادره، إضافات الباحث واستدراكاته على من سبقه والجديد في بحثه، ويلتزم الباحث بعرض أبرز الأفكار التي ناقشها الكتاب برؤية نقدية. وترفق معها البيانات الأساسية للكتاب (الكاتب، عنوان الكتاب، سنة النشر، دار النشر، الطبعة).

ح. الوثائق، ويحوي عدداً من الوثائق الاستراتيجية المهمة كالكلمات السامية لحضرة صاحب الجلالة الملك المفدى، أو التقارير الختامية لأعمال قمم مجلس التعاون لدول الخليج العربية أو جامعة الدول العربية أو الأمم المتحدة، وغيرها.

4. تراعى في أولوية النشر، ما يلي:

- أ. التوازن في الدراسات التي تعالج الوضع الراهن، والدراسات المتعلقة بآفاق المستقبل.
 - ب. تاريخ استلام الدراسة وأسبقية البحوث للنشر، إن كان هناك طلب إجراء تعديلات عليها.
 - ت. تنوع الأبحاث والباحثين لتحقيق التوازن بحيث تنشر الدورية لأكثر عدد من الكتاب في العدد الواحد.
 - ث. القضايا الاستراتيجية المختصة بمملكة البحرين، وذلك لما تعانيه المكتبة البحرينية من نقص واضح فيها.
5. تهدف الدورية إلى:

- أ. نشر الدراسات والتقارير في التخصصات السياسية والدولية والاقتصادية والأمنية والطاقة والفضاء الرقمي ذات الصلة بالقضايا الاستراتيجية بمفهومها الشامل.
 - ب. تشجيع وتدعيم البحث العلمي الاستراتيجي بمفهومه الشامل.
 - ت. تزويد المكتبات في دول المنطقة والباحثين وصناع القرار بنتائج الدراسات والتقارير التي يحتاجونها في مجال اختصاصات الدورية.
6. تحرص الدورية على ترسيخ دور المركز في تناول القضايا الاستراتيجية المتعلقة بمملكة البحرين ومنطقة الخليج العربي ومشكلاته على النحو الذي يجعلها دورية رصينة وتقدم العون للباحثين والمهتمين.

افتتاحية العدد

بقلم: خالد بن إبراهيم الفضالة

الكلمة الافتتاحية

خالد بن إبراهيم الفضالة¹

إذا كان انتهاء الحرب الباردة عام 1990م قد أسّس لبداية نظام عالمي جديد مغاير لذلك النظام الذي ظهر بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وكانت القطبية الثنائية أبرز ملامحه، فإنّ أحداث الحادي عشر من سبتمبر كانت إيذاناً بظهور مرحلة جديدة في العلاقات الدولية، برزت خلالها الولايات المتحدة كقطب أوحده على الساحة العالمية، مع بدء ما أسّمته "الحرب على الإرهاب"، وما أفرزته من نتائج، سواء بالنسبة لعلاقات أمريكا بدول العالم أو تكريس للخلل في توازن القوى الإقليمي، في أعقاب الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م.

ومع التسليم بما سبق، فإنّ الأزمات التي كان ولا يزال العالم العربي يشهدها ابتداءً من عام 2011م وحتى الآن، قد أوجدت واقعاً عالمياً مغايراً بالنظر إلى انخراط أطراف دولية في تلك الأزمات، ويقدم التدخل الروسي في الأزمة السورية مثلاً واضحاً على ذلك، إلا أنه مما زاد الأمر خطورة هو أنّ مسار تلك الأزمة قد أصبح مرتهاً بمدى توافق أو اختلاف المصالح بين كل من الولايات المتحدة وروسيا، وهو ما تحدده في الوقت ذاته الوقائع على الأرض، بما يعني أنه لا تلوح في الأفق القريب حلول لها، ومن ثم استمرار أكبر مأساة إنسانية عرفتها البشرية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية.

مع أنّ الصراع الدولي كان ولا يزال سمة أساسية للعلاقات الدولية، فإنّ هناك مبادئ للعلاقات الدولية قد ارتضتها كافة دول العالم، وجسدها ميثاق عصبة الأمم المتحدة الذي أسّس عام 1919م، أو منظمة الأمم المتحدة التي أنشئت عام 1945م، ومن ثمّ فإنّ سعي بعض القوى الكبرى لتقويض تلك المبادئ لا يعني تقويض المنظمة الأممية فحسب، وإنما تقويض المصالح الاستراتيجية بين الدول على المستويات السياسية والاقتصادية والأمنية، وبالتالي سيادة حالة من فقدان الثقة فيما بينها؛ الأمر الذي من شأنه تهديد الأمن الإقليمي والعالمي على حد سواء، في ظل انتهاء الحدود الفاصلة بين المستويين واستمرار ظاهرة الإرهاب كتحديٍّ مشترك لدول العالم كافة.

ومن ثمّ فإنّ إقرار الكونجرس الأمريكي لقانون "العدالة ضد أعمال الإرهاب"، يعد تطوراً بالغ الخطورة بالنسبة لمبادئ وأسس القانون الدولي التي تنهض عليها العلاقات بين الدول، وفي مقدمتها "الحصانة السيادية للدول"، التي كانت تحول دون مقاضاتها ومسؤوليها، فموجب ذلك القانون فإنّ الحصانة والسيادة لم تعودا محل اعتبار، وبالتالي سيكون متاحاً للأفراد المحليين مقاضاة الدول أو مسؤوليها أمام المحاكم الأمريكية، ويعدّ ذلك القانون تحدياً هائلاً، ليس فقط بالنسبة للدول الخليجية أو العربية التي ستكون مستهدفة، بل أيضاً بالنسبة

1 رئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة - رئيس تحرير دورية "دراسات" - مملكة البحرين

لأمن الولايات المتحدة ومواطنيها، وذلك انطلاقاً من "مبدأ المعاملة بالمثل"، حيث إنَّ مواطني الولايات المتحدة لن يكونوا بمنأى عن المساءلة أمام محاكم محلية في كافة أنحاء العالم.

والنتيجة الأساسية لما سبق هي أنَّ إقرار تشريعات وطنية من هذا النوع تنال من سيادة الدول، أمر من شأنه التأسيس لمرحلة جديدة في العلاقات الدولية، مؤداها الانتقال من العمل وفق قواعد وأحكام القانون الدولي إلى سيادة حالة من الفوضى، وسيادة مناخ من عدم الثقة والحد من التعاون في العديد من المجالات، وفي مقدمتها المجال الاستخباراتي.

تؤكد المواقف العربية والدولية الراضة لهذا القانون حقيقة مفادها أن الولايات المتحدة ستكون في مواجهة مفتوحة مع العالم أجمع، وعلى كافة المستويات، تلك المواجهة وإن بدأت قانونية فإن نهايتها ستحمل في طياتها كافة أوجه الصدام على المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية، بما يضر بالمصالح الأمريكية قبل غيرها من الدول الأخرى.

وهذا يعني أنه من الخطأ اختزال النقاش حول المعاني والدلالات القانونية لجاستا، والذي يمكن مواجهته بآليات قانونية عديدة، ولكن يتعين أن نتجاوز الإطار القانوني، وأن نضع ذلك القانون ضمن منظومة دولية شائعة في التشكل، وسوف تنتج تداعيات بالغة الخطورة على الأمن العالمي والأمن الإقليمي، على حد سواء، ليس أقلها عرقلة حل النزاعات بين الدول، سواء ضمن الإطار الثنائي أو الجماعي.

إنَّ ما تشهده السياسة الأمريكية من تحولات جذرية فضلاً عن دخول روسيا على خط التفاعلات الدولية والإقليمية، ترسم ملامح مهمة لواقع موازين القوى العالمية على الأقل خلال العقد المقبل، وهو ما يجب أن يُؤخذ بعين الاعتبار من جانب دول مجلس التعاون والدول العربية عند صياغة تحالفاتها حالياً ومستقبلاً.

القارئ الكريم،

تأتي دورية "دراسات" في عددها الجديد، لتضيف تحليلات ودراسات حول مختلف الأحداث المتسارعة التي يشهدها الشرق الأوسط بشكل عام، والخليج العربي بشكل خاص؛ حيث خصصنا دراسة رئيسية لهذا العدد لطرح قانون جاستا وانعكاساته على النظام الدولي، وخصص ملف العدد لطرح قضايا التحولات الجيوسياسية في الفضاء العالمي، كما خصصنا باباً لدراسة الطاقة غير التقليدية وعصر ما بعد النفط، إضافة إلى مجموعة مختارة من الوثائق وعروض الكتاب والمؤتمرات، ونأمل أن تكون الدراسات المنشورة بين دفتي الدورية ذات قيمة مضافة للقارئ الكريم.

والله ولي التوفيق،،

الدراسات

جاستا... وانعكاساته على النظام الدولي

الدكتور خالد الرويحي

الدكتور أشرف كشك

الدكتور عمر العبيدلي

الدكتور محمد الهاجري

جاستا... وانعكاساته على النظام الدولي

الدكتور خالد الرويحي¹

الدكتور أشرف كشك²

الدكتور عمر العبيدلي³

الدكتور محمد الهاجري⁴

تمهيد:

نظم مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات" ندوة بعنوان: "جاستا ... وانعكاساته على النظام الدولي"، وذلك يوم الثلاثاء الموافق 18 أكتوبر 2016م. وقد تضمنت الندوة أربعة محاور رئيسية بالإضافة إلى الكلمة الافتتاحية لرئيس مجلس أمناء مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة السيد خالد بن إبراهيم الفضاله. وقد تناولت الندوة المحاور التالية:

1. ملامح النظام الدولي الحالي.
 2. النظام الدولي: بين السيادة ومصالح الدول الكبرى.
 3. الانعكاسات الاقتصادية لقانون جاستا.
 4. العلاقات الدولية بين النظام الأممي والفوضى.
- إنّ إقرار الكونجرس الأمريكي لقانون "العدالة ضد أعمال الإرهاب"، يعد تطوراً بالغ الخطورة بالنسبة لمبادئ وأسس القانون الدولي التي تنهض عليها العلاقات بين الدول، وفي مقدمتها "الحصانة السيادية للدول"، التي كانت تحول دون مقاضاتها ومسؤوليها، ونظراً للأهمية الاستراتيجية لقانون جاستا، في الوقت الراهن، فقد ارتأت دورية "دراسات" نشر وقائع الندوة والدراسات التي طرحت، كدراسة رئيسية في هذا العدد.

1 المدير التنفيذي لمركز "دراسات".

2 مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية.

3 مدير برنامج الدراسات الدولية والجيوسياسية.

4 رئيس وحدة الدعم المعلوماتي.

أولاً: مفهوم وتطور النظام العالمي الحالي:

دائماً ما يتكرر في مجال العلاقات الدولية طرح مفهوم ودور النظام الدولي في فهم البيئة المحيطة بالدولة، فما معنى هذا المفهوم؟ إن هنالك محاولات قديمة لوضع تصورات مثالية للعالم كي يعم السلام ووضوح حد للصراعات والأزمات. وفي حقيقة الأمر، فإن النظام الدولي قد مر بالعديد من المراحل والتطور.

وتعود أول محاولات وضع تجسيد هذه الفكرة للعام 1269 قبل الميلاد، ولأول معاهدة سلام مكتوبة وموثقة في التاريخ، أطلق عليها اسم معاهدة سلام قادش، وهي نسبة إلى معركة قادش الثانية التي وقعت بين قوات الملك رمسيس الثاني ملك مصر وملك الحيثيين بقيادة الملك مواتلي الثاني، بمدينة قادش التي تقع على الضفة الغربية لنهر العاصي في سورية جنوب بحيرة حمص بعدة كيلومترات. وهذه المعركة مؤرخة في العام الخامس من حكم الملك رمسيس الثاني حوالي العام 1274 ق.م على وجه التقريب.

وتم توقيع معاهدة سلام رسمية في عام 1258 قبل الميلاد، كما تم نقش المعاهدة على لوح من الفضة، وتم عمل نسخة من الطين في العاصمة الحيثية (حاتوسا) الموجودة جغرافياً في تركيا الحديثة، ومعرضة في متحف الآثار في إسطنبول. وهناك نسخة طبق الأصل لمعاهدة قادش معلقة في المقر الدائم للأمم المتحدة كأول معاهدة سلام مكتوبة وموثقة في التاريخ، وجزير بالذكر أن النسخ التركية منقوشة على ألواح الطين والنسخ المصرية مكتوبة على أوراق البردي. وتم العثور عليها في العام 1906م في تركيا بهضبة الأناضول.

أما عن المحاولات النظرية والأكاديمية، ففي العام 1315م دعا (Dante Alighieri) إلى ضرورة توحيد السلطة، والقضاء على انتشار مظاهر الفوضى عن طريق قيام حكومة عالمية تهدف إلى إنهاء التقسيمات القائمة التي أصبحت سبباً للصراعات والنزاعات المختلفة. وفي الفترة (1646 - 1716) رأى (Gottfried Wilhelm Leibniz) أن السلام العالمي ليس مجرد منع قيام المنازعات ولا القضاء على الخلافات، أو منع الدول من استخدام القوة، بل إن السلام الحقيقي يجب أن يستند إلى تنظيم دولي مهمته إخضاع المنازعات لقواعد ونظم تُحلّ على أساسها، وطرح في عام 1670م فكرة إقامة تنظيم دولي يضم جميع الدول في القارة الأوروبية مدعماً إياها بالثقافة والعلوم كعوامل مساعدة لترسيخ قاعدة من الوعي الذاتي تسهم في تحقيق أفعاره. إن أغلب التصورات لمفهوم النظام الدولي كانت مثالية، ولكن على الواقع العملي، ظهرت عقبات تظهر تحول دون تحقيق ذلك.

وفي القرن العشرين عرّف (Gabriel Almond) النظام السياسي بأنه نظام من التفاعلات التي توجد في كل المجتمعات المستقلة والتي تؤدي وظائف التكامل والتكيف عن طريق وسائل التوظيف أو التهديد بتوظيف وسائل القهر الشرعي بصوره كبيرة أو صغيرة. كما تطور المفهوم إلى أن تم وضع نظرية الأنظمة في العلوم السياسية (David Easton 1917-2014) والتي تقوم على فكرة أن الحياة السياسية كيان من التفاعلات ذات الحدود الخاصة والتي تحيطها نظم اجتماعية تؤثر فيها بشكل مستمر.

كما ينهض النظام الدولي على قاعدة تعدد الدول في إطار مجتمع دولي يتكون من عناصر مختلفة ومتناقضة، وهو يهدف إلى ترسيخ نوع متميز من العلاقات بين الدول وهذه العلاقات تهدف إلى الحد من النزاعات القائمة، وتطوير مظاهر الصراع، والعمل على إيجاد أسس قوية للتعاون الدولي المتبادل، كما يقوم على قاعدة المصلحة العامة للمجتمع الدولي وليس على أساس المصلحة المنفردة لإحدى مكوناته، ولعل السبيل لتحقيق ذلك يكمن في العمل الجماعي المستند إلى الوعي والإدراك الذي يهدف إلى تنظيم هذه العلاقات من خلال إحداث مؤسسات دولية حكومية أو غير حكومية، لها شخصية مستقلة ومعترف بها من قبل الدول، وتتعهد على نفسها تطبيق الأحكام والالتزامات الواردة في المواثيق التي توقع عليها.

المحطات التاريخية الرئيسية التي أسهمت في تشكيل النظام الدولي

اتفاقية ويستفاليا (1644-1648): نشأ مفهوم النظام الدولي في ظل تلك الاتفاقية التي أنهت حربي الثلاثين سنة والثمانين سنة التي مزقت أوروبا وتصارعت فيها الإمبراطورية الإسبانية المدعومة من قبل الكنيسة الكاثوليكية الرومانية، ودول شمال القارة البروتستانتية في أغلبها والمتحالفة مع ألمانيا وفرنسا التي دخلت هذا الحلف رغم كاثوليكيتهما لدفع التوسع الإسباني الذي سيطر على بعض أراضيها ومعها هولندا. استندت اتفاقيات ويستفاليا إلى مفهوم القومية باعتباره محددًا مركزيًا على المستوى السياسي والاستراتيجي في أوروبا التي كانت يومها مركز العالم بلا منازع.

وشكلت تلك الاتفاقيات الأساس الأول للدولة الوطنية التي ستزدهر في العقود والقرون اللاحقة بأوروبا، مع اندلاع انتفاضات الشعوب ومطالبتها بإقامة كيانات سياسية قومية خاصة بها، قبل أن يعم هذا النموذج العالم في القرون الثلاثة التالية لتوقيع الاتفاقيات.

وقد حكمت تلك الاتفاقيات النظام الدولي حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى (1914-1918) التي شهدت تحالفات سياسية واستراتيجية غير مسبقة في تنوعها واتساعها، مما أظهر محدودية الدولة القومية وعجزها عن توفير الأمن الجماعي الذي كان الدافع الأبرز لظهورها.

الحرب العالمية الأولى (1914-1918): أعادت الحرب العالمية الأولى صياغة مفهوم "المصالح" في العلاقات الدولية، إذ لم يعد أمن الدولة القومية مقتصرًا على سلامة ترابها الوطني فقط، وإنما بات مرتبطًا بأوضاع حلفائها أو ما سُمي في أدبيات مرحلة ما قبل الحرب الأولى بـ"المجال الحيوي".

ومن مميزات النظام الدولي أنه ذو طبيعة مرحلية، فغالبًا ما يبرز نظام دولي جديد بناءً على موازين قوة استراتيجية قائمة وآنية، تكون عادة مترتبة على مواجهة عسكرية مدمرة (مثل الحربين العالميتين) أو صراع إيديولوجي شرس وطويل الأمد.

ومن النماذج البارزة لذلك الحرب الباردة التي أرست -طوال خمسة عقود- واقعَ العلاقات الدولية لما بعد الحرب العالمية الثانية بين المعسكر الشرقي الشيوعي بقيادة الاتحاد السوفياتي والمعسكر الغربي الرأسمالي بزعامة الولايات المتحدة.

وقد تسببت الحرب العالمية الأولى في زوال أربع إمبراطوريات كبرى أبرزها الإمبراطورية العثمانية والنمساوية المجرية والإمبراطورية الروسية، وهو ما أسفر عن بروز عدد كبير من الدول القومية في أوروبا مثل اليونان ورومانيا وتشيكوسلوفاكيا وغيرها، استفادت من شيوع مفهوم "تقرير المصير" واستغلاله من قبل القوى الكبرى في التنافس السياسي والاستراتيجي على سيادة أوروبا والعالم.

كما شهدت المرحلة اللاحقة على الحرب العالمية الأولى بروز الولايات المتحدة كقوة عسكرية كان لها دور حاسم في توجيه مسار الحرب، وكذلك قوة اقتصادية واعدة. وفي شرقي أوروبا حولت الثورة البلشفية روسيا من إمبراطورية مترهلة إلى اتحاد كوندراي لم يسبق له مثيل في العصر الحديث مساحة وديمغرافيا ومؤهلات اقتصادية وطبيعية.

كما برزت اليابان في شرقي آسيا كقوة عظمى تتكئ على قاعدة اقتصادية صناعية قوية وقوة عسكرية ضاربة وتقاليد حربية عريقة ومجد سياسي تليد، فقبل الهزيمة والاستسلام عام 1945م كان آخر عهد لأرض اليابان بالمحتل في القرن الثامن الميلادي.

الحرب العالمية الثانية (1939-1945): أدى تعدد الأقطاب هذا -مع ما رافقه من منافسة وعداء محمومين- إلى نشوب الحرب العالمية الثانية بعد نهاية نظيرتها الأولى بعقدين من الزمان فقط، وعندما وضعت الحرب أوزارها عرف النظام الدولي مفهوم "الثنائية القطبية". فقد ظهرت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي قوتين مهيمنتين على النظام العالمي الجديد، مع اختفاء دور القوى المهيمنة سابقا (ألمانيا واليابان)، وتراجع مشهود للإمبراطوريات الاستعمارية التقليدية مثل فرنسا وبريطانيا.

وأدت هذه الثنائية إلى دخول العالم مرحلة "الثنائية القطبية"، وهي انقسام دول العالم إلى معسكرين: رأسمالي تقوده الولايات المتحدة واشتراكي يتزعمه الاتحاد السوفياتي.

كما عرفت هذه المرحلة ميزة أخرى هي تصدر العامل الأيديولوجي محددات النظام العالمي، وتحول الصراع على سيادة العالم إلى صراع أيديولوجي يبنى على القيم، مع أنه لا يغفل المصالح التي تبقى العامل الأهم في رسم العلاقات الدولية.

وقد كان انهيار جدار برلين (يوم 9 نوفمبر 1989) إيذاناً بتداعي المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي الذي انفرط عقده نهائياً في 26 ديسمبر 1991م، بعد أن صار جسداً بلا روح أنهكته عقود طويلة من سباق التسليح مع الغرب والسلطوية القائلة والصراع المبرر على السلطة بين أركان النظام.

انهيار الاتحاد السوفياتي في العام 1991: مهد سقوط الاتحاد السوفياتي وانهيار المعسكر الشرقي لولادة نظام دولي جديد تفردت فيه أميركا بالقيادة وزعامة العالم، مع عجز دول العالم الثالث وبعض القوى الصاعدة عن تطوير فكرة "عدم الانحياز"، وتقديمها خياراً منافساً قادراً على استثمار تركة المعسكر المنهار في سبيل بروز قطب عالمي مواز للقطب الليبرالي.

وبانتصاف العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، باتت الصين قوة اقتصادية عالمية يُحسب لها حسابها، لاسيما بعد تحقيقها نمواً اقتصادياً سريعاً يؤهلها لتصدر العالم اقتصادياً في النصف الثاني من هذا القرن، كما برزت كوريا الجنوبية وإندونيسيا وماليزيا وسنغافورة أو ما يطلق عليها (النمور الآسيوية) ومعها الهند والبرازيل كقوى اقتصادية مهمة تمثل جزءاً مهماً من التجارة الدولية.

ودفع هذا التعدد القطبي على المستوى الاقتصادي الكثيرين إلى توقع تبلوره في تعددية سياسية واستراتيجية للنظام الدولي، لكن ذلك ما زال مستبعداً نظراً للتباين الكبير بين مرجعيات ومصالح تلك القوى الصاعدة.

ملامح النظام العالمي المعاصر

من الجدير بالذكر بأن النظام الدولي يمر اليوم بأزمة حقيقية، وأن عدم الاتفاق بين الدول مقدمة لظهور فوضى النظام الدولي. وإن قوة هذا النظام تكمن في مدى تعاون الأطراف المشاركة فيه ومدى دعمها لأهداف وإنجازات هذا النظام، كما يجب الإشارة إلى أن هنالك فاعلين يدخلون ضمن المؤثرين في ديناميكية النظام الدولي، مثل الجماعات دون الدول، non state actor، ومنها الشركات متعددة الجنسيات وغيرها.

وإذا كان الباحثون قد اتفقوا فيما بينهم على انتهاء النظام الدولي السابق بيد أنهم اختلفوا في تحديد ماهية النظام الدولي الراهن، حيث ذهب البعض إلى القول بأن النظام الدولي أصبح أحادي القطبية، في حين ذهب آخرون إلى القول بأنه أصبح متعدد الأقطاب تتوازن فيه خمس قوى على الأقل متمثلة بالولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، اليابان، الصين، روسيا الاتحادية. وذهب فريق ثالث إلى القول بأن النظام الراهن لا يعدو أن يكون مرحلة انتقالية تفصل ما بين سقوط النظام القديم ثنائي القطبية وبرز وتشكل هياكل نظام عالمي جديد لم تتبلور ملامحه بعد.

إن النظام الدولي هو نمط للتفاعل بين العديد من الفاعلين الدوليين في المجالات كافة، وتكمن أهمية ذلك النظام في كونه البيئة التي تتم فيها العلاقات الدولية، باعتبار أن الفاعلين الدوليين هم اصحاب القوة والنفوذ، ومع تغير أصحاب القوة يتغير شكل النظام، ومع انتهاء كل مواجهة بين دول كبرى تظهر تحولات رئيسية في توزيع القوة والقواعد التي تحكم التفاعلات الدولية، ومن شأن هذا التوزيع الجديد الإطاحة بمؤسسات النظام الدولي القديم لتحل مكانه مؤسسات جديدة تبلور نظامها.

ومن الملفت للنظر أن العلاقات الدولية بشكل عام لا تخضع لقانون مكتوب أو نظام رسمي ينظم العلاقات ما بين الدول، إنما تعمل تلك العلاقات في بيئة تحدد من قبل الفاعلين الدوليين، ولا يقتصر مصطلح الفاعلين الدوليين على الدول في حد ذاتها، وإنما يتجاوزها ليصل إلى المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، بالإضافة إلى الأشخاص الذين يلعبون دوراً في الساحة الدولية كما هو الحال بالنسبة للأفراد الذين يمتلكون نفوذاً عالمياً بحكم طبيعة نشاطهم بالإضافة إلى البعض من قادة المنظمات الإرهابية وتجار السلاح وغيرهم.

ثانياً: النظام الدولي بين السيادة ومصالح الدول الكبرى "جاستا نموذجاً"

مضامين سيادة وحصانات الدول في القانون الدولي وفي الدستور الأمريكي

يعد مبدأ حصانة الدول من أهم المبادئ الراسخة في القانون الدولي العام الذي ينظم العلاقات الدولية والقصد من تلك الحصانة ليس تحصين الدولة ضد قوانين الدول الأخرى أو تجاوز تلك القوانين وإنما إعطاء الدولة من خلال ممثليها لدى الدول الأخرى الحماية القانونية اللازمة ليكون لها القدرة على العمل بحرية لحماية مصالح رعاياها بالخارج لدى الدول الأخرى دون تدخل من أي جهات أخرى وخاصة القضائية، كما تمنح الدولة الحصانة لبعثاتها الدبلوماسية، ومراكزها القنصلية، وبعثاتها الخاصة، وكذلك بعثاتها لدى المنظمات الدولية، ووفودها إلى أجهزة المنظمات الدولية والمؤتمرات الدولية، كذلك تمنح الحصانات لرؤساء الدول بصفتهن الشخصية، وأيضاً الطائرات أو الأجسام الفضائية التي تملكها الدولة أو تقوم بتشغيلها. وذلك تأسيساً على مبدأ حصانات الدول وهو مبدأ معمول به بين الدول - وفقاً لمبدأ المعاملة بالمثل- وهذا المبدأ يستهدف تعزيز سيادة الدولة، كما أنه يعتبر من القواعد القانونية الآمرة أي التي لا يجوز مخالفتها وذلك للتمييز عن القواعد المقررة وهي التي يمكن الاتفاق بين الدول على مخالفتها، ووفقاً لما سبق فإن الدول تتساوى في السيادة.

وهناك العديد من المواثيق الدولية التي نصت على تلك الحصانات، ومنها:

1. نص الميثاق المنشئ للأمم المتحدة في المادة الثانية منه على أن "تقوم الأمم المتحدة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها"، وانطلاقاً من ذلك فإن الدولة لا تخضع لقضاء دولة أخرى تأكيداً لذلك المبدأ وحماية لحصانتها.

2. اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حصانات الدول وممتلكاتها من الولاية القضائية والتي أقرتها الأمم المتحدة عام 2004م: وأهم ما جاء فيها أنه لا يجوز اتخاذ إجراءات ضد دولة مثل حجز على الأموال سوى بتحقيق شرطين، الأول: إذا كانت الدولة المعنية قد وافقت على ذلك سواء من خلال طلب كتابي أو التوقيع على اتفاق تحكيم أو القبول باتفاق دولي آخر يتضمن إجراءات التحكيم. أما الشرط الثاني فهو أن تكون الحكومة المعنية قد أعلنت تخصيص أرصدة أو ممتلكات معينة للوفاء بالدعوى المرفوعة ضدها.

3. اتفاقية فيينا لقانون المعاهدات الدولية لعام 1969م وأيضاً اتفاقيتنا فيينا للعلاقات الدبلوماسية عام 1961م والعلاقات القنصلية عام 1963م، فعلى سبيل المثال تضمنت اتفاقية عام 1961م الكثير من المواد والنصوص القانونية بشأن حصانات الدبلوماسيين لدى الدول الأخرى من حيث عدم القبض عليهم أو احتجازهم ومعاملتهم باحترام وامتعتهم بالحصانة القضائية الجنائية والمدنية والإدارية سوى في حالة التلبس.

4. معاهدة وستفاليا عام 1648م والتي نصت على مبدأ سيادة الدول.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية ذاتها فالقانون الذي صدر في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1976م بشأن حصانات الدول الأجنبية ضد الملاحقات القضائية أمام المحاكم الأمريكية، وعلى الرغم من أنه تم تعديل ذلك القانون من خلال استثناء جرائم الإرهاب وذلك عام 1996م ثم تعديل آخر للقانون عام 2008م فإنه لا تزال هناك مشكلتان بشأن توجيه تهم تتعلق بالإرهاب لدولة ما، الأولى هي أنه لا يوجد تعريف عالمي لمفهوم الإرهاب، والثانية، أن مضمون ذلك القانون ينطبق فقط على الدول التي صنفها المجتمع الدولي أو الولايات المتحدة ذاتها بأنها راعية للإرهاب.

وإذا كانت الدساتير هي مصدر القوانين في كافة الدول، فإنه يتعين أن تتطابق تلك القوانين مع مضمين الدساتير، وبالنسبة للدستور الأمريكي يمكن الإشارة إلى أمرين، الأول: أنه لم يتضمن أي نصوص من شأنها أن تجيز تشريعات تخالف المواثيق التي وقعت عليها الولايات المتحدة ومنها ميثاق منظمة الأمم المتحدة. والثاني: أن الفقرة التاسعة من الدستور الأمريكي من المادة الأولى تقول "لا يجوز إصدار قانون جزائي بأثر رجعي"، وكانت هناك سوابق تاريخية في الولايات المتحدة بشأن عدم دستورية قوانين أصدرها الكونجرس منها إصدار الكونجرس قانوناً باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية منظمة إرهابية الأمر الذي حدا بالرئيس الأمريكي السابق دونالد ريجان لإغلاق مقر المنظمة في نيويورك إلا أن محكمة الاستئناف الأمريكية قضت في عام 1986م بعدم دستورية ذلك التشريع وذلك تنفيذاً لاتفاقية المقر التي أبرمتها الولايات المتحدة الأمريكية مع الأمم المتحدة.

والجدير بالذكر أن هناك العديد من دول العالم قد أقرت قوانين تقضي بالتأكيد على الحصانة القضائية للدول ومنها بريطانيا عام 1978م وكندا عام 1982م وأستراليا عام 1986م.

مضمون قانون جاستا وتوقيته:

القانون معروف للجميع كصيغة قانونية كما تداولته وسائل الإعلام، فمضمون القانون باختصار هو أنه "سيكون لضحايا الأعمال الإرهابية التي وقعت داخل الولايات المتحدة مقاضاة الدول أو الأفراد الذين يعتقد بأن لهم صلة بتلك الأعمال"، ولعل الأمر المستغرب في ذلك القانون أنه نص على المسؤولية غير المباشرة عن

العمل الإرهابي بما يعني احتواء القانون على عبارات فضفاضة من شأنها أن تتيح مساءلة دولة ما حتى لو لم تكن متورطة بشكل مباشر في تلك الأعمال الإرهابية وبالتالي لم يخل القانون من تسييس متعمد.

ومع أن القانون يمكن مواجهته أيضاً بصيغ قانونية إلا أن المهم هو تحديد أسباب إقرار الكونجرس الأمريكي لهذا القانون وبهذه السرعة، هناك أسباب داخلية، وأسباب أخرى ترتبط بالعلاقات الأمريكية السعودية، لأن سياسات الدول دائماً ما تبنى على المصالح وليست المبادئ، بيد أن المشكلة تتمثل في تجاوز سياسات الدول الكبرى القوانين الدولية ومن ثم النيل من الحصانات المقررة للدول بموجب قواعد القانون الدولي، ويمكن عرض تلك الأسباب كما يلي:

1. **الأسباب الداخلية:** يلاحظ تأييد ما يزيد عن 90% من الأصوات من كلا الحزبين الجمهوري والديمقراطي على حد سواء للقانون، حيث مرر مجلس النواب الأمريكي القانون بأغلبية 348 عضواً مقابل 77 (عدد أعضاء مجلس النواب 435 عضواً وتجرى الانتخابات كل سنتين لاختيار الأعضاء من الحزبين)، وكذلك مجلس الشيوخ حيث أيد القانون 97 عضواً مقابل اعتراض عضو واحد فقط (تم تمثيل كل ولاية بنائين في مجلس الشيوخ وعضويته لمدة ست سنوات ويتم تجديد ثلث أعضاء المجلس كل سنتين)، وعلى الرغم من زيادة مخاوف من سيطرة الحزب الجمهوري على الكونجرس بمجلسيه في انتخابات التجديد النصفى عام 2014م فإن الأمر المفاجئ لم يكن الجمهوريون فحسب وإنما موافقة الكونجرس بمجلسيه معاً على مشروع القانون؟ ويعد التصويت على ذلك القانون نتيجة ثلاثة أسباب داخلية، الأول: احتدام معركة الانتخابات الرئاسية الأمريكية والتشريعية المقبلة ومن ثم فكان فرصة نادرة للمزايدات الانتخابية وهو ما اتضح من تأييد كلا الحزبين الديمقراطي والجمهوري للقانون سواء لدعم حزبيهما أو لإعادة ترشيح أنفسهم مجدداً بما يعني أنه يعكس انتهازية سياسية واضحة، ولكن من المهم التأكيد على أن تلك المعركة الانتخابية لم تكن هي سبب ظهور ذلك القانون حيث سعت بعض التيارات السياسية داخل الكونجرس للدفع نحو إقرار ما أسمته قانون محاسبة السعودية ولكنها أخفقت في أعوام 2003م و2005م و2007م، لأن سياق العلاقات كان مختلفاً، ولكن بعد تولي الرئيس الأمريكي باراك أوباما وتحديداً في عام 2009م تم تشكيل مجموعة داخل الكونجرس الأمريكي للترويج لفكرة ضرورة صياغة تشريع ما لتحقيق العدالة لضحايا 11 سبتمبر، ثم أضحت الفكرة هي ضرورة الحصول على تعويضات من الدول التي يعتقد أنها المسؤولة عن ذلك من خلال ذلك القانون الذي شهد تعديلات عديدة في الفترة من 2014- 2016م، وذلك دون أن يأخذ أعضاء الكونجرس المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية بعين الاعتبار، ولكن من المهم أن تدرك برلمانات الدول أن هناك فرقاً بين إثارة قضايا لأغراض انتخابية والحفاظ على الأمن القومي للدول.

والثاني: جاء القانون في تغير توجهات المؤسسات الأمريكية سواء الرسمية أو غير الرسمية تجاه المملكة العربية السعودية، وسعي بعض جماعات الضغط لتأجيج مشاعر العداء للمملكة في الولايات المتحدة وفي مقدمتها اللوبي الإيراني لمحاولة صرف الأنظار عن تورط إيران في الأعمال الإرهابية في مناطق مختلفة

من العالم، وفي هذا السياق تشير إحدى الدراسات التي صدرت في الولايات المتحدة أن إيران تنفق على الإعلام الأمريكي حوالي 950 مليون دولار سنوياً، من أجل تشويه دول الخليج العربي، وتحسين صورتها لدى الرأي العام الأمريكي، والجدير بالذكر أنه تزامناً مع توقيع الاتفاق النووي الإطاري ثم الاتفاق النهائي بدأت مراكز التفكير الاستراتيجي الأمريكي وهي غير منبئة الصلة بصانع القرار الأمريكي حملة لتشويه صورة المملكة والترويج لإيران كشريك إقليمي مهم وضرورة انفتاح دول الخليج على إيران، حيث تلعب وسائل الإعلام دوراً مهماً في تشكيل قنوات الرأي العام، ففي أحدث استطلاع للرأي أجري في الولايات المتحدة الأمريكية فقد أفادت العينة المستجوبة بأن مشكلتي الفساد والإرهاب هما أكثر مخاوف المواطنين خلال عام 2016م على الرغم من أن الأراضي الأمريكية تظل بعيدة نسبياً عن أنشطة تنظيم داعش مقارنة بالدول الأوروبية.

والثالث: أن اللاعبين الآن في العلاقات الدولية ليسوا دولاً فقط وإنما ما يطلق عليه اللاعبون الدوليون الجدد ومنها الشركات متعددة الجنسيات ذات المصالح الممتدة في العديد من الدول والتي تمارس أدواراً فاعلة ومنها داخل الولايات المتحدة كشركات المحاماة الدولية، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى قيام إحدى تلك الشركات بدفع أربعة ملايين دولار أتعاب خبراء للتحري وجمع المعلومات حول هجمات 11 سبتمبر 2001م لمحاولة إثبات تورط دول بعينها، وهو ما يجب أخذه بعين الاعتبار والتساؤل الأهم من هي الأطراف التي تدعم تلك الجماعات؟

2. **الأسباب الخارجية:** القانون ليس منبئ الصلة عن مسار جديد للسياسة الخارجية الأمريكية عموماً والعلاقات مع المملكة العربية السعودية على نحو خاص، وباختصار هو عقاب سياسي للمملكة العربية السعودية ولكن تحت غطاء قانوني وذلك لأسباب ثلاثة: الأول، محاولة السعودية إيجاد هوية للأمن الإقليمي "مبدأ سلمان مقابل عقيدة أوباما": ففي ظل حالة التآزيم المزمنة التي تشهدها دول المنطقة منذ عام 2011م وحتى الآن فإن المملكة العربية السعودية قد أخذت على عاتقها مهمة كبرى تتمثل في إيجاد هوية للأمن الإقليمي، السعودية أرادت حسم الأزمات أما الولايات المتحدة فقد أرادت إدارتها، السعودية تدخلت في اليمن وأبدت استعدادها للتدخل البري في سوريا، فضلاً عن إعلان المملكة تأسيس التحالف العسكري الإسلامي لمكافحة الإرهاب في حين إنَّ هناك تحالفاً دولياً لهذا الغرض ولكن لم يحقق الأهداف المرجوة منه، وبالتالي لم تتوافق تلك الخطوات مع المصالح الأمريكية في هذا الشأن، بمعنى آخر أن ما أطلق عليه "عقيدة أوباما" تمت مواجهته "بمبدأ الملك سلمان" وهذا يفسر لماذا لم يبذل الرئيس الأمريكي باراك أوباما جهداً كبيراً في إقناع قادة الكونجرس بمدى إضرار ذلك القانون بالمصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة، وذلك على عكس موقف بوش الأب عندما اتصل بكل عضو من أعضاء الكونجرس الأمريكي على حدة لإقناعهم بحتمية إخراج العراق من الكويت بعد الغزو عام 1990م.

من ناحية أخرى فإن فكرة "عقاب المملكة" قد أثرت من جانب أعضاء الكونجرس ومن ذلك تصريح السيناتور بوب كيري النائب الديمقراطي والمرشح السابق للرئاسة بالقول "يجب معاقبة السعودية لترويجها لرؤيتها الخاصة للإسلام".

أما السبب الثاني: هو تغير مصادر التهديد وفقاً للرؤية الأمريكية في هذا الشأن، فالولايات المتحدة رأت أن إيران هي الشريك الإقليمي الذي يمكن الاعتماد عليه في ظل مبدأ الرئيس أوباما الجديد وهو "القيادة من الخلف" وعدم التورط في الأزمات، وهو ما سوف يستمر حتى بعد نتائج الانتخابات الرئاسية القادمة حيث إنه لا فرق في ذلك بين الحزبين الديمقراطي أو الجمهوري، ففي أحدث تصريح لها قالت هيلاري كلينتون مرشحة الحزب الديمقراطي أنها لن ترسل قوات أمريكية إلى سوريا، وأيضاً دونالد ترامب قال إنه سوف يعمل على مواجهة داعش وليس الإطاحة بالأسد، ويعيد ذلك إلى الأذهان أن الولايات المتحدة كانت أكثر حرصاً على إبرام الاتفاق النووي رغم ما به من ثغرات وغموض إلا أن المملكة ومعها دول مجلس التعاون تدرك هدف السياسات لجعل منطقة الخليج العربي وجوارها الجيو استراتيجي في حالة من التوتر المزمّن، وعلى الرغم من ذلك طالب الرئيس الأمريكي المملكة بتقاسم النفوذ الإقليمي مع إيران بدلاً من الصدام معها، من ناحية أخرى نجد أن الولايات المتحدة تريد التركيز على الحرب ضد داعش وتختزل الإرهاب في ذلك التحدي فقط بينما تغض الطرف عن ممارسات الحوثيين في اليمن، كما يلاحظ أن إيران ليست ضمن قضايا السباق الرئاسي الحالي، بما يعني أن هناك اتفاقاً ضمناً بشأن الاتفاق النووي وكذلك السياسات الإقليمية لإيران، وفي هذا السياق يثار تساؤل مهم لماذا وافق الكونجرس على الاتفاق النووي الإيراني الذي تم توقيعه عام 2015م واعترض على فيتو الرئيس بشأن قانون العدالة ضد أعمال الإرهاب مع أن الكونجرس كان بإمكانه الاعتراض على الاتفاق النووي؟ وهنا ينبغي التأكيد على أن ولايتي الرئيس الأمريكي الأولى والثانية من أكثر السنوات التي شهدت انتقادات لدول الخليج سواء من خلال تصريح أفراد محسوبين على الرئيس أو الرئيس ذاته بشكل مباشر أو غير مباشر، وهي جميعاً رسائل كان يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، ويعني ما سبق أن الخلاف الأمريكي- السعودي والخليجي ليس في الآليات والتكتيكات كما حاولت بعض الكتابات الترويج لذلك لكن هناك اختلاف جذري في المصالح ومن ثم المواقف، فهناك تغير في مضامين السياسة الخارجية الأمريكية ككل بغض النظر عن يتولى صياغة وتنفيذ تلك السياسة سواء بسبب العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي من النفط أو حالة الوفاق الأمريكي مع إيران في أعقاب توقيع الاتفاق النووي، وتؤكد تلك التفسيرات أن إقرار الكونجرس لذلك القانون لم يكن منشأً لتوجه جديد في السياسة الأمريكية الجديدة تجاه المملكة العربية السعودية وإنما كان كاشفاً لتلك التوجهات، حيث لوحظ أن الولايات المتحدة تغض الطرف عن سياسات إيران الإقليمية ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر خلال عام 2016م: إعلان الولايات المتحدة أنها تفكر في فرض عقوبات على إيران ثم التراجع عن ذلك، عدم اتخاذ الولايات المتحدة إجراءات حاسمة رداً على تهديد إيران للملاحاة في مضيق هرمز وباب المندب، تبادل السجناء بين إيران والولايات المتحدة، إعلان إيران عن المضي قدماً

في تطوير منظومة الصواريخ الباليستية دون ردة فعل سوى الإدانة في مجلس الأمن، صدور وثيقة سرية مسربة حول وجود ثغرات في الاتفاق النووي من شأنها أن تتيح لإيران تطوير برامج نووية لغير الأغراض السلمية خلال فترة الاتفاق، وغيرها من المؤشرات إلى الحد الذي دفع مسؤول إيراني سابق للقول "إن أوباما فرصة لن تتكرر بالنسبة لإيران"، أما مستشارة الأمن القومي الأمريكية السابقة فقد قالت "إن سياسات أوباما مع إيران تعد خيانة لدول الخليج". وهنا تجدر الإشارة إلى أنه من الخطأ أن تراهن دول الخليج على أشخاص بالنسبة للانتخابات الرئاسية الأمريكية المقبلة وإنما على المؤسسات الأمريكية ذاتها وكيفية إقناعها بأن الحفاظ على المصالح الاستراتيجية الأمريكية حول العالم لن يكون سوى بالعمل مع شركائها وأن تكون هناك أسس واضحة لتلك الشراكة لا يجوز المساس بها.

أما السبب الثالث فهو أن السعودية بدأت في ترجمة الأقوال إلى أفعال من حيث تنويع خياراتها التحالفية سواء بتعزيز العلاقات مع تركيا ومن ذلك انعقاد المجلس الوزاري التركي-الخليجي في الرياض في 13 أكتوبر 2016م، وتعزيز العلاقات مع كل من روسيا والصين واليابان فيما عرف بسياسة الاتجاه شرقاً وهي السياسات التي تمثل خروجاً عن المؤلف بالنسبة للولايات المتحدة، وعندما أعلنت الولايات المتحدة أنها بصدد الاستغناء عن استيراد النفط فقد أعلنت السعودية أيضاً أنها بصدد الاستغناء عن النفط من خلال خطة المملكة المعروفة بـ 2030. حتى أن المملكة تشهد تحولات على الصعيد الاجتماعي غير مسبوقة ومنها المزيد من مشاركة المرأة في المجال السياسي وغيرها مما يمكن القول إن هناك توجهاً شاملاً للتحديث المحسوب.

التداعيات السياسية والقانونية لقانون جاستا

1. التأسيس لمرحلة جديدة في العلاقات الدولية لن يكون أساسها القانون الدولي وإنما التعامل "وفقاً لمبدأ المعاملة بالمثل بعيداً عن ذلك القانون" وبالتالي ستكون الولايات المتحدة في مواجهة مفتوحة مع العالم، وتجدر الإشارة إلى اعتراف الحكومة الأمريكية غير ذي مرة أنها قصفت أهدافاً بالخطأ في كل من أفغانستان والعراق وذلك من خلال طائرات دون طيار، وكذلك إمكانية تحريك عائلات ضحايا حرب فيتنام دعاوى قضائية ومئات الآلاف من اليابانيين الذين أسقطت عليهم قنبلتين نوويتين في عام 1945م بما يعني أن الجنود الأمريكيين في كافة أنحاء العالم لن يكونوا بمنأى عن مثل تلك المحاكمات، فضلاً عن إمكانية محاكمة الحكومة الأمريكية عن مساندتها لجماعات أو أفراد ثبت مساندة الولايات المتحدة لهم سواء بتقديم مساعدات أو تدريب بعض الجماعات، والجدير بالذكر أن المركز العربي الأوروبي لحقوق الإنسان والقانون الدولي قد أعلن بدء أول حملة دولية لمقاضاة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وقادة أمريكيين حاليين وسابقين وذلك لارتكابهم جرائم ضد الإنسانية ومحاكمتهم أمام محاكم خاصة ذات اختصاص عالمي.

2. الإضرار بآليات حل المنازعات المتعارف عليها بين الدول سواء السلمية وهي المفاوضات والوساطة والمسعاي الحميدة والتحقيق ولجان التوفيق، أو الوسائل القانونية وهي التحكيم الدولي أو المحاكم الدولية، حيث أنه لكل منها إجراءات محددة كما أقرتها محكمة العدل الدولية وجميعها تستند إلى قواعد القانون الدولي إلا أن "جاستا" يستند إلى قواعد القانون الخاص الأمريكي مما يعد انتهاكاً لسيادة الدول ومهدداً لمصالحها وسوف يتعارض مع تلك المبادئ.

3. يمكن أن يؤدي القانون إلى تقليص التعاون الاستخباراتي بين الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية في مجال مكافحة الإرهاب لأنه في ظل حالة عدم الثقة بين الجانبين فإن تعاوناً من هذا النوع لن يكون ممكناً أو على الأقل لن يكون كسابق عهده، وفي هذا الشأن قال جاستين سيريل منسق مكافحة الإرهاب الخارجية الأمريكية "السعودية شريك مهم في مكافحة التطرف العنيف والإرهاب وأن هناك مستوى عالياً من التعاون وتبادل المعلومات".

4. تفويض الشراكات الإقليمية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط عموماً ومع المملكة العربية السعودية على نحو خاص انطلاقاً من تعدد مضامين الشراكة التي تتجاوز مسألة مكافحة الإرهاب لتشمل مجالات الطاقة وكذلك الاستثمارات السعودية في الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى العلاقات الاقتصادية المتنوعة والقواعد العسكرية في منطقة الخليج العربي وحول العالم.

5. إبقاء الدول تحت حالة من الضغط والتحكم والسيطرة الأمريكية، بالنسبة للتعاون في كل المجالات سيكون القانون أداة للابتزاز السياسي بما يستهدف عدم خروج دولة ما عن "مسار السياسة الأمريكية" لأنه ربما يقوم الرئيس الأمريكي القادم بإلغاء الفيتو الرئاسي والموافقة على القانون.

عقبات تنفيذ القانون

العقبة الأولى: وجود ثغرات في القانون: وذلك بإقرار أعضاء مجلس الشيوخ أنفسهم، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى إصدار 28 عضواً بمجلس الشيوخ بياناً أشاروا فيه إلى أن القانون يشوبه الكثير من العيوب ويتعين إصلاح تلك العيوب خلال الفترة المتبقية للإدارة الأمريكية الحالية، حيث سيكون من الصعوبة بمكان إثبات مسؤولية دولة ما عن تنفيذ أعمال إرهابية سواء من خلال دعم مادي أو أي موارد أخرى للجماعات الإرهابية، كما أن الادعاء بأن دولة ما قد تصرفت بإهمال أو غضت الطرف عن أعمال معينة تسببت في حوادث إرهابية قد لا يجد له تكييفاً قانونياً صحيحاً، فالمحاكم الأمريكية ربما لا تقبل مفاهيم مثل المساعدة أو التحريض ولكن تحتاج إلى دليل مادي ملموس عن المسؤولية المباشرة لدولة ما عن أعمال إرهابية على الأراضي الأمريكية وهذا من الصعب إثباته، ومن ذلك أيضاً ما هو الطرف الذي لديه الحق في اتخاذ قرار تجاه أي نوع من الأنشطة الإرهابية التي يمكن نزع الحصانة السيادية بشأنها.

العقبة الثانية: صعوبة تنفيذ الأحكام القضائية بموجب هذا القانون: حيث لا يتضمن ذلك القانون أحكاماً تخول للمحاكم الفيدرالية حق إجبار الدول الأجنبية ذات السيادة على تسليم أصولها في الولايات المتحدة للوفاء بأحكام المحاكم الأمريكية التي قد تصدر في هذا الشأن، وبالتالي فإن الحصول على تعويضات لأهالي الضحايا تكاد تكون منعدمة بموجب هذا القانون، بل أنه يمكن للدعاء العام في الولايات المتحدة رفض القضايا التي تعترض عليها الحكومة وترى أنها تمثل إضراراً بمصالحها من خلال تجميد الدعاوى القضائية لفترة 180 يوماً قابلة للتجديد بشكل مستمر.

العقبة الثالثة: تعارض مضمون القانون مع مبادئ القانون الدولي التي أكدتها محكمة العدل الدولية: ومن ذلك أنه لا يجوز مقاضاة الدول ذات السيادة سوى في حالتين على سبيل الحصر: الحالة الأولى، وجود تبادلات أو معاملات دولية بين أطراف العلاقة وتكون محل نزاع. أما الثانية، فهي إذا كانت هناك اتفاقية دولية تسمح بذلك، والحالة الوحيدة التي يمكن للولايات المتحدة مقاضاة دول هي أمام الجهة الدولية المختصة وهي محكمة العدل الدولية وحتى في تلك الحالة فإن الولايات المتحدة لا يمكنها مقاضاة المملكة العربية السعودية أو أي دولة إلا بموافقة تلك الدولة على اختصاص المحكمة في هذا الشأن، كما أنه غير مسموح للأفراد إقامة دعوى قضائية أمام المحكمة وذلك انطلاقاً من مبدأ الحماية الدبلوماسية الذي يلزم الدول بالتصدي لمثل هذه القضايا وتمثيل الضحايا للمطالبة بالتعويض المادي، وانطلاقاً من ذلك المبدأ فقد طالبت الولايات المتحدة بتعويضات ضحايا الطائرة الأمريكية بان أمريكان وكذلك فرنسا في ضحايا طائرتها التي أسقطت في النيجر من جانب ليبيا.

الخطوات الخليجية المطلوبة لمواجهة تداعيات قانون جاستا:

1. يجب أن تبدأ دول مجلس التعاون عموماً والمملكة العربية السعودية على نحو خاص بالتحرك في عدة مسارات متوازنة قانونية واقتصادية وسياسية ليس فقط لتلافي آثار القانون وإنما للاستعداد لمرحلة جديدة في العلاقات الخليجية - الأمريكية وخاصة بعد فوز المرشح الجمهوري ودونالد ترامب واستمرار سيطرة الجمهوريين على الكونجرس بمجلسيه.
2. العلاقات الدولية تبنى على مصالح ولا تكون بالتمني وبقدر ما تكون قوة الدولة بقدر ما يمكنها حماية تلك المصالح والحفاظ عليها، وبالتالي يتعين وضع أسس جديدة لتلك الشراكة، لأن الشراكة الحقيقية هي التي تبنى على التزام حقيقي بين طرفيها.
3. التحالفات الدولية لا تدوم وإنما يظل بقاؤها مرتبطاً بالظروف التي أوجدتها الأمر الذي يحتم على دول مجلس التعاون أن يكون لديها خيارات تحالفية عديدة إلى أن تتمكن من بناء أمن ذاتي خليجي.

4. الصراعات الدولية الآن لم تعد عسكرية فقط بل سياسية واقتصادية وقانونية وثقافية وهو ما يعني أهمية أن تكون المواجهات شاملة.

5. من المهم لدول الخليج العربي الإسراع بتحقيق التوازن الإقليمي والعالمي من خلال تنفيذ مقترح الاتحاد الخليجي مما يمنح تلك الدول ثقلًا هائلًا وقوة وتأثيرًا ونفوذًا أكبر ليس فقط تجاه الولايات المتحدة وإنما تجاه كافة القوى الإقليمية والدولية.

ثالثًا: الانعكاسات الاقتصادية لقانون جاستا

طبيعة وحجم الاستثمارات الخليجية في الخارج

يمكن تصنيف الاستثمارات الخارجية على النحو التالي، أولاً، الدولة المستثمر فيها، وتحديدًا الولايات المتحدة مقارنة بالدول الأخرى، وثانيًا ما يتعلق بنوعية الأصل، حيث إن هنالك أصولاً نقدية، قد تشمل احتياطات "صلبة" لعملات أجنبية موجودة في مخازن البنوك المركزية الخليجية، وهنالك سندات سيادية لدى حكومات أجنبية، بالإضافة إلى أصول مالية أخرى، كأسهم في شركات عامة (جوجل) ومقفلة (أوبر)، وأراضٍ، والخ.

كما أن هناك صعوبة بشأن قياس حجم الاستثمارات الخارجية حسب الفئة، فالأصول النقدية بسيطة عموماً لأن البنوك المركزية، وصندوق النقد الدولي، تنشر أرقاماً بشكل منتظم وشفاف. أما بيانات السندات السيادية تعتمد على الحكومة المقترضة، فهناك من ينشر بشكل شفاف (كأمريكا) وغيرها من لا ينشر المعلومات. أما بيانات الاستثمارات الأخرى فتعتمد على استعداد الدول الخليجية لنشر تلك المعلومات، وعموماً تفضل حكوماتها عدم نشر التفاصيل، وذلك لاعتبارات أمنية.

الاستثمارات الخارجية للدول الخليجية: أرقام مختارة

بلغت الاحتياطات النقدية الخليجية نحو 783 مليار دولار، وبلغت قيمة الصناديق الاستثمارية الخليجية نحو 2.5 تريليون دولار، تشمل استثمارات محلية. أما السندات الحكومية الأمريكية (بعضها تقع تحت الفئات المذكورة أعلاه) فتبلغ 232 مليار دولار، الذي يمثل أقل من 4% من إجمالي السندات الأمريكية التي تملكها جهات دولية. والجدير بالذكر أن نصيب الصين أكثر من تريليون، واليابان أيضاً؛ ويمثل إجمالي ما تملكه الدولتان من سندات حوالي 38% من السندات التي تملكها جهات دولية، بينما لا تشمل هذه الأرقام السندات التي يملكها أمريكيون (ومؤسسات أمريكية).

وربما ترى بعض دول الخليج أن تلك المبالغ كبيرة إلا أنها ليست كذلك بالنسبة للولايات المتحدة خاصة وأن العجز السنوي في الميزانية العامة الأمريكية حوالي 0.6 تريليون دولار، والدين العام 14 تريليون دولار. وبالتالي إذا ما سعت الولايات المتحدة لاستخدام تلك الأصول من أجل الضغط على الدول الخليجية فإنها

لن تكون ذات فائدة حتى لو أن تلك المبالغ مهمة للدول الخليجية، فالولايات المتحدة لن تستفيد مالياً بشكل ملحوظ على المدى الطويل إن تملك الأصول الخليجية بالنظر إلى ما يمكن أن يرتبه ذلك الإجراء من انعكاسات سلبية على سمعتها.

تأثير قانون جاستا على فرص الاستثمار الأجنبي في الولايات المتحدة

لا شك أن أكبر مصدر قلق لدى صاحب رأس المال هو التملك غير العادل (العشوائي) لاستثماراته، وانتهكات حقوق الملكية، لذا تسعى الحكومات للحفاظ على سمعتها في حماية حقوق الملكية خاصة وأن الدول المتقدمة لها أفضلية كبيرة في هذا المجال، وهو السبب الرئيسي لعدم تدفق الأموال العالمية نحو الدول الفقيرة سوى بشكل محدود.

بالإضافة إلى أن اعتبارات العلاقات العامة تعد مهمة للغاية من هذه الناحية، حيث أنه من المهم المحافظة على توفير مناخ عادل وآمن أمام المستثمرين الدوليين، وبالتالي أي إجراء لتملك أصول الأجانب يجب أن يقع ضمن منظومة شفافة وعادلة وغير عشوائية تفادياً لإثارة قلق المستثمرين. وانطلاقاً من ذلك تتميز الولايات المتحدة في الوقت الراهن بكونها أكثر البيئات الدولية جذباً لرأس المال الدولي نتيجة لضعف الاقتصادات المتقدمة الأخرى، وكذلك يعتبر كل من الاقتصاد الأوروبي والياباني من العناصر الدولية الجاذبة للاستثمار.

وقد ساهم ذلك المناخ الإيجابي للاستثمار في الولايات المتحدة في خلق العديد من فرص العمل خلال السنوات الخمس الأخيرة، ومن ذلك على سبيل المثال مشروع وادي السيليكون في الولايات المتحدة، وبالتالي فإن الولايات المتحدة قد تمنى بخسائر اقتصادية فادحة في حال تدهور سمعتها على المستوى العالمي في مجال حماية حقوق المستثمرين.

رؤية المستثمر الأجنبي

يلاحظ أن التوجهات الرسمية الأمريكية قد حاولت التأكيد على أن قانون جاستا ينهض على أسس عادلة للحد من مخاوف المستثمرين حيث لوحظ أن القانون مر بعدة لجان للنقاش وتم إقراره من جانب أعضاء الكونجرس الأمريكي بمجلسيه، وعلى الرغم من ذلك فإن مخاوف المستثمرين الأجانب لا تزال قائمة، أولاً، فيما يتعلق بإطار التطبيق حيث ركز القانون على العمليات الإرهابية التي نُفذت في الولايات المتحدة، مما أثار التساؤل عن وجود انتقائية في تطبيق القانون فلماذا لم يشمل القانون العمليات الإرهابية التي نُفذت خارج الولايات المتحدة الأمريكية؟ من ناحية أخرى كيف يمكن وكيف يمكن تحديد مساهمة حكومة أجنبية في تنفيذ العمليات الإرهابية بناءً على أدلة وبراهين وليس مجرد اتهامات بلا دليل؟

وثانياً، أنه تم إرجاء إقرار القانون خلال الفترات التي لم تشهد فيها العلاقات الأمريكية -السعودية توترات، بينما تم إقراره حينما تدهورت تلك العلاقات مما يثير مسألة التسييس وخاصة أن المستثمرين الدوليين يريدون التركيز على الأمور الفنية والاقتصادية وليس إضاعة الوقت في تحليل مسار العلاقات الدولية والأمور القانونية.

الاقتصاد الأمريكي في 1976 وفي 2016

مر الاقتصاد الأمريكي بظروف صعبة خلال عقد السبعينيات، حيث انسحبت الولايات المتحدة من النظام المالي الدولي (Bretton Woods) وأعلنت عدم التزامها بتحويل الدولارات بالذهب بسبب شدة الضغط على الدولار، وضعف الاقتصاد الأمريكي، وكان التضخم يتصاعد ويخلق العديد من المشكلات للمواطنين الأمريكيين. بينما كان رأس المال يهرب من أمريكا، وكانت ديونها متصاعدة، وتحول فائض الحساب الجاري إلى عجز لأول مرة بعد الحرب العالمية الثانية. لذا بحثت الحكومة عن وسيلة لاستقطاب رأس المال إلى أمريكا، وفتت علاقاتها مع دول مجلس التعاون.

ولا شك أن ظروف الاقتصاد الأمريكي اليوم تختلف بشكل كبير عن الماضي، فالدولار الآن يعد قوياً وتزداد قيمته (ولكن أيضاً لاتزال تواجه الولايات المتحدة تحديات منها قيام الصين بتخفيض عملتها "اليوان" أمام الدولار من آن لآخر) ومجمل القول إن الاقتصاد الأمريكي لايزال قوياً وليس بحاجة لضخ رؤوس أموال جديدة من الخارج.

الخيارات الاقتصادية لدول الخليج لمواجهة جاستا:

أولاً، ينبغي على الدول الخليجية ألا تفكر في خيار سحب استثماراتها من الولايات المتحدة وذلك لسبب بسيط وهو ضالة حجم تلك الاستثمارات مقارنة بالاستثمارات الأجنبية الأخرى في الولايات المتحدة، من ناحية أخرى فإن محاولة سحب تلك الاستثمارات سوف تكبد دول الخليج خسائر فادحة حيث سوف تسبب إغراقاً في سوق السندات الأمريكية.

ثانياً، بناءً على المردود المالي، ربما كان في الماضي يوجد بديلاً مغرياً لرأس المال الخليجي (مثلاً ألمانيا)، إلا أنه في الوقت الراهن، فإن تركيز الاستثمارات الخليجية في الولايات المتحدة يعزز مصلحتها المالية وذلك خارج إطار تداعيات جاستا، وقد تنظر في إعادة توجيه نسبة محدودة من الاستثمارات الأمريكية نحو دول أخرى، لتنويع الإيرادات، ولكن ليس لتعزيزها.

وحتى في حالة سريان القانون فإن هناك مخارج قانونية عديدة يمكن لدول الخليج أن تلجأ إليها أمام المحاكم الأمريكية ومن ذلك إمكانية استغلال دول مجلس التعاون بعض الثغرات في تعريف ملكية الحكومة في قانون جاستا، فرمما توجد مؤسسات وهيئات حكومية أو شبه حكومية في الدول الخليجية، يمكن تحويل الأصول إليها، دون الاستغناء عن التحكم في الأصول. كما أن طبيعة الملكية الجديدة تضمن أن الأصول لا تصنف كأصول حكومية أمام المحاكم الأمريكية، وبالتالي لا ينطبق عليها قانون جاستا.

ويمكن للأجهزة الإعلامية في دول مجلس التعاون أن تقوم بإيضاح الخسائر الاقتصادية التي قد تتعرض لها الولايات المتحدة وإبراز المخاوف بشأن المعاملة بالمثل من جانب الدول الأخرى. خاصة وأن الإجراءات القانونية الإضافية التي ستضطر الولايات المتحدة لاتخاذها في حالة وجود تدخلات عسكرية في الأزمات ستكون بالغة الصعوبة.

وخلاصة القول إن قانون جاستا يعد انعكاساً واضحاً لوجود ثغرات في النظام السياسي الأمريكي.

ويتعين السعي لدى صانع القرار الأمريكي من أجل إلغاء ذلك القانون وخاصة أنه سوف يرتب العديد من المخاطر الاقتصادية ليس أقلها تراجع ثقة المستثمرين الأجانب في مناخ الاستثمار في الولايات المتحدة، فضلاً عن إمكانية استغلال بعض الحكومات بعض الثغرات في تصنيف الأصول كملكية حكومية، بالإضافة إلى الصعوبات الاقتصادية التي سوف تواجهها الولايات المتحدة عند الرغبة في تنفيذ عمليات عسكرية خارج أراضيها.

رابعاً: العلاقات الدولية بين النظام الأممي والفوضى

قانون جاستا وتخطيط الإدارة الأمريكية الحالية

أعلن 28 عضواً من مجلس الشيوخ في بيان مشترك عن قلقهم من الآثار التي قد تنتج عن القانون وتضر المصالح الأميركية مع الدول الخارجية، إضافة إلى إمكانية تعرض العاملين الأمريكيين في الخارج من دبلوماسيين أو عسكريين للخطر. وكانت بيانات الرفض والاعتراض على الكونغرس الأمريكي قد انهارت من 14 دولة وثلاثة منظمات دولية (الاتحاد الأوروبي، منظمة التعاون الإسلامي، ومجلس التعاون الخليجي)؛ وذلك بعد تشريعه قانون العدالة ضد الإرهاب "جاستا"، معربين عن استنكارهم لتلك الخطوة التي تخالف النظام الدولي، وتسمح برفع الحصانة الدبلوماسية عن الدول أمام القضاء الأمريكي.

وهناك مقترحات من مجموعة من أعضاء مجلس الشيوخ الآن تستهدف إيجاد إصلاحات على القانون ومناقشتها خلال الفترة المتبقية من أعمال الكونغرس والمعروفة بـ(البطة العرجاء)، مثل إنشاء محكمة المطالبات الخاصة، وغيرها من المقترحات ولكن يبدو أنها بالغة التعقيد.

إن الحل الأمثل لتجاوز هذه المعضلة التي قد يسببها "جاستا"، هو إعطاء الرئيس الأمريكي الصلاحية في استثناء الدول من هذا القانون بما يتوافق مع المصالح المشتركة، وهذا قد كان له سابقة من قبل تم العمل بها في حرب العراق في 2003 م ورفع اسمها من قائمة الدول الراحية للإرهاب. وأشار إلى أنه بإمكان الكونغرس تعديل التشريع لمنح الرئيس سلطة التنازل، والذي يحدد التنازل بعدم تطبيق القانون، بما لا يتعارض مع مصلحة الأمن القومي للولايات المتحدة، والحفاظ على الحصانة السيادية لها.

العلاقات الدولية في ظل تجاوز مبادئ القانون الدولي

لابد أولاً من التأكيد على أن مبادئ القانون الدولي التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة والذي وقعت عليه كافة الدول الأعضاء يظل هو الأساس الحاكم للعلاقات الدولية.

إن الوضع العالمي يشهد في الوقت الحالي:

1. دول مجلس التعاون من أكثر الدول التي استهدفتها الجماعات الإرهابية، كما أنها من أكثر الدول التي تصدت لتلك الآفة بكافة السبل، خصوصاً المملكة العربية السعودية ومملكة البحرين.
2. دول مجلس التعاون تؤدي دوراً مهماً تجاه قضايا الأمن الإقليمي، بالإضافة أنه لديها ميراث من العلاقات مع الولايات المتحدة يتجاوز السبعين عاماً.
3. الدور العالمي لدول مجلس التعاون المساهمة في عمليات الإغاثة والمساعدة حيث أنفقت خلال العقود الأربعة الماضية حوالي نصف تريليون دولار من المساعدات الإنسانية للعديد من دول العالم.

اللوبي الخليجي في الولايات المتحدة الأمريكية

لابد من التفكير الجدي في توسيع مهام الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجي للقيام بدور أكبر في خدمة القضايا الخليجية على الساحة الدولية.

ولعل من أكبر المهام التي يجب أن تقوم بها الأمانة العامة للمجلس هي التعاون للبدء في تأسيس لوبي خليجي في الولايات المتحدة للحد من تأثير اللوبي الإيراني الذي يقوم بدور نشط لتشويه صورة الدول الخليجية على صعيد مؤسسات صنع القرار الأمريكية.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن عدد الإيرانيين في الولايات المتحدة يبلغ حوالي 5 ملايين شخص لديهم قوة اقتصادية تقدر بحوالي 400 مليار دولار.

وقد أسس الإيرانيون خلال العقود الأربعة الماضية حوالي 320 شركة كبيرة في الولايات المتحدة، وهم يساهمون في أكثر من 450 شركة أخرى في مختلف القطاعات الصناعية.

آليات مواجهة قانون جاستا خليجياً

على الرغم من عدم ورود اسم أي دولة خليجية في قانون جاستا، علاوة على ما تضمنه تقرير لجنة الحادي عشر من سبتمبر من أنه ليست هناك صلة بين أي دولة خليجية وتلك الهجمات، كما أعلن ذلك رئيساً لجنة التحقيق الأمريكية الرسمية في هذا الشأن "توم كين" و "لي هاميلتون"، فإن وسائل الإعلام الأمريكية ذكرت بعض الدول الخليجية بالتوازي مع مناقشة قانون جاستا، ومن ثم يقع على دول مجلس التعاون عاتق مواجهة ذلك القانون بكل السبل القانونية والإعلامية.

وفي هذا الجانب، لابد من التأكيد على الأمور التالية:

1. إعادة تعريف العلاقات الخليجية-الأمريكية بناءً على أسس استراتيجية جديدة، في ظل توجه الولايات المتحدة للحد من الاعتماد على نفط الخليج.
2. ضرورة تنسيق التواجد الخليجي على الساحة الأمريكية وتوحيد الرؤى الاستراتيجية. لأن المشكلة ليست في توجهات الرئيس الجديد المنتخب دونالد ترامب ولكن في البيئة الضاغطة التي تفرضها جماعات المصالح المختلفة.
3. دعم التواجد الخليجي على الساحة الإعلامية الأمريكية للتأثير في الرأي العام الأمريكي الذي تغذيه الآلة الإعلامية التي تمول غالباً من اللوبي الإسرائيلي والإيراني.
4. ضرورة التنسيق مع المنظمات والهيئات الدولية المعارضة لقانون جاستا من أجل تكوين موقف دولي ضاغط للحيلولة دون تنفيذه.

المراجع

1. هنري كيسنجر، النظام العالمي تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ (دار الكتاب العربي، 2015).
2. خليل حسن، النظام الدولي المفاهيم والأسس الثوابت والمتغيرات (منشورات الحلبي الحقوقية، 2012).
3. ارنولد توينبي، بحث في التاريخ (دار الوراق للنشر، 2014).
4. ثامر كامل محمد، الأخلاقيات السياسية للنظام العالمي الجديد ومعضلة النظام العربي (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008).
5. محمد الأطرش وآخرون، العرب وتحديات النظام العالمي (مركز دراسات الوحدة العربية، 1999).
6. معاهدة قادش .. أول معاهدة سلام مكتوبة في التاريخ بين الفراعنة والحيتيين، وكالة شينخوا، 8 أكتوبر 2016، أنظر الرابط: <http://arabic.people.com.cn/n3/2016/1008/c31662-9123553.html>
7. تركيا تهدي الأمم المتحدة نسخة طبق الاصل من معاهدة السلام قادش من أجل عرضها في مقر الأمم المتحدة، أنظر الرابط: <http://www.unmultimedia.org/s/photo/detail/239/0239282.html>
8. معركة قادش، موقع المعرفة، أنظر الرابط: [/http://www.marefa.org/index.php](http://www.marefa.org/index.php)
9. الجزيرة نت، النظام الدولي، انظر الرابط: <http://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology/2015/12/23>
10. الموسوعة السياسية، أنظر الرابط: <http://political-encyclopedia.org/2016/02/25>
11. ميثاق الأمم المتحدة، أنظر الرابط: <http://www.icj-cij.org/homepage/ar/unchart.php>
12. اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حصانات الدول وممتلكاتها من الولاية القضائية، أنظر الرابط: http://hrlibrary.umn.edu/arabic/States_Jurisdictional.html
13. الدستور الأمريكي، أنظر الرابط: https://www.constituteproject.org/constitution/United_States_of_America_1992.pdf?lang=ar
14. إيران تنفق على الإعلام الأمريكي قرابة 950 مليون دولار سنوياً لتحسين صورتها وتشويه صورة دول الخليج، مجلة المجلة، أنظر الرابط: <http://arb.majalla.com/2016/09>

15. جاستا ثلاثة سيناريوهات لنص مثير للجدل، جريدة الشرق الأوسط، 11 أكتوبر 2016، أنظر الرابط:
<http://aawsat.com/home/article/757486>
16. منسق مكافحة الإرهاب بالخارجية الأمريكية: السعودية ودول مجلس التعاون شركاء في مكافحة الإرهاب، موقع جريدة رأي اليوم، 23 سبتمبر 2016، أنظر الرابط:
<http://www.raialyoun.com/?p=527181>
17. جاستا من دون أسنان والحصول على تعويضات مستحيل، جريدة الشرق الأوسط، 1 أكتوبر 2016، أنظر الرابط:
<http://aawsat.com/home/article/750271>
18. الإدارة الأمريكية ملزمة بإلغاء جاستا المعيب، جريدة الشرق الأوسط، 1 أكتوبر 2016، أنظر الرابط:
<http://aawsat.com/home/article/750276>
19. السعودية الأولى عالمياً في تقديم المساعدات الإنسانية، موقع العربية، 19 مايو 2016، أنظر الرابط:
<http://www.alarabiya.net/ar/saudi-today/2016/05/16>
20. علي البلوي، اللوبي الإيراني يخترق مؤسسات القرار السياسي والأمني الأمريكية، جريدة اليوم، 6 مايو 2016، أنظر الرابط:
<http://www.alyaum.com/article/4135169>
21. موقع معهد صناديق الثروة السيادية، انظر الرابط: <http://www.swfinstitute.org/fund-rankings>
22. موقع الخزانة الأمريكية، أنظر الرابط:
http://ticdata.treasury.gov/Publish/oilexp_hist_to2016mar.txt
23. موقع صندوق النقد الدولي، أنظر الرابط:
<https://www.imf.org/external/pubs/ft/reo/2016/mcd/eng/pdf/mreo0416st.pdf>
<http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2012/02/weodata/index.aspx>

ملف العدد

التحوّلات الجيوسياسية في الفضاء العالمي

تقديم الملف

الفضاء العالمي الجديد، الملامح .. المؤشرات .. القوى المؤثرة.
الدكتور خالد محمد الرويحي

تأثير الاتفاق النووي الإيراني على معادلة الأمن الإقليمي والخيارات الاستراتيجية
لدول مجلس التعاون.
الدكتور أشرف محمد كشك

فن الحرب غير المتماثلة لداعش: تحليل استراتيجي.
الدكتور سامي محمد خالد الفرج

جماعات ما دون الدول والأمن الوطني والإقليمي: نحو بناء قدرات الدول
النامية لمكافحة الإرهاب المعاصر.
الدكتور سعود بن مساعد التمامي

إنَّ التطورات السياسية المتتالية التي تعيشها منطقتنا، وبما أفرزته من اضطراب سياسي وأمني واجتماعي واقتصادي في العديد من الدول، وتشكيل مشهد عالمي جديد، تتداخل فيه القوى التقليدية مع قوى متحوّلة غير مرئية، أدّى إلى حدوث تحوّل كبير في ميزان القوى العالمي، ونشوء تحالفات استراتيجية، مما يحتم علينا إيجاد معالجات ذات رؤية استراتيجية واعدة، قادرة على فكّ شفرة الأحداث الديناميكية المتسارعة.

وعليه فقد نظم مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات" مؤتمره الاستراتيجي الثاني بعنوان "التحوّلات الجيوسياسية في الفضاء العالمي" في الفترة من ، 22 - 23 مايو 2016م، وقد طرحت في المؤتمر قضايا هامة في ظل ما أسهم فيه التطور المعرفي خلال السنوات الماضية من تشكل فضاء جديد لشعوب العالم بإيجابياته وسلبياته، وتزايد أعمال التطرف والارهاب وما يرافقه من تأثير على الأمن العالمي وحالة الاستقرار الاقليمي في منطقة الشرق الاوسط وعلى طبيعة العلاقات الدولية، والذي يعد فرصة للوقوف على هذه التحديات الجيوسياسية.

في سبيل تحديد وفهم أكبر لطبيعة التحوّلات الراهنة ومساراتها المستقبلية وأثرها على المنطقة والعالم، وبلورة رؤى مشتركة حول السياسات التي من شأنها الحفاظ على الأمن والأستقرار الدوليين، تأتي الأهمية الاستراتيجية لمراكز الفكر في البحث عن أسباب الصراعات الاستراتيجية، ومحاولة الوصول لرؤى جديدة، تمكّن صنّاع القرار السياسي من تحديد الاتجاهات المثالية للتعامل مع تلك الصراعات، وذلك من خلال تقديم الدراسات والتحليلات السياسية المستقلّة والمتطوّرة، حول السياسات في الداخل والخارج ذات الأهمية لمُتّخذي القرار.

وتحقيقاً لهدف "دراسات" من تنظيم هذا المؤتمر، من خلال مناقشة القضايا الاستراتيجية المهمة المتعلقة بالتحوّلات الجيوسياسية في الفضاء العالمي الجديد، ليسر هيئة تحرير الدورية طرح مجموعة من الأعمال المقدمة في المؤتمر، عبر تخصيص ملف أطلق عليه مسمى "التحوّلات الجيوسياسية في الفضاء العالمي"، وذلك من خلال أربع مساهمات:

المساهمة الأولى بقلم الدكتور خالد محمد الرويحي، حيث تناول موضوع الفضاء العالمي الجديد، الملامح .. المؤشرات .. القوى المؤثرة.

والمساهمة الثانية بقلم الدكتور أشرف محمد كشك، حيث تناول موضوع تأثير الاتفاق النووي الإيراني على معادلة الأمن الإقليمي والخيارات الاستراتيجية لدول مجلس التعاون.

والمساهمة الثالثة بقلم الدكتور سامي محمد خالد الفرج، حيث تناول موضوع فن الحرب غير المتماثلة لداعش: تحليل استراتيجي.

أما المساهمة الرابعة والأخيرة فقد قدمها الدكتور سعود بن مساعد التمامي، تحدث حول جماعات ما دون الدول والأمن الوطني والإقليمي: نحو بناء قدرات الدول النامية لمكافحة الإرهاب المعاصر.

الفضاء العالمي الجديد

الملاحح .. المؤشرات .. القوى المؤثرة

الدكتور خالد محمد الرويحي¹

ملخص:

تناولت الورقة ميزان القوى العالمي عبر محاورها الثلاثة، محور القوة العسكرية، وهو عالم أحادي القطبية، تسيطر عليه الولايات المتحدة؛ بوصفها عسكرياً أقوى دولة في العالم، ومحور القوة المتحولة، وهي قوة العالم الذي تفقد فيه الحكومات قوتها، ويكسب فيه الأفراد والجماعات دون الدول قوى مؤثرة، والمكانة التي وصلت لها الصين عبر هذا المحور، والمحور الأخير عبر القوة الاقتصادية، كعالم متعدد القطبية، تسيطر عليه القوى السبع الكبرى إضافة إلى الصين والهند، ومكانة المملكة العربية السعودية عبر الخطة الاقتصادية السعودية (2030) وصندوقها السيادي عبر هذا المحور.

تراكم المعرفة الإنسانية:

تاريخياً لو رجعنا إلى الوراء، وإلى نشأة الإنسان وطريقة تعاويه مع المعرفة، نلاحظ أنّ تراكم المعرفة الإنسانية خلال العقود الطويلة الماضية مرّ بالعديد من المراحل، إلّا أنّ هناك مراحل مهمة في حياة الإنسان التي شكّلت العالم الحديث خصوصاً أثناء الحروب، الحرب العالمية الأولى، والحرب العالمية الثانية، والحرب الباردة وسقوط الاتحاد السوفيتي، وفي العصر الحالي فإننا نمرّ بمرحلة جديدة سنحاول أن نلقي الضوء عليها.

هناك حقبات طويلة للإنسان، والعالم بعد الثورة الصناعية أصبح عالماً جديداً، ابتكرت واستحدثت فيه العديد من الأدوات، خصوصاً الأسلحة التي شكّلت العالم حتى بداية الألفية الثالثة، فعالم تشكل بعد الثورة الصناعية بمتغيرات اجتماعية لم تكن موجودة أصلاً، فمثلاً انتشار الترف في المجتمعات المتقدمة وازدياد الحروب وانتشار الجرائم والعصابات الدولية، كل ذلك نتجت عنه الثورة الصناعية، إضافة إلى ذلك فإنّ هناك متغيرات سياسية تراجع فيها نفوذ الطبقة الأرستقراطية التي كانت مهيمنة آنذاك قبل الحرب، وازدياد قوة الدول الصناعية، وانتشار القومية والاستعمارية، بمعنى أن القرن العشرين شهد العديد من الحروب والاستعمارات ومنطقة الشرق الأوسط عانت كثيراً من هذه الحروب، وتساعد فيها نفوذ رجال

1 المدير التنفيذي لمركز "دراسات".

الأعمال بعد الثورة الصناعية؛ فهذه التغيرات الصناعية أثرت كثيراً في تشكيل العالم الذي كنا نعرفه حتى نهاية القرن العشرين.

إنَّ التغيرات الاقتصادية التي حدثت واتساع التجارة العالمية، وظهور منظومة التصنيع والإنتاج بالجملة كالسيارات والأجهزة الكهربائية وغيرها، وارتفاع مستوى المعيشة، أدَّت إلى ظهور طفرة كبيرة في المستوى المعيشي لدى العديد من الدول الصناعية، واتساع الطبقة في المجتمعات، وظهور الفقراء، وزيادة الفجوة بين الفقراء والأغنياء.

جاءت ثورة المعلومات؛ وأحدثت تغيرات بطيئة، نعتقد أنَّ العالم لم يستوعبها لحد الآن، فقد تحول العالم إلى قرية صغيرة خلال عشرة أعوام فقط، منذ بدء ثورة المعلومات، وتغيرت هوية المجتمعات النامية، فلم تعد توجد تلك المجتمعات التي كانت قبل ثورة المعلومات، ولكن أصبح هناك مدرسة جديدة، بهوية جديدة، وشخصيات جديدة، لدى أفراد المجتمعات النامية؛ بسبب تطلُّعهم لهدف الوصول إلى المجتمعات المتقدمة، انتشار التطرف والإرهاب، وهي من أكبر المشاكل التي أفرزتها ثورة المعلومات، ظهور المجتمعات الرقمية وتقاطعها مع الحياة اليومية، ربما نحن في منطقة الشرق الأوسط لازلنا في المراحل الأولى للإحساس بهذا التقاطع، وبكل تأكيد الغرب يعيش في عالم جديد، وهو خليط بعد العالم الواقعي والعالم الرقمي، والتغيرات السياسية وتعاضل في الجماعات، كما نراها في الجماعات الإرهابية، وحتى الجماعات غير الإرهابية تعاضل دورها، فأصبحت تنافس الحكومات في الدول، واختراق سيادة الدول، حيث تم اختراق بعض الدول، خصوصاً الدول النامية عن طريق الفضاء الرقمي، وتحولت المعرفة الرقمية إلى قوة جديدة ومؤثرة. هذه ربما تكون من أهم الأدوات التي أفرزتها ثورة المعلومات، وبدأت دول منطقة الشرق الأوسط تعاني من هذا الإنتاج.

وهناك تغيرات اقتصادية كبيرة جداً، واعتماد الإنتاج على الفكر والإبداع والابتكار، فلم تعد المصانع تعتمد - كما في السابق - على إنتاج منتج معيَّن كالسيارة أو أجهزة تبريد أو أي شي ملموس، وهناك صناعات قائمة ببلايين الدولارات، لا يمكن لمس المنتج منها، ولكن الأموال التي تدار في هذه الصناعات تقدر بالبلايين. هناك العديد من التغيرات، مثل اتساع التجارة العالمية، فلم تعد هناك حدود للمصانع أو الشركات؛ إذ بات بمقدور الفرد في البحرين - من خلال أمازون أو غيره - الحصول على المنتج خلال يومين، كأن المصنع موجود في البحرين، ولكن أهم تغير أفرزته ثورة المعلومات هو تشكل الفضاء الرقمي الذي بدأنا نحس بنتائجه من خلال التحولات الجيوسياسية في المنطقة، وقدرة اللاعبين في هذه التحولات على التأثير على الدول والأفراد.

مساحة جغرافية ثابتة وزيادة مستمرة في عدد السكان



2020

7,7 مليار نسمة



2010

6,9 مليار نسمة



1860

1,2 مليار نسمة

العالم الذي نعرفه الآن عالم لم يتغير منذ آلاف السنين منذ أن خلق الله الكون، هو نفس الكرة الأرضية، نفس المساحة، إلا أن التغير كان في عدد السكان والتطور الحضاري، لو رجعنا إلى بعض الإحصاءات من عام 1860م إلى المتوقع في عام 2020م نلاحظ زيادة مضطردة في عدد السكان، وتراكماً معرفياً غير مسبوق؛ بسبب التطور العلمي والتقني، بمعنى أن هناك حضارة، لكن لم يكن هناك شيء آخر يتغير في جغرافية العالم. فالإنسان بطبيعته طور الأنظمة التي تحكم حياته اليومية من خلال ممارسة تراكمية وخبرات تمتد لمئات الآلاف من السنين.

العالم الرقمي الذي لا نعرفه:

زيادة غير نمطية في المساحة وعدد السكان (المستخدمين)



2020م

44 زيتابايت

5,5 مليار شخص



2015م

7,5 زيتابايت

3,2 مليار شخص



2001م

0,5 زيتابايت

0,5 مليار شخص

أمّا العالم الرقمي الجديد الذي لا نعرفه نحن فقد بدأ في عام 2001م بحجم بسيط جداً (0,05) زيتا بايت، ولو نأتي في 2009م (0,8) زيتا بايت وهو يعني حجماً مهولاً من المعلومات، وفي عام 2015م، فحجم المعلومات التي كانت تدار في العالم (7,5) زيتا بايت، وهناك ملاحظة أن حجم المعلومات التي أنتجتها البشرية في 5000 عام سابقة تقدّر بـ 7 زيتا بايت فقط، بمعنى أنّ حجم المعلومات التي أنتجتها البشرية في عام 2015م فقط يعادل حجم ما أنتجه العالم في 5000 عام، أي عالم رهيب، وكبير، ومعقّد. وللأسف أغلب الناس لا يعرفون عن حقيقة هذا العالم. في عام 2020م من المتوقع أن يكون حجم العالم الرقمي 44 زيتا بايت، وعدد السكان فيه 5,5 مليار شخص، وهم ليسوا بأشخاص عاديين؛ إذ ربما الشخص تكون لديه أكثر من شخصية.

ملامح التحوّل العالمي: غياب الحدود التقليدية عن الصّراعات:

إضافة إلى ثورة المعلومات هناك تداخل كبير ومعقد في الصراعات، فلا يمكن أن نفرق بين الصراعات الداخلية بين الدول أو الإقليمية أو الصراعات العالمية، أصبحت الصراعات على سبيل المثال في سوريا صراعاً داخلياً وصراعاً إقليمياً ودولياً، وجميع الدول مشتركة فيه، فالعملية معقدة في ظل وجود ضبابية في الحدود التي تفرق بين شيء وآخر. ميزان القوى العالمي أيضاً تأثر تأثيراً كبيراً بثورة المعلومات أو بالفضاء الرقمي، فإذا حاولنا أن نحدد ميزان القوى اليوم في العالم، من ناحية عسكرية، نجد أنه تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية؛ بصفتها تمتلك أكبر جيش في العالم، هذه نظرة واحدة إلى العالم، ولكن لو نظرنا إلى العالم من مستوى آخر، من منظور اقتصادي، فإننا نرى أن العالم تتحكم فيه أكثر من دولة .. هو عالم متعدد القطبية، تتحكم فيه جميع الدول العظمى، بالإضافة إلى الصين والهند. وهناك بعض الدول بدأت تدخل على ساحة الاقتصاد العالمي. لو نظرنا إلى العالم من منظور القوى المتحولة - وهي القوة التي بدأ يستفيد منها الأفراد والجماعات ما دون الدول - من خلال التقنيات الحديثة، فهو عالم معقد؛ فعالم في سوريا هو عالم فيه قوة متحولة، العالم في الشرق الأوسط فيه قوة متحولة، وأصبحت الأمور تتداخل بين المرئي وغير المرئي، وبين الواقع وغير الواقع.

ملامح التحوّل العالمي: ضعف سيادة الدول في الفضاء العالمي الجديد.



بدأت ملامح التحوّل العالمي نحو العالم الجديد منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية، ونشأة الأمم المتحدة بعد عصبة الأمم، وإنشاء المنظمات والمؤسسات الدولية غير الحكومية. كان العالم يعتقد أنّ المنظمات ستساهم في

تطوير العالم وإعطاء الدول النامية الفرصة لبناء حضارة من خلال التعاون العالمي المنبثق تحت مظلة الأمم المتحدة، جاءت مشاريع العولمة التي غزت الدول النامية، وغيّرت التركيبة الفكرية والثقافية في هذه الدول، ورحّب بها المثقفون في معظم الدول العالمية والشرق الأوسط والدول العربية. كان الجميع يروّج لأنشطة وأفكار ومشاريع العولمة، وجاءت آخر المكملات إلى هذا التغيير ثورة المعلومات، فأدت إلى فقدان الدول لسيادتها، خصوصاً الدول النامية؛ بسبب وجود منظمات دولية تحرم وتشجع للدولة نفسها، وهناك أدوات التواصل الاجتماعي والرقمي، التي تعطي فرصة للمجتمعات للوصول إلى منظمات الأمم المتحدة، ونعلم الميزان المزدوج للأمم المتحدة - في قضية إصدار القرارات - الخاضع لسيطرة بعض الدول، وهناك الفيتو، لقد فقد العالم شرعيته الحقيقية التي أنشئت بعد الحرب العالمية الثانية؛ بسبب تغير العالم، فهناك عالم جديد يحتاج إلى منظومة عالمية جديدة.

مؤشرات تحوّل القوة في المشهد العالمي خلال العقد القادم:

أهمّ مؤشرات تحوّل القوة - والتي هي فعلاً الحرب غير المرئية بين أمريكا والصين - هو التوجه نحو تحول ميزان القوة من الغرب إلى الشرق، من خلال تحوّل الصين إلى أكبر قوة اقتصادية في العالم بحلول عام 2029م، وهناك بعض الدراسات التي تقول: ربما في عام 2027 م.

هناك أيضاً لاعب جديد بدأ الدخول إلى الساحة الاقتصادية العالمية، وهو المملكة العربية السعودية ضمن مشروع الرؤية الاقتصادية الجديدة التي تمّ الإفصاح عنها في أبريل 2016م؛ السعودية سوف تكون واحدة من أكبر الدول الاقتصادية، إذا تم تحقيق ما أتت به الرؤية 2030 للحكومة السعودية. فهناك انتقال تدريجي لمركز ثقل القوة الذي كان أصلاً موجوداً في آسيا حتى قبل بدء الثورة الصناعية الأولى، يعني حتى 1800م، حيث كانت آسيا مركز الثقل العالمي، عبر إنتاج أكثر من نصف الإنتاج العالمي، ولكن بعد الثورة الصناعية تحول مركز الثقل من آسيا إلى أوروبا، عن طريق الثورة الصناعية، ومن أوروبا اتجه إلى أمريكا، ولكن مع ثورة المعلومات فإن هناك تحولاً مرة أخرى للقوى من الغرب إلى الشرق، وعودة ظهور القوى في آسيا، القوة الشرقية، كلاعب مهم في المشهد العالمي. نحن لا نتكلم عن القوة العسكرية بل عن القوة المتحوّلة، وهي القوة التي ستتحكم في العالم في القرن الواحد والعشرين، ربما جزء منها هو قوة عسكرية، لكن أغلبها لا تحتاج إلى القوة العسكرية.

العناصر المكوّنة للقوة المتحوّلة تمر بمرحلة تحول جذري من العتاد العسكري التقليدي من الجيوش والدبابات والطائرات إلى القوة الرقمية التي تعتمد بشكل أساسي على أنظمة التشغيل والبرمجة، والتي باستطاعتها إسقاط دولة، وشل حركة دولة مجتمع متكامل، عبر إسقاط شبكة الكهرباء، وشبكة الهاتف، عبر ثورة المعلومات ربما تستطيع أن تهزم دولة من غير أي حرب، حيث أعادت ثورة المعلومات تعريف القوة بمفهومها التقليدي

التاريخي، وأيضاً غيرت سبل الحصول عليها وشروط امتلاكها، وأصبح بإمكان الأفراد وجماعات دون الدول امتلاك قوى مماثلة لتلك التي كانت مقتصرة فقط على الدول والحكومات، ومعدل التغير في الأنظمة الرقمية أسرع بكثير من قدرة الإنسان على فهمها أو تحليل آثارها، أو حتى استخدامها بفاعلية، لا تستطيع حكومات الدول النامية مواكبة هذا التغير، ربما حتي الدول الغربية ولا تستطيع الدول توقع قوة المنتج على سبيل المثال قوة وسائل التواصل الاجتماعي، لأنه لم يكن لأحد ان يتوقع أن يكون التواصل الاجتماعي ضمن مشروع كبير يهدف إلى خلخلة أو هدم استقرار دول عديدة في منطقة الشرق الأوسط.

النفوذ الصيني القائم على القوة الاقتصادية:

الصين بدأت تسيطر على العالم بمنظومة جديدة، فقد نجحت الصين في الانضمام لمنظومة القوى الكبرى بنموذج مختلف تماماً عن جميع النماذج الأخرى التي اعتمدت على القوة العسكرية والحروب، وعلى الرغم من بدايتها المتأخرة استطاعت الصين التحول إلى نموذج اقتصادي عالمي خلال أقل من أربعة عقود، فسخرت الصين التقنيات الرقمية والتراكم المعرفي لتطوير بنائها الأساسية، فتحوّلت إلى أكبر دولة منتجة ومصنعة في العالم، ويجب التعامل مع الصين على اعتبار أنها القوة العالمية القادمة وعقد التحالفات الاستراتيجية معها عن طريق الشراكة الاقتصادية.

مستقبل الطاقة والبدائل الاستراتيجية:

هناك أيضاً قضية مهمة خصوصاً لمنطقة الشرق الأوسط، وهي قضية مستقبل الطاقة والبدائل الاستراتيجية للنفط، الذي يتجه إلى النضوب، وفي نفس الوقت، انخفاض الأسعار، بما يلزم الدول الاستعداد إلى عالم جديد بمصادر طاقة مختلفة عن الطاقة الأحفورية، ويتوقع أن يصل استهلاك الطاقة للسيارات الكهربائية -منافساً - بحلول عام 2021م نفس استهلاك النفط، وسوف تكون شركات السيارات في خيار، إما الاتجاه نحو السيارة الكهربائية بشكل كامل، أو الخروج من منظومة المنافسة العالمية.

أخيراً، أهم القوى المؤثرة في الشرق الأوسط الواقع والمستقبل، ربما أهم قوة مؤثرة حتى مع انسحابها الجزئي هي الولايات المتحدة الأمريكية؛ بسبب امتلاكها لأكثر قوة عسكرية مؤثرة في المنطقة، تأتي بعدها روسيا؛ بسبب تدخلها في سوريا، وإمكانية التأثير في القرارات، في وقتنا الحالي. المملكة العربية السعودية جاءت بعد التحالف العربي في النصف الثاني من عام 2015م كلاعب مهم جداً عسكرياً، ورأينا ذلك في مناورات رعد الشمال، أما مستقبلاً فأتوقع أن يتغير دور اللاعبين، وتأتي المملكة العربية السعودية على رأس الدول المؤثرة في المنطقة، وتأتي بعدها الصين، ونحن لا نتحدث عن القوة العسكرية، بل القوة المتحوّلة التي يكون الاقتصاد جزءاً مهماً منها.

Aaltola, M., "Drama Power on the Rise? US soft power may increase as a function of Washington Dysfunction", The Finnish Institute of International Affairs, February 2014.

IDC, "The digital universe of opportunities: rich data and the increasing value of the Internet of things," 2014.

Nye, J., 2011. *The Future of Power*. New York: Public Affairs.

Nye, J., 2014. The Information Revolution and Soft Power, *Current History* 113(759): 19-22.

Russett, B., 2010. 'Liberalism'. In: T. Dunne, M. Kurki and S. Smith, eds. *International Relations Theories: Discipline and Diversity*, 2nd ed. Oxford: Oxford University Press, pp.95-115.

Dunne, T., Kurki, M., and Smith, S., eds. *International Relations Theories: Discipline and Diversity*, 2nd ed. Oxford: Oxford University Press, pp. 116-134.

تأثير الاتفاق النووي الإيراني على معادلة الأمن الإقليمي والخيارات الاستراتيجية لدول مجلس التعاون

الدكتور أشرف محمد كشك¹

مقدمة:

على الرغم من أن الاتفاق النووي الذي تم توقيعه بين إيران ومجموعة الـ 5+1 في يوليو 2015م يعد تطوراً مهماً بالنسبة لحسم خيارات الدول الغربية تجاه إيران - على الأقل خلال السنوات القادمة - باتجاه حل ذلك الملف بشكل سلمي فإن مخاوف دول مجلس التعاون تتجاوز مضمون الاتفاق والذي يعد مسألة فنية بالأساس، تتعلق بنوايا وخطط إيران للاستخدامات السلمية وغير السلمية للطاقة النووية، وبالتالي أخذاً في الاعتبار واقع البيئتين الإقليمية والدولية التي تم إبرام ذلك الاتفاق فيهما، وخاصة على صعيد الانحسار النسبي للولايات المتحدة الأمريكية عن الأزمات الإقليمية وعدم الرغبة في حل تلك الأزمات والاكتفاء بإدارتها، فضلاً عن الدخول الروسي على خط التفاعلات الإقليمية من خلال التدخل العسكري في الأزمة السورية وتعزيز التحالف الروسي الإيراني، فإنه سيكون لمخاوف دول المجلس ما يبررها، وهو ما سوف يعكس صورة متكاملة حول تداعيات ذلك الاتفاق على منظومة الأمن الإقليمي حالياً ومستقبلاً، ويثير التساؤلات عن خيارات دول مجلس التعاون لمواجهة تداعيات ذلك الاتفاق على منظومة الأمن الإقليمي ككل.

مقدمة: حول توصيف الاتفاق النووي:

باستقراء مضمون الاتفاق والظروف التي تزامنت مع توقيعه يمكن القول إنه يعكس ثلاث دلالات:

الدلالة الأولى: "نقطة توازن في المصالح الأمريكية - الإيرانية":

خلال سنوات المفاوضات التي امتدت منذ أن كشفت المعارضة الإيرانية في الخارج عن وجود برامج نووية لدى إيران في عام 2002م وحتى عام 2015م، نجد أنه كان هناك إصرار من جانب الولايات المتحدة على تجريد الملف النووي من أبعاده الإقليمية، إلا أن إيران كان لديها حرص على التفاوض حول منظومة الأمن الإقليمي برمتها، وهو ما حققته إيران بالفعل؛ الأمر الذي حدا بالرئيس الإيراني حسن روحاني للقول "إن مفاوضاتنا ليست نووية فقط"، بما يعني أنه ربما تكون هناك مباحثات حول قضايا إقليمية أخرى بين الولايات المتحدة وإيران.

1 مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية بمركز "دراسات".

الدلالة الثانية: الاتفاق أحد ملامح معركة إعادة هيكلة الأمن الإقليمي الخليجي:

حيث شهدت معادلة الأمن الإقليمي قدراً من التوازن منذ الانسحاب البريطاني من منطقة الخليج العربي منتصف عام 1971م وحتى عام 2003م، عندما قامت الولايات المتحدة بغزو العراق؛ الأمر الذي أدى إلى الخلل في التوازن الإقليمي، حيث إنَّ خروج العراق من معادلة التوازن الإقليمي أدى إلى تعزيز الدور الإقليمي لإيران، ومن ثمَّ فإنَّ توقيع الاتفاق في ظلِّ حالة الخلل في توازن القوى الإقليمي من شأنه تعزيز الدور الإيراني على الصعيد الإقليمي عموماً.

الدلالة الثالثة: الاتفاق بداية مرحلة جديدة للصراع الخليجي-الإيراني:

نجد أنَّ الاتفاق حول المسألة النووية فقط، وهو ما لم تعارضه دول مجلس التعاون بل إنها أبدت ترحيباً بإبرام ذلك الاتفاق، إلّا أنَّ المشكلة ليست في الاتفاق النووي وإنما فيما سوف يترتب من المزيد من السياسات الإيرانية التي تسعى للتدخل في الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون ودول الجوار، ومن ثمَّ فإنَّ ذلك الاتفاق قد أضفى نوعاً من المأسسة، ليس فقط على التدخلات الإيرانية وإنما على الدور الإقليمي لإيران عموماً.

أولاً: البيئتان الإقليمية والدولية اللتان عقد فيهما الاتفاق:

1. التحديّات الأمنية التي تواجه دول مجلس التعاون:

تتمثل المشكلة الرئيسية التي تواجه دول مجلس التعاون في الخلل في توازن القوى والذي يتمثل في مستويين: الأول هو الخلل بين دول المجلس ودول الجوار الإقليمي، العراق سابقاً وإيران حالياً، والثاني: بين الإقليم الخليجي ككل والعالم الخارجي، بحيث كانت ولا تزال تلك المنطقة عرضة للتدخلات الخارجية، وقد تمَّ توظيف ذلك الخلل من جانب إيران تارة والدول الكبرى تارة أخرى؛ لإبقاء المنطقة في حالة من الصراع المزمن مع اختلاف أشكال وأسباب ذلك الصراع من مرحلة لأخرى، حيث يلاحظ أنَّ الصراع الخليجي-الإيراني يمتد منذ الثورة الإيرانية عام 1979م وحتى الآن، والذي بلغ مداه عندما اتخذت المملكة العربية السعودية قراراً بقيادة التحالف العربي للتدخل عسكرياً في اليمن (مارس 2015م) بناءً على طلب الحكومة اليمنية الشرعية، فضلاً عن قرار مجلس الأمن الذي صدر وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بشأن اليمن، وذلك للحيلولة دون سعي إيران الحثيث لإكمال الخناق الإقليمي على دول مجلس التعاون من خلال إحكام السيطرة على الشرايين الحيوية للتجارة العالمية؛ حيث تسيطر على مضيق هرمز شمالاً، واستهدفت السيطرة على مضيق باب المندب جنوباً، من خلال تقديم كافة أنواع الدعم لجماعة الحوثيين منذ انقلابهم على السلطة الشرعية في اليمن عام 2014م، ولا تكمن المشكلة في ذلك الخلل فحسب بل في ضعف الوحدات المكونة للأمن الإقليمي وهي دول الجوار (اليمن - العراق - سوريا - لبنان)؛ حيث إنَّ مدى قوة الأمن الإقليمي يكمن في قوة الوحدات المكونة لذلك الأمن، وفي ظل التدخلات الإيرانية السلبية في تلك الدول، فإنها تستهدف إيجاد جبهات مستمرة للمواجهة مع دول مجلس التعاون.

2. إيران ... الصراع بين الثورة والدولة:

إيران لديها مشروع إقليمي، مضمون ذلك المشروع هو حماية المستضعفين في الأرض، وهو ما نصت عليه بعض مواد الدستور الإيراني بشكل واضح، أما أسس المشروع فهي أيديولوجية وعسكرية وجغرافية، كما أنّ للمشروع تمويلاً محدّداً، وبالتالي إيران لا ترغب في الانسجام مع محيطها الإقليمي وفقاً لمبادئ حسن الجوار، وأهمّها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول؛ الأمر الذي يجعلها في حالة تصادم مستمر مع جيرانها الإقليميين، من ناحية ثانية تحرص إيران دائماً على استعراض قواتها العسكرية سواء الجوية أو البحرية والتهديد غير مرّة بإمكانية إغلاق مضيق هرمز لتحقيق ما تطلق عليه "شرطي الخليج"، وممّا يؤكد ذلك أنّ كافة المقترحات أعلنتها إيران بشأن أمن الخليج العربي منذ عام 1979م وحتى الآن، إمّا أنها ترجمة لرغبة إيران في تحقيق هيمنتها على الخليج العربي أو كخطوة ضمن مشروعها الأكبر وهو "الشرق الأوسط الإسلامي".

3. تحولات السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط عموماً والأزمات الإقليمية على نحو خاص:

شهدت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه أزمات الشرق الأوسط عموماً والأزمات الإقليمية على نحو خاص، انحساراً واضحاً خلال ولايتي الرئيس باراك أوباما الأولى والثانية، وذلك لأسباب عديدة منها الأسباب الاقتصادية؛ حيث تشير بعض الدراسات إلى أن تكلفة الحروب السابقة "حربي العراق وأفغانستان" بلغت حوالي 6 تريليونات دولار، وهي التي تحملها دافع الضرائب الأمريكي. من ناحية ثانية فقد سادت قناعة لدى الإدارة الأمريكية مفادها أنّ منطقة الشرق الأوسط تشهد حالة من التحول الصعب الذي ربما يدوم سنوات ممتدة، وبالتالي فإنّ التدخل الأمريكي في بعض الأزمات ربما لن يكون الحل الناجع لها، من ناحية ثالثة فقد أعلنت الولايات المتحدة استراتيجية دفاعية جديدة مفادها إعادة توزيع قواتها البحرية، بحيث تكون النسبة الأكبر تجاه آسيا لمواجهة القوة الصينية الصاعدة، وبوجه عام نجد أن الولايات المتحدة قد قررت منذ عام 2009م أن التدخل العسكري في الأزمات الخارجية لابد وأن يخضع لعدة معايير، منها أن يكون محدوداً، وأن يكون بهدف الدفاع عن المصالح الحيوية للولايات المتحدة، وأن يكون أصغر حجماً، وأخيراً أن يتم بالتعاون مع جميع الشركاء وليس منفرداً، وعلى نحو خاص الشركاء المحليين، وتعد تلك السياسة امتداداً لنتائج الغزو الأمريكي للعراق، حيث خلطت الولايات المتحدة بين العداء للنظام والعداء للدولة العراقية ذاتها؛ الأمر الذي ترتب عليه خروج العراق من معادلة التوازن الإقليمي؛ ممّا كان فرصة سانحة لإيران لتعزيز نفوذها الإقليمي، ولاتزال هناك حالة من الغموض بشأن السياسة الأمريكية المستقبلية تجاه الأزمات الإقليمية وخاصة في أعقاب انتخاب دونالد ترامب المرشح الجمهوري رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية.

وقد ترتب على السياسة الأمريكية ثلاث نتائج مهمة وهي:

النتيجة الأولى: إدارة الأزمات الإقليمية، ومنها الأزمة السورية بدلاً من حلّها، بدليل أن كافة تطورات الأزمة السورية تظل مرتعنة بمدى التوافق الأمريكي- الروسي.

النتيجة الثانية: اختزال الولايات المتحدة المخاطر الإقليمية لإيران في المسألة النووية وتجاهل السياسات الإيرانية السلبية تجاه دول الجوار "اليمن، العراق، سوريا، لبنان" والتي تعتبرها إيران "مسؤولية مقدسة لها"، وتعلن بشكل صريح أن لها قوات تقاتل في سوريا جنباً إلى جنب مع قوات النظام السوري.

النتيجة الثالثة: إعادة ترتيب الأولويات لدى الإدارة الأمريكية والتي حددها الرئيس الأمريكي في خطابه حول حالة الاتحاد الذي ألقاه في 12 يناير 2016م، حيث وضع محاربة داعش والقاعدة كأولوية أولى، ثم المسألة السورية في المرتبة الثانية بينما كانت إيران كأولوية ثالثة.

ولقد لخصّ مارتن إنديك المبعوث الأمريكي السابق إلى منطقة الشرق الأوسط الاستراتيجية الأمريكية الجديدة بالقول "الولايات المتحدة الأمريكية كانت أمام مفترق طرق، إمّا الاختيار بين صياغة نظام إقليمي مع إيران أو ضدها"، إلّا أنّ المعضلة التي واجهت الولايات المتحدة هي كيفية التوفيق بين الرغبة في الانفتاح على إيران، وفي الوقت ذاته الحفاظ على علاقات التحالف الاستراتيجي مع دول مجلس التعاون، وبالتالي انعقدت قمتان الأولى في كامب ديفيد عام 2015م، والثانية في الرياض في إبريل 2016م، ولكن لم تسفر عن تغيير ملموس في الرؤية الأمريكية بشأن منظومة الأمن الإقليمي الجديدة، بل على العكس طالب الرئيس الأمريكي باراك أوباما "المملكة العربية السعودية أن تتقاسم النفوذ الإقليمي مع إيران في الشرق الأوسط"، حيث كانت تسعى دول الخليج إلى أمرين الأول: هو تعزيز التعاون الأمني مع الولايات المتحدة بشكل أكثر فاعلية، والثاني: الحصول على ضمانات من جانب الولايات المتحدة بشأن ردع إيران للحدّ من سياساتها الإقليمية السلبية.

ثانياً: السياسات الإيرانية الإقليمية بعد الاتفاق النووي:

من خلال تحليل مضامين السياسة الإيرانية تجاه دول الجوار في أعقاب توقيع الاتفاق النووي نجد أنها قد أضحت أكثر عدوانية عمّا قبل، وهناك تفسيرات عديدة لتلك السياسة، منها ما يراه صمويل هنتجنتون من أن الثورات تعيد إنتاج ذاتها، وبالتالي عند الوصول إلى نقطة ما يتعين على الجيلين الثاني والثالث للثورة إيجاد سبب ما لاستمرار تلك الثورة؛ لأنّ الأسباب التي أدت إلى اندلاعها لم تعد موجودة، ولكي يستمر النظام السياسي فإنه يظل بحاجة إلى إعادة إنتاج الثورة مجدداً، وذلك اعتماداً على البعد الديني الذي يعد الأساس في الأيديولوجية الثورية من خلال خلق الاضطرابات واللجوء إلى العنف، وخاصة في دول الجوار بما يمنح النظام السياسي المزيد من التماسك من أجل مواجهة ما يطلق عليه "العداء الخارجي"، ومع التسليم بأهمية تلك الرؤية فإنه مردود عليها بأن النفوذ الإقليمي لإيران قد بلغ حدوده القصوى ومن الصعب القول إنه

سوف يستمر إلى ما لا نهاية، وبالتالي في حالة استمرار السياسات الإقليمية لإيران على الوتيرة ذاتها فإن ذلك سيكون له مردود سلبي على المجتمع الإيراني ذاته الذي لايزال يواجه تحدي الهوية والاندماج، ففي حالة تأييد إيران لفكرة تقسيم سوريا - على سبيل المثال - فإنها ستكون من أولى الدول التي سوف يطالها آثار ذلك التقسيم، في ظل مكونات المجتمع الإيراني التي تختلف دينياً وعرقياً، فضلاً عن أن استمرار التدخلات الإيرانية في دول الجوار يعني المزيد من التأثير على الاقتصاد الإيراني الذي يعاني من معدلات غير مسبوقة من التضخم والبطالة، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى تصريح مساعد وزير الصحة الإيراني الذي قال فيه "ثلث الشعب الإيراني يعاني من الجوع والفقر".

وتتمثل السياسات الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون والقضايا الإقليمية بعد الاتفاق النووي فيما يلي:

1. استمرار السياسات الإيرانية التحريضية ضد مملكة البحرين ودول مجلس التعاون:

ففي رصد للتصريحات الإيرانية الرسمية العدائية تجاه دول مجلس التعاون فقد بلغت 100 تصريح عدائي خلال الفترة من 2011م وحتى عام 2015م، منها 64 تصريحاً تجاه قضايا مملكة البحرين، و36 تصريحاً حول قضايا دول مجلس التعاون، ومن أبرزها تصريح المرشد الأعلى للثورة الإيرانية علي خامنئي في شهر يوليو 2015م وفي أعقاب توقيع الاتفاق النووي بأن "إيران لن تتخلى عن دعم أصدقائها في المنطقة ولا الشعوب المضطهدة في فلسطين واليمن والشعوب والحكومات في سوريا والعراق وشعب البحرين المضطهد ومقاتلي المقاومة في لبنان وفلسطين".

2. التدخلات الإيرانية في الأزمات الإقليمية:

إذا كان الاتفاق النووي قد وضع حداً للطموحات النووية لإيران إلا أنه لم يضع حداً لطموحاتها الإقليمية، وبالتالي يلاحظ أن التدخلات الإيرانية في الأزمات التي تشهدها دول الجوار قد أضحت أكثر حدة، وبشكل علني من خلال إنشاء ما يسمّى "الجيش الموازية"، إلى الحد الذي أصبحت فيه جزءاً من المشكلة، وجزءاً من الحل في ذات الوقت، حيث تريد أن تظل تلك الدول تابعة لها سياسياً ومذهبياً وطائفيّاً". والمؤشرات على ذلك عديدة للغاية حتى لو تمثل ذلك في مخالفة القرارات الأممية، ومنها القرار رقم 2216 بشأن اليمن، والذي يلزم الدول كافة بعدم تقديم العون للإرهابيين ومُدّهم بالمال والسلاح، حيث أعلنت قوات التحالف العربي غير مرة عن ضبط سفن إيرانية محملة بالسلاح للحوثيين، من ناحية ثانية لا تزال هناك مخاوف خليجية بشأن إمكانية توظيف الأموال الإيرانية المجمدة في البنوك الأمريكية والتي حصلت إيران على جزء منها بعد رفع العقوبات الاقتصادية عنها في دعم الإرهاب، حيث تشير بعض الدراسات الصادرة عن مراكز التفكير الاستراتيجي الأمريكية إلى أن إيران تنفق 34% من إجمالي الميزانية العسكرية على الدفاع بينما توجه حوالي 65% من تلك الميزانية للحرس الثوري، وهو القوة شبه العسكرية التي تتولى دعم كافة الجماعات دون الدول في دول الجوار الإقليمي، ويتوقع أن يؤدي الاتفاق النووي إلى زيادة ميزانية الدفاع العسكري بحوالي 5% وميزانية الحرس الثوري بحوالي 50%.

3. تهديد أمن دول مجلس التعاون بشكل مباشر:

حيث تعمل إيران بالتوازي مع تطوير الطاقة النووية على تطوير أسلحتها التقليدية - وخاصة الصواريخ بعيدة المدى - والتي لديها القدرة على حمل الرؤوس النووية لمسافات بعيدة؛ مما يعد تهديداً مباشراً لدول مجلس التعاون في ظل ضيق العمق الجغرافي لبعض دول المجلس والذي يقل عن 200 كم، وبالتالي فإن ما تردّد من أنّ الاتفاق النووي من شأنه تحقيق الاستقرار الإقليمي أمر ليس صحيحاً؛ حيث إنّ ذلك الاتفاق يعد مأسسة للدور الإقليمي السلبي لإيران، والجدير بالذكر أنّ إيران قد أجرت تجارب على صواريخ بعيدة المدى في أعقاب توقيع الاتفاق النووي، وذلك في مخالفة للقرار الأممي 1929 الذي يحظر على إيران إجراء تجارب من هذا النوع، وقد أدانت الدول الغربية إجراء إيران لتلك التجارب دون فرض عقوبات دولية جديدة عليها، فضلاً عن سعي إيران لتسييس موسم الحج، وهو ما تعاملت معه المملكة العربية السعودية بحسم.

4. الاستفادة من التحالفات الإقليمية:

بالنظر إلى البيئة الإقليمية التي تتسم بعدم الاستقرار منذ العام 2011م وحتى الآن، نجد أنّ إيران تسعى لتوظيف تلك التحولات، بما يعزّز من مصالحها ودورها الإقليمي، وخاصة بالنظر إلى ظهور تحالفات إقليمية آخذة في التشكل أوجدتها الأزمة السورية وهي "التحالف الروسي-الإيراني-السوري" في مواجهة "الولايات المتحدة، تركيا، الناتو"، وتعمل إيران على الاستفادة من التنافس بين المحورين، والهدف الاستراتيجي هو إبقاء مركز الثقل والتأثير خارج المنظومة العربية ككل.

ثالثاً: ماذا لو تخطّت إيران العتبة النووية؟

على الرغم من مضمون الاتفاق النووي بشأن عدم السماح لإيران بتطوير طاقة نووية لغير الأغراض السلمية فإنّ هناك تقارير يجب أن تؤخذ بالاعتبار، ومنها تقرير معهد الأمن والعلوم الدولي بالولايات المتحدة والذي أعده كل من ديفيد أولبرايت رئيس مركز العلوم والأمن، وقد عمل سابقاً لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأندريا ستريكر الباحث المتخصص في الأبحاث النووية، ومضمونه أنه بموجب الاتفاق النووي تم السماح لإيران بالاحتفاظ بحوالي 300 كم من اليورانيوم منخفض التخصيب عند 20% في شكل نفايات صلبة، ونفايات سائلة، ونفايات ملتهبة، دون أن يتم تحديد الكمية المعفاة من تلك النفايات، بما يعني إمكانية أن تقوم إيران باستغلال تلك الشغرة لتطوير طاقة نووية لغير الأغراض السلمية قبيل انتهاء مدة الاتفاق النووي، وبغض النظر عن مدى صحة ذلك التقرير فإن التساؤل المثار هو ماذا لو تخطت إيران العتبة النووية؟ وواقع الأمر إن ذلك من شأنه أن يرتب عدة نتائج هي:

1. عسكرة المشروع الإقليمي لإيران:

حيث إنه بالرغم من سعي إيران لتحقيق هيمنتها على منطقة الخليج فإن تلك الأخيرة لاتزال تتصدى لتلك السياسات بكافة السبل، إلا أنه حال إعلان إيران دولة نووية فإن ذلك يعني فرض نظام إقليمي على دول مجلس التعاون، وهو ما تعلنه إيران صراحة من خلال الرغبة في إقامة منتدى جماعي لمنطقة "الخليج الفارسي الموسع" كمرحلة أولى، أما المرحلة الثانية فيتم تمديده ليشمل جميع الدول الإسلامية في الشرق الأوسط" حيث تستهدف إيران تأسيس نظام فرعي إقليمي يكون بمنزلة نواة لنظام شرق أوسطي إسلامي يؤسس على المشروع السياسي لإيران.

2. تكريس الخلل في توازن القوى التقليدي القائم:

ومع أن حالة الخلل في توازن القوى قد وجدت منذ الغزو الأمريكي للعراق عام 2003م، إلا أن انفجار القوة يعني إمكانية تمدها، ويقدم الغزو العراقي لدولة الكويت عام 1990م دليلاً على ذلك، حيث جاء ذلك الغزو بعد عامين من انتصار العراق في الحرب العراقية-الإيرانية 1980-1988م، وبالتالي في حال رغبة إيران في التمدد الإقليمي نتيجة لتضخم قوتها التقليدية وغير التقليدية فإن تمدها لن يكون تجاه الشرق، حيث توجد قوى نووية أخرى، وهي الهند وباكستان والصين أو تجاه الشمال حيث توجد روسيا، وإهما ذلك التمدد سيكون تجاه ما تعتبره إيران المنطقة الأضعف وهي دول مجلس التعاون، مع الأخذ في الاعتبار أن أجهزة الاستخبارات الأمريكية لم تنجح في اكتشاف البرامج النووية سواء للدول الأعضاء في المعاهدة أو تلك التي خارجها، من ناحية ثالثة وبتحليل التفاعلات الإقليمية بين القوى في الأقاليم المختلفة نجد أن هناك ثلاث قوى هي "تدخلية ومناوئة وموازنة"، ولكن بعد ذلك الاتفاق فإن دول مجلس التعاون سوف يتعين عليها الاضطلاع بدور القوتين الموازنة والمناوئة في آن واحد، وهو ما يمثل أعباءً جديدة على أمن دول مجلس التعاون من حيث الموارد والآليات.

3. بدء سباق تسلح نووي إقليمي:

مما لا شك فيه أن إعلان إيران تخطيها العتبة النووية سيعني بدء سباق تسلح نووي، ليس فقط في منطقة الخليج العربي وإنما على المستوى الإقليمي، انطلاقاً مما سوف تمثله تلك الخطوة من خلل في توازن القوى الإقليمي، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى تصريح وزير الخارجية السعودي عادل الجبير رداً على سؤال عما إذا كانت المملكة قد ناقشت السعي للحصول على قنبلة نووية؟، حيث قال الجبير "لا أعتقد أنه من المنطقي الاعتقاد بأننا سنناقش هذا الأمر علناً، ولا أعتقد أن من المنطقي توقع إجابة مني على سؤال كهذا بطريقة أو بأخرى"، وقد أدى ذلك التصريح لرد فعل أمريكي تمثل في تأكيد وزير الخارجية الأمريكي جون كيري القول "إن السعودية إذا فكرت في امتلاك السلاح النووي فإنه سيطبق عليها ما طبق على إيران"، ومع الأخذ في الاعتبار وجود خطط خليجية لتطوير طاقة نووية للأغراض السلمية، فإن التفكير في امتلاك السلاح النووي لا يعد

أمرًا يسيرًا، من حيث إجراءات التعامل مع الطاقة النووية، حيث تحتاج إلى احتياطات عديدة ضمن ما يطلق عليه "متطلبات الأمان النووي"، وهي نوعية التكنولوجيا المستخدمة، وإجراءات السلامة، وكيفية إخلاء الناس من المواقع القريبة، بالإضافة إلى إجراءات الأمن ضد سرقة تلك الطاقة، أو وقوعها في أيدي جماعات غير مسؤولة، وخاصة الجماعات المسلحة دون الدول، وتوجد حوادث عديدة بشأن تسرب إشعاعات نووية، كان لها آثار بالغة الخطورة على كافة مناحي الحياة.

4. انعدام فرص تأسيس هيكل للأمن الإقليمي الخليجي:

من خلال تحليل الخطاب الرسمي الخليجي نجد أن دول المجلس لم تعارض الدور الإقليمي لإيران، فدول الخليج دائماً ما توازن بين معطيات الجغرافيا الثابتة ومتطلبات السياسة المتغيرة، بل إنَّ هناك العديد من التصورات الأكاديمية بشأن مفهوم الأمن الإقليمي الذي يضم كافة أطراف الإقليم الخليجي على غرار تجمع الآسيان أو الاتحاد الأوروبي، إلّا أن الرؤية الإيرانية بهذا الشأن لم تعكس مبادئ الأمن الإقليمي التي كانت أساساً للعديد من تلك التجمعات الإقليمية الناجحة، يأتي في مقدمتها توقف إيران عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، فعلى سبيل المثال كانت هناك أربعة مقترحات إيرانية بشأن أمن منطقة الخليج العربي خلال عامي 2006م و2007م، وقد راوحت جميعها حول مفاهيم "الأمن المشترك" و"الأمن الإقليمي" و"النظام الأمني" و"إقامة منطقة تجارة حرة"، وقد أعادت إيران طرح تلك الرؤية مجدداً مرتين: الأولى خلال عام 2013م في أعقاب الاتفاق النووي الإطارى، والثانية في 2015م في أعقاب الاتفاق النووي النهائي من خلال مقالتي لوزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف تضمنتا إعادة تكرار تلك المفاهيم العامة، إلّا أن مضمون تلك المقترحات جميعاً هو الانتقال من المقدمات إلى النتائج دون الحديث عن المسببات الأساسية للتوتر مع دول المجلس، وهي المشكلات العالقة بين الجانبين، بالإضافة إلى أن كافة المقترحات الإيرانية الهدف منها تعزيز الهيمنة الإيرانية على منطقة الخليج العربي دون مراعاة لمبادئ القانون الدولي بشأن احترام سيادة الدول واستقلالها.

رابعاً: الخيارات الاستراتيجية لدول مجلس التعاون تجاه إيران:

ينبغي التأكيد على أن دول مجلس التعاون تخوض الآن ما يمكن أن نطلق عليه معركة إعادة هيكلة الإقليم، وبالتالي فإن المعادلة التقليدية التي حكمت التفاعلات الإقليمية لعقود طويلة، وهي حرص دول المجلس على تحقيق توازن في علاقاتها مع الدول الغربية من منطلق المصالح الاستراتيجية التي تمتد عبر عقود، ومع إيران بحكم الوجود والجغرافيا، يتعيّن إعادة النظر فيها؛ لأنّ الاتفاق النووي كان بداية لمأسسة السياسات الإيرانية الإقليمية التي تتدخل في شؤون دول الجوار، واختزال الخلافات الخليجية-الإيرانية في القضية النووية، في حين إنّ هناك قضايا عديدة خلافية، وهي التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية لدول المجلس، وتباين رؤى

الجانبين بشأن تسمية وأمن الخليج العربي، واستعراض القوة التقليدية من خلال التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز، واستمرار احتلال إيران للجزر الإماراتية الثلاث، وهو ما يثير الحديث عن عدة خيارات وهي:

1. تحقيق توازن القوى الخليجي مع إيران:

ويتحقق توازن القوى من خلال أمرين: الأول هو توازن القوى الذاتي من خلال تنفيذ مقترح الاتحاد الخليجي، وخاصة الجوانب الدفاعية منه، والثاني: من خلال تشكيل محور مضاد لإيران من الدول المحورية، ومنها مصر والأردن، وذلك بوضع مقترح القوة العربية المشتركة موضع التنفيذ أو صيغة أكبر تضم دولاً إسلامية من خلال البدء بتنفيذ مقترح التحالف العسكري الإسلامي.

ومع أهمية خيار التحالفات إلا أنَّ المهم هو ضرورة تحول تلك التحالفات من تحالفات وقتية تم إعلانها لمهمة محدّدة، إلى تحالفات لها صفة الديمومة، بما يحقق الهدف الأساسي من إنشائها، وهو ردع الأطراف التي تهدد أمن دول مجلس التعاون، ومن المهم في هذا الشأن أن يكون لتلك التحالفات أطر مؤسسية وآليات واضحة للعمل.

من ناحية ثانية فإن مسألة توازن القوى لا يقصد بها - فحسب - الجهود الأمنية والدفاعية، ولكن أيضاً الاهتمام بتطوير الطاقة النووية لأغراض سلمية وفق رؤية خليجية جماعية في هذا الشأن، حيث تحتاج الدول الخليجية لتحقيق تكامل الجهود، فيما بينها؛ من أجل تعظيم الفائدة في ذلك المجال الاستراتيجي.

ولا يعني ما سبق أنَّ دول مجلس التعاون لم تمارس سياسة الردع تجاه إيران بل بدأت بالفعل في تلك السياسة ابتداءً بدور قوات درع الجزيرة في مواجهة التهديدات الأمنية التي واجهتها مملكة البحرين عام 2011م، ومروراً بقيادة المملكة العربية السعودية تحالفاً عربياً في اليمن منذ مارس 2015م وانتهاءً بإبداء بعض دول مجلس التعاون الاستعداد للتدخل العسكري البري في سوريا، فضلاً عن اتخاذ دول مجلس التعاون قرارات حاسمة بشأن القضاء على أذرع إيران الإقليمية، ومن ذلك قرار دول المجلس تصنيف حزب الله كمنظمة إرهابية من جانب مجلس التعاون، والذي أصبح قراراً عربياً جماعياً.

2. توحيد السياسات الخليجية تجاه إيران:

ففي الوقت الذي يوجد فيه إجماع خليجي عام بشأن التصدي للسياسات الإيرانية التي تمثّل تهديداً لأمن الخليج العربي، وهو ما تعكسه البيانات التي تصدر عن مجلس التعاون، سواء خلال القمم السنوية أو الاجتماعات الوزارية، وهي بيانات تتضمن دعوة إيران إلى احترام حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول المجلس، نجد أنَّ هناك تبايناً في سياسات دول المجلس تجاه إيران؛ تأسيساً على المصالح الوطنية لكل دولة، ويتيح هذا التباين لإيران تعزيز دورها الإقليمي، سواء تجاه دول المجلس أو تجاه دول الجوار الإقليمي، من خلال فصل القضايا السياسية والأمنية عن نظيرتها الاقتصادية، حيث يلاحظ أنَّ العلاقات بين إيران وكل دولة خليجية على حدة متفاوتة مستواها وفقاً لمصالح كل دولة، ومن ثم تقوم إيران بتوظيف

تباين رؤى دول مجلس التعاون بشأن مخاطر السياسة الإيرانية؛ مما يتيح لإيران قدراً كبيراً من المناورة ضمن علاقتها بدول مجلس التعاون.

3. إعادة تعريف العلاقات الخليجية - الأمريكية:

في ظل سعي الولايات المتحدة لتحقيق ما يسمى "بثورة النفط الصخري"، بالإضافة إلى التحديات الاقتصادية التي تواجه الاقتصاد الأمريكي فقد شهدت السياسة الأمريكية تجاه الأزمات الإقليمية عموماً تغيراً واضحاً، ليس أقله الانحسار عن تلك الأزمات، فضلاً عن إقرار الكونجرس الأمريكي بمجلسيه لقانون جاستا "مقاضاة الدول عن أعمال الإرهاب"، في تحدٍّ واضح لفيتو الرئيس الأمريكي، فإن ذلك يؤكد - بما لا يدع مجالاً للشك - أن ثمة تغيراً تشهده أسس العلاقات الخليجية-الأمريكية، بما يعني تغير القيمة الاستراتيجية لدول الخليج لدى الولايات المتحدة، وربما يكون ذلك هو التوجه الجديد للإدارة الأمريكية القادمة في أعقاب الانتخابات الرئاسية، ومن ثم فإن دول الخليج ستكون بحاجة للبحث عن تأسيس شبكة جديدة للمصالح مع الولايات المتحدة بعيداً عن مسألتي السلاح والنفط، فالسعودية على سبيل المثال تعد شريكاً إقليمياً مهماً للولايات المتحدة الأمريكية، سواء في مكافحة الإرهاب أو في تحقيق الاستقرار الإقليمي عموماً، وعلى المستوى الدولي فإن المملكة عضو فاعل في مجموعة دول العشرين، فضلاً عن حجم الاستثمارات الخليجية عموماً في الولايات المتحدة، ويعني ما سبق أن هناك ضرورة لخلق شبكة أوسع من المصالح، بالإضافة إلى أهمية تعزيز التواجد الخليجي على الساحة الأمريكية في ظل سعي اللوبي الإيراني في الولايات المتحدة للعمل بشكل منهجي مستمر ضد المصالح الخليجية، ولا شك أن بدء المملكة العربية السعودية تنفيذ "رؤية المملكة 2030م" يعد خطوة مهمة للغاية، بما يعني أن القيمة الاستراتيجية للمملكة العربية السعودية لدى الولايات المتحدة لن ترتبط مستقبلاً بالنفط فحسب، وإنما بشبكة أوسع من العلاقات التي لن تكون المصالح الأمريكية بمنأى عنها.

4. المواجهة الأكاديمية والإعلامية:

تعمل إيران بشكل دائم على تشويه صورة المملكة ودول الخليج من خلال تخصيص ميزانية ضخمة لهذا الغرض، كما تعمل إيران على دعم برامج أكاديمية في الجامعات الغربية، وهو الأمر الذي يتعين على دول مجلس التعاون أن تتصدى له، كما يجب ألا تكون المواجهة الإعلامية الخليجية للسياسات الإيرانية مرتبطة بأزمة ما، بل لا بد من صياغة استراتيجية إعلامية خليجية متكاملة؛ لمواجهة إيران ضمن ما يطلق عليه توظيف "القوة الناعمة" في ذلك الصراع.

5. مواجهة النفوذ الإيراني خارج النطاق الإقليمي:

حيث يلاحظ أن إيران بدأت في تعزيز تواجدها في الدول التي يمكن من خلالها التأثير على أمن دول مجلس التعاون، ومنها العلاقات الإيرانية مع إريتريا، وما يتردد عن وجود قوات للحرس الثوري الإيراني في تلك الدولة، كنقاط ارتكاز لدعم الحوثيين في اليمن، وبالتالي فإن إعلان المملكة العربية السعودية عقد اتفاقية عسكرية

مع جيوتي تتضمن إنشاء قاعدة عسكرية يعدّ تطوراً مهماً لنقل خطوط المواجهة مع إيران خارج منطقة الخليج العربي، من ناحية ثانية فإنّ التمدد الإيراني في الدول الآسيوية يتطلب جهداً أكبر من دول مجلس التعاون للحدّ من النفوذ الإيراني في تلك الدول، حيث تسعى إيران لحشد رؤاها من أجل الدفاع عن المصالح الإيرانية في المحافل الدولية.

ونخلص ممّا سبق إلى النقاط التالية:

- 1- إنّ الاتفاق النووي لم يضع حلولاً للتحديات التي تواجه أمن دول مجلس التعاون والأمن الإقليمي الخليجي عموماً، بل يمكن اعتباره مرحلة جديدة من مراحل الصراع بين دول مجلس التعاون وإيران، تلك المرحلة التي ربما تتطلب آليات مختلفة عن تلك التي انتهجتها دول المجلس خلال العقود السابقة، وخاصة في ظل حالة الوفاق الراهنة بين إيران والدول الغربية.
- 2- لا يمكن الفصل بين السياسات الإيرانية ومجمل المعادلة الإقليمية والدولية الراهنة الآخذة في التشكل، ومن ثمّ بقدر ما تتيح من تحديات وتعقيدات جديدة وخاصة في المشهد الإقليمي فإنها ربما تحمل فرصاً لدول الخليج يتعين اقتناصها على صعيد بناء تحالفات جديدة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.
- 3- يبقى خيار تحقيق الأمن الذاتي أحد أهم الخيارات التي يتعين العمل عليها؛ من أجل تحقيق توازن القوى الخليجي-الإيراني، والذي من شأنه ضبط مسار التطورات الإقليمية بوجه عام.
- 4- من المهم دراسة تأثير الاتفاق النووي على السياسات الإيرانية، وخاصة الداخلية، ومن ذلك كيفية توفير النظام الإيراني بين الانفتاح على الدول الغربية وبين طبيعة النظام الثيوقراطي الإيراني الذي ظل يروج لمفاهيم عدائية ضد الولايات المتحدة عبر العقود الماضية.
- 5- أهمية بل حتمية استمرار مواجهة السياسات الإيرانية سواء في دول الجوار الإقليمي أو خارج منطقة الخليج العربي "القارة الإفريقية"؛ ممّا يؤدي إلى انحسار تلك السياسات، فضلاً عن نقل خطوط المواجهة مع إيران خارج نطاق منطقة الخليج العربي؛ ممّا يحقق هدف استنزاف الموارد الإيرانية المالية والبشرية.

فن الحرب غير المتماثلة لداعش: تحليل استراتيجي

الدكتور سامي محمد خالد الفرّج¹

في البداية عندما أقوم بطرح سؤال افتراضي مفاده: هل من الممكن أن نتوقع العمل القادم لداعش أو أي منظمة إرهابية أخرى "باستخدام الحرب اللامتماثلة؟" وما هي الاستراتيجية السياسية والاستراتيجية العسكرية لداعش؟ سوف أحاول من خلال هذه الورقة تقديم تحليل استراتيجي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية حول بنية مكافحة الإرهاب والحروب اللامتماثلة.

أولاً: الاستراتيجية السياسية لداعش:

1. استراتيجية "سوريا أولاً":

أكد أبو بكر البغدادي زعيم تنظيم القاعدة في العراق والشام منذ البداية بأن هدفه الأساسي يتمثل في إقامة ما يسمى "بالدولة الإسلامية"، ولم يكن ذلك الهدف من منظور عاطفي أو دعائي فحسب، وإنما كان من منظور واقعي، يخاطب هدف السعي للغنيمة على الأقل لدى قبائل شرق الفرات وسعيهم للثروة؛ من أجل تأمين الموارد اللازمة لتنفيذ تلك الاستراتيجية.

2. استراتيجية "العراق ثانياً":

إنّ هجوم داعش الساحق في يونيو 2013م إنما يعد الخطوة الطبيعية والمنطقية للاستراتيجية السياسية للبغدادي الذي أراد أن يقتطع تلك الحدود لدولته؛ لكي تضمن له الاستمرار من الناحية الاقتصادية أولاً، ولكي تخلق له بيئة حاضنة يمكنه الاعتماد عليها سواء احتضنته طوعاً أو قسراً.

وفي كلتا الحالتين نلاحظ أنّ تنفيذ الاستراتيجية السياسية لداعش ينهض على استغلال الظروف المتاحة المتمثلة في وجود سبب أو أكثر، ومن ذلك:

أ. كون المجتمع يعيش حالة غير طبيعية مثل عدم الاستقرار، أو الانقسام، كما هو الحال بالنسبة للمجتمعات العراقية والسورية.

1 مدير مركز الكويت للدراسات الاستراتيجية

ب. انقسام القوات المسلحة طائفيًا أو أيديولوجيًا، وعدم تجانسها، ومن ثمّ عدم قدرتها على الرد على أي تهديدات بصورة حاسمة.

ت. عدم توفر الأمن بصورة مناسبة أو كافية، وليس بالضرورة الأمن بالمفهوم العسكري فقط، وفي هذا الإطار يجب الأخذ بعين الاعتبار محاولات داعش التوسع في بلد أو أكثر مثل، ليبيا، ونيجيريا.



ثانياً: الاستراتيجية العسكرية لداعش:

حدّد تنظيم داعش استراتيجيته العسكرية منذ البداية في منع الخصم من تحقيق أهدافه، من خلال ممارسة الردع وتفايدي الالتقاء بمركز الثقل الأساسي للجيش وقوات الأمن، معتمداً بدلاً من ذلك على العمليات المنتقاة والمحدودة ضد الأهداف السهلة، كنمطٍ لعملياته، إلا أنّ التنظيم بدأ في مواجهة قوات الجيش وقوات الأمن العراقية؛ من أجل أن يحظى بدعم قوات من السّنة، بيد أن تلك الاستراتيجية قد حادت عن هدفها عندما أدّت قسوة تكتيكات داعش العسكرية إلى اندلاع مواجهة بينه وبين القوات السنيّة ذاتها؛ الأمر الذي يمكن اعتباره فشلاً لاستراتيجية داعش العسكرية.

ومما سبق يمكن استنتاج أنّ التفجيرات التي يقوم بها داعش في بغداد ليست بالأمر الجديد، وإنما هي عودة للاستراتيجية المبدئية له في تفايدي مواجهة مركز الثقل الأساسي لقوات العدو.

وبعدما أخفق داعش في استغلال قوات السّنة في الأنبار لصالحه، اتخذ أحد أهم قراراته العسكرية والتي تتمثل في مواجهة "جبهة النصرة" "أحد أفرع القاعدة التي تحارب ضد النظام السوري"، وأتاح لها خيارين: إما أن تخضع لقيادته، وإما أنه سوف يقوم بمحاربتها، تلك الاستراتيجية التي أصبحت استراتيجية التنظيم ضد كل القوى التي تتحدى سلطته في سوريا.

وقد تمثّلت استراتيجية داعش العسكرية في سوريا في تفادي الالتقاء بالجيش السوري النظامي؛ من أجل حفاظ التنظيم على قوته العسكرية، إلى أن تمّ تغيير تلك الاستراتيجية في نهاية عام 2013م عندما هاجم التنظيم "قاعدة مناخ" العسكرية واستولى عليها.

الموضوع الأساسي والحديث الذي يستقطب وسائل الإعلام هو الخلط بين مصطلح الإرهاب ومصطلح الحرب اللامتماثلة، والحرب الثورية، وعما إذا كانت هناك حاجة للقيام بإصلاحات في مجتمعاتنا أم لا، والأهم عمّا إذا كانت تلك الإصلاحات سيكون من شأنها القضاء على داعش؟ والإجابة ببساطة هي بالنفي؛ لأننا لدينا اليوم ظاهرة ما يسمى بالإرهاب العابر للحدود والحرب اللامتماثلة، ونجد تلك الأخيرة في العديد من الأعمال قد تقوم بها جماعات إرهابية مثل داعش أو القاعدة أو خراسان أو حزب الله، إضافة إلى قوات الحشد الشعبي، وتتمثل تلك القوات الآن في مسرح الشرق الأوسط بعشرات الآلاف والقوات المناوئة لها التي تحاول أن تضع لها حداً، تتمثل هي كذلك بعشرات الآلاف مثل حماية القوات الكردية، والتي تقدّر تقريباً بفيلقين؛ الأمر الذي يحتمّ علينا النظر إلى الأمر برؤية ثاقبة، ودراسة أبعاده وتأثيراته، ووضع الحلول المناسبة للتصدي له.

ثالثاً: إيران ودعم الجماعات دون الدول:

يثار تساؤل وهو: هل تستطيع إيران في ظل ميزان القوى الراهن القيام بعمل هجومي تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، دون مواجهة أي عمل عسكري ضدها من جانب تحالف كبير قد يتكون من عدة دول؟ ولعل ذلك يفسر لنا: لماذا تلجأ إيران للقيام باستخدام الحرب اللامتماثلة وآلياتها ومنظمتها ووسائل إعلامها؛ من أجل تحقيق أهدافها دون العمل العسكري المباشر الذي تدرك إيران عواقبه جيداً.

ويثير ما سبق تساؤلاً مؤداه: ما هو القاسم المشترك بين إيران وداعش بشأن الحرب غير المتماثلة؟

إنّ ميزان القوى التقليدي الحالي يفرض على إيران في سعيها كقوة راديكالية في الشرق الأوسط - ومن أجل تغيير ميزان القوى في ذلك النظام الإقليمي - أن تلجأ لوسائل الحرب اللامتماثلة؛ لأنّ استخدامها لوسائل الحرب التقليدية سوف يستدعي ردّاً حاسماً من قوى التحالف الغربي، وضمن ذلك الإطار سعت إيران لدعم الجماعات دون الدول في دول عديدة، منها حزب الله بمسمياته المختلفة في دول عديدة والفاطميون، والخراسانيون، وغيرهم للقيام نيابة عنها بمهام في موقع تلك المنظمات، أو على المستوى الإقليمي ككل، فضلاً عن قيامها بزرع خلايا تخريبية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفي بعض الدول العربية،

بالإضافة إلى ازدياد نشاطها التجسسي والدعائي بشكل لافت، وأخيراً نشاط إيران لبناء البيئة الحاضنة والداعمة لأنشطتها على أراضي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

رابعاً: حركات العنف الجهادية:

نجد أن هناك تنامياً لقوة الحركات الجهادية التكفيرية كداعش والقاعدة وخراسان وفروعها في العالمين العربي والغربي، وكما تمت الإشارة إليه سابقاً فإن الفن العملي لداعش يكمن في قدرته على المحافظة على زخم متواصل من الجهد العسكري والدعائي واللوجستي؛ الأمر الذي مكنه من توفير قاعدة آمنة لنفسه في سوريا انطلق منها للسيطرة على بعض مناطق العراق، أما بالنسبة لتنظيم القاعدة فقد استطاع الانتقال من القواعد التي كان ينطلق منها في السابق إلى المناطق التي يصعب على القوى المعادية الوصول إليها، مثل شرق وجنوب اليمن.

ويتمثل الخطر الأكبر لتلك الحركات، كما في حالة الاستراتيجية اللا متماثلة الإيرانية، في كونها نجحت في بناء البيئة الحاضنة التي تؤمن لها ليس فقط الدعم اللوجستي لعملياتها بل الجهد الاستخباراتي المسبق، والتجنيد، والحماية فيما بعد العمليات.

عمليات داعش على الأراضي الغربية:

لم يكن الفن العملي لداعش على الأراضي الغربية في التخطيط والتجهيز لعدّة عمليات متزامنة فقط، بل وفي اختيارها لأساليبها بحيث تستهدف أهدافاً لها علاقة بالتراث الحضاري أو نظام القيم للخصم المستهدف، وفي اختيار نقاط الضعف في مجنديه الذين ينتمون لجنسية الخصم المستهدف.

وأخيراً فإنّ تنفيذ داعش لتلك العمليات بأسلوب قتال لطاير مسلح يتحرك في المناطق الرئيسية من العواصم الغربية الكبرى ترتب عليه سقوط أعداد هائلة من المدنيين، فضلاً عن عمليات التفجير التي استهدفت أهدافاً حيوية مثل المطارات، وتلك مخاطر يتعين أن تؤخذ بعين الاعتبار من جانب صانعي القرار في دول مجلس التعاون؛ ممّا يتطلب تطوير القدرات الاستخباراتية الخليجية؛ من أجل إجهاد تلك المخططات في مهدها.

وهنا يمكن الربط بين تلك العمليات باستخدام الحرب اللامتماثلة وبين العمليات التي تمت في بعض الدول الأوروبية بالفعل، حيث إن داعش عندما تحرك بدويلته "الممسوخة" فقد تحرك من منظور وضع هدف استراتيجي، حيث تتمثل الاستراتيجية العليا في إقامة الخلافة بينما يتمثل الهدف الثاني لاستراتيجية داعش العليا في القضاء على ذلك النظام الإقليمي الذي يدّعي داعش أن ذلك النظام تابع للقوى الغربية التي كانت مستعمرة في السابق - على حد وصف قادة التنظيم.

وخلاصة القول:

إنه بالمقارنة بين داعش وإيران، نجد أن كليهما لديه هدف سياسي، فداعش لديها اسم الخلافة، وإيران اسم الحكم تحت راية المرشد، وهناك شخص اسمه الخليفة، وهنا اسمه المرشد، وكلاهما يتكلم تحت العباءة الإسلامية، ولكن في نطاق مذهبين مختلفين، ويسعى الجانبان إلى تجسيد تلك الخلافة على أرض الواقع في عالمنا المعاصر، من خلال مرحلة سياسية عبر استراتيجية عسكرية.

الجانب الثالث هو التوجّه إلى ما يسمى الأهداف ذات القيمة العليا جداً، فعند تحليل سلوك داعش اليوم عندما يقاتلون في أوروبا نجد أنهم يحددون أهدافاً يرون أنها يمكن أن تحدث هزة كبيرة للخصم والدولة المستهدفة، كما حدث في شارلي إبدو، ثم بعد ذلك في المنارة الثقافية للشعب الفرنسي عندما توجهوا إلى أهداف تتعلق بالحياة الفرنسية "هجمات يناير 2016م"، وفي بلجيكا الهجوم على مطار بروكسل، فضلاً عن الجدل بشأن أسباب سقوط الطائرة المصرية، وحال توافر أدلة على أسباب السقوط بتورط داعش فإن ذلك سيكون تحدياً كبيراً لأجهزة الأمن الأوروبية؛ لأنّ تفجير طائرة في الجو يعني أنهم تمكنوا من تحقيق هدف ذي قيمة عليا، وإثارة قضية، يمكن أن تشغل الرأي العام لفترة ممتدة.

الجانب الرابع المتعلق بتقارب الوسائل التي يقوم بها كلا الطرفين من حيث القدرة على استخدام وسائل الإعلام والتكنولوجيا المتقدمة، فالجيش الإيراني لديه ما يسمّى "بالجيش الإلكتروني" ينتظر التعليمات للهجوم على دولة ما، حيث رأت إيران جدوى تلك الآلية، وذلك استيعاباً لخبرتها عندما تعرضت منشآتها النووية للهجمات الإلكترونية التي عرفت بـ "ستاكس نت".

جماعات ما دون الدول والأمن الوطني والإقليمي: نحو بناء قدرات الدول النامية لمكافحة الإرهاب المعاصر

الدكتور سعود بن مساعد التمامي¹

تتناول هذه الدراسة الظروف التي أسهمت في صعود قوة الجماعات دون الدول، وزيادة تأثيرها السلبي على الأمن الوطني والإقليمي، وسمات الجماعات دون الدول في العصر الحاضر، وصولاً إلى استعراض بعض الأفكار المقترحة لمواجهة صعود تلك الجماعات.

وفي البداية، فإنه يطلق على جماعة ما إنها دون الدول أو عابرة للحدود، إذا ما امتلكت صفة من الصفات الثلاث التالية: أولاً، أن تسيطر على أراضٍ، أو أجزاء من أراضي دولتين فأكثر، ثانياً، أن يكون نطاق عملها ونشاطها شاملاً لدولتين فأكثر، ثالثاً، أن تجنّد مقاتلين من عدّة دول. وتنطبق هذه الصفات اليوم على عدة جماعات، أبرزها تنظيم القاعدة وداعش، وحزب الله.

أولاً: الظروف التي ساهمت في صعود وقوة الجماعات دون الدول وزيادة تأثيرها السلبي على الأمن الوطني والإقليمي

هناك عاملان أسهما في صعود الجماعات دون الدول وهما:

العامل الأول: تغير دور الدولة في عصر العولمة:

صحيح أن تصاعد دور الجماعات دون الدول في المنطقة والعالم قد ارتبط بعدم الاستقرار الداخلي في دول الجوار، إلا أن ظهور تلك الجماعات يرتبط أيضاً بظاهرة العولمة، وما أفرزته من تداعيات، فانتهاه الحرب الباردة قد أدّى إلى رفع القيود عن انتقال السلع والبشر عبر الحدود الدولية، بل وحتى خلق فضاءات اقتصادية وسياسية تشمل عدة دول متجانسة، مثل الاتحاد الأوروبي، وتطبيقاً لأفكار الاعتماد الاقتصادي المتبادل. كما شهد العالم منذ انتهاء الحرب الباردة تقدماً تقنياً هائلاً في وسائل التواصل، يعبر عنها بثورة الاتصالات والمعلومات، وزيادة التواصلية بين الأفراد، بل وحتى بين الشعوب المختلفة. وكل هذه التغيرات ترافقت مع تغير نمط الصراعات المحلية والدولية، من صراعات ذات طابع إيديولوجي إلى صراعات ذات طابع ثقافي-عربي. وهذا ما أنتج صراعات كبرى من هذا المنطلق مثل الحرب البوسنية، والصراع العرقي في بوروندي

1 أستاذ النظرية السياسية المساعد، جامعة الملك سعود

وراوندنا، وغيرها. تلك الصراعات التي رتبت الكثير من التحديات تفوق قدرة الدولة الوطنية على مواجهتها، في ذات الوقت الذي تبدو المؤسسات الدولية عاجزة عن مواكبتها.

وكل هذه التغيرات أدت إلى أن يشهد العالم تصاعداً هائلاً في عدد من المنظمات الدولية غير الحكومية، وإلى أن توسع هذه المنظمات نشاطها من الإطار المحلي إلى الإطارين الإقليمي والدولي. ولعبت هذه الجماعات دوراً مسانداً تارة، للدولة، ومعتلاً لها تارة أخرى، في النظام الدولي الجديد.

العامل الثاني: دور وسائل الإعلام الجديد:

إنّ هناك من يربط بين تصاعد دور الجماعات دون الدولة وبين تصاعد الترابطية بين الأفراد والشعوب عبر وسائل التواصل الاجتماعي. والواقع، على الأقل من ملاحظة دور وسائل التواصل هذه في مرحلة ما يسمى بالربيع العربي التي شهدتها بعض الدول العربية مؤخراً، أن هذه الوسائل لم تكن منشئة لتلك الثورات التي شهدتها دول مثل مصر وليبيا وتونس واليمن، بل إنها كانت تلعب دور المعبر والمنظم لرأي شعبي عام موجود أصلاً في تلك الدول.

وقد أثير الكثير من الجدل بين الخبراء الأمنيين، ومفاده أن شبكة الإنترنت قد لعبت دوراً حاسماً في نقل تنظيم القاعدة من السياق الأفغاني إلى أن يكون تنظيمًا عابراً للحدود، ومع التسليم بأن ذلك صحيح، إلا أنه لا يجب إغفال توظيف التنظيم للوضع الفكري في البيئات التي استهدفها ضمن خطابه.

ثانياً: سمات الجماعات دون الدول في العصر الحاضر:

1. التكيف السريع مع المستجدات والمتغيرات:

إنّ من أهم سمات الجماعات دون الدول العابرة للحدود هو أنها تظهر قدرة كبيرة على التكيف مع المتغيرات التي تواجهها، وتستطيع خلق وظائف ومهام جديدة لها. فقد قام تنظيم داعش بتغيير اسمه عدة مرات: من تنظيم القاعدة في العراق، إلى الدولة الإسلامية في العراق والشام، وصولاً إلى مسمى "الدولة الإسلامية" الحالي. وإنّ هذا التغيير يعكس توسع نطاق عملياته من المستوى المحلي العراقي، إلى المستوى الإقليمي في الهلال الخصيب، وصولاً إلى المستويين الإسلامي - والدولي. ومع إدراك تنظيم داعش بالضغط عليه في العراق وسوريا، بدأ في التحول نحو أوروبا، وكذلك في سيناء وليبيا. كما أدى إخفاق التنظيم في اختراق الحدود السعودية الشمالية مع العراق في يناير 2015م إلى اتباع أسلوب جديد يقوم على الهجوم على المساجد بغرض توتير الأجواء الطائفية وإضعاف قدرة أجهزة الأمن المحلية على السيطرة، والمزيد من الاستهداف للأهداف السهلة، مثل الاستهداف الفردي لرجال الأمن.

وينطبق الأمر ذاته على حزب الله. فقد ظهر الحزب كحركة مناهضة للوجود الأجنبي في لبنان -وفقاً لما يقول في خطابه السياسي - كما أن هذا الحزب مسؤولٌ عن العديد من الهجمات ضد أهداف غربية في بيروت. ومن ثم تحول الحزب نحو مهاجمة أهداف غربية وغير غربية في عموم المنطقة، في الكويت والمملكة العربية السعودية، وخاصة خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات. وإثر الانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان عام 2000م، واندلاع الأزمة السورية، بات الحزب يبرر بقاءه بأنه يدافع عن لبنان بوجه من يسميهم "بالتكفيريين". ونلاحظ أن حزب الله كان مسؤولاً عن العديد من الهجمات ضد أهداف غربية حول العالم. ولكن التقدم الكبير في موقع إيران الإقليمي وبداية تنامي الاعتراف الغربي بدورها في منطقة الشرق الأوسط، قد أدى إلى أن يكون حزب الله أكثر انتقاءً في أهدافه، رغم أن هذا لا ينفي استعداد هذه المنظمة الإرهابية للانخراط في أعمال عنف وقتل، يصل بعضها إلى مستوى الجريمة المنظمة، مثل ما تنبئ به سجلات المحكمة الدولية الخاصة بلبنان (رفيق الحريري).

2. ديناميكية العلاقة بين الجماعات دون الدول، بين التعاون والتنافس:

تتراوح العلاقة بين الجماعات دون الدول بين التعاون وصولاً إلى حد الاندماج، وحتى الصراع وصولاً إلى حد الاقتتال فيما بينها. وهنا يلعب العامل الجغرافي دوراً حاسماً في تحديد ما إذا كانت هذه الجماعات ستتعاون مع بعضها البعض، أم ستتنافس مع بعضها البعض. فيلاحظ أن الجماعات دون الدول تميل إلى دعم بعضها البعض، حتى في ظل الاختلافات الطائفية والفكرية والعرقية، ما دام نطاق عملياتها الجغرافي منفصلاً عن بعضه البعض. كمنظمات مثل داعش في الهلال الخصيب وبوكو حرام في شمال نيجيريا، أو حزب الله في لبنان، والحوثيون في اليمن.

هذا ينطبق على الجماعات الكردية رغم توفر القضية المركزية الجامعة للأكراد، حيث اقتتل الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة مسعود برزاني مع حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة جلال طالباني في تسعينيات القرن الماضي رغم توفر القضية المشتركة والعدو الخارجي. وهناك توتر ملحوظ اليوم بين الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني في سوريا بقيادة صالح مسلم. وخلال الثمانينيات دخل كل من حزب الله وحركة أمل في لبنان في صراع عسكري قبل أن يتدخل الداعمون الخارجيون، ويقومون بتقسيم العمل بين التنظيمين بالشكل الذي نراه اليوم.

ولا يخفى على أحد أن هناك تنافساً بين تنظيمي داعش والقاعدة حول الهيمنة على قرار الإرهاب العالمي اليوم. ويمكن تلمس هذه المنافسة في سوريا، إلا أنه يمكن ملاحظتها عن كثب في أفريقيا. ويمكن تفسير الاعتداءات التي شهدتها باماكو في مالي في نوفمبر 2015م، أو واجادوجو في بوركينافاسو في يناير 2016م، ما هي إلا محاولات من جانب تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" لاستعادة بريقه الذي اختطفه منه تمهد تنظيم داعش في أفريقيا، وخاصة إثر الفراغ السياسي والأمني في ليبيا. كما تشهد حركة الشباب الصومالية انقساماً بين أفرادها المختلفين فيما بينهم بين الولاء لداعش أو للقاعدة. وهذا التنافس بين داعش والقاعدة يجعل التنظيمين أكثر خطورة من أي وقت مضى، حيث يتسابقان على تنفيذ الاعتداءات الكبرى حول العالم.

3. رمزية الجغرافيا:

هناك علاقة متوترة بين الجماعات دون الدول وبين قدرتها على السيطرة على الأرض. فالسيطرة على الأرض سلاح ذو حدين لهذه الجماعات. فمن جهة، تعني السيطرة على الأرض الحصول على موارد اقتصادية عديدة تدر دخلاً ثابتاً، مثل آبار النفط أو المصادر المائية والزراعية، كما قد تعني السيطرة على الأرض السيطرة على العتاد الحربي والمعسكرات والثكنات التي خلفها انسحاب القوات الأمنية، بل إنه - وفي حالة تنظيم داعش تحديداً - فإن السيطرة على الأرض قد تعني الحصول على مساحة مريحة لتطوير أسلحة دمار شامل، سواء كانت بيولوجية، أو إشعاعية، أو كيميائية، أو حتى نووية. وهناك تقارير باستخدام تنظيم داعش لأسلحة كيميائية ضد المقاتلين الأكراد، وكذلك نقلهم لأطنان من اليورانيوم قليل التخصيب من معامل جامعة الموصل.

ولكن، من جانب آخر، قد تحمل سيطرة جماعة ما من جماعات ما دون الدولة على رقعة جغرافية محددة بذور فناء تلك الجماعة. فسيطرة تنظيم داعش على أراضٍ محددة في منطقة الهلال الخصيب، مستغلاً حالة عدم الاستقرار في كل من العراق وسوريا، أدت إلى أن تحمل هذه الأراضي رمزية خاصة لدى أنصار هذا التنظيم؛ نظراً لأنها دُعيت "أرض الخلافة"، وهذا، برأبي، يجعل هزيمة الإرهاب أكثر سهولة مما مضى. وذلك أن هزيمة التنظيم في معاقله التي يعدها أنصاره أرضاً ذات طبيعة مقدسة، وتحمل رمزية روحانية خاصة، تعني ضرب أحد أهم الأسس الفكرية التي يقوم عليها التنظيم.

صحيح أن أنصار تنظيم داعش قد يتوجهون إلى مناطق أخرى مثل سيناء أو ليبيا أو نيجيريا، أو تونس، وهم قد بدأوا في ذلك بالفعل، أو حتى البقاء في أوروبا، إلا أن جزءاً مهماً من البنيان الفكري-الأيديولوجي للتنظيم قد ضرب في مقتل بسقوط ما يعتبره أنصار التنظيم "أرض الخلافة". كما أن استقرار سيطرة جماعة ما على الأرض قد يؤدي إلى أن تتحول من جماعة ما دون الدولة، إلى دولة كاملة الأركان، بما يعنيه ذلك من تقديم الخدمات للقاطنين على تلك الرقعة الجغرافية. وهذا ينهي الزخم الثوري والحركي لهذه الجماعات، وهو ما حدث فعلاً في إقليم كردستان العراق، وفتح المجال أمام خسارة الحزبين الكرديين الرئيسيين لمقاعدتهما النيابية لصالح حركة التغيير (غوران).

4. الجماعات دون الدول ذات الوجهين المدني والعسكري (التنظيم الموازي للدولة):

أمّا إحدى أهم السمات فهي تصاعد حضور الجماعات ذات الوجهين. والمقصود بها، الجماعات ذات الوجه السياسي-المدني، وذات الوجه العسكري - العنفي. وهذه الجماعات ذات الوجهين هي أخطر الجماعات دون الدول على الأمن الوطني والإقليمي. وذلك لأن وجهها السياسي-المدني يجعلها تحظى بدرجة من درجات القبول الداخلي، كما أن وجودها السياسي والاقتصادي والإعلامي في المجتمع وفي النظام السياسي، يؤدي إلى استدراج الدولة إلى تبني مواقفها؛ الأمر الذي يؤدي إلى تآكل تدريجي في قوة الدولة وقدرتها على السيطرة على أراضيها والحفاظ على سيادتها، ومن أبرز تلك الجماعات ذات الوجهين حزب الله، فهو تنظيم سياسي-

عسكري له جذور اجتماعية فكرية. ويتحرك حزب الله بطريقتين: عن طريق المشاركة الرمزية ضمن النظام السياسي اللبناني، فله نواب في مجلس النواب اللبناني، وأعضاء في الحكومة وموظفون حكوميون رفيعو المستوى. وله أيضاً بناؤه العسكري المنفصل عن كل هذا، والذي يوظفه في الصراعات الإقليمية الراهنة، منها سوريا. وهذا النوع من التنظيمات ذات الحضور المزدوج تحمل في طياتها مخاطر من نوع آخر. إلى الحد الذي يمكن وصفه بأنه "الجماعة الموازية للدولة"، وليس "جماعة دون الدولة".

5. انخفاض الكلفة مع تعاضد العائد:

تتسم الجماعات دون الدول بأنها لديها القدرة على ضرب أهداف عالية القيمة، في نفس الوقت عدم قدرة الدول والجيوش النظامية على الرد بضرب أهداف مماثلة. حيث تعمل تلك الجماعات في بيئة يصعب استهدافها. فليس هناك منشآت ذات طبيعة استراتيجية أو لوجستية عالية القيمة يمكن استهدافها، ناهيك عن أن هذه الجماعات عادة ما تخفي هيكلها الهرمي القيادي عن الآخرين، مما يصعب من استهداف قياداتها. وهذا يعني صعوبة ردع هذه الجماعات. وتبرز هنا أمثلة عديدة، حيث يستمر التحالف الدولي بضرب أهداف تنظيم القاعدة في أفغانستان منذ 2001م، وفي شن هجمات على تنظيم داعش في العراق وسوريا منذ عام 2014م دون تحقيق نتائج حاسمة في الحاليتين. وتمثل هجمات مومباي لعام 2008م مثلاً واضحاً على قدرة عشرة أشخاص من جماعة إرهابية على شل حركة إحدى أكبر المدن في العالم لعدة أيام.

ثالثاً: أفكار مقترحة لمواجهة الجماعات دون الدول:

1. مع أهمية المواجهة العسكرية للجماعات دون الدول فإنه يتعين أن تتوازي معها مواجهة فكرية.
2. أسهمت ثورة الاتصالات الحديثة في انتشار الفكر المتطرف بشكل كبير؛ الأمر الذي يتطلب مواجهة ذلك الفكر من خلال وسائل الإعلام ذاتها، من خلال صياغة خطاب ديني وفكري جديد.
3. لا شك أن التحولات الإقليمية الراهنة والتي تتمثل في وجود العديد من الأزمات في دول الجوار من شأنها أن تمثل بيئة ملائمة لعمل تلك الجماعات؛ الأمر الذي يتطلب دعم الأمن والاستقرار في تلك الدول وإعادة بنائها.
4. تقع على عاتق المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية مهمة كبرى بشأن مواجهة ظاهرة الإرهاب بكافة السبل.

القضايا الإقليمية

الطاقة غير التقليدية وعصر ما بعد النفط

تقديم الملف

سيناريوهات إنتاج الطاقة غير التقليدية وآثارها الاقتصادية
على مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الأستاذ الدكتور هيثم عبدالله سلمان
الدكتور يحيى حمود حسن

توظيف منظمات حماية البيئة العالمية لخدمة المصالح النفطية
لدى دول مجلس التعاون في عصر النفط الصخري.

الدكتور عمر العبيدلي
الأستاذ عبدالعزيز الدوسري

تقديم الملف

دعا خبراء اقتصاديون، بدول مجلس التعاون الخليجي إلى ضرورة الاستعداد لمرحلة ما بعد النفط، تحسباً لزيادة الضغوط على موازنتها العامة، التي تعتمد بشكل رئيسي على العوائد النفطية. وتشكل عائدات النفط لدول مجلس التعاون (الذي يضم السعودية والإمارات والكويت وقطر والبحرين وعمان) 49% من الناتج المحلي الإجمالي، ما يعني أن التراجع في أسعار الخام سيؤثر اقتصادياً عليها رغم ما تحتفظ به من احتياطات مالية ضخمة. وكانت أسعار النفط الخام قد هبطت بنسبة 68% هبوطاً من 120 دولاراً للبرميل في يوليو 2014م إلى مستويات 44 دولاراً في الوقت الحالي.

إن جميع حكومات دول الخليج العربي بدأت طريقها نحو اتخاذ إصلاحات اقتصادية غير مسبقة، تتضمن تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية، ولكن تطبيق مثل تلك الإصلاحات الصعبة يحتاج لمزيد من الوقت، وجَنَى ثمارها قد يستغرق عدة عقود.

وقد كشفت الإمارات في يناير 2016م عن خطتها لعصر ما بعد النفط، التي من شأنها تنويع الاقتصاد الوطني وتحقيق توازن بين قطاعاته وبما يضمن استدامته للأجيال القادمة. ويعد الاقتصاد الإماراتي الأكثر تنوعاً لناعية مصادر الدخل بين دول مجلس التعاون، ويساهم النفط في 30% من اقتصاد الإمارات. كما دخلت السعودية مرحلة التنويع الاقتصادي منذ نحو عقدين مستفيدة من قاعدة استثمارية صناعية بحجم 150 مليار دولار، فيما اتخذت مطلع هذا العام تدابير غير مسبقة لخفض الدعم عن المشتقات النفطية. إضافة الى توجه السعودية لزيادة حجم صندوقها السيادي والدخول في استثمارات تصل لتريليون دولار عبر خطة التحول الوطني "وهي أحد البرامج التنفيذية التي تشملها رؤية السعودية 2030"، والتي تعتبر قفزة كبيرة نحو اقتصاد ما بعد النفط.

أن دول الخليج العربي قد اعتمدت على النفط بنسب قد تجاوزت الـ 80% من اقتصادياتها. من هنا نحتاج إلى مراجعة فعلية لبناء اقتصادات لا يشكل النفط فيه عمودها الرئيسي.

انطلاقاً مما سبق، يستهدف هذا الملف قراءة اقتصادية متعمقة للطاقة غير التقليدية وعصر ما بعد النفط بدول مجلس التعاون الخليجي من خلال محورين رئيسيين:

الأول: يقدمه الأستاذ الدكتور هيثم عبدالله سلمان، والدكتور يحيى حمود حسن، حول سيناريوهات إنتاج الطاقة غير التقليدية وآثارها الاقتصادية على مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

أما المحور الثاني، فيقدمه الدكتور عمر العبيدي، والأستاذ عبدالعزيز الدوسري، حول توظيف منظمات حماية البيئة العالمية لخدمة المصالح النفطية لدى دول مجلس التعاون في عصر النفط الصخري.

سيناريوهات إنتاج الطاقة غير التقليدية وآثارها الاقتصادية على مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الأستاذ الدكتور هيثم عبدالله سلمان¹

الدكتور يحيى حمود حسن²

المستخلص:

تُعدّ الطاقة غير التقليدية أحد أنواع الطاقة التي شاع إنتاجها منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي؛ وذلك نتيجة لانحسار الاستكشافات الجديدة لمصادر الطاقة التقليدية، لاسيما النفط والغاز، فضلاً عن شيوع هاجس نضوب النفط في أروقة منظمات الطاقة العالمية ووكالاتها، وارتفاع أسعار الطاقة العالمية إلى مستويات تنذر ببزوغ أزمة طاقة عالمية.

ولذلك جاء البحث لدراسة السيناريوهات المطروحة لإنتاج الطاقة غير التقليدية وآثارها الاقتصادية على مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقد استند البحث إلى فرضية مفادها، أن إيجاد مصادر الطاقة غير التقليدية في أماكن ومناطق تستهلك الكثير من الطاقة لا يؤثر في كمية صادرات دول المجلس من المصادر الهيدروكربونية، بل يؤثر في أسعار الطاقة العالمية وإلى مدة زمنية محدّدة فقط. وقد توصل البحث إلى استنتاج رئيس هو تطابق فرضية البحث والواقع الاقتصادي آنياً ومستقبلياً.

الكلمات الدالة:

الطاقة غير التقليدية، الطاقة التقليدية، أزمة الطاقة العالمية، سيناريوهات، نضوب النفط، العمر الافتراضي لنضوب النفط والغاز.

1 رئيس قسم الدراسات الاقتصادية، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، العراق.

2 الأستاذ بقسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق.

المقدمة:

على الرغم من التطور الكبير الذي صاحب الاقتصاد غير الإنتاجي (المعرفي) في التنمية الاقتصادية، ولاسيما في الدول المتقدمة، إلا أنه لا تزال الطاقة تحتل المكانة الاستراتيجية في جوهر التنمية؛ وذلك نتيجة لأهمية وقود الطاقة في العمليات الإنتاجية المادية وغير المادية (المعرفية) على حد سواء. وبالنظر إلى دور الطاقة الكبير في تحقيق مؤشرات التنمية المستدامة من خلال توفير النقد الأجنبي، والحد من الفقر، والحفاظ على ثروة الأجيال القادمة، فضلاً عن أهميتها الاستراتيجية في تحقيق الأمن الاقتصادي. لذا؛ احتلت مصادر الطاقة غير التقليدية المكانة البارزة في اقتصادات الدول الصناعية المتقدمة، ولاسيما الدول التي تعتمد في معظم احتياجاتها الطاقوية على الاستيرادات الخارجية لتحريك عجلة اقتصادياتها، أو لعدم تلبية متطلبات الحاجة الفعلية من الطاقة على الإنتاج المحلي. ففي ظل الأزمات النفطية التي تظهر بين الحين والآخر، تتوجه أنظار منظمات الطاقة الدولية ووكالاتها إلى مصادر طاقة جديدة لم تحظَ بالاهتمام من قبل، ومن بين تلك الطاقات الطاقة غير التقليدية؛ ولأسباب قد تتعلق بعدم جدواها الاقتصادية، أو لحاجتها إلى استثمارات ضخمة، أو لآثارها البيئية السلبية، أو للأسباب الآتية الذكر جميعها.

ومع تمتع مجلس التعاون لدول الخليج العربية باحتياطيات كبيرة من النفط الخام تقدّر بأكثر من 29 % من إجمالي الاحتياطيات النفطية العالمية عام 2014م، يبقى السؤال الجوهرى الذي ينبغي التساؤل عنه، ما هي الآثار الاقتصادية الناجمة عن إنتاج مصادر الطاقة غير التقليدية على دولها. وما هي التدابير والإجراءات التي ينبغي الأخذ بها لخفض تلك الآثار الاقتصادية إن وجدت.

ففي ظل ارتفاع أسعار الطاقة - ولاسيما النفط الخام - إلى أكثر من 75 دولاراً / برميل ابتداءً من عام 2010م ولغاية منتصف عام 2014م، فقد سمحت تلك الأسعار بالبحث عن مصادر الطاقة غير التقليدية التي تصبح ذات جدوى اقتصادية فقط، في حال تجاوز أسعار الطاقة العالمية حدود الـ 60 دولاراً / برميل، ممّا يتيح للشركات النفطية العالمية الكبرى التنقيب عن أماكن توافرها في المناطق والأقاليم التي يعتقد إيجاد الاحتياطيات الكافية فيها؛ لجعلها ذات جدوى اقتصادية لإنتاجها، ومن أهم مصادر الطاقة غير التقليدية التي جرى التركيز عليها الصخر الزيتي في الولايات المتحدة الأمريكية، والرمال النفطية في كندا.

مشكلة البحث:

إنّ دخول مصادر جديدة إلى ميزان الطاقة العالمية سيسهم بكل تأكيد في خفض أسعار الطاقة العالمية إلى مستويات تنذر ببزوغ أزمة أسعار طاقة عالمية، وليس أزمة الطاقة العالمية المعروفة سابقاً.

أهمية البحث:

تأتي من أهمية الإيرادات المالية التي توفرها الصادرات الهيدروكربونية في مجلس التعاون لدول الخليج العربية في إقرار الموازنة العامة السنوية لدولها. وتباطؤ القدرة التنافسية للنفط والغاز التقليديين أمام مصادر الطاقة غير التقليدية.

فرضية البحث:

استند البحث إلى فرضية مفادها، أنَّ إيجاد مصادر الطاقة غير التقليدية في أماكن ومناطق تستهلك الكثير من الطاقة لا يؤثر على كمية صادرات دول المجلس من المصادر الهيدروكربونية، وإنما يؤثر على أسعار الطاقة العالمية، وإلى مدة زمنية محدّدة فقط.

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق الغايات المحدّدة الآتية:

1. التعرف على أهم مصادر الطاقة غير التقليدية.
2. توضيح العوامل الرئيسة التي أدت إلى إنتاج الطاقة غير التقليدية.
3. بيان الأسباب الاقتصادية والسياسية التي أدت إلى انخفاض أسعار الطاقة العالمية.
4. عرض أهم السيناريوهات المستقبلية لإنتاج الطاقة غير التقليدية.
5. دراسة الآثار الاقتصادية المتوقعة لإنتاج الطاقة غير التقليدية على دول المجلس وتحليلها.

أولاً : تعريف الطاقة غير التقليدية وأهميتها:

لقد تعددت المفاهيم حول المقصود بالطاقة غير التقليدية، فقد عرفت وكالة الطاقة الدولية على أنها أي مورد طاقة يتطلب تكنولوجيا إنتاج مختلفة اختلافاً جوهرياً عن تلك المستخدمة في المشاريع النفطية الشائع استخدامها حالياً¹. وقد عرّفها بعض الباحثين على أنها مصادر طاقة إنتاجية صناعية أمكن التوصل إليها بفعل أنشطة إنسانية مركزة، بعضها لا يسبب تلوثاً، وبعضها الآخر يتسبب في حدوث مشكلات بيئية بحثة². وتمتاز بأنها مصادر طاقة ترتفع فيها تكاليف الإنتاج والاستخراج عن التكاليف التي تتحملها مصادر الطاقة التقليدية³. أي أنها مصادر طاقة جديدة تختلف تماماً عن مصادر الطاقة الأحفورية (الهيدروكربونية)، ومن أهمها: النفط الثقيل، والرمال النفطية، والصخر الزيتي، ونفط المياه العميقة، وغيرها. وقد ألفت بظلالها على المستوى الدولي؛ وذلك نتيجة بزوغ أزمة الطاقة العالمية واستشعار العالم بقرب نضوب المصدر الرئيس للطاقة الأحفورية، ألا وهو النفط الخام، فضلاً عن استنزاف احتياطيات الطاقة بشكل عام؛ مما أجبر الشركات النفطية العالمية الكبرى على البحث عن مصادر طاقة أكثر تعقيداً من جهة الاستكشاف والإنتاج، وارتفاع تكلفة إنتاجها⁴، والإمكانية الكبيرة لإنتاجها في ظل التقنيات الحديثة المستخدمة في الاستكشاف أو الإنتاج، فضلاً عن ما توفره من أمن الطاقة؛ لأنها تنتج محلياً حالها في ذلك حال إنتاج مصادر الطاقة المتجددة؛ وبذلك تبعد الدول المنتجة لها من المساومات الاقتصادية والسياسية التي قد تفرض عليها، في حال استيراد الطاقة من الخارج. وبذلك يمكن عد الطاقة غير التقليدية بمثابة مصدر جديد دخل في ميزان الطاقة العالمية إذا ما توفرت له الظروف الاقتصادية والتقنية والبيئية، من خلال دخوله إلى أسواق النفط العالمية وإحرازه لموطئ قدم في الإنتاج التجاري العالمي.

1 ليلى فور، داريك أوربانياك، الرواسب النفطية: ما الذي يدفع بشركات النفط إلى البحث عن مصادر أقذر وأعمق، ترجمة: رانية فلفل، الطبعة الثالثة، مؤسسة هينرش بل، أصدقاء الأرض فرع أوروبا، الاتحاد الأوروبي، فرنسا، كانون الأول/ ديسمبر 2012، ص6.

http://ps.boell.org/sites/default/files/marginal_oil_publication-_arabic1.pdf

2 سنية محمد عبد الرحمن، الطاقة الجديدة والمتجددة، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، 1993، ص33.

3 لودوفيك مون، الطاقة النفطية والطاقة النووية الحاضر والمستقبل، ترجمة: مارك عبود، الطبعة الأولى، الثقافة العلمية للجميع (ثقافتك)، كتاب العربية 143، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، الرياض، 2014، ص124.

4 زهير حامدي، النفط في الولايات المتحدة الأمريكية: ثورة في الأفق؟ سلسلة دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، شباط/ فبراير 2013، ص4.

وتوفر مصادر الطاقة غير التقليدية إمكانات كبيرة يمكن مع استثمارها بشكل واقعي- وبعيداً عن التجاذبات السياسية والتصريحات الإعلامية التي تعطي إشارات وهمية للتأثير على الأسعار في أسواق الطاقة العالمية - أن تسهم في حل مسألة أزمة نضوب الطاقة ولاسيما النفط الخام؛ وذلك لأنها تتمركز في مناطق وأقاليم بعيدة جداً عن منطقة الشرق الأوسط التي تعاني منذ أمد بعيد من اندلاع الحروب ونشوب الصراعات والنزاعات الأمنية، فضلاً عن أن معظم ما هو متوقع أن ينتج منها يقع في دول كثيرة الاستهلاك للطاقة؛ مما يجعلها مصادر طاقة غير تجارية. بينما الأخيرة فتميز بأنها مصادر طاقة شائعة الاستخدام، وتقنياتها معروفة، وآثارها البيئية محسوبة، فضلاً عن انخفاض تكاليف إنتاجها.

ثانياً : العوامل الاقتصادية المؤثرة على إنتاج الطاقة غير التقليدية

1. أزمة الطاقة العالمية

وهي من أهم العوامل المؤثرة في إنتاجها، إذ إن انخفاض معدل نمو احتياطات الطاقة الهيدروكربونية في ظل ارتفاع معدل استهلاكها وظهور الدلائل لقرب بلوغ إنتاجها العالمي لذروته خلال العقود الثلاثة الأخيرة، فضلاً عن المرور بحقب تاريخية لا تتكرر، تميزت برخص أسعار مصادر الطاقة العالمية جميعاً، وتوافرها بكميات هائلة. كل ذلك مهد لبزوغ نوع من القلق الذي يهدد مستقبل الاقتصاد العالمي¹، ومن ثم مستقبل إنتاج الطاقة العالمي الذي ما برح يتأثر بصورة مباشرة بالأسعار السائدة. فوفق سيناريوهات تقارير وكالة الطاقة الدولية، أن نمو الطلب العالمي على الطاقة الأولية حتى عام 2035م سينخفض بمقدار النصف، وسيصل الطلب على النفط إلى ذروته قبل عام 2020م بقليل، وسيقل بنحو 13 مليون في اليوم بحلول عام 2035م، ومن ثم ستصل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتصلة بالطاقة إلى ذروتها قبل عام 2020م ثم ستتناقص بعد ذلك. في حين سيكون الغاز غير التقليدي مسؤولاً عن ما يقرب من نصف الزيادة في الإنتاج العالمي حتى عام 2035م². مما يدل على أن آفاق إنتاج مصادر الطاقة غير التقليدية ستزدهر في ميزان الطاقة العالمية؛ لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة فقط، من دون الولوج في تغيير هيكلها الأساس المتكون من مصادر الطاقة التقليدية الرئيسية، فضلاً عن مصادر الطاقة المتجددة. بيد أن أهم ما يخشى منه هو دخول مصادر الطاقة غير التقليدية في جوهر هيكل ميزان الطاقة العالمية، وتنافس مصادر الطاقة الأخرى على نحو غير مسبوق، حتى يكون التنافس على أساس السعر، وليس على أساس الكميات التي اعتادت عليها أسواق الطاقة العالمية. وهو ما لوحظ فعلاً؛ فعندما تنامي إنتاج الغاز الصخري مثلاً أثر بشكل كبير في أسعار الغاز الطبيعي عالمياً.

1 هيثم عبدالله سلمان، سكنه جهيه فرج، اليورانوم والصخر الزيتي المصادر المستقبلية لإنتاج الطاقة البديلة في الوطن العربي: المغرب والأردن أمودجاً، وقائع المؤتمر العربي الدولي الثالث عشر للثروة المعدنية والمعرض المصاحب له تحت عنوان "الثروة المعدنية .. إمكانات واعدة لتنمية مستدامة" للمدة (28-30) نيسان / أبريل 2014، المجلد الأول، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، وآخرون، مراكش، 2014، ص92.

2 (I E A), World Energy Outlook 2012, Online bookshop, France, 2012, p. p 2-5.

إذ أدّى ارتفاع إنتاجه إلى خفض أسعار الغاز الطبيعي من 10.8 دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية عام 2008م إلى 1.9 دولار عام 2012م¹. وهو أمر يخفي في طياته كثيراً من المفارقات الاقتصادية، ومن بينها بزوغ أزمة جديدة غير معروفة سابقاً تدعى "أزمة أسعار الطاقة العالمية"، وتحول مرونة الطلب السعرية للطاقة من طلب غير مرّن إلى مرّن، فضلاً عن تحول أسواق الطاقة العالمية من أسواق منتجين إلى أسواق مشترين.

2. أمن الطاقة:

لقد مر مفهوم أمن الطاقة بمراحل تطور تجسدت باختلاف الزمان والمكان الذي جرى فيه تحديد ما هو أمن الطاقة. فخلال مرحلة التنمية الاقتصادية التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية التي تلت الحرب العالمية الثانية كان يعرف مفهوم أمن الطاقة بأنه القدرة على تأمين كميات كافية من الطاقة لاسيما النفط في ظل أسعار ساعدت في وجود مجتمع استهلاكي متحرك ومتزايد الثراء². بيد أن تغير الظروف الزمانية والمكانية في ظل تطور تقنيات جديدة لإنتاج الطاقة حتمت على الدول تغيير مفهوم أمن الطاقة. وعلى هذا الأساس فقد تعددت مفاهيمه وتطورت، سواءً على مستوى منتجي الطاقة أو مستهلكيها، أم على مستوى تطور الدول المتقدمة صناعياً. فمن الناحية الأولى إن منتجي الطاقة في الشرق الأوسط يؤسسون تعريفهم لمسألة أمن الطاقة حول كفاية الطلب واستدامته، أما مستهلكوها فينظرون إلى الطاقة باعتبارها ضرورة من أجل تحقيق التنمية. وأما الدول المتقدمة في آسيا مثل اليابان وكوريا الجنوبية فإن أمن الطاقة يعني لها تأمين كميات كافية من النفط والغاز بشكل متزايد في ظل الأسعار التي تمكنهم من الحفاظ على التنافسية الصناعية³. أما وكالة الطاقة الدولية فقد عرفت أمن الطاقة على أنه القدرة على استمرار تأمين مصادر الطاقة بأسعار مناسبة. بينما ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن الافتقار إلى تبني خيارات متعددة ومختلفة لتحقيق أمن الطاقة الأمريكي سيجعلها خاضعة لشروط وإملاءات حكومات الدول ذات الثقل في إنتاج واحتياطي الطاقة التي تعارض مصالحها⁴. ولأمن الطاقة بُعدان هما: أمن الطاقة طويل الأمد الذي

1 هيئة التحرير، مستقبل إنتاج النفط والغاز من المصادر غير التقليدية بالتركيز على إنتاج النفط الحجري والغاز الصخري وتأثيره على المملكة العربية السعودية، شركة جدوى للاستثمار، الرياض، كانون الأول/ ديسمبر 2013، ص 22.

<http://content.argaam.com.s3-external-3.amazonaws.com/cdc56476-6d54-4ba5-b7f1-7ddd4e8916dd.pdf>

2 هيئة التحرير، مشهد الطاقة العالمية المتغير، موجز سياسات منتدى مركز بروكجنز الدوحة للطاقة 2012، الدوحة، (12-13) شباط/ فبراير 2012، ص 9.

<http://go.microsoft.com/fwlink/?LinkId=57426&Ext=pdf>

3 المصدر نفسه، ص 9.

4 عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأميركية، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، أيلول/ سبتمبر 2014، ص 184.

يتعامل مع الاستثمارات المؤقتة جداً؛ لتوفير الطاقة بالشكل الذي يواكب التنمية الاقتصادية ومتطلبات استدامة البيئة. أمّا أمن الطاقة قصير الأمد فيركز على قدرة نظام الطاقة للتفاعل بشكل مباشر مع الحالات الطارئة ضمن ميزان العرض والطلب.¹

3. الأمن الاقتصادي

يُعد توفير الأمن الاقتصادي لمصادر الطاقة من المهام التي تطلع بعض الدول الكبرى ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية التي يقع على عاتقها العبء الأكبر. ويبدو أن الحروب والنزاعات ما بين الدول قد انخفضت منذ بداية التسعينيات، إلا أن عددها داخل الدول ارتفع منذ منتصف القرن العشرين. ولم تُعد غالبية الأخطار الأمنية تأتي من دول أخرى، بل من موجات التمرد والإرهاب والنزاعات المدنية الأخرى²، فضلاً عن التكفير. وما يحصل اليوم من عمليات إرهابية في بعض دول ما يسمى بالربيع العربي خير دليل على تفشي ظاهرة العنف في أخطر خطوط احتياطات الطاقة ومسارات الخطوط البحرية التجارية. ومن بينها سوريا وليبيا والعراق ومصر. وهو أمر يستدعي بناء خطوط دفاعية لتأمين إمدادات الطاقة التقليدية في حالة الاستمرار على مصادرها الطاقية، لاسيما وأن أكثر من نصف الإنتاج العالمي من النفط ينقل عن طريق الناقلات، ومن بين أهم مناطق الإمداد عرضة للخطر هي: مضيق هرمز، وقناة السويس، ومضيق باب المندب، ومضائق ملقا، والمضائق التركية، ومضيق جبل طارق، وقناة بنما، والمضائق الدمركية³، فضلاً عن خليج البوسفور. وهو أمر يضع الولايات المتحدة الأمريكية في حرج دولي أمام الرأي العام العالمي في حال تعرض خطوط إمداد الطاقة العالمية إلى خطر، وستعمل مع اقتراب إنتاج النفط إلى ذروته، على فرض جهود لمزيد من السيطرة على مصادر الطاقة التقليدية في العراق وإيران وبحر قزوين وأفريقيا وأمريكا الجنوبية. وهذه الجهود قد تُحرض دولاً أخرى لتكون تحالفاً يكبح طموحاتها⁴. وهو ما لوحظ في السنوات الثلاث الماضية ابتداءً من أحداث سوريا عام 2011م، حيث التحالف الروسي الصيني الإيراني، فضلاً عن دول أمريكا الجنوبية (دول أمريكا اللاتينية) واليابان والهند وبعض دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي أوجدت تحالفاً استراتيجياً مخفياً من بعضها؛ وذلك لحماية مصالحها الطاقية من جهة، وللحيلولة دون إخضاعها سياسياً واقتصادياً لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم إيجاد قطب دولي لا بهدف المنافسة، وإنما بهدف عدم التوسع في نفوذ إقليمها.

1 (IEA), International Energy Agency, Energy Supply Security: Emergency Response of IEA Countries 2014, OECD/IEA, Paris, 2014, p13.

<http://www.iea.org/publications/freepublications/publication/ENERGYSUPPLYSECURITY2014.pdf>

2 تقرير التنمية البشرية لعام 2013، نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2013، ص 42.

3 تقرير الأمين العام السنوي الأربعون، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، 2013، ص 298.

4 ريتشارد هاينبرغ، سراب النفط: النفط والحرب ومصير المجتمعات الصناعية، ترجمة: أنطوان عبدالله، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2005، ص 303.

4. سياسات الطاقة العالمية

من الطبيعي أن تتفاوت سياسات الطاقة ما بين الدول، وذلك تبعاً لتباين مواردها الطبيعية. إذ إن سياسة الطاقة ينبغي أن تكون نقطة الانطلاق نحو تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي القادم. بيد أن ما ينقص سياسات الطاقة غالباً هو هذا الترابط ما بين الانشغالات السياسية قصيرة الأجل جداً والحلول التقنية طويلة الأجل، ومن ثم فإن عملية الانتقال ستكون طويلة¹. ومثلما حظيت الاستثمارات الخاصة في مجالات الطاقة المتجددة ووفقاً لشبكة سياسات الطاقة المتجددة للقرن 21 أن تصل إلى 500 مليار دولار سنوياً بحلول عام 2020م²، يمكن تخصيص نصفها لرفد عمليات إنتاج مصادر الطاقة غير التقليدية؛ وذلك لطبيعة الإنفاق إذ ينخفض الإنفاق الاستثماري في إنتاج مصادر الطاقة غير التقليدية عنه لإنتاج مصادر الطاقة المتجددة، وبالعكس بالنسبة للإنفاق الجاري.

ولكي تنجح سياسة الطاقة العالمية في تحقيق أهدافها التنموية على الصعيد الدولي؛ لا بد أن تأخذ بنظر الاعتبار ما آلت إليه البيئة من تدهور متسارع بأنظمتها الطبيعية، فضلاً عن ما صاحب ذلك من طلب متزايد على الطاقة لاسيما من الصين والهند. وهو أمر حقق معدلات نمو غير مستدام لمختلف الاقتصادات³. ولتجنب ابتعاد الدول النامية ولاسيما مجلس التعاون لدول الخليج العربية عن مسار سياسة الطاقة العالمية، فقد اقترحت مجموعة البنك الدولي أن أي سياسة طاقة في الدول النامية ينبغي أن تحقق هدفين مزدوجين هما⁴:

- تحسين إمكانية الحصول على إمدادات الطاقة.

- تسهيل التحول إلى مسار تنمية للطاقة أكثر استدامة من الناحية البيئية.

وهو أمر يتطلب استثمار مصادر الطاقة جميعاً ولاسيما الطاقة المتجددة وبعض مصادر الطاقة غير التقليدية الصديقة للبيئة، في تلبية مضامين سياسة الطاقة في ضوء توجهاتها العالمية.

1 جان ماري شوفالبيه، معارك الطاقة الكبرى، ترجمة: لميس عزب، الطبعة الأولى، كتاب العربية الترجمة 4، الرياض، 2009، ص 18.

2 اليونيدو، أنشطة اليونيدو في مجال البيئة والطاقة، الدورة الحادية والأربعون، مجلس التنمية الصناعية، فيينا، (24-27) حزيران/ يونيو 2013، ص 2.

3 هيثم عبدالله سلمان، أثر سياسات الطاقة العالمية على اقتصادات بعض دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة التعاون، العدد (84)، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، تموز/ يوليو 2014، ص 32.

4 مجموعة البنك الدولي، وثيقة نهج استراتيجية الطاقة، شبكة التنمية المستدامة، باريس، تشرين الأول/ أكتوبر 2009، ص. ص 15-16.

5. التقدم التقني

ممّا لا ريب فيه أنّ متغير التقدم التقني يتصدر المتغيرات التي تؤثر على منظومة الإنتاج العالمي؛ نتيجة لاستخدامه أحدث وسائل الإنتاج التي اكتشفها المبدعون ورواد العلم والإبداع. ومن هنا فإنّ معظم نظم الطاقة الحديثة ستأثر بنطاق من التقنيات السريعة التطور التي يتضمن كثير منها إحداث تغيير في استخدام الموارد، فضلاً عن إيجاد تقنيات جديدة لاكتشاف مصادر طاقة جديدة، يمكن أن تسهم في زيادة احتياطات الطاقة العالمية، ولاسيما مصادر الطاقة غير التقليدية التي أخذت تتسع في السنوات الأخيرة في بعض الدول، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وغيرهما؛ إذ إنّ مراحل نضج التقدم التقني الذي بدأ أولاً بالطاقة البخارية ثم الطاقة الميكانيكية ثم الكهربائية والإلكترونية، قد أسهم بشكل فاعل في إيجاد بدائل هيكلية داخل مصادر الطاقة¹. ممّا يدل على أن التقدم التقني عامل إيجابي في التأثير على إنتاج الطاقة غير التقليدية الصديقة للبيئة، ومن ثمّ أصبح إنتاجها مغرياً اقتصادياً. وهو ما اثبتته مؤخراً دول متقدمة صناعياً حول موافقتها على اعتماد تقنية حبس الكربون وهي تقنية شائعة تهدف إلى تخزين ثاني أكسيد الكربون في مناطق محصورة تحت الأرض؛ لأجل حماية البيئة من تلوثه. بيد أن هذه التقنية تتعارض وسعي الولايات المتحدة الأمريكية وكندا إلى زيادة إنتاج الصخر الزيتي والرمال النفطية في غرب كندا التي تمتلك احتياطات هائلة منه². علماً أن التطور التقني قد خفض كلفة إنتاج الرمال النفطية الكندية من 30 دولاراً/برميل عام 1985م إلى 15 دولاراً/برميل عام 2003م³. أمّا على مستوى حماية البيئة فإن التقنيات الحديثة يمكن استثمارها باتجاهين معاكسين: إمّا لحماية البيئة أو أضرارها.

6. احتياطات الطاقة غير التقليدية

لقد تضاربت تقارير الطاقة الدولية حول تقديرات حجم مصادر الطاقة غير التقليدية على مستوى العالم؛ وذلك بسبب عدم تحديد تعريف متفق عليه لمصادر الطاقة غير التقليدية. فمُنذ أقل من 20 عاماً كان ينظر إلى التنقيب عن النفط واستخراجه من أعماق البحار على أنه من مصادر الطاقة غير التقليدية⁴. ولكن بسبب

1 هيثم عبدالله سلمان، مؤشرات الطاقة المستدامة في دول الخليج العربي، مجلة التنمية الصناعية العربية، العدد (63)، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الرباط، كانون الثاني/يناير 2007، ص 122.

2 الأسكو، مجموعة الإحصاءات البيئية في المنطقة العربية 2012-2013، الأمم المتحدة، نيويورك، 2013، ص 61.

3 وكالة الطاقة الدولية، ادخار الموارد: تقانات النفط والغاز من أجل أسواق الطاقة المستقبلية، ترجمة: مظهر بايرلي، الطبعة الأولى، المنظمة العربية للترجمة، وآخرون، بيروت، كانون الثاني/يناير 2011، ص 118.

4 ديفيد كوك، (ثورة الغاز) تداعيات تنامي إنتاج الغاز الصخري على قطاع الطاقة، مجلة عالم طاقة، العدد (4)، شركة أبوظبي الوطنية للطاقة، أبو ظبي، كانون الثاني/يناير 2014، ص 27.

التقدم التقني وتزايد الخبرات العملية جعلت من نفط أعماق البحار من مصادر الطاقة التقليدية. ومن ثم فقد اختلفت التقارير الدولية في إدراج مصادر الطاقة التي تدخل ضمن قائمة مصادر الطاقة غير التقليدية. وعلى الرغم من ذلك الاختلاف، إلا أن معظم تلك التقارير قد تقاربت دراساتها حول حجم احتياطياتها. إذ أظهرت إدارة المعلومات الأمريكية في تقريرها الصادر في يونيو 2013 م أن احتياطيات النفط والغاز الصخريين في 41 دولة شملتها الدراسة قد بلغت 335 مليار برميل و 7795 مليار قدم مكعب عام 2013م على التوالي¹.

فمن ملاحظة بيانات الجدول رقم (1) يظهر أن السوائل النفطية غير التقليدية شكلت أكثر من 50% من إجمالي السوائل النفطية القابلة للاستخراج في ظل الإمكانيات التقنية المتوافرة حالياً وبكمية بلغت 2420 مليار برميل، توزعت ما بين نفط المياه العميقة والنفط الثقيل والنفط الصخري. وعلى الرغم من أن النفط الثقيل والبيتومين شكل أربعة أخماس احتياطيات الطاقة غير التقليدية العالمية والبالغة كميتهما 1881 مليار برميل عام 2011م، وبلغت احتياطيات النفط الثقيل منها حوالي 500 مليار برميل تركز معظمها في فنزويلا بالقرب من نهر أورينوكو، إلا أنه لم يستثمر منها الكثير لحد الآن؛ وذلك لأسباب عدة من أهمها:

- يشكّل نقل النفط الثقيل وتكريره مخاطر بيئية أكبر من تلك التي يسببها النفط من مصادره التقليدية؛ نظراً لاحتوائه على نسب عالية من الكربون، ومن ثم المزيد من التلوث البيئي.
- يستلزم إنتاجه تعديلات باهظة التكاليف في البنية التحتية المخصصة لإنتاج النفط التقليدي.
- ارتفاع تكاليف التشغيل في مصافي النفط عند تكرير النفوط الثقيلة؛ مما يستلزم إجراء بعض التعديلات الفنية في الوحدات الإنتاجية العاملة.

بينما يتوقع أن تأتي زيادة الإنتاج من حقول المياه العميقة بصورة أساسية من الاكتشافات الجديدة في البرازيل وغرب أفريقيا والجزء من خليج المكسيك الواقع في الولايات المتحدة الأمريكية. وقد قدرت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في يونيو عام 2013م أن حجم موارد النفط الصخري القابل للاستخراج من الناحية التقنية بنحو 335 مليار برميل في 41 دولة قامت بإجراء مسح فيها، جاءت روسيا في مقدمتها بـ 75 مليار برميل تلتها الولايات المتحدة الأمريكية بـ 48 مليار برميل ثم الصين بـ 32 مليار برميل، وبعدها

1 EIA/ARI World Shale Gas and Shale Oil Resource Assessment, Technically Recoverable Shale Gas and Shale Oil Resource: An Assessment of 137 Shale Formations in 41 Countries, U.S. Energy Information Administration, U.S. Department of Energy, USA, June 2013, p 6.

http://www.adv-res.com/pdf/A_EIA_ARI_2013%20World%20Shale%20Gas%20and%20Shale%20Oil%20Resource%20Assessment.pdf

2 لمزيد من المعلومات راجع:

- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تكرير النفط الثقيل: التحديات والفرص، الأوراق الفنية، مؤتمر الطاقة العربي العاشر تحت عنوان "الطاقة والتعاون العربي" للمدة (21- 23) كانون الأول/ ديسمبر 2014، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، وآخرون، أبو ظبي، 2014.

الأرجنتين بنحو 27 مليار برميل ثم ليبيا بنحو 26 مليار برميل. وقد توزع الغاز الصخري القابل للاستخراج من الناحية التقنية بنحو 7795 مليار قدم مكعب، احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى باحتياطي بلغ 1151 مليار قدم مكعب، تلتها الصين 1115 مليار قدم مكعب، ثم الأرجنتين 802 مليار قدم مكعب، ثم الجزائر 707 مليارات قدم مكعب، ثم كندا 573 مليار قدم مكعب، ثم المكسيك 545 مليار قدم مكعب¹. وقد توزع الصخر الزيتي في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وبعض الدول الأوروبية الأخرى، مما يدل على أن الاحتياطيات النفطية غير التقليدية تتوزع بمناطق وأقاليم أكثر أماناً من الناحية السياسية وأقرب مساراً لمستهلكي الطاقة الرئيسيين.

ولذلك فمن الطبيعي أن يكون للتوزيع الجغرافي لمصادر الطاقة غير التقليدية الأثر البالغ في الطلب على الطاقة التقليدية العالمية؛ نتيجة لارتفاع تكاليف نقل مصادر الطاقة التقليدية، وارتفاع تكاليف أمنها، فضلاً عما ينتاب أسواق النفط العالمية من حالة عدم اليقين، لاسيما في المناطق والأقاليم التي يحتدم الصراع المسلح فيها أو بالقرب منها.

لذا، من المتوقع أن تنخفض الصادرات النفطية في بعض الدول المنتجة للنفط الخفيف ولاسيما أنغولا والجزائر وليبيا؛ وذلك نتيجة لإنتاج الولايات المتحدة الأمريكية للصخر الزيتي الذي يصنف من نوع النفوط الخفيفة، ومن ثم سيسهم بشكل كبير في الحد من قدرة الحكومات للحفاظ على المستويات الحالية للدعم في كل مجالات المياه، والطاقة، والغذاء، والإسكان؛ ولذلك تسعى الدول النفطية جميعاً إلى تنويع قواعدها الاقتصادية بحيث تصبح أكثر اندماجاً ضمن الاقتصاد العالمي من خلال تطوير الأنشطة القائمة على المعارف والأنشطة السياحية². ويتوقع أن ترتفع إمدادات الغاز التقليدي وغير التقليدي مع توسع جغرافي ناتج عن ازدياد أهمية أسواق الغاز الإقليمية³. ولكي تتجنب الدول النفطية المآخذ الاقتصادية المتوقعة لتوسع إنتاج الطاقة غير التقليدية في المناطق والأقاليم التي لم تجر مسحاً زلزالياً لحد الآن، لأسباب قد تتعلق بارتفاع التكاليف أو لعدم توفر العوامل التي تدعى بعوامل فوق سطح الأرض مثل القوانين والتشريعات والبنى التحتية والإمكانيات اللوجستية، فضلاً عن الاعتبارات الاجتماعية إزاء حماية البيئة من التلوث، ينبغي إعداد سياسة طاقة تتضمن في محتواها مجمل تطورات الطاقة العالمية.

1 EIA/ARI World Shale Gas and Shale Oil Resource Assessment, Op, Cit, P 7.

2 حالة المدن العربية 2012/2013: تحديات التحول الحضري، الطبعة الثانية، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، الكويت، كانون الأول / ديسمبر 2012، ص 5.

http://www.unhabitat.org.jo/inp/Upload/13394_OptiARABIC_StateofArabCities_Edit-ed_25_12_2012.pdf

3 هيئة التحرير، تقرير منتدى مركز بروكنجز الدوحة للطاقة 2014، مركز بروكنجز الدوحة ومبادرة أمن الطاقة، الدوحة، 2-3 نيسان / أبريل 2014، ص 2.

<http://www.brookings.edu/~media/research/files/reports/2014/08/2014%20energy%20report%20bdc%20esi/arabic%20pdf.pdf>

الجدول رقم (1)

مصادر الاحتياطيات غير التقليدية العالمية القابلة للاستخراج تقنياً لعام 2011م

مليار برميل

البيان	نوعها	الاحتياطيات	%
السوائل غير التقليدية	السوائل في المياه العميقة	300	6
	الثقيلة والبيتومين*	1881	39
	النفط الصخري	239	5
	الإجمالي	2420	50.4
السوائل التقليدية		2378	49.6
المجموع الكلي		4798	100

المصدر:- هيئة التحرير، مستقبل إنتاج النفط والغاز من مصادر غير تقليدية بالتركيز على إنتاج النفط الحجري والغاز الصخري وتأثيره على المملكة العربية السعودية، شركة جدوى للاستثمار، الرياض، كانون الأول/ ديسمبر 2013م، ص 32.

<http://content.argaam.com.s3-external-3.amazonaws.com/cdc56476-6d54-4ba5-b7f1-7ddd4e8916dd.pdf>

* على الرغم من أن كل من النفط الثقيل والبيتومين من أصناف النفوط الثقيلة، إلا أن أهم ما يميز أحدهما عن الآخر، هو أن الأول تزيد درجة جودته عن 10⁰، ولزوجته أقل من 10 آلاف سنتي بواز، ويتدفق عند الظروف المكمنية، وكثافته النوعية أقل من الواحد. بينما الثاني تقل درجة جودته عن 10⁰، وتبلغ لزوجته أكبر من 10 آلاف سنتي بواز، ولا ينساب عند الظروف المكمنية، وكثافته أعلى من الواحد أي أنه أثقل من الماء النقي.

أولاً: إنتاج الطاقة واستهلاكها

تميزت معظم دول مجلس التعاون بإنتاج مصادر الطاقة المتوفرة من النفط الخام والغاز الطبيعي اللذين يمثلان المصدر الرئيس لاقتصاداتها؛ نتيجة امتلاكها لكميات كبيرة من الاحتياطات النفطية والغازية. إذ يلحظ من بيانات الجدول رقم (2) أنه ارتفع إجمالي إنتاج الطاقة لدول المجلس من 18205 ألف برميل مكافئ نفط/يوم عام 2000م إلى 28102 ألف برميل مكافئ نفط/يوم عام 2014م وبمعدل نمو مركب بلغ 3.1%. مما يدل على أن قطاع الطاقة (النفط والغاز) في دولها في تطور مستمر لتلبية الاحتياجات المحلية من استهلاك الطاقة التي ارتفعت من 3462 ألف برميل مكافئ نفط/يوم إلى 8571 ألف برميل مكافئ نفط/يوم للعالمين على التوالي ومحقق معدل نمو مركب بلغ 6.7%، فضلاً عن إمدادها لاحتياجات الطلب العالمي لاسيما أن أكثر من نصف إنتاج الطاقة في دولها تنتجه السعودية. بيد أن الأمر الملفت للنظر وينبغي التوقف عنده؛ هو أن معدل النمو المركب لإجمالي استهلاك الطاقة في دول المجلس هو ضعف معدل النمو المركب لإجمالي إنتاج الطاقة ومتأثر مباشرة من السعودية التي تتميز بأكبر منتجة للطاقة ومستهلكه من بين دول المجلس جميعاً، وهو أمر ينذر ببزوغ أزمة طاقة جديدة في دولها ليس بسبب الإنتاج، ولكن بسبب الاستهلاك؛ وذلك نتيجة هدر الطاقة، وانخفاض كفاءتها، وازدهار الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، وترجع اسبابها جميعاً إلى عدم صياغة سياسة طاقة جديدة تأخذ بنظر الاعتبار التغيرات والمتغيرات المستحدثة التي طرأت في القرن الحادي والعشرين وصاحبه، والاستمرار لسياسات دعم الطاقة التي اتبعتها دول المجلس منذ سبعينات القرن الماضي ولحد الآن.

أما من ناحية واقع إنتاج الطاقة واستهلاكها في كل دولة على انفراد، فيلاحظ أن معدلات النمو المركب لإنتاج الطاقة واستهلاكها وتصديرها لمعظم دول المجلس (عدا قطر) خلال المدة (2000-2014) اتخذت مساراً متشابهاً، إذ ارتفع معدل النمو المركب لاستهلاك الطاقة عن معدل النمو المركب لتصدير الطاقة، وظل معدل النمو المركب لإنتاج الطاقة فيها محصوراً ما بين المعدلين (عدا الكويت). وقد انفردت قطر بارتفاع معدل النمو المركب لتصدير الطاقة عن معدل النمو لاستهلاكها؛ وذلك نتيجة تميز صادراتها بالغاز الطبيعي الذي لم تتأثر أسواقه كثيراً بالتغيرات التي صاحبت أسواق النفط العالمية؛ بسبب ثورة الطاقة غير التقليدية، فضلاً عن صعوبة تصدير الغاز غير التقليدي إلى مناطق استهلاكه وارتفاع تكاليف نقله.

الجدول رقم (2)

تطور إنتاج الطاقة واستهلاكها وتصديرها لمجلس التعاون لدول الخليج العربية
ومعدلات نموها لسنوات مختارة

الف برميل مكافئ نفط / يوم

السنوات	الإنتاج	الاستهلاك	التصدير	الإمارات	الإنتاج	الاستهلاك	التصدير	الكويت	التصدير
2000	10009	1798	8211	3281	686	2595	2217	305	1912
2005	11908	2320	9588	3651	893	2758	2887	514	2373
النمو المركب %	3.5	5.2	3.1	2.2	5.4	1.2	5.4	11.0	4.4
2010	10971	3531	7440	3594	1424	2170	2709	585	2124
النمو المركب %	- 1.6	8.8	- 4.9	- 0.3	9.8	- 4.7	- 1.3	2.6	- 2.2
2014	12869	4140	8729	4554	1608	2946	3342	560	2782
النمو المركب %	4.1	4.1	4.1	6.1	3.1	7.9	5.4	- 1.1	7.0
النمو المركب الاجمالي %	1.8	6.1	0.4	2.4	6.3	0.9	3.0	4.4	2.7
السنوات	قطر	البحرين	عُمان						
2000	1202	393	809	354	181	173	1142	99	1043
2005	1867	457	1410	395	263	132	1147	149	998
النمو المركب %	9.2	3.1	11.7	2.2	7.7	- 5.3	0.09	8.5	- 0.9
2010	4963	1342	3621	435	255	180	1357	420	937
النمو المركب %	21.6	24.0	20.7	1.9	- 0.6	6.4	3.4	23.0	- 1.3
2014	5385	1423	3962	483	295	188	1469	545	924
النمو المركب %	2.1	1.5	2.3	2.7	3.7	1.1	2.0	6.7	- 0.3
النمو المركب الاجمالي %	11.3	9.6	12.0	2.2	3.6	0.6	1.8	13.0	- 0.9

المصدر:- التقرير الإحصائي السنوي للأعوام (2006-2015)، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، صفحات مختلفة.

ثانياً: صادرات الطاقة

تُعد الصادرات النفطية من أهم صادرات الطاقة في دول المجلس، بل هي إحدى أهم الركائز الاستراتيجية التي يعتمد عليها اقتصاد الطاقة العالمية؛ إذ إن معظم ما تنتجه دول المجلس من الطاقة يتجه نحو الخارج، بغية الاستفادة من عوائدها المالية لتمويل الموازنة العامة. فمن ملاحظة بيانات الجدول رقم (3) يتبين أن صادرات دول المجلس النفطية قد ارتفعت من 10823 ألف برميل/ يوم عام 2000م إلى 13260 ألف برميل/ يوم عام 2014م؛ مما يعكس التزام دول المجلس بالحصة المقررة له من منظمة الأوبك في ظل توفر قدرات إنتاجية احتياطية فائضة لبعض دولها مثل السعودية والإمارات والكويت، وهو أمر يسمح لها بزيادة الإنتاج لغرض التصدير في حالة زيادة الطلب العالمي على النفط الخام.

الجدول رقم (3)

تطور الصادرات النفطية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ومعدلات نموها لسنوات مختارة

ألف برميل / يوم

السنوات	السعودية	الإمارات	الكويت	قطر	البحرين	عُمان	الإجمالي
2000	6253	1815	1231	618	1.0	905	10823
2005	7209	2195	1651	677	18.8	772	12522.8
النمو المركب %	2.9	3.9	6.0	1.8	79.8	- 3.1	3.0
2010	6644.1	2102.7	1429.6	491.7	142	744.7	11555
النمو المركب %	- 1.6	- 0.8	- 2.8	- 6.2	49.8	- 0.7	- 1.6
2014	7153	2557	1995	595	155	805	13260
النمو المركب %	1.9	5.0	8.7	4.9	2.2	2.0	3.5
النمو المركب الاجمالي %	1.0	2.5	3.5	- 0.3	43.4	- 0.8	1.5

المصادر:

- التقرير الإحصائي السنوي 2006، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، 2006، ص 66.
- التقرير الإحصائي السنوي 2013، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، 2013، ص 92.
- التقرير الإحصائي السنوي 2015، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، 2015، ص 92.

أمّا من ناحية معدلات النمو المركب والسنوي للصادرات النفطية في دول المجلس. فقد حققت معدلات نمو موجبة خلال المدة (2000-2014)؛ نتيجة الإمكانات الكبيرة التي توليها حكومات المجلس لقطاع الطاقة الذي يمثل المورد الرئيس لتمويل النفقات الحكومية التي تُعد الأساس في تحقيق مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي من خلال تحديد كمية الاستهلاك النهائي.

وعند مقارنة معدلات نمو صادرات النفط الخام في المجلس بمعدلي نمو إنتاج النفط الخام وإجمالي إنتاج الطاقة يتبين من الشكل رقم (1) أن البحرين قد انفردت خلال عام 2014م من بين باقي دول المجلس باتجاهات ملائمة لعملية التنمية الاقتصادية من خلال ما تحقق لصادرات النفط الخام لمعدل نمو تجاوز كلاً من معدلي نمو إجمالي إنتاج الطاقة وإنتاج النفط الخام على التوالي، وهو أمر يدل على أن معظم نمو إنتاج إجمالي الطاقة في البحرين قد اتجه نحو التصدير، فضلاً عن انخفاض معدل نمو استهلاك الطاقة⁽¹⁾. وقد اتسمت قطر باتجاهات أقل ملائمة لعملية التنمية الاقتصادية عمّا حققتة البحرين؛ وذلك نتيجة لتجاوز معدل نمو صادرات النفط الخام لكل من معدلي نمو إنتاج النفط الخام ونمو إجمالي إنتاج الطاقة، مما يدل على أن هناك فائضاً في إنتاج النفط الخام، وقد توجه نحو التصدير، والاعتماد على الغاز الطبيعي لتلبية الطلب المتزايد على الطاقة للصناعات التكريرية وبعض الصناعات البتروكيمياوية. وقد اتجهت باقي دول المجلس باتجاهات مختلفة لعملية التنمية الاقتصادية. ففي السعودية انخفض معدل نمو صادرات النفط الخام عن معدل نمو إجمالي إنتاج الطاقة ومعدل نمو إنتاج النفط الخام وبشكل متقارب جداً. وهو أمر يجعل معدل نمو إنتاجها من الطاقة يتجه نحو الاستهلاك المحلي ومؤشرات استخدام غير مستدام. أما في الكويت فيلاحظ أن معدل نمو إجمالي إنتاج الطاقة توسط كلاً من معدلي نمو إنتاج النفط الخام وصادراته، مما يدل على أن معظم إنتاج الطاقة في الكويت يتجه نحو التصدير لاسيما على مورد النفط الخام بشكل رئيس؛ وذلك لمحدودية إنتاجها من الغاز الطبيعي الذي بلغ 16.4 مليار متر مكعب عام 2014م⁽²⁾. أما في الإمارات فقد تجاوز معدل نمو إنتاج الطاقة كلاً من معدلي إنتاج النفط الخام وصادراته، مما يدل على أن مجمل إنتاج الطاقة قد توجه نحو الاستهلاك المحلي لتلبية الطلب المتزايد عليه في معظم الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة. وقد انفردت عُمان بمعدلي نمو سالب لصادرات النفط الخام وإنتاج الطاقة؛ لأنها دولة غير نفطية، وقد بلغ معدل نمو إنتاج النفط الخام 1.8 %، مما يدل على أنها قد حافظت على مستوياتها السابقة وهي إنتاج النفط للاستهلاك فقط؛ نتيجة إمكانياتها الطاقوية المتواضعة مقارنةً بباقي دول مجلس التعاون الخليجية الأخرى.

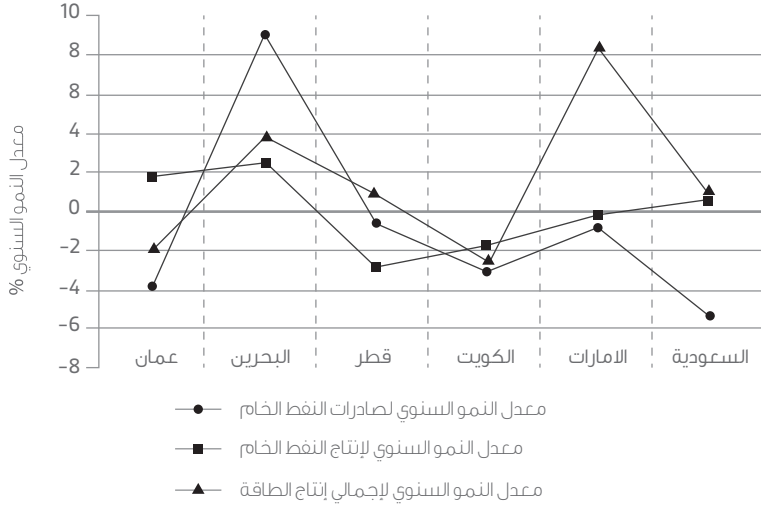
1 لمزيد من المعلومات راجع:

- هيثم عبدالله سلمان، يحيى حمود حسن، الآثار البيئية للطاقة غير التقليدية دراسة حال: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقائع المؤتمر الدولي الخامس للاتحاد العربي للتنمية المستدامة والبيئة تحت عنوان " مستقبل منظومة الطاقة والمياه والغذاء وتغير المناخ " للمدة (15-16) آذار / مارس 2015، الاتحاد العربي للتنمية المستدامة والبيئة، جامعة القاهرة، 2015.

2 (BP), Statistical Review of World Energy June 2015. www.bp.com/statisticalreview

الشكل رقم (1)

مقارنة بين معدلات النمو السنوي لصادرات النفط الخام وإنتاجه وإجمالي إنتاج الطاقة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية 2014م



المصدر:

(BP), Statistical Review of World Energy June 2015. www.bp.com/statisticalreview

- التقرير الإحصائي السنوي 2015، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، 2015، ص 28.

ثالثاً : احتياطات الطاقة والعمر الافتراضي

لقد احتل مجلس التعاون لدول الخليج العربية مكانة مهمة في أسواق الطاقة العالمية؛ نتيجة لإمكانياته الهيدروكربونية المتمثلة بالاحتياطات النفطية والغازية الهائلة؛ إذ يسهم المجلس بأكثر من 29 % في إجمالي الاحتياطات النفطية العالمية وبحوالي 22.3 % في إجمالي احتياطات الغاز الطبيعي العالمية لعام 2014م⁽¹⁾؛ مما جعله من أرخص دول العالم اكتشافاً وتطويراً وإنتاجاً (باستثناء احتياطات عُمان)، وتقدر وكالة الطاقة الدولية أن مجمل تكاليف إنتاج النفط الخام في السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة تتراوح ما بين (3-5) دولار/ برميل منتج. ما يعطي المنطقة أفضلية تنافسية مهمة على معظم المناطق المنتجة الأخرى في العالم². ونظراً لذلك فمن الطبيعي:

1 (BP), Statistical Review of World Energy June 2015. www.bp.com/statisticalreview

2 بسام فتوح، لورا الكيتري، النفط العربي في السياق العالمي والمحلي، في تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية 2013: البيئة

1. أن يصبح المجلس من الأقاليم الاستراتيجية دولياً التي لا يمكن التخلي عنها لا في الحاضر ولا في المستقبل.
2. أنه لا يمكن إيجاد البديل المجدى اقتصادياً لإنتاج مصادر الهيدروكربونية، سواءً من المصادر التقليدية المتوفرة في المناطق والأقاليم الأخرى أو لمصادر الطاقة المتجددة أو الجديدة قيد الاختبار والتجربة، أم لمصادر الطاقة غير التقليدية التي تتميز بارتفاع تكاليف إنتاجها.
3. أن انخفاض العمر الافتراضي للنفط الخام في المجلس من 73 سنة في عام 2000م إلى 55 سنة في عام 2014م، ليس له اعتبارات اقتصادية أو فنية أو سياسية تجاه تغير موقعه في ميزان الطاقة العالمية؛ نتيجة بقاءه في ضمن مستوى أعلى من متوسط العمر الافتراضي لنضوب النفط العالمي البالغ 52.5 سنة في عام 2014م¹.

إذ يعرف العمر الافتراضي للنفط الخام بأنه المراحل والمخاطر والفرص منذ بداية استكشاف النفط الخام في الدولة حتى نضوبه وانتهاء العمليات الإنتاجية². ويُعد من المعايير المهمة سواءً من الناحية الاقتصادية من خلال تأمين النقد الأجنبي لأطول مدة ممكنة للدول التي تمتلك أطول مدة لنضوب النفط فيها، أم من الناحية السياسية من خلال توفير الأمان السياسي في ظل الإمكانيات المتناقصة لاحتياطيات النفط التقليدي العالمي³.

العربية 6 الطاقة المستدامة التوقعات، التحديات، الخيارات، تحرير: إبراهيم عبد الجليل، وآخرون، المنتدى العربي للبيئة والتنمية، بيروت، 2013، ص 21.

<http://www.afedonline.org/report2013/ARABIC/Sustainable%20Energy-Arabic.pdf>

1 (BP), Statistical Review of World Energy June 2015, Op. cit

2 .Tullow Oil plc 2012 Corporate Responsibility Report, p10

http://www.tullowoil.com/files/pdf/tullow_the_oil_life_cycle.pdf

3 هيثم عبدالله سلمان، أحمد صدام عبد الصاحب، إمكانيات أوبك الخليجية في سوق النفط العالمية مع إشارة خاصة إلى النفط العراقي، مجلة المستقبل العربي، العدد (358)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008، ص 43.

الطاقة غير التقليدية وأثرها في أسواق الطاقة العالمية وسيناريوهاها

أولاً: أثر إنتاج الطاقة غير التقليدية في تغيير أسعار الطاقة العالمية

لقد اختلفت ردود أفعال شركات النفط العالمية وخبراء ومستشاري الشؤون النفطية حول الأسباب الرئيسة التي دعت إلى تراجع أسعار النفط العالمية من مستوياتها القياسية البالغة أكثر من 100 دولار/ برميل نفط بدءاً من عام 2011م ولغاية عام 2015م. ومن المؤكد أنّ هناك أسباباً اقتصادية وسياسية أدت إلى هذا الانخفاض، ولعل من أهم الأسباب الاقتصادية هو أن المرونة السعرية لطلب النفط هي غير مرنة، وهذا ما أكدّه الاقتصادي جورج إل. بيري¹ في دراسته أنها تبلغ في حدود 0.05 %، أي أن زيادة سعر النفط 1 % يخفض الكمية المطلوبة بحدود 0.05 %؛ لأن الطلب على النفط لا يمكن أن يتغير كثيراً بتغير سعره لندرته الشديدة لبدائله في المدى القصير، ولكن عندما ننظر إلى هذه المعادلة بالمقلوب تتبدى لنا العواقب الحقيقية للأمر: فإذا انخفض العرض بنسبة 1 % ارتفع السعر بنسبة 20 % (حاصل قسمة 1 على 0.05)². والعكس صحيح وهو أن ارتفاع العرض بنسبة 1 % يخفض السعر بنسبة 20 %. وهذا ما شهدته أسواق النفط العالمية من زيادة في العرض النفطي الناجم عن إنتاج النفط غير التقليدي. ولكن هذا لا يعني بالضرورة أنه لا توجد أسباب أخرى. فمنهم من أرجع ذلك إلى أسباب اقتصادية، والآخر أرجعها إلى أسباب جيوسياسية، ومنهم من أرجعها إلى أسباب إنتاج الطاقة غير التقليدية في أمريكا الشمالية وبعض الدول الأخرى، وقد أرجعها آخرون إلى تلك الأسباب جميعها. ومن بين أهم الأسباب الاقتصادية التي أدت إلى تغير أسعار الطاقة العالمية هي³:

1. انخفاض الطلب على النفط بمقدار 2.2 مليون برميل يومياً نتيجة انخفاض النمو الاقتصادي في بعض الدول المستهلكة للنفط مثل الصين وأوروبا. فضلاً عن انخفاض واردات الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الخفيف؛ بسبب إنتاج الصخر الزيتي الذي يتميز بأنه من النوع الخفيف الذي ارتفع إلى 4 ملايين برميل يومياً عام 2014م، فضلاً عن الزيادة الصافية في الامدادات النفطية غير التقليدية لمجموعة دول خارج أوبك التي قدرت بمليوني برميل/يوم خلال عام 2014م⁴.

1 اقتصادي أميركي بارز ومستشار اقتصادي سابق للحكومة وهو الآن زميل رفيع في مجمع بروكينز .

2 أيان رتليدج، العطش إلى النفط: ماذا تفعل أميركا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟ ترجمة: مازن الجندي، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006، ص.ص 243-244.

3 أنس فيصل الحجي، ثورة النفط والغاز الصخري في أمريكا الشمالية وتداعياتها على الخليج، مجلة آفاق المستقبل، العدد (20)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، تشرين الأول/ أكتوبر تشرين الثاني/ نوفمبر كانون الأول/ ديسمبر 2013، ص. ص 66-69.

http://www.ecssr.com/ECSSR/ECSSR_DOCDATA_PRO_EN/Resources/PDF/AafaqAl_Mustaqbal/Aafaq-2013/Aafaq-issue-20/66-issue-20.pdf

4 تقرير الأمين العام السنوي الحادي والأربعون، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، 2014، ص 45.

2. زيادة إنتاج دول أوبك من السوائل الغازية التي لا تدخل في الحصة الإنتاجية المطبقة على النفط الخام، وارتفاع إنتاج كندا من النفط الخام من 900 ألف برميل يومياً عام 2007م إلى 4 ملايين برميل نفط يومياً عام 2014م ولاسيما من الرمال النفطية وهو من النوع الثقيل، ومن المتوقع تصدير جزء منه بعد إنجاز عمليات مدّ الأنابيب إلى الخارج.
3. من المقرر أن تبدأ الولايات المتحدة الأمريكية تصدير الغاز المسال المنتج من غاز الصخر الزيتي عام 2015م أو 2016م، وسيتوقف تأثيره على كمياته المصدر، فإذا تجاوزت 3 مليارات قدم مكعب فسيغرق السوق، ومن ثم ستأثر الدول المنتجة للغاز الطبيعي ولاسيما قطر والإمارات وعمان.
4. انخفاض النمو السكاني، وتشبع السوق، وزيادة الكفاءة في إنتاج الطاقة، والتوسع في استهلاك الطاقة المتجددة المقترنة بالتقنيات المتطورة¹.
5. تحول شركات النفط العالمية إلى شركات طاقة، وتكرس جهود متزايدة للسيطرة على بدائل النفط مثل الصخر الزيتي والرمال النفطية، فضلاً عن الغاز الطبيعي².
6. ضعف سياسة أوبك النفطية باتجاه وضع سقف أدنى وأعلى لإنتاج المنظمة في ظل بروز الأزمات الاقتصادية.
7. المضاربة المالية لسلعة النفط في البورصة والاستثمار الطويل الأجل في صناديق الاستثمار المتنوعة³؛ بسبب منافسة إنتاج مصادر الطاقة غير التقليدية في الدول المستهلكة الرئيسة التي أوجدت لها موطئ قدم في تغيير ميزان مصادر الطاقة العالمية.
8. أن التغيرات في أسعار النفط تؤدي إلى تغييرات بالاتجاه نفسه في نشاط الحفر الاستكشافي، وبما أن أسعار النفط ارتفعت إلى أسعار قياسية، فقد شجع ذلك شركات النفط العالمية على التوسع في أنشطة الحفر وعمليات الاستكشاف في مناطق مختلفة من العالم، ومن ثم زيادة الاحتياطيات النفطية العالمية⁴، لا سيما من مصادر الطاقة غير التقليدية التي أدى زيادة إنتاجها في دول مختلفة إلى انخفاض أسعار النفط العالمية.

1 هيئة التحرير، تقرير منتدى مركز بروكنجز الدوحة للطاقة 2014، مصدر سابق، ص 10.

2 قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية: النفط السوري أمودجاً، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2010، ص 73.

3 هيثم عبدالله سلمان، سكنه جهيه فرج، مصدر سابق، ص 91.

4 محمد حسن عبد ربه، دول مجلس التعاون الخليجي ودورها في تعزيز احتياطيات النفط العالمية، نشرة انسياب، العدد (12)، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، الرياض، آذار/ مارس 2011، ص 8.

9. إنهاء سياسة الدعم الفيدرالي المقررة في سياسة الطاقة الأمريكية، والنظر إلى أسواق النفط العالمية باعتبارها أقل توتراً بفضل ارتفاع إنتاج الصخر الزيتي، فضلاً عن انخفاض أسعار الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 3.5 دولار/ مليون وحدة حرارية بريطانية عن أسعاره في آسيا 16 دولاراً، وأوروبا 12 دولاراً، والمملكة المتحدة 11 دولاراً¹.

10. منح حقوق ملكية الثروات المعدنية الموجودة في باطن الأرض لمالكي الأراضي الخاصة، لاسيما في الولايات المتحدة الأمريكية²، مما أتاح التوسع بالاستكشاف في مصادر الطاقة غير التقليدية.

11. سعي الشركات النفطية العالمية لاكتشاف النفط وإنتاجه؛ وذلك بهدف زيادة احتياطياتها التي هي من أهم مصادر قوتها، وأن أبرز المعايير التي تستخدمها الشركات لتقييم أدائها السنوي هو ما يسمى بمعدل الاستبدال. فمثلاً إذا كان المعدل 100% فإن هذا يعني أن الشركة استطاعت أن تضيف إلى احتياطياتها من النفط تماماً بمقدار ما أنتجته خلال السنة - مما يؤدي إلى زيادة درجة تنافسيتها مع بقية الشركات، فعلى سبيل المثال ارتفع سعر المتاجرة بأسهم شركة أكسون (Exxon Mobile) من 24.5 دولار/ سهم في 31 كانون الأول / ديسمبر 1996م إلى 31 دولار/ سهم في 6 شباط/ فبراير 1998م؛ لأن الشركة أعلنت أنها استطاعت وللأسفة الرابعة على التوالي أن تعوض إنتاجها بأكثر من 100%، أي أن احتياطها النفطي قد تزايد³ - أما إذا كان المعدل أقل من 100% فإن الشركة في حال تراجع، ومن أهم الطرق لتحقيق ذلك، الحصول على عقود التراخيص أو عقود الاستكشاف وتقاسم الإنتاج مع الشركات النفطية الوطنية⁴، أو من خلال استكشاف النفط والغاز غير التقليديين وإنتاجهما. وهو أمر أدى إلى زيادة إنتاج الطاقة، ومن ثم انخفاض أسعارها.

فيما أرجع بعض المحللين أسباب انخفاض أسعار الطاقة إلى أسباب سياسية من أهمها⁵:

1 جوفروا هورو، وآخرون، الاستثمار في عمليات الإنتاج والاستكشاف والتكرير لعام 2013، ترجمة: آلاء ج. ح. العمران، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد (148)، الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، شتاء 2014، ص. ص 13-16.

2 تقرير الأمين العام السنوي الأربعون، مصدر سابق، ص 303.

3 يوسف خليفة اليوسف، الاقتصاد السياسي للنفط: رؤية عربية لتطورات، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيار/ مايو 2015، ص 413.

4 علياء كامل الصالح، قطاع النفط والغاز في الخليج: نظرة عامة وإقليمية، سلسلة الأوراق الاستطلاعية، الرقم (4)، مركز الخليج لسياسات التنمية، جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا، الكويت، كانون الأول/ يناير 2012، ص 6

[https://www.gulfpolicies.com/attachments/article/1570/GCC%20O&G%20Report%20\[Arabic\].pdf](https://www.gulfpolicies.com/attachments/article/1570/GCC%20O&G%20Report%20[Arabic].pdf)

5 هيئة التحرير، خفض سعر النفط غاية سياسية عاتمة، عمران للدراسات الاستراتيجية، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، اسطنبول، 23 تشرين الثاني/ نوفمبر 2014، ص 2.

<http://www.omrandirasat.org/sites/default/files.pdf>

1. الضغط على إيران بهدف توقيع اتفاقية برنامجها النووي، وهو ما حصل فعلاً، فضلاً عن تحجيم نفوذها المتنامي.
2. إمداد سياسة العقوبات المطبقة على روسيا؛ جرّاء موقفها من الأزمة في أوكرانيا بإجراءات قد تؤدي إلى تقوقع وانحسار نفوذها ودخولها في أزمة مالية خانقة.
3. تعويض الدول الصناعية عن نفقاتها المخصصة لتمويل عملياتها العسكرية في سوريا والعراق.
4. التعاون بين الشركات النفطية الكبرى والدول الغربية، وهو أمر يؤدي إلى تخفيض أرباح الشركات النفطية، وعلى حساب ارتفاع منافع الاقتصادات الغربية، في ظل منح هذه الشركات إعفاءات ضريبية تعوضها عن الخسائر التي تكبدتها لتخفيض أسعار النفط العالمية. فمثلاً أن الولايات المتحدة الأمريكية تمنح شركاتها النفطية إعفاءات ضريبية لمساعدتها في الإنفاق على البحث عن النفط، وهو ما يعرف بمسموحات النضوب¹.
5. تقوية الشركات النفطية العالمية على حساب إضعاف الشركات الوطنية في أهم الدول المنتجة للنفط، لاسيما أن الشركات الأخيرة تستحوذ على 80% من الاحتياطات النفطية العالمية، مقابل 20% بيد الشركات العالمية²، من خلال خفض قيمة الاحتياطات النفطية، ومن ثم إضعاف القدرة التفاوضية للدول المنتجة للنفط أمام القضايا الإقليمية والدولية.
6. قيام الإدارة الأمريكية منذ عام 2004م باتخاذ مواقف أكثر مرونة لإطلاق كميات من المخزون الاستراتيجي للتعويض عن النقص في الإمدادات، ممّا أدى إلى إضفاء صبغة تجارية على المخزون الاستراتيجي بالمقارنة بالسياسات السابقة التي كانت تعتبره بمثابة خط الدفاع الأخير، يمكن استخدامه في حالة الأزمات فقط³.
7. توقع قيام الكونغرس الأمريكي برفع الحظر عن صادرات النفط الأمريكية المفروض منذ أكثر من 40 عاماً. ففي ظل تخفيف العقوبات الدولية على إيران والغازها تدريجياً، فمن المرجح أنها ستضيف كثيراً إلى إنتاج المنطقة من النفط والغاز⁴. ومن المتوقع أن يكون هدف الولايات المتحدة الأمريكية من ذلك الإجراء هو باتجاهين: انتفاء الحاجة من فرض العقوبات في ظل التوصل المبدئي بشأن برنامجها النووي، وعدم تحقيق إيران للمكاسب الكبيرة المتوقعة لها من صادراتها النفطية والغازية التي ستدخل السوق الدولية، في ظل إفادة الولايات المتحدة الأمريكية من تلك الإضافات في عرض الطاقة العالمية؛ بهدف خفض أسعارها إلى أدنى حد ممكن. وهو أمر يجعل من المضاربين في أسواق الطاقة العالمية ولاسيما الشركات النفطية الكبرى والمتعددة الجنسية يجنون الأرباح الطائلة؛ نتيجة تعاقداتهم النفطية بالشراء من خلال عقود شراء النفط الورقي المبرمة أبان انخفاض أسعار النفط خلال الأشهر القليلة الماضية.

1 قصي عبد الكريم إبراهيم، مصدر سابق، ص 74.

2 فيليب سيبيل لوبيز، جيوبوليتيك البترول، ترجمة: صلاح نيوف، دار أنماند كولن، مؤسسة برومثيروس، باريس، 2006، ص 15.

3 تقرير الأمين العام السنوي الأربعون، مصدر سابق، ص 55.

4 هيئة التحرير، تقرير منتدى مركز بروكنجز الدوحة للطاقة 2014، مصدر سابق، ص 4.

إنَّ تحول الولايات المتحدة الأمريكية من مستورد للغاز إلى مصدرٍ له، وربما للنפט في المستقبل، قد يغير ديناميكيات أسعار الطاقة العالمية نحو الارتفاع؛ بهدف تحقيق أقصى ربح ممكن، ويشاطر دول أوبك في المحافظة على أسعار طاقة معتدلة بالنسبة للمنتجين والمستهلكين معاً. لاسيما وأن هناك توقعات كبيرة بشأن زيادة الصين من وارداتها الطاقوية، إذ تعتمد على 60% من إنتاج الطاقة فيها على الفحم، وهو أمر يسهم في إثبات مكانتها كأكبر دولة باعثة لثاني أكسيد الكربون في العالم، ولكنها تواجه حالياً ضغطاً من الداخل والخارج للحد من الانبعاثات وتعاضم مشكلة التلوث الذي يهدد بتقويض شرعية نظامها السياسي¹.

ثانياً : سيناريوهات إنتاج الطاقة غير التقليدية

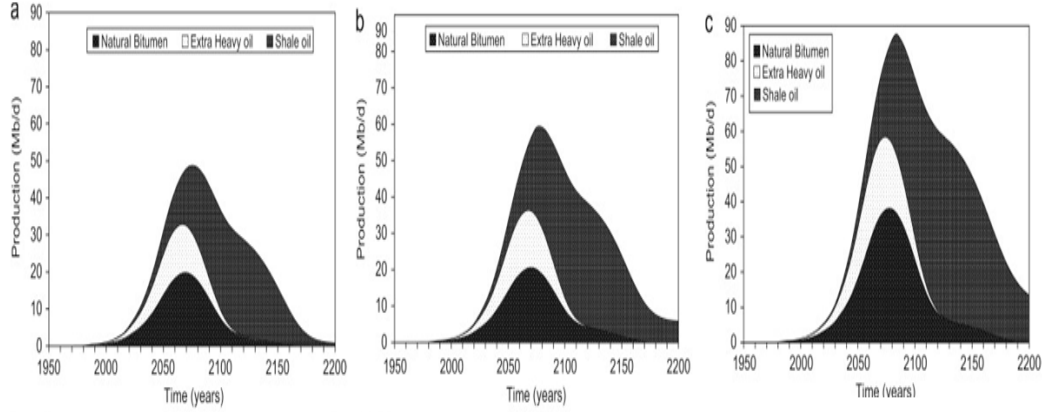
مما لا ريب فيه أن لكل مصدر من مصادر الطاقة حيزاً في ميزان الطاقة العالمية، حتى ولو كان ضئيلاً، لاسيما تلك المصادر التي تتوفر لها العوامل الاقتصادية والسياسية والبيئية، ومن بينها مصادر الطاقة غير التقليدية التي تضم النفط والغاز غير التقليديين. إذ يتوقع تزايد أهميتهما في المستقبل لاسيما في منطقة أمريكا الشمالية. وأن شركات النفط العالمية لديها توجهات مستقبلية نحو التنقيب والاستثمار في المصادر غير التقليدية، علماً بأنها تشكل في الوقت الراهن حوالي 9% من إجمالي الاحتياطيات العالمية عام 2010م. وأن الطلب العالمي على الطاقة سيرتفع من 12477 مليون طن نفط مكافئ عام 2012م إلى 17095 مليون طن نفط مكافئ عام 2030²، فضلاً عن تغير سياسات الطاقة العالمية السابقة التي لم تأخذ بنظر الاعتبار إمكانات مصادر الطاقة المتوفرة ولاسيما غير التقليدية منها والمتجددة التي يمكنها أن تشاطر في أهميتها مصادر الطاقة الأحفورية³.

ولغرض تحليل السيناريوهات لا بدّ أولاً من التعرف على ما هيّة السيناريو. فلقد تعددت المفاهيم التي جرى بموجبها تعريف السيناريو. فالسيناريو بحسب الهيئة الحكومية الدولية الخاصة بتغير المناخ يعرفه بأنه "وصف معقول ومبسط في كثير من الأحيان للكيفية التي قد يتطور بها المستقبل"، ويستند إلى مجموعة افتراضات مترابطة ومتسقة داخلياً بخصوص القوى المحركة الرئيسة. فالسيناريوهات ليست تكهنات ولا تنبؤات وقد تستند في بعض الأحيان إلى (خط أحداث) وقد تستمد السيناريوهات من تقديرات تستند في كثير منها إلى معلومات إضافية⁴. لهذا تكمن أهمية السيناريو في أنه يفتح طرقاً متعددة نحو المستقبل، تتكون من مزج ما هو محتوم وضروري مع ما لا يمكن التنبؤ به وما لا يخضع للاختيار⁵. ومن أهم السيناريوهات:

- 1 المصدر نفسه، ص 6.
- 2 تقرير الأمين العام السنوي السابع والثلاثون، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، 2010، ص 340.
- 3 هيثم عبدالله سلمان، أثر سياسات الطاقة العالمية على اقتصادات بعض دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مصدر سابق، ص 32.
- 4 التقرير التجميعي بتغيرات المناخ 2001، تحرير: روبرت ت. واطسون، الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، البنك الدولي، الزوج، 2003، ص 195.
- 5 زهير حامدي، النفط في الولايات المتحدة الأميركية: ثورة في الأفق، مصدر سابق، ص. ص 5-6.

1. سيناريو إنتاج النفط غير التقليدي

ما تزال هناك شكوك كبيرة تحوم حول تقديرات موارد النفط والغاز الطبيعي غير التقليدي. فالدور المستقبلي لهما سيعتمد على الموارد المتاحة، وعلى التطورات في تقنيات الإنتاج، وعلى الطلب المستقبلي على النفط والغاز، فضلاً عن تطوير مصادر الطاقة الأخرى. ففي السيناريو المرجعي لوكالة الطاقة الدولية، توقع - أن يرتفع إنتاج النفط غير التقليدي من 1.8 مليون برميل يومياً عام 2008م إلى 7.4 مليون برميل يومياً بحلول عام 2030م. فيما توقعت دراسة أجراها كل من موهر وإيفانز (Mohr and Evans) عام 2010م، وضعوا فيها ثلاثة سيناريوهات لمستقبل إنتاجه لغاية عام 2200م الذي يضم ثلاثة أنواع من النفوط وهي: الصخر الزيتي والنفط الثقيل والبيتومين. فمن ملاحظة الشكل (2) يتبين أن الإنتاج يتراوح ما بين الذروة البالغة 49 مليون برميل يومياً عام 2076م في السيناريو المتشائم و 60 مليون برميل يومياً عام 2079م في السيناريو ذات أفضل تخمين و 88 مليون برميل يومياً عام 2084م في السيناريو المتفائل¹. وعلى الرغم من التوسع المهم في إنتاج النفوط غير التقليدية خلال السنوات القليلة الماضية. يتوقع أن يبقى إسهامها متواضعاً على الأمد البعيد وبحدود 7% في إجمالي إمدادات النفط العالمية عام 2030م؛ بسبب التحديات والعراقيل التي تواجهها²، ومن أهمها انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، والحاجة الكافية إلى المياه، والتكنولوجيا المستخدمة، وتراخيص الإنتاج، فضلاً عن الاستثمارات المخصصة لإنتاج هذا المورد.



Source:- Pernille. Seljom and others, Unconventional Oil & Gas Production, IEA , ETSAP - Technology Brief P02, May 2010, p 5. www.etsap.org

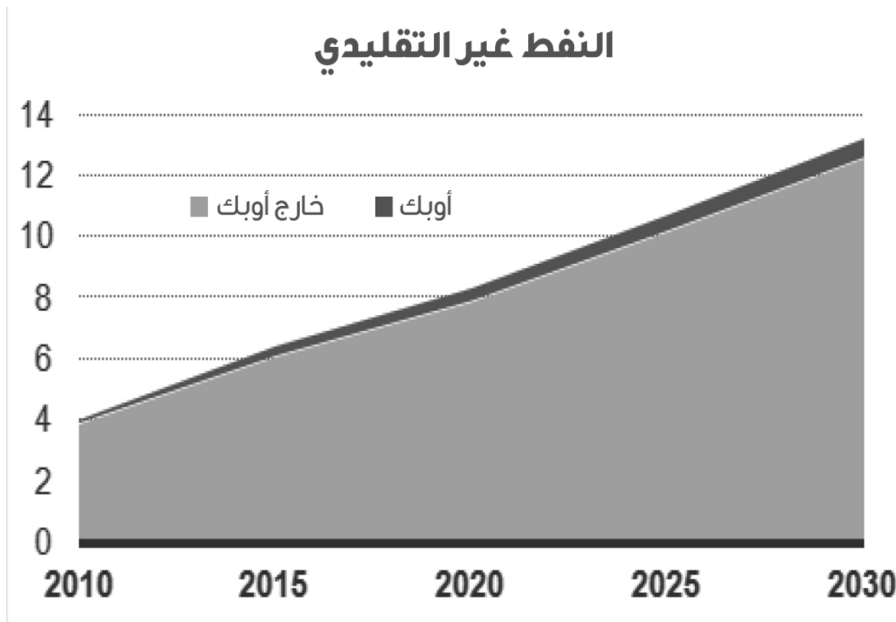
1 Pernille. Seljom and others, Unconventional Oil & Gas Production, IEA , ETSAP - Technology Brief P02, May 2010, p 5. www.etsap.org

2 تقرير الأمين العام السنوي الرابع والثلاثون، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، 2007، ص 235.

وتشير التوقعات المستقبلية لوكالة الطاقة الدولية. إلى زيادة إنتاج النفط غير التقليدي بإضافات مهمة لإمدادات النفط الخام من حوالي 6.4 مليون برميل يومياً في إجمالي الإمدادات النفطية بعد عام 2015م إلى حوالي 8.3 مليون برميل يومياً عام 2020م ثم تصل إلى حوالي 13.2 مليون برميل يومياً عام 2030م وكما موضح في الشكل رقم (3). ويتوقع أن تأتي حوالي 95% من إمدادات النفط غير التقليدي من خارج دول أوبك، إذ تأتي أغلب الإمدادات من الرمال النفطية الكندية والصخر الزيتي في الولايات المتحدة الأمريكية وتحويل الفحم إلى سوائل (GTLs) في أمريكا الشمالية وجنوب أفريقيا والصين وأستراليا.

الشكل رقم (3)

للإمدادات المستقبلية المتوقعة من النفط غير التقليدي (مليون برميل يومياً)



المصدر:- الطاهر الزيتوني، الآفاق المستقبلية لإمدادات العالم والدول الأعضاء من النفط: الفرص والتحديات، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، العدد (142)، الكويت، صيف 2012، ص 42.

أما إمدادات أوبك من النفط غير التقليدي فستأتي أساساً من تحويل الغاز إلى سوائل (GTLs) التي لا يتوقع أن تزيد إمداداتها عن 0.6 مليون برميل يومياً عام 2030م. ويتوقع أن لا تتجاوز كمية الزيادة في إمدادات النفط الخام التقليدي من خارج أوبك حوالي 0.1 مليون برميل يومياً لتساهم بحوالي 3.3% في إجمالي الزيادة

المتوقعة لإجمالي الإمدادات النفطية من خارج أوبك خلال المدة (2010-2015)، لتبدأ الإمدادات في الانخفاض التدريجي بعد ذلك خلال المدة المتبقية حتى عام 2035م. وسيجرى اللجوء إلى مصادر النفط غير التقليدي لتعويض هذا النقص. إذ يتوقع أن تأتي أغلب الزيادة الصافية في إمدادات هذه المجموعة من المصادر غير التقليدية للنفط الخام. كما يتوقع أن تنحصر الاسهامات المهمة لسوائل الغاز الطبيعي من إجمالي الزيادة المتوقعة في إجمالي الإمدادات النفطية من خارج أوبك خلال المدة (2020 - 2010). أمّا بالنسبة للإمدادات من خارج أوبك، فيتوقع أن تأتي غالبيتها من إمدادات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD ومن الولايات المتحدة الأمريكية وكندا؛ بسبب الزيادات المتوقعة في إنتاجها.

الجدول رقم (4)

التوقعات المستقبلية للإمدادات النفطية العالمية خلال المدة (2010 - 2035)

مليون برميل يومياً

الدول	نوع النفط	2010	2015	2020	2025	2030	2035
أوبك	نفط خام (تقليدي)	29.3	31.3	33.2	35.4	37.4	39.3
	نفط غير تقليدي	0.1	0.3	0.4	0.5	0.6	0.6
	سوائل غاز طبيعي	4.8	6.2	7.2	8	8.9	9.4
	الإجمالي	34.2	37.8	40.8	43.9	46.9	49.3
خارج أوبك	نفط خام (تقليدي)	42.7	42.8	42.7	41.2	39.5	37.7
	نفط غير تقليدي	3.9	6.1	7.9	10.2	12.6	15.5
	سوائل غاز طبيعي	5.7	6.4	6.7	6.9	7.1	7.3
	الإجمالي	52.3	55.3	57.3	58.3	59.2	60.5

المصدر:- الطاهر الزيتوني، الآفاق المستقبلية لإمدادات العالم والدول الأعضاء من النفط: الفرص والتحديات، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد (142)، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، صيف 2012، ص 42.

2. سيناريو إنتاج الغاز غير التقليدي:

يرى بعض الاقتصاديين وخبراء الطاقة أن مستقبل إنتاج الغاز غير التقليدي أكثر ازدهاراً في المستقبل عما هو عليه النفط غير التقليدي. إذ تشير بعض التوقعات إلى أن احتياطات الغاز الطبيعي في العالم تبلغ حوالي 720 تريليون متر مكعب، تأتي 25% منها من المصادر التقليدية، أما المتبقي فهو من المصادر غير التقليدية. وهذه الكميات كافية لتغطية الاستهلاك العالمي لحوالي 250 سنة قادمة، بحسب معدلات الاستهلاك الحالية. ومن

المتوقع أن يظهر تأثير الإمدادات غير التقليدية للغاز مع نهاية العقد الحالي، ولا يتوقع أن يتجاوز إسهام الغاز المنتج من المصادر غير التقليدية نسبة 81 % في إجمالي إنتاج الغاز العالمي عام 2030م¹. فالتطورات التي حصلت في أسواق الطاقة العالمية أدت دوراً مهماً في تغيير موازين الطلب على الطاقة. فقد عملت التطورات البيئية والاتفاقيات الدولية على تغيير نسب الطلب على مصادر الطاقة. فالنفط الذي يُعد من أكثر مصادر الطاقة استخداماً في العالم يتعرض لضرائب مرتفعة في الدول الصناعية تصل إلى 70 % من سعر المستهلك النهائي². وهناك اتفاق ما بين الدول الصناعية في وكالة الطاقة الدولية على تقليل اعتمادها على النفط؛ مما يقلل توسع استخدامه في المستقبل. إذ تشير التوقعات إلى انخفاض نسبة استهلاك النفط في ميزان الطاقة العالمي من 40 % عام 2000م إلى 36.7 % عام 2020م³. إلا أن الغاز الطبيعي يحظى بفرصة أكبر ليحتل موقعاً متميزاً في سوق الطاقة الدولية؛ وذلك نتيجة لمميزاته الكثيرة التي تؤهله لأن يكون مصدراً رئيساً للطاقة في العالم.

1 الطاهر الزيتوني، الآفاق المستقبلية لإمدادات العالم والدول الأعضاء من النفط: الفرص والتحديات، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد (142)، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، صيف 2012، ص 42.

2 أنور يوسف العبدالله، الحوار حول ضريبة الكربون، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد (88)، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، 1999، ص 63.

3 Reference: world oil outlook, 2011, p 50

الآثار الاقتصادية لإنتاج الطاقة غير التقليدية على مجلس التعاون لدول

الخليج العربية وآفاقها

أولاً: الآثار الاقتصادية لإنتاج الطاقة غير التقليدية على مجلس التعاون

1. تطور طلب الطاقة العالمي

في ظل تزايد الاهتمام العالمي بتحقيق أقصى مؤشرات الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المتحضرة، تبقى هناك حاجة ملحة لتلبية الاحتياجات الإنسانية من الطاقة ولاسيما الطاقة الكهربائية في بعض الدول النامية والأقل نمواً، وهو أمر يستدعي زيادة إنتاجها لتحقيق الغرضين معاً وهما: سد الطلب المتزايد للدول المتحضرة لتلبية رغباتها في تحقيق أقصى إشباع ممكن منها إلى الحد الذي تصبح فيه المنفعة الحدية صفراً، فضلاً عن الدول التي تستهلك كميات كبيرة من الطاقة مقارنة بغيرها، ومن أهمها الصين والهند واليابان. وسد الاحتياجات الأساسية للدول التي تعاني من نقص شديد في عرض الطاقة ومنها بعض الدول الآسيوية والأفريقية.

ونظراً لزيادة الضغوط على مصادر الطاقة الأحفورية العالمية التي تضم النفط الخام والغاز الطبيعي والفحم والطاقة النووية، وفي ظل الدعوات العالمية لحماية البيئة من التلوث البيئي الناجم عنها، فقد أسندت لمصادر الطاقة المتجددة التي تضم الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة المائية والطاقة الجوفية وطاقة الكتلة الإحيائية وغيرها، مسؤولية خفض تلك الملوثات والحد من تفاقمها، بيد أن هذه المصادر لا ترقى لأن تكون مصادر طاقة بديلة عنها، وإنما مصادر طاقة مكملتها، وبذلك سيكون من الصعب الحفاظ على النسبة التاريخية للاحتياطي إلى الإنتاج (العمر الافتراضي R/P) حول القيمة 40 سنة، وهكذا أصبح من الضروري تطوير مصادر جديدة أو غير تقليدية للوقود الأحفوري لتكمل مخزون النفط الخام التقليدي¹، الذي بلغ عمره الافتراضي العالمي 52.5 سنة في عام 2014م².

1 روبرت ل. إيفانز، شحن مستقبلنا بالطاقة: مدخل إلى الطاقة المستدامة، ترجمة: فيصل حردان، الطبعة الأولى، سلسلة كتب التقنيات الاستراتيجية والمتقدمة، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، كانون الثاني/ يناير 2011، ص 107.

2 (BP), Statistical Review of World Energy June 2015, Op. cit)

ومن ملاحظة بيانات الجدول رقم (5) يتبين أن إجمالي استهلاك الطاقة العالمية قد ارتفع من 6624 مليون طن مكافئ نفط عام 1980م إلى 12928 مليون طن مكافئ نفط عام 2014م محققاً معدل نمو مركب بلغ 2%، وقد بلغ معدل النمو المركب لأحتياطات النفط الخام العالمية 2.7%، وبلغ معدل النمو المركب لأحتياطات الغاز الطبيعي العالمية 2.9%¹، أي أنه على الرغم من أن معدل نمو احتياطات النفط الخام والغاز الطبيعي معاً قد بلغا 2.8 % للمدة نفسها، مما جعل معدل نموها يتجاوز معدل نمو استهلاك الطاقة العالمية بفارق يبلغ 0.8%، إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة عدم وجود أزمة طاقة عالمية؛ لأن العوامل التي تؤثر على استهلاك الطاقة العالمية مختلفة تماماً عن التي تؤثر على الاحتياطات ومن أهمها قضايا البيئة وما يرافقها من اعتبارات مؤسسية وتنظيمية وتشريعية.

أما من حيث استهلاك الطاقة العالمية بحسب مصادرها الرئيسة، فيلاحظ أن نسبة إسهام مصادر الطاقة المتجددة قد ارتفعت من 5.8% عام 1980م إلى 9.3% عام 2014م وعلى حساب انخفاض نسبة إسهام استهلاك الطاقة الأحفورية من 94.2% إلى 90.7% للعامين على التوالي، مما يجعل تحقيق مؤشرات التنمية المستدامة العالمية تكتنفها بعض الصعوبات من بينها الحفاظ على موارد الطاقة للأجيال القادمة، وتوفير إمداد الطاقة وتأمينها، وحماية البيئة من التلوث الناجم عنها، فضلاً عن توقع إدخال مصادر الطاقة غير التقليدية في ميزان الطاقة التجاري العالمي لسد النقص المتوقع في إمدادات الطاقة العالمية، إذا لم تدخل لحد هذا اليوم مصادر الطاقة غير التقليدية كافة في ميزان الطاقة العالمية؛ لأنها لم يجر الاتجار بها في أسواق النفط العالمية، وإنما انحسر مجالها في الاستهلاك المحلي كما في نفط الصخر الزيتي في الولايات المتحدة الأمريكية، والرمال النفطية في كندا.

الجدول رقم (5)

تغير في نسبة توزيع إجمالي استهلاك الطاقة العالمية

بحسب مصادرها لسنوات مختارة (%)

السنوات	النفط	الغاز	الفحم	النووي	المتجددة	الإجمالي (مليون طن مكافئ نفط)
1980	44.9	19.6	27.3	2.4	5.8	6624
1990	38.8	21.8	27.4	5.6	6.4	8109
2000	38.4	23.2	25.3	6.2	6.9	9382
2010	33.6	23.8	29.6	5.2	7.8	12002
2011	33.4	23.8	29.7	4.9	8.2	12225
2012	33.1	23.9	29.9	4.5	8.6	12477
2013	32.9	23.7	30.1	4.4	8.9	12730
2014	32.6	23.7	30.0	4.4	9.3	12928

Source:- (BP), Statistical Review of World Energy June 2015. www.bp.com/statisticalreview

2. إسهام العوائد النفطية في الناتج المحلي الإجمالي:

يمكن القول في ضمن هذا المؤشر أنه كلما انخفض إسهام العوائد النفطية في الناتج المحلي الإجمالي في ظل تحقيق معدلات نمو موجبة في العوائد النفطية، دل على نجاح تلك العوائد في تكوين القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي لبقية القطاعات الاقتصادية وبما يحقق ضرورات التنمية الاقتصادية والعكس صحيح¹. وبما أن معظم اقتصادات مجلس التعاون لدول الخليج العربية تعتمد بشكل كبير على تصدير النفط الخام؛ لذا فإن هذا المورد يعد المصدر الرئيس للدخل والإنفاق الحكومي. وهو أمر جعل اقتصادياتها معتمدة على التغيرات الآتية والمستقبلية التي تشهدها أسعار النفط في السوق الدولية.

ولبيان أهمية العوائد النفطية في اقتصادات هذه الدول. يمكن ملاحظة بيانات الجدول رقم (6) الذي يبين أن نسبة إسهام عوائد الصادرات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي في معظم دول المجلس قد اتسمت بالتذبذب الشديد والميول نحو الانخفاض؛ وذلك نتيجة لارتباطها المباشر بأسعار النفط العالمية التي يتسم سوقها بحالة عدم اليقين، عدا السعودية التي اتسمت بالتذبذب والميل نحو الارتفاع؛ وذلك نتيجة لقدرتها التصديرية الكبيرة من النفط الخام لتلبية الطلب العالمي المتزايد، لسد النقص المتولد من بعض الأحداث والصراعات

1 هيثم عبدالله سلمان، أثر سياسات الطاقة العالمية على اقتصادات بعض دول مجلس التعاون الخليجي، مصدر سابق، ص. 51-50.

الدولية والإقليمية، كما في سوريا وليبيا والعراق وغيرها، وهو أمر يقتضي معه زيادة الصادرات النفطية السعودية لتأمين الإمدادات المطلوبة. ومن ثم الاحتفاظ بنسبة العوائد النفطية في الناتج المحلي الإجمالي على حالها أو لزيادتها في بعض الأحيان؛ وذلك تبعاً للظروف والأحداث المتعلقة بعرض النفط الخام العالمي، فضلاً عن الكويت التي اتخذت المسار نفسه. وقد انفردت قطر بانخفاض شديد في نسبتها. إذ انخفضت من حوالي 44% عام 2000م إلى حوالي 26.9% عام 2014م؛ وذلك نتيجة لانخفاض صادراتها من النفط الخام وتوجيه معظم إنتاجها نحو الاستهلاك المحلي.

وتأسيساً لما سبق، فإن من أهم الدلائل التي يعكسها انخفاض نسبة إسهام عوائد الصادرات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي في المجلس هو انخفاض العوائد النفطية فيها، ومن ثم زيادة عجز الميزانية العامة الذي يضطرها لسحب جزء من احتياطياتها أو الاقتراض لتغطية أعبائها الاجتماعية. إذ تُعد الإيرادات النفطية¹ العنصر الأساس في عملية التنمية الاقتصادية، ومن ثم فإن انخفاض العوائد النفطية سيخلق آثاراً سلبية على خطط التنمية، ويعيق نموها الاقتصادي، مما سيضطرها لزيادة صادراتها النفطية لمواجهة الانخفاض الكبير في أسعار النفط؛ ولتعويز الخسائر بهدف تمويل ميزانياتها العامة.

الجدول رقم (6)

تطور نسبة إسهام عوائد الصادرات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي

لمجلس التعاون لدول الخليج العربية لسنوات مختارة (%)

السنوات	السعودية	الإمارات	الكويت	قطر	البحرين	عمان
2000	37.6	37.1	49.1	44.1	28	49
2010	40.8	26.0	51.5	34.7	21.3	36.4
2011	47.7	32.0	60.2	37.0	21.6	49.3
2012	45.8	30.8	61.6	34.3	23.6	41.0
2013	43.2	34.2	58.9	30.9	21.9	38.4
2014	37.9	26.8	56.6	26.9	17.8	41.0

المصادر: بالاعتماد على:

- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، و"آخرون"، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

- (OPEC), Annual Statistical Bulletin, Vienna, 2015. p-p 15-17.

- (OPEC), Annual Statistical Bulletin, Vienna, 2005. p-p 13-15.

1 تعني الإيرادات النفطية في الموازنة العامة، عوائد الصادرات النفطية مضافاً إليها مبيعات المنتجات النفطية المحلية.

ثانياً : الآثار الاقتصادية المتوقعة لإنتاج الطاقة غير التقليدية على مجلس التعاون الخليجي

على الرغم من التوقعات الكثيرة التي أشارت إلى رواج إنتاج مصادر الطاقة غير التقليدية عالمياً. بيد أن معظم تلك التكهّنات والسيناريوهات ناتجة إما عن توجهات مديري الشركات النفطية العالمية وآرائهم، أو عن وجهات سياسية للدول المتقدمة إزاء دعم سياساتها الطاقوية.

فأنه يمكن أن نورد بعض الآثار الاقتصادية العامة والخاصة التي من المحتمل أن تؤثر على مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهي:

1. الآثار الاقتصادية المتوقعة على الاقتصاد العالمي

أ. من البديهي أن يتأثر مجلس التعاون لدول الخليج العربية بميزان الطاقة العالمية واتجاهاتها المستقبلية ولاسيما بمصادر الطاقة غير التقليدية والمتجددة. بيد أن تلك الآثار لا ينبغي أن ينظر إليها من ناحية الربح والخسارة، وإنما ينبغي النظر إليها من المنظور التنموي الصرف. إذ إن إضافة مصدر الطاقة غير التقليدية في ميزان الطاقة العالمية يسهم في تنويع مصادر الطاقة العالمية لا على أساس الكم فقط، وإنما على أساس النوع كذلك. مما يتيح للمجلس الإفادة من موارد الطاقة غير التقليدية التي غالباً ما ترافق موارد الطاقة التقليدية.

ب. لقد توقعت وكالة الطاقة الدولية أن إنتاج مصادر الطاقة غير التقليدية يشوبه بعض الغموض والتفاؤل المفرط في آن واحد. ممّا يسهل من الناحية الاقتصادية والبيئية الطعن بأفائه المستقبلية؛ وذلك من خلال ما يتحمّله البرميل الواحد المنتج من تكاليف مقارنة بمصادر الطاقة التقليدية، فضلاً عما يمكن أن تبعثه تلك المصادر من ثاني أكسيد الكربون. فمن المعروف لدى المهندسين والجيولوجيين والشركات النفطية العالمية الكبرى، أنه لا يمكن تحديد أي من مصادر الطاقة غير التقليدية أكثر تلوثاً من غيرها إلا بعد الإنتاج. وهو أمر يجعل الخوض في الاستثمار بإنتاجها يكتنفه الغموض البيئي، ومن ثم تمتع أسواق الطاقة غير التقليدية بحالة عدم اليقين؛ بسبب تلوثها البيئي، وهو عكس ما تتمتع به أسواق الطاقة التقليدية من حالة عدم اليقين بسبب أسعارها.

ت. على الرغم من أن التقنيات الحديثة تسهم في اكتشاف مصادر طاقة جديدة وغير تقليدية وإنتاجها، إلا أن ليس كل تلك التقنيات يمكن الإفادة منها، ولاسيما عندما لا يكون هناك إجماع دولي على استخدامها. فعلى سبيل المثال لا الحصر، تقنية حبس الكربون وعزله في مناطق محصورة تحت سطح الأرض توافقت عليها معظم الدول وتعارضها كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا؛ لأنها تصطدم بتوجهاتهما حول إمكانية إنتاج رمال القطران في أراضيها¹، فضلاً عن أن التقنية غير قابلة للانتشار تجارياً في الوقت

1 David Biello, More Oil from Canada's Tar Sands could mean game over for climate change, Scientific American Journal, 5 March 2013

الحاضر¹ - مما يجعل من استخدامها مقيداً بعوامل مرة تكون موضوعية، ومرة تكون ذاتية، بماهية التقنية المستخدمة.

ث. هناك ثلاثة عوامل رئيسة تؤثر في إنتاج مصادر الطاقة غير التقليدية وهي: كمية ما تخصصه الشركات النفطية الكبرى للاستثمار بإنتاجها، وعوامل فوق سطح الأرض، فضلاً عن تكاليف الفرصة البديلة لإنتاجها؛ وذلك لأن الشركات هدفها الاستراتيجي الربح وليس تنويع مصادر الطاقة.

ج. لم تدخل مصادر الطاقة غير التقليدية تجارياً في ميزان الطاقة العالمية؛ مما يجعل رواجها قاصراً على مناطق وأقاليم بعيدة عن الدول المنتجة للطاقة التقليدية.

ح. إنَّ المستثمر الأجنبي في الشركات النفطية العالمية يعمل بمعيار تكاليف الفرصة البديلة، أي بمعنى أنه يختار المشروع الذي يحقق له أكبر عائد وأقصر مدة لاسترداد أمواله، فضلاً عن الاقتناع بمؤشرات السوق النفطية الحالية وتوقعاته المستقبلية؛ مما يجعل مستقبل الاستثمار بإنتاج مصادر الطاقة غير التقليدية يقع في جانب المشاريع ذات درجة المخاطرة الكبيرة، ومن ثم يلجأ للاستثمار فيها لتنويع محفظته الاستثمارية أولاً، ولمواكبة التطورات التقنية التي تحدث في المستقبل لإنتاج مثل هذه المصادر ثانياً.

خ. إنَّ الاستمرار في انخفاض أسعار النفط في أسواق الطاقة العالمية سيخفض الإنتاج العالمي إلى مستويات متدنية جداً؛ وذلك بسبب التخلي عن مشاريع الاستخلاص المعزز للنفط الخام التي تتسم بارتفاع تكلفتها، لاسيما وإنها تستخدم في بعض دول أوبك والولايات المتحدة الأمريكية لحدّ الآن.

د. إن تعديل القانون في الولايات المتحدة الأمريكية بشأن إمكانية تصدير النفط الخام إلى أسواق الطاقة العالمية سيسهم بشكل كبير في رفع أسعار الطاقة العالمية إلى مستوياتها المعيارية البالغة أكثر من 100 دولار للبرميل.

ذ. هناك أسباب سياسية دخلت إلى حيز تغير أسعار الطاقة العالمية، ومن المتوقع أن تحسم قضاياها الرئيسة في بداية العام المقبل ومن أهمها: الأزمة السورية والأوكرانية والإيرانية.

ر. نضوج مراحل سياسة القوى الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية التي مرت بمراحل ثلاث وهي على التوالي: القوة الصلبة، والقوة الناعمة، وقوة الطاقة، بمعنى أن الولايات المتحدة الأمريكية استخدمت الطاقة لتحقيق مصالح أمنها القومي، بغض النظر عن مصالح الدول المنتجة للطاقة أو المستهلكة لها.

1 هيئة التحرير، دراسة موارد الطاقة: نظرة مركزة على الغاز الصخري، مجلس الطاقة العالمي 2010، لندن، 2010، ص 19.

2. الآثار الاقتصادية المتوقعة على مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

أ. ما يزال المجلس يحتفظ بالميزة التنافسية لإنتاج مصادر الطاقة التقليدية ولاسيما النفط الخام والغاز الطبيعي في التجارة العالمية؛ لأسباب عدة من أهمها: إن انخفاض تكاليف إنتاجهما يتيح للدول المستوردة والشركات التجارية أكبر هامش من الربح. ويمكن الوصول إليها من خلال مسارات بحرية مضمونة ومؤمنة ومعروفة طويلة القرون السابقة، فضلاً عن التبعية الاقتصادية للمجلس باتجاه الاقتصاديات الصناعية المتقدمة.

ب. من الصعب على مصادر الطاقة غير التقليدية العالمية أن تنافس مصادر الطاقة التقليدية للمجلس؛ وذلك لعدة اعتبارات من أهمها: وجود منافسة شديدة ما بين مصادر الطاقة غير التقليدية فيما بينها؛ لأن تكون المنافس الوحيد لمصادر الطاقة التقليدية، والتباين الكبير في تكاليف إنتاج كل مصدر من مصادر الطاقة غير التقليدية، فضلاً عن أنها تعتمد في إنتاجها على تكاليف إنتاج مصادر الطاقة التقليدية. فعلى سبيل المثال إن الشركات المنتجة للغاز الصخري تحتاج لأن تكون أسعار الغاز الطبيعي في حدود 5.5 دولار للمليون وحدة حرارية بريطانية حتى تستطيع تبرير حفر بئر لإنتاج الغاز الصخري، مما اضطر بعض المنتجين إيقاف أعمال الحفر في التكوينات الصخرية الجافة التي لا تحتوي على سوائل الغاز المصاحبة التي يرغب المنتجون بالتنقيب عنها¹.

ت. يمكن أن يؤثر إنتاج مصادر الطاقة غير التقليدية العالمية على اقتصادات المجلس في حالة اتباع المستهلكين الرئيسيين لسياسة سلوك القطيع أمامها. بيد أن من الصعب التنبؤ بها؛ وذلك لأنه على الرغم من أن بعض مصادر الطاقة غير التقليدية ومن بينها الغاز الصخري يحمل الكثير من الأمل، فإن المسار النهائي لتطويرة لا يمكن التنبؤ به حالياً. وكما أوردت صحيفة الفاينانشال تايمز في آذار/ مارس 2010م، عن هيلج لوند الرئيس التنفيذي لشركة ستات أويل بقوله: "إنه من المبكر جداً استنتاج ما إذا كان الغاز الصخري سيؤثر خارج الولايات المتحدة بقدر تأثيره داخله"². ومن ثم لا يمكن حسم قوة تأثير مصادر الطاقة غير التقليدية إلا في حالة اتخاذها موقفاً تجارياً عالمياً.

ث. إن وجود العلاقة الترابطية والمبادلة ما بين تكاليف إنتاج مصادر الطاقة التقليدية وغير التقليدية، يعكس حالة عدم اليقين الذي يسود إنتاجهما؛ لأن كلا المصدرين يمكن أن يكونا متغيراً تابعاً أو مستقلاً لكلٍ منهما عبر الزمن. ففي المدى القصير يكون متغير الطاقة غير التقليدية تابعاً لمتغير الطاقة التقليدية؛ إذ إن أي ارتفاع في أسعارها سيؤدي إلى زيادة الطلب على إنتاج الطاقة غير التقليدية، والعكس صحيح فإن

1 هيئة التحرير، مستقبل إنتاج النفط والغاز من مصادر غير تقليدية بالتركيز على إنتاج النفط الحجري والغاز الصخري وتأثيره على المملكة العربية السعودية، مصدر سابق، ص 22.

2 هيئة التحرير، دراسة موارد الطاقة: نظرة مركزة على الغاز الصخري، مصدر سابق، ص 14.

انخفاضها سيؤدي إلى التخلي عن إنتاج الطاقة غير التقليدية¹. أما في المدى الطويل فبالعكس يكون متغير الطاقة التقليدية تابعاً لمتغير الطاقة غير التقليدية؛ إذ إنَّ أي ارتفاع في إنتاجها سيؤدي إلى انخفاض أسعار الطاقة التقليدية. ومن ثم تصبح الحلقة المفرغة هي التي تحكم العلاقة فيما بينهما. ومن ثمَّ ستفقد كلا الطائفتين ميزتهما التنافسية على المدى الطويل، وتصبح سلعاً متكاملة، وهو أمر يجعل من اقتصادات المجلس في الجانب الأمين.

ج. نظراً للتفاوت غير المتكافئ لوفرة النفط الخام والغاز الطبيعي ما بين دول مجلس التعاون لاسيما فيما يخص الغاز الطبيعي باستثناء قطر²، فإنه من غير الممكن أن تتخلى قطر عن أشقائها الخليجيين في الإمداد بالغاز الطبيعي في حالة نضوبه في المستقبل، ومن ثمَّ فإن إنتاج الغاز غير التقليدي لا يشكل محوراً مهماً في سياسات الطاقة الخليجية.

ح. إنَّ حصول أزمة أسعار الطاقة وليس أزمة الطاقة العالمية المشار إليها في مشكلة البحث سابقاً، كانت نتيجة لاستقرار طلب الطاقة العالمي المقتصر على المستهلكين الرئيسيين في ظل اتساع إنتاج مصادر الطاقة إلى طاقة متجددة وطاقة غير تقليدية. وهو أمر أدَّى إلى زيادة عرض الطاقة؛ ممَّا أتاح للمستهلكين المفاضلة ما بين تكلفة الإنتاج المحلي وتكلفة الاستيراد الخارجي.

خ. على الرغم من ارتفاع كمية الاحتياطيات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنَّ 86 % منها لم ينجم عن اكتشافات جديدة، وإمَّا هي نتيجة لإعادة التقييم والإضافات التي نتجت من تطوير الآبار المكتشفة، أمَّا 14 % المتبقية من الاحتياطيات النفطية فكانت من نصيب الآبار الجديدة المكتشفة⁽³⁾، وهذا يدل على أنَّ معظم الاكتشافات النفطية فيها هي اكتشافات تاريخية.

1 هيثم عبدالله سلمان، اقتصاديات الطاقة المتجددة في ألمانيا ومصر والعراق، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، شباط / فبراير 2016، ص 282.

2 زهير حامدي، نحو منظومة طاقة أكثر استدامة لدول مجلس التعاون الخليجي، في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية: الأبعاد الاقتصادية، تحرير: أنطوان زحلان، وآخرون، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، كانون الثاني/ يناير 2013، ص 358.

3 يوسف خليفة اليوسف، مصدر سابق، ص 417.

إنّ الاستنتاج الرئيس الذي جرى التوصل إليه في الدراسة، هو تطابق فرضية البحث مع الواقع الاقتصادي الآتي والمستقبلي. وهو أنّ إيجاد مصادر الطاقة غير التقليدية في أماكن تستهلك الكثير من الطاقة لا يؤثر على كمية صادرات دول المجلس من مصادر الطاقة التقليدية، وإنما يؤثر على أسعار الطاقة العالمية وإلى حين فقط.

وتأسيساً لما سبق ذكره، يتبين أنّ بزوغ أزمة أسعار الطاقة لاحت في الأفق، لكن بزوغها لن يدوم طويلاً؛ نتيجة الآثار البيئية الكبيرة المصاحبة لإنتاج الطاقة غير التقليدية في ظل انخفاض أسعار الطاقة العالمية، ولاسيما النفط الخام إلى أقل من 40 دولاراً للبرميل؛ ممّا سينعكس على اضمحلال الجدوى الاقتصادية لإنتاجه، لا سيما وأنّ جدواه الاقتصادية تعتمد على أسعار النفط الخام المرتفعة. ولكي تخرج الولايات المتحدة الأمريكية بمكاسبها الاقتصادية المخطط لها لهذه الأزمة المفتعلة، ستعتمد إلى شراء أكبر كمية ممكنة من النفط الخام بالعقود الآجلة وبدون أي جلبة. لذا ينبغي على دول أوبك التحلي بضبط إنتاج النفط والالتزام بحصص إنتاجها أو تخفيضها لبعض الوقت، وبحسب متطلبات السوق، وعدم الدخول في سوق العقود الآجلة للنفط أو إبرام عقود البيع بالآجل، والابتعاد عن عقود بيع النفط في السوق الورقي على قدر الإمكان، والحرص على بيعه في سوق العقود الفورية نقداً وأثناء التحميل، فضلاً عن سوق التعاملات الاعتيادية؛ وذلك بهدف إلغاء المضاربة في سوق أوبك النفطية؛ لكي لا تنهار المنظمة وتتهاوى مقرراتها، ويصبح النزاع ليس على أساس رفع أسعار النفط إلى مستوياته السابقة، وإنما على أساس مقدار الكميات المباعة لكل دولة على حدة، ففي رواج أسعار النفط العالمية تسهم سوق المضاربة في رفع أسعارها، والعكس صحيح تماماً. ولكي لا تحقق الولايات المتحدة الأمريكية والشركات النفطية العالمية، فضلاً عن شركات الخدمات النفطية المكاسب المرجوة، ينبغي عدم عرض النفط في أسواق الأجل البعيد. ويتوقع أن تستمر أزمة التذبذب بأسعار النفط العالمية، ومن ثمّ بأسعار الطاقة إلى أكثر تقدير لثلاث سنوات، وبعدها ستقفز أسعار النفط العالمية إلى مستويات لم تصل إليها سابقاً، ويمكن أن تتراوح ما بين (200-300) دولار/ برميل؛ وذلك نتيجة توقف الاستثمار في مشاريع إنتاج الطاقة التقليدية (النفط والغاز)، والمغالاة في توقعات زيادة إنتاج النفط والغاز من مصادرها غير التقليدية، ولاسيما في وسائل الإعلام العالمية، فضلاً عن شركات الخدمات النفطية والإنتاجية.

• الكتب

1. أيان رتليدج، العطش إلى النفط: ماذا تفعل أميركا بالعالم لضمان أمنها النفطي؟ ترجمة: مازن جندلي، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006م.
2. جان ماري شوفالييه، معارك الطاقة الكبرى، ترجمة: لميس عذب، الطبعة الأولى، كتاب العربية للترجمة، الرياض، 2009م.
3. روبرت ل. إيفانز، شحن مستقبلنا بالطاقة: مدخل إلى الطاقة المستدامة، ترجمة: فيصل حردان، الطبعة الأولى، سلسلة كتب التقنيات الاستراتيجية والمتقدمة، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، كانون الثاني/يناير 2011م.
4. ريتشارد هاينبرغ، سراب النفط: النفط والحرب ومصير المجتمعات الصناعية، ترجمة: أنطوان عبدالله، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2005م.
5. غروب الطاقة: الخيارات والمسارات في عالم ما بعد البترول، ترجمة: مازن جندلي، الطبعة الأولى، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006م.
6. زهير حامدي، نحو منظومة طاقة أكثر استدامة لدول مجلس التعاون الخليجي، في النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الدول العربية: الأبعاد الاقتصادية، تحرير: أنطوان زحلان، وآخرون، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، كانون الثاني/يناير 2013م.
7. سنية محمد عبد الرحمن، الطاقة الجديدة والمتجددة، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض، 1993م.
8. سالم توفيق النجفي، وآخرون، البيئة والفقر في البلدان العربية بين متضمنات السوق والاقتصاد الموجه (سياسات ضياع الثروة الطبيعية والبشرية)، الطبعة الأولى، روافد للنشر والتوزيع، القاهرة، 2012م.
9. علي خليفة الكواري، الطفرة النفطية الثالثة وانعكاسات الأزمة المالية العالمية: حالة أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في منتدى التنمية، تحرير: علي خليفة الكواري، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009م.

10. عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأميركية، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، أيلول/ سبتمبر 2014م.

11. فيليب سيبيل لوبيز، جيوبوليتيك البترول، ترجمة: صلاح نيوف، دار أرماند كولن، مؤسسة برومثيروس، باريس، 2006م.

12. قصي عبد الكريم إبراهيم، أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية: النفط السوري أمودجاً، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2010م.

13. كينيث س. ديفيس، ما بعد النفط منظوراً إليه من ذروة هابرت، ترجمة: صباح صديق الدمولوجي، الطبعة الأولى، المنظمة العربية للترجمة، وآخرون، بيروت، حزيران/ يونيو 2009م.

14. ليلي فور، داريك أوربانياك، الرواسب النفطية: ما الذي يدفع بشركات النفط إلى البحث عن مصادر أقدّر وأعماق، ترجمة: رانية فلغل، الطبعة الثالثة، مؤسسة هينرش بل، أصدقاء الأرض فرع أوروبا، الإتحاد الأوروبي، فرنسا، كانون الأول/ ديسمبر 2012م.

http://ps.boell.org/sites/default/files/marginal_oil_publication-_arabic_1.pdf

15. وكالة الطاقة الدولية، ادخار الموارد: تقنيات النفط والغاز من أجل أسواق الطاقة المستقبلية، ترجمة: مظهر بايرلي، الطبعة الأولى، المنظمة العربية للترجمة، وآخرون، بيروت، كانون الثاني/ يناير 2011م.

16. هيثم عبدالله سلمان، اقتصاديات الطاقة المتجددة في ألمانيا ومصر والعراق، الطبعة الأولى، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، شباط/ فبراير 2016م.

17. يوسف خليفة اليوسف، الاقتصاد السياسي للنفط: رؤية عربية لتطورات، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيار/ مايو 2015م.

• الدوريات والدراسات

18. أنس فيصل الحجري، ثورة النفط والغاز الصخري في أمريكا الشمالية وتداعياتها على الخليج، مجلة آفاق المستقبل، العدد (20)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، تشرين الأول/ أكتوبر تشرين الثاني/ نوفمبر كانون الأول/ ديسمبر 2013م.

http://www.ecssr.com/ECSSR/ECSSR_DOCDATA_PRO_EN/Resources/PDF/Aa-faqAlMustaqbal/Aafaq-2013/Aafaq-issue-20/66-issue-20.pdf

19. أنور يوسف العبدالله، الحوار حول ضريبة الكربون، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد (88)، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، 1999م.

20. الطاهر الزيتوني، الآفاق المستقبلية لإمدادات العالم والدول الأعضاء من النفط: الفرص والتحديات، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد (142)، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، صيف 2012م.

21. جوفروا هورو، وآخرون، الاستثمار في عمليات الإنتاج والاستكشاف والتكرير لعام 2013، ترجمة: آلاء ج.ح. العمران، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد (148)، الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، شتاء 2014م.

22. ديفيد كوك، (ثورة الغاز) تداعيات تنامي إنتاج الغاز الصخري على قطاع الطاقة، مجلة عالم طاقة، العدد (4)، شركة أبو ظبي الوطنية للطاقة، أبو ظبي، كانون الثاني/يناير 2014م.

<http://www.taqa.com/magazine-stakeholder/Corporate-Taqa/T/Files/media/~com.taqa.global.pdf.Arabic-Magazine-issue4-TAQAWORLD>

23. زهير حامدي، النفط في الولايات المتحدة الأميركية: ثورة في الأفق، سلسلة دراسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، شباط/فبراير 2013م.

www.dohainstitute.org/file/pdfViewer/5eb91291-aa17-42d1-96f7-b395845dd7ea.pdf

24. محمد حسن عبد ربه، دول مجلس التعاون الخليجي ودورها في تعزيز احتياطات النفط العالمية، نشرة انسياب، العدد (12)، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، الرياض، آذار/مارس 2011م.

http://www.goic.org.qa/documents/GOICFlow/GOICFlow_Issue_12.pdf

25. هيئة التحرير، تقرير منتدى مركز بروكنجز الدوحة للطاقة 2014م، مركز بروكنجز الدوحة ومبادرة أمن الطاقة، الدوحة، (2-3) نيسان/أبريل 2014م.

<http://www.brookings.edu/reports/files/research/media/~edu.brookings.pdf.20pdf%arabic/20esi%20bdc%20report%energy>

26. هيئة التحرير، خفض سعر النفط غاية سياسية عائمة، عمران للدراسات الاستراتيجية، مركز عمران للدراسات الاستراتيجية، إسطنبول، 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2014م.

<http://www.omrandirasat.org/sites/default/files/pdf.files/default/sites/org.omrandirasat.pdf>

27. هيئة التحرير، دراسة موارد الطاقة: نظرة مركزة على الغاز الصخري، مجلس الطاقة العالمي 2010، لندن، 2010م.

28. هيئة التحرير، مستقبل إنتاج النفط والغاز من المصادر غير التقليدية بالتركيز على إنتاج النفط الحجري والغاز الصخري وتأثيره على المملكة العربية السعودية، شركة جدوى للاستثمار، الرياض، كانون الأول/ديسمبر 2013م.

b7f1--cdc56476-6d54-4ba5/com.amazonaws.3-external-s3.com.argaam.content//:http
pdf.7ddd4e8916dd

29. هيثم عبدالله سلمان، أثر سياسات الطاقة العالمية على اقتصادات بعض دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة التعاون، العدد (84)، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، تموز/ يوليو 2014م.

30. هيثم عبدالله سلمان، أحمد صدام عبد الصاحب، إمكانات أوبك الخليجية في سوق النفط العالمية مع إشارة خاصة إلى النفط العراقي، مجلة المستقبل العربي، العدد (358)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008م.

31. هيثم عبدالله سلمان، مؤشرات الطاقة المستدامة في دول الخليج العربي، مجلة التنمية الصناعية العربية، العدد (63)، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الرباط، كانون الثاني/ يناير 2007م.

• التقارير والإحصاءات الرسمية

32. الأسكوا، إطار للمحاسبة البيئية والاقتصادية في منطقة الأسكوا، الأمم المتحدة، نيويورك، 2009م.

33. الأسكوا، مجموعة الإحصاءات البيئية في المنطقة العربية 2012-2013، الأمم المتحدة، نيويورك، 2013م.

34. التقرير الإحصائي السنوي 2013، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، 2013م.

35. التقرير الإحصائي السنوي 2006، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، 2006م.

36. التقرير الخامس، التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 102، 2013، الطبعة الأولى، مكتب العمل الدولي، جنيف، 2013م.

http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---ed_norm/---relconf/documents/meet-
ingdocument/wcms_210437.pdf

37. التقرير التجميعي بتغيرات المناخ 2001م، تحرير: روبرت ت. واطسون، الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، البنك الدولي، النرويج، 2003م.

38. اليونيدو، أنشطة اليونيدو في مجال البيئة والطاقة، الدورة الحادية والأربعون، مجلس التنمية الصناعية، فيينا، (24-27) حزيران/ يونيو 2013م.

39. بسام فتوح، لورا الكيتري، النفط العربي في السياق العالمي والمحلي، في تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية 2013م: البيئة العربية 6 الطاقة المستدامة التوقعات، التحديات، الخيارات، تحرير: إبراهيم عبد الجليل، وآخرون، المنتدى العربي للبيئة والتنمية، بيروت، 2013م.

[http://www.afedonline.org/report2013/ARABIC/Sustainable%20 Energy-Arabic.pdf](http://www.afedonline.org/report2013/ARABIC/Sustainable%20Energy-Arabic.pdf)

40. تقرير الأمين العام السنوي الأربعون، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، 2013م.

41. تقرير الأمين العام السنوي الرابع والثلاثون، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، 2007م.

42. تقرير الأمين العام السنوي السابع والثلاثون، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، 2010م.

43. تقرير الأمين العام السنوي الواحد والأربعون، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت، 2014م.

44. تقرير التنمية البشرية لعام 2013م، نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2013م.

45. حالة المدن العربية 2012/2013: تحديات التحول الحضري، الطبعة الثانية، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، الكويت، كانون الأول/ ديسمبر 2012م.

http://StateofArabCities_Ed-_OptiARABIC_13394/Upload/inp/jo.org.unhabitat.www//:httpited_25_12_2012.pdf

46. مجموعة البنك الدولي، وثيقة نهج استراتيجية الطاقة، شبكة التنمية المستدامة، باريس، تشرين الأول/ أكتوبر 2009م.

http://siteresources.worldbank.org/EXTESC/Resources/Arabic_Final_101609.pdf?resourceurlname=Arabic_Final_101609.pdf

• المؤتمرات والندوات

47. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تكرير النفط الثقيل: التحديات والفرص، الأوراق الفنية، وقائع المؤتمر الطاقة العربي العاشر تحت عنوان "الطاقة والتعاون العربي" للمدة (21- 23) كانون الأول/ ديسمبر 2014، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، وآخرون، أبو ظبي، 2014م.

48. هيثم عبدالله سلمان، سكنه جهيه فرج، اليورانيوم والصخر الزيتي المصادر المستقبلية لإنتاج الطاقة البديلة في الوطن العربي: المغرب والأردن أمودجاً، وقائع المؤتمر العربي الدولي الثالث عشر للثروة المعدنية والمعرض المصاحب له تحت عنوان "الثروة المعدنية .. إمكانات واعدة لتنمية مستدامة" للمدة (28-30) نيسان/ أبريل 2014م، المجلد الأول، المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، وآخرون، مراكش، 2014م.

49. هيثم عبدالله سلمان، يحيى حمود حسن، الآثار البيئية للطاقة غير التقليدية دراسة حال: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وقائع المؤتمر الدولي الخامس للاتحاد العربي للتنمية المستدامة والبيئة تحت عنوان " مستقبل منظومة الطاقة والمياه والغذاء وتغير المناخ " للمدة (15-16) آذار/ مارس 2015م، الاتحاد العربي للتنمية المستدامة والبيئة، جامعة القاهرة، 2015م.

ثانياً: المصادر الأجنبية

50. (I E A), World Energy Outlook 2012, Online bookshop, France, 2012.

51. (IEA), International Energy Agency, World Energy Outlook 2011, Paris, 2012. www.iea.org/about/copyinght.sap

52. Tullow Oil plc 2012 Corporate Responsibility Report.

http://www.tulloil.com/files/pdf/tulloil_the_oil_life_cycle.pdf

53. Pernille. Seljom and others, Unconventional Oil & Gas Production, IEA , ETSAP - Technology Brief P02, May 2010. www.etsap.org

54. Reference :world oil outlook, 2011.

55. David Biello, More Oil from Canada's Tar Sands could mean game over for climate change, Scientific American Journal, 5 March 2013.

56. (BP), Statistical Review of World Energy June 2013.

www.bp.com/statisticalreview

57. IEA), International Energy Agency, Energy Supply Security: Emergency Response of IEA Countries 2014, OECD/IEA, Paris, 2014.

<http://www.iea.org/publications/freepublications/publication/ENERGYSUPPLYSECURITY2014.pdf>

56. EIA/ARI World Shale Gas and Shale Oil Resource Assessment, Technically Recoverable Shale Gas and Shale Oil Resource: An Assessment of 137 Shale Formations in 41 Countries, U.S. Energy Information Administration, U.S. Department of Energy, USA, June 2013.

http://www.adv-res.com/pdf/A_EIA_ARI_2013%20World%20Shale%20Gas%20and%20Shale%20Oil%20Resource%20Assessment.pdf

57. (OPEC), Annual Statistical Bulletin, Vienna, 2015.

58. (OPEC), Annual Statistical Bulletin, Vienna, 2005.

توظيف منظمات حماية البيئة العالمية لخدمة المصالح النفطية لدى دول مجلس التعاون في عصر النفط الصخري

الدكتور عمر العبيدي¹

الأستاذ عبد العزيز الدوسري²

1. المقدمة

في ظل أزمة أسعار النفط، التي بدأت في منتصف عام 2014م، تسعى حكومات دول مجلس التعاون لتنويع وتعزيز إيراداتها، التي تعتمد اعتماداً كبيراً على النفط تاريخياً، إذ يتوقع صندوق النقد الدولي أن تحقق الدول الخليجية عجزاً في ميزانياتها في عام 2017م تبلغ قيمته 11% من الناتج المحلي الإجمالي. وأطلقت الدول الست مختلف السياسات التي تهدف إلى ترشيد الإنفاق، مثلاً عبر خفض الدعم للسلع الأساسية؛ فضلاً عن خلق مصادر جديدة من الإيرادات، مثلاً ضريبة القيمة المضافة، التي سيتم تطبيقها في مطلع عام 2018م.

ولكن على الرغم من هذه الخطوات المهمة، التي ينبغي الاستمرار فيها خلال السنوات القادمة، يجب أيضاً البحث في وسائل لتعزيز أداء القطاع النفطي، الذي لا يزال المحرك الأساسي للاقتصاد الخليجي. وبما أن الأسواق الدولية للنفط تتصف بتنافس شديد؛ نتيجة لتعدد المنتجين؛ هناك دور محدود للسياسات السوقية في خلق ظروف أفضل للدول المنتجة.

ومن أكبر التحديات التي تعيق عملية رفع أسعار النفط الدولية هو بروز النفط الصخري، الذي يتميز بمرونة غير مسبوقة في الإنتاج، وقلل حاجة أمريكا لاستيراد نفط عبر الأسواق الدولية. فبينما كانت السعودية وروسيا تتنافسان على مركز أكبر منتج نفط عالمياً، أصبحت أمريكا تنافس الدولتين مما تسبب في تحول أسواق النفط لدى شرق آسيا إلى أسواق شديدة التنافس.

ولكن لا تمثل حروب الأسعار الوسيلة الوحيدة لمكافحة النفط الصخري، إذ يمكن تعزيز هذه الاستراتيجية التقليدية بخطة فريدة، تحتوي على دعم منظمات حماية البيئة، التي تمكنت من إعاقة عملية توسع قطاع النفط الصخري الأمريكي. فيكتشف العلماء والمديون يوم عن يوم أضرار بيئية جديدة تسببها عملية استخراج

1 مدير برنامج الدراسات الدولية والجيوسياسية بمركز "دراسات".

2 مساعد باحث بمركز "دراسات".

3 <https://www.imf.org/external/pubs/ft/reo/2016/mcd/eng/pdf/mreo0416st.pdf>

النفط الصخري، كالزلازل في مناطق عادة لا تتعرض لها، فضلاً عن تلوث في المياه التي تعتمد عليها الشعوب للشرب. وأدت الحملات السياسية التي شنتها تلك المنظمات ضد النفط الصخري إلى رفض بعض الحكومات لاستخدام وسائل استخراج النفط الصخري في أراضيها، بسبب السلبيات البيئية، على الرغم من المردود الاقتصادي الملحوظ الذي يقدمه القطاع.

وحققت منظمات حماية البيئة تلك الإنجازات بموارد مالية محدودة، وبالتالي إن قدمت دول مجلس التعاون دعماً مالياً ملحوظاً لتلك المنظمات، قد يكون الأثر كبيراً، مقارنة بالمنظمات الأخرى التي تدعمها الحكومات العالمية تقليدياً في سياساتها الدولية.

تنظّم أبواب هذه الورقة على النحو التالي. يفسر الجزء الثاني التداعيات البيئية السلبية للنفط الصخري. ويستعرض الجزء الثالث إنجازات منظمات حماية البيئة في مكافحة النفط الصخري. وتُطرح في الجزء الرابع سياسة الدعم لتلك المنظمات التي قد تنظر فيها دول مجلس التعاون. ويخصص الجزء الخامس لخاتمة الورقة.

2. التداعيات البيئية السلبية للنفط الصخري

من الجانب البيئي، تثير تقنية التكسير الهيدروليكي الكثير من الجدل حول الآثار السلبية الناتجة عن استخدامها. وبالتحديد حول مخاطر تلوث المياه الجوفية عند استخدام هذه التقنية. ويعود ذلك إلى أن عملية التكسير الهيدروليكي تختلف جذرياً عن الطرق التقليدية لإنتاج النفط والغاز.

فعملية التكسير الهيدروليكي تعتمد على ضخ ملايين الغالونات من المياه المضاف إليها مواد كيميائية وأحماض إلى مكامن جوفية تحتوي على موارد نفط وغاز محبوسة في تشكيلات صخرية أو رملية. ويتم تحرير ثم استخراج هذه الموارد عندما يحدث (تكسير) لهذه التشكيلات الجيولوجية نتيجة الضغط العالي للماء وتفاعلها مع المواد والأحماض، لتتحرر بعد ذلك كميات النفط والغاز ليسهل استخراجها بعد ذلك. ونظراً لتواجد موارد النفط والغاز الصخريين بأعماق تفوق مواطن المياه الجوفية، تأتي المخاوف من حدوث تسرب لبعض المواد الكيميائية والأحماض المستخدمة في عملية التكسير.

ارتفعت أصوات المعارضين لهذه التقنية من قبل منظمات حماية البيئة. وشددت هذه المنظمات من تحذيراتها من تكرار حوادث التلوث للمياه جوفية كانت مرتبطة بنشاط عمليات التكسير الهيدروليكي. وبسبب هذه الحملة ضد شركات النفط والغاز، قامت الوكالة الأمريكية لحماية البيئة بإجراء دراسة تتعلق بهذه المخاطر.¹ أكدت الدراسة حصول بعض حالات التسريب لمواد كيميائية تسببت في تلوث المياه الجوفية.

1 "Assessment of the Potential Impacts of Hydraulic Fracturing for Oil and Gas on Drinking Water Resources", United States Environmental Protection Agency, at:

<https://cfpub.epa.gov/ncea/hfstudy/recordisplay.cfm?deid=244651>

ولكن بحسب الأرقام والحالات التي تم رصدها، اعتبرت الدراسة أنّ هذه الحوادث ثانوية بالمقارنة مع مئات الآبار التي تعمل بالتكسير الهيدروليكي في الولايات المتحدة. وخُصّصت الوكالة إلى أنّ هذه الحوادث قد تكون بسبب عدم التزام بعض الشركات بتعليمات السلامة المتعلقة بعمليات التكسير الهيدروليكي. في إشارة إلى تبرة الوكالة الأمريكية لتقنية التكسير الهيدروليكي ووضع اللوم على الممارسات الفردية لبعض الشركات.

لم يتقبل نشطاء البيئة نتائج هذه الدراسة فيما اعتبرها البعض مجاملة من الحكومة الأمريكية لشركات النفط والغاز.¹ من جانبها لم تكتفي وكالة البيئة بنشر الدراسة، بل استعانت بلجنة علماء مستقلين لمراجعة نتائج هذه الدراسة. وأتت نتائج عمل اللجنة متحفظة فيما يتعلق بأمان تقنية التكسير الهيدروليكي. فقد طالبت اللجنة أن تقوم الوكالة بمراجعة نتائج الدراسة من ناحية سلامة هذه التقنية على المياه الجوفية. وذلك لعدم توفير الدراسة بيانات كافية لتدعم هذه المزاعم.

وانتقدت اللجنة أيضاً عدم اهتمام الدراسة بشكاوى السكان المحليين ممن تضرروا من تلوث المياه الجوفية التي يعتقد أنّ التكسير الهيدروليكي كان سبباً وراء ذلك. وقالت اللجنة كذلك أنّ سبب تجاهل الشكاوى هو لعدم قيام الوكالة بجمع البيانات اللازمة المتعلقة بمستويات التلوث قبل وأثناء وبعد قيام شركات التنقيب بالعمل بالقرب من مناطق تحتوي على مياه جوفية.

ومع انتشار تقنية التكسير الهيدروليكي في الولايات المتحدة، برزت ظواهر بيئية أخرى لم يكن يتوقعها كثيرون. فقد أصبحت الولايات الأمريكية الوسطى، التي شهدت أكبر انتشار لتقنية التكسير الهيدروليكي، عرضة لأنشطة زلزالية غير اعتيادية.² لم تكن هذه الولايات تاريخياً مرتبطة بهذه الظواهر الجيولوجية. فهي لا تقع على خطوط تصدع أرضية (أو ما يعرف بالفوالق)، بل كانت مناطق مستقرة من هذه الناحية. وقد كان المعدل السنوي للهزات الأرضية في هذه الولايات ما بين عامي 1973 و2008 عند 24 زلزال في السنة بقوة 3 درجات أو أكثر. وقد ارتفع هذا المعدل في السنوات اللاحقة ليقفز إلى 193 زلزال في السنة. وقد ظل المعدل السنوي يرتفع تدريجياً ليصل إلى 688 زلزال في عام 2014م لوحده.

علقت هيئة المسح الجيولوجي على هذه الهزات الأرضية بقولها إنّ ضخ أي سائل في باطن الأرض قد يتسبب في إحداث زلازل (مفتعلة).³ ويعود ذلك إلى الضغط المتولد على مناطق التصدّع نتيجة لحقن السوائل في

1 Neela Banerjee, "EPA's Fracking Finding Misled on Threat to Drinking Water, Scientists Conclude", InsideClimate News, Aug/12/2016, at:

<https://insideclimatenews.org/news/12082016/epa-mislead-public-fracking-water-conclusion-its-own-scientists-conclude>

2 Mark D. Petersen et al, "2016 One-Year Seismic Hazard Forecast for the Central and Eastern United States from Induced and Natural Earthquakes", United States Geological Survey, June 2016, at:

http://pubs.usgs.gov/of/2016/1035/ofr20161035ver1_1.pdf

3 Justin L. Rubinstein and Alireza Babaie Mahani, "Myths and Facts on Wastewater Injection, Hydraulics

طبقات الأرض الجيولوجية. ولكن الهيئة توقفت عند هذا الحد ولم تتهم التكسير الهيدروليكي لوحده بافتعال هذه الزلازل في تلك الولايات. فعلى الرغم من توافق ارتفاع النشاط الزلزالي مع انشار التكسير الهيدروليكي في هذه الولايات، فإن هيئة المسح الجيولوجي ترى أنَّ هناك أسباب أخرى أدت لافتعال هذه الزلازل قد يكون أحدها التكسير الهيدروليكي. وقد قالت الهيئة من أنه بالإضافة إلى التكسير الهيدروليكي، هناك تقنيات تحسين الإنتاج للنفط والغاز التقليديين التي تعتمد أيضاً على ضخ كميات كبيرة من السوائل في الأرض لتقوية الإنتاج. وهناك أيضاً آبار حقن الماء الملوثة التي تستخدم للتخلص من المياه الناتجة من عمليات انتاج النفط والغاز التقليدي وغير التقليدي. وتعتقد هيئة المسح الجيولوجي إنَّ آبار الحقن قد تكون السبب الرئيسي وراء تزايد النشاط الزلزالي.

فهذه الآبار تساعد على التخلص من كميات كبيرة من المياه الملوثة عن طريق حقنها في طبقات عميقة جداً في الأرض، وذلك لحماية المياه الجوفية من الاختلاط بهذه المياه الملوثة. وتعتمد شركات التنقيب الى هذا الإجراء لتكلفتها المنخفضة بالمقارنة من الحلول الأخرى المتاحة للتخلص من هذه المياه. وذكرت هيئة المسح الجيولوجي أنَّ من مصادر هذه المياه مرتبطة بأغلب أنشطة التنقيب عن النفط والغاز وليست محصورة فقط بالتكسير الهيدروليكي وأنَّ أغلب شركات التنقيب تعمد إلى هذه الطريقة للتخلص من المياه الملوثة.

إحدى الولايات الوسطى التي شهدت نشاط زلزالي غير طبيعي كانت ولاية أوكلاهوما. لم تكن أوكلاهوما حديثة عهد بصناعة النفط والغاز، حيث ارتبط اسم هذه الولاية ببرميل النفط المسمى خام غرب تكساس المشهور. ولكن بعد انتشار تقنية التكسير الهيدروليكي في هذه الولاية وبالتحديد بعد عام 2009م، بدأت الأنشطة الزلزالية تتزايد عن معدلاتها التاريخية الطبيعية. ففي سنة 2014م، تخطت أوكلاهوما ولاية كاليفورنيا في عدد الزلازل بمعدل ثلاثة أضعاف. حيث وقع في أوكلاهوما 567 زلزال بقوة تفوق 3 درجات، وهو أكبر من مجموع الزلازل المسجلة للثلاثين سنة الماضية لنفس الولاية.

هذه التطورات أدت لتدخل السلطات في أوكلاهوما للحد من كميات المياه الملوثة التي يتم ضخها في آبار الحقن. فقد قالت حاكمة الولاية إنَّ هناك ارتباطاً وثيقاً بين الأنشطة الزلزالية وآبار الحقن. وقامت على إثر ذلك السلطات المحلية بإصدار تعميم على شركات النفط والغاز التي تمتلك آبار حقن ينص على تخفيض كميات المياه التي يتم ضخها في هذه الآبار بنسبة 38%¹ وحتى مع ذلك، تعرضت ولاية أوكلاهوما لعدة

lic Fracturing, Enhanced Oil Recovery, and Induced Seismicity", United States Geological Survey, Seismological Research Letters Volume 86, Number 4 July/August 2015, at:

https://profile.usgs.gov/myscience/upload_folder/ci2015Jun1012005755600Induced_EQs_Review.pdf

1 Paula Dittrick, "Oklahoma reduces wastewater disposal well volumes in Oklahoma, Logan counties", Oil & Gas Journal, Aug/5/2015, at:

<http://www.ogj.com/articles/2015/08/oklahoma-reduces-wastewater-disposal-well-vol->

زلازل شديدة منذ أواخر 2015م كان آخرها بقوة 5.6 في سبتمبر 2016م.¹ مما استدعى ذلك تدخل السلطات بشكل أقوى وإصدار مذكرة لوقف العمل في 37 بئر حقن موزعة على مساحة 500 ميل مربع.²

إن تقييد عمل شركات النفط من خلال وضع عوائق أمام آبار الحقن سيكون له تأثير مباشر على إنتاجية شركات التنقيب. فمن الصعوبة بمكان التخلص من هذه الكميات الضخمة من المياه الملوثة دون ارتفاع تكاليف الإنتاج لهذه الشركات. وفي بعض الحالات تعتمد عملية الإنتاج بشكل رئيسي على ضخ السوائل في الأرض كما في التكسير الهيدروليكي والاستخراج المحسّن للنفط. هذا بالإضافة الى مخاطر تسرب هذه المياه عند نقلها الى مواقع أخرى للتخلص منها أو معالجتها مما قد يعرض شركات التنقيب لغرامات مالية أيضاً.

3. إلى أي مدى نجحت منظمات حماية البيئة في التصدي للنفط الصخري؟

تعتبر منظمات حماية البيئة من أبرز خصوم التكسير الهيدروليكي. ولكن تتباين هذه المنظمات فيما بينها في درجة خلافها مع هذه التقنية، بين من يطالب فقط بتشديد إجراءات السلامة لشركات التنقيب، إلى من يرفض استعمال الوقود الأحفوري جملةً وتفصيلاً. فعلى سبيل المثال، قررت منظمة صندوق حماية البيئة أخذ موقف معتدل من التكسير الهيدروليكي. وترى المنظمة أن إنتاج الكهرباء من الغاز الصخري يعد خطوة إيجابية عند مقارنة نسبة التلوث الناتجة عن استعمال الغاز الطبيعي بالفحم.³ ولكنها في نفس الوقت، تطالب بتشديد الرقابة على إجراءات السلامة لعمليات التنقيب لتفادي أي أضرار بيئية غير مقصودة. وقد لاقت منظمة صندوق حماية البيئة انتقادات شديدة من منظمات بيئية لأخرى بسبب موقفها المتراخي مع التكسير الهيدروليكي.

umes-in-oklahoma-logan-counties.html

- 1 Miguel Bustillo and Beckie Strum, "Oklahoma Earthquake Felt in Several U.S. States, as Oil Wells Draw Scrutiny", The Wall Street Journal, Sep/3/2016, at:

<http://www.wsj.com/articles/earthquake-shakes-swath-of-midwest-from-missouri-to-oklahoma-1472906357>

- 2 David Wethe and Ryan Sachetta, "Oklahoma Shuts More Oil Fracking Waste Wells as Quake Upgraded", Bloomberg, Sep/8/2016, at:

<http://www.bloomberg.com/news/articles/2016-09-07/oklahoma-wastewater-well-closures-increase-as-quake-upgraded>

- 3 Environmental Defense Fund, "Oil and gas: How we're reducing harmful impacts", at:

<https://www.edf.org/climate/oil-and-gas>

وعلى الجانب الآخر تأتي منظمة "جرين بيس"، وهي منظمة كبيرة تعمل على قضايا متعددة، منها تفعيل الطاقة المتجددة ورفضها للنفط والوقود الأحفوري بشكل عام. وتعمل "جرين بيس" ضد التكسير الهيدروليكي من خلال تحالف يضم مئات المنظمات البيئية تحت مسمى "أمريكان ضد التكسير الهيدروليكي".¹ وتبقى أكبر نقطة ضعف لهذه المنظمات أنها مؤسسات غير ربحية وتعتمد أنشطتها على التبرعات ورسوم الاشتراك السنوية للأعضاء. فميزانية كبرى المنظمات البيئية بالكاد تكفي لتغطية بعض القضايا الملحة وبالإضافة إلى تكاليف إدارة المنظمة نفسها. فحتى مع ميزانيات بمئات الملايين من الدولارات²، تعجز هذه المنظمات أمام الدعم القوي لخصومها كمجموعات الضغط المدعومة من قبل الشركات الكبرى.

ولعل أهم انتصار لمنظمات حماية البيئة هو ما حصل في ولاية نيويورك أواخر عام 2014م. حيث أعلن حاكم الولاية "اندرو كومو" قراره بحظر استخدام تقنية التكسير الهيدروليكي في الولاية. تكمن أهمية هذا القرار بسبب اشتراك ولاية نيويورك مع ولاية بنسلفانيا في أحد أكبر حقول الغاز الصخري في الولايات المتحدة "حقل مارسيلوس الصخري". فبينما تستفيد ولاية بنسلفانيا من إنتاج الغاز الصخري منعت سلطات ولاية نيويورك ذلك. وقد علل حاكم الولاية قراره بالمخاطر الصحية والبيئية المتعلقة بالتكسير الهيدروليكي.³

ولكن يعتقد أن دوافع القرار سياسية أكثر مما تكون متعلقة بالمخاوف الصحية والبيئية. فقد واجه حاكم ولاية نيويورك منافسة شديدة داخل الحزب الديمقراطي أثناء ترشحه في 2014م للفوز بمنصبه، وبالتحديد من الجناح اليساري للحزب. ويعود ذلك إلى نفوذ المنظمات البيئية في ولاية نيويورك ونشاط التوجهات الشعبوية كحركة "احتلوا وول ستريت". وبسبب ذلك يرى كثيرون أن قرار حاكم نيويورك جاء للمصالحة مع هذه الفئات، ولتفادي تضرر مستقبله السياسي في الولاية.

لم تكن منظمات حماية البيئة وحدها المعارضة على التكسير الهيدروليكي. ففي ولاية شمال داكوتا أثار مشروع أنابيب متعلق بالنفط الصخري حفيظة بعض القبائل من السكان الأصليين للولايات المتحدة.⁴ وذلك بسبب

1 Americans Against Fracking, "Coalition Members", at:

<http://www.americansagainstfracking.org/about-the-coalition/members/>

2 Environmental Defense Fund, "Our finances", at:

<https://www.edf.org/financesGreenpeace>, "Annual reports", at:

<http://www.greenpeace.org/international/en/about/how-is-greenpeace-structured/reports/>

3 Thomas Kaplan, "Citing Health Risks, Cuomo Bans Fracking in New York State", The New York Times, at:

<http://www.nytimes.com/2014/12/18/nyregion/cuomo-to-ban-fracking-in-new-york-state-citing-health-risks.html>

4 The Huffington Post, "North Dakota Pipeline To Halt Temporarily After Tribe's Protest", Sep/6/2016, at:

http://www.huffingtonpost.com/entry/north-dakota-pipeline-tribe_us_57cf3702e4b03d2d4597288f

عبور الأنابيب المزمع إنشاؤها حول أراضٍ تعتبر مقابر ومناطق مقدسة لهذه القبائل المقيمة في تلك المناطق. وحصلت اشتباكات بين محتجين وأفراد أمن تابعين لشركة النفط، أصيب على أثرها عدد من الأشخاص من الطرفين. وقد قررت محكمة أمريكية إيقاف العمل بالمشروع لحين النظر في تفاصيل شكاوى هذه القبائل. ويهدف مشروع الأنابيب إلى إيصال إنتاج ولاية شمال داكوتا مباشرة إلى مصافي النفط في تكساس. وقد تتسبب عرقلة مشاريع كهذه على انتاج النفط الصخري في ولاية داكوتا نظرا لمحدودية البنية التحتية اللازمة لنقل النفط بشكل اقتصادي إلى مناطق الإنتاج على الأسواق خارج الولاية.

4. كيفية دعم الدول الخليجية لهذه المنظمات

قبل الدخول في تفاصيل دعم منظمات حماية البيئة يجب أولاً تحديد مواطن تقاطع المصالح بين دول الخليج وهذه المنظمات، لضمان عدم حصول أي تضارب للمصالح بينها وبين دول مجلس التعاون. وذلك لأن هناك العديد من القضايا التي تتبناها هذه المنظمات تقع في موقع مخالف لمصالح دول مجلس التعاون. وحتى فيما يتعلق بالتكسير الهيدروليكي، يجب أن تتوافر لدى دول مجلس التعاون¹ رؤية واضحة حول الجوانب الإيجابية والسلبية لهذه التقنية من منظور خليجي بحث. ومن ثم العمل على توظيف الإيجابيات وتحجيم السلبات عن طريق توظيف منظمات حماية البيئة لهذا الغرض. فيجب أن يكون الدعم الخليجي موجه نحو برامج معينة وجوانب محددة من أنشطة هذه المنظمات تقوم بخدمة مصالح دول المجلس.

تعتبر تقنية التكسير الهيدروليكي في نظر الكثيرين أنها أحد الأسباب الرئيسية وراء أزمة أسعار النفط الحالية. فقد مكنت هذه التقنية الولايات المتحدة من زيادة انتاجها المحلي بشكل كبير، حتى بات النفط الصخري في عام 2015م يمثل 50% من اجمالي النفط البالغ 9.4 مليون برميل يوميا.² وعلى الرغم من تراجع انتاج النفط الصخري في عام 2016م بشكل طفيف، إلا أنه ما يزال يمثل تهديداً رئيسياً وراء أي مساعي خليجية لاستقرار وتوازن أسواق النفط.

يصعب على دول مجلس التعاون إلغاء العمل بتقنية التكسير الهيدروليكي تماماً، والعودة إلى ما قبل ثورة النفط الصخري في 2010م ودخوله على خط المنافسة. وقد أثبتت هذه التقنية قدرتها على التكيف حتى مع الظروف الصعبة التي تمر بها أسواق النفط. ولكن بطبيعة الحال لا تخلو هذه التقنية من نقاط ضعف قد تمكن منظمات حماية البيئة من منعها من رفع مستويات الإنتاج كما حصل في السابق. وتعاني تقنية التكسير

1 عمر العبيدي، "الدعم الاستراتيجي لمنظمات حماية البيئة"، الحياة، 4/يناير/2016، في:

<http://www.alhayat.com/opinion/writers/13203728>

2 Energy Information Administration, Annual Energy Outlook 2016, at:

<https://www.eia.gov/forecasts/aeo/>

الهيدروليكي من مصاعب إنتاجية متعددة. وعند تركيز جهود منظمات حماية البيئة على أهم هذه النقاط، قد تتحقق إنجازات تخدم المصالح المشتركة لدول المجلس وهذه المنظمات في آن واحد.

أحد أبرز هذه المصاعب هي كميات المياه الملوثة المصاحبة لعمليات الإنتاج، فهذا الكم الكبيرة جدا من المياه الملوثة يصعب التخلص منه بشكل اقتصادي إلا من خلال آبار الحقن كما بيّنا سابقاً. وتجد شركات التنقيب صعوبة في إيجاد بدائل اقتصادية عن آبار الحقن. وقد ظهرت جلياً مخاطر هذه الآبار في ولاية أوكلاهوما والنشاط الزلزالي المصاحب لانتشار هذه الآبار. وبالإمكان تكرار تجربة أوكلاهوما في الحد من آبار الحقن في ولايات أخرى، مما سيصعب من انتشار عمليات التكسير الهيدروليكي. فبالتركيز على هذا الجانب سيتم تقليل انتشار آبار الحقن ووضع قوانين صارمة تتحكم كميات المياه التي يتم حقنها في الآبار الحالية، وسيتم تقييد الإنتاج النفطي تبعاً.

ومن المصاعب الأخرى التي تطرقنا لها سابقاً هي رفض المجتمعات المحلية لإنشاء أنابيب نفط وغاز على أراضيها لاعتبارات بيئية وغيرها. وتأتي هذه المصاعب بسبب تواجد حقول النفط والغاز الصخرين بالقرب من مناطق مأهولة بالسكان. أو قد تكون الأسواق بعيدة عن مناطق الحقول، مما يصعب من مهمة نقل الإنتاج النفطي والغازي بشكل اقتصادي إلا عن طريق انشاء خطوط أنابيب جديدة. فإيقاف أو تعطيل مشاريع خطوط الأنابيب سوف يعقد من مهمة نقل إنتاج الآبار ويزيد من الأعباء المالية لشركات التنقيب.

وعلى الجانب الآخر هناك إيجابيات لدول الخليج ناتجة من تنقية التكسير الهيدروليكي. من هذه الإيجابيات هو رفع إنتاج الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي. فعلى الرغم من كون دول الخليج غنية بالنفط، إلا أنها باتت تواجه صعوبات، ما عدا قطر، في تأمين كميات كافية من الغاز الطبيعي للاستهلاك المحلي. فبعض دول الخليج، كالبحرين والكويت، بحاجة إلى استيراد الغاز الطبيعي المسال نظراً لعدم اكتفائها بكميات الإنتاج المحلية من الغاز الطبيعي.

مع نمو الغاز الصخري الأمريكي وبدء تصديره على هيئة غاز مسال، شكّل فائض الإنتاج الأمريكي من الغاز الطبيعي عامل إيجابي في أسواق الغاز الطبيعي المسال حول العالم. مما يقلل من تكاليف استيراد الغاز المسال للدول الخليجية التي تعاني من نقص منه. ويساعد كذلك على تقوية وتعزيز أمن الطاقة الخليجي بشكل عام.

بهذا الشكل قد تبدو مهمة دول مجلس التعاون في دعم منظمات حماية البيئة معقدة للوهلة الأولى. ولكن في حقيقة الأمر يمكن لدول الخليج تقييد إنتاج النفط الصخري دون تضررها من فقدان مميزات فائض إنتاج الغاز الصخري. فهناك منظمات بيئية، كمنظمة صندوق حماية البيئة التي ناقشنا موقفها سابقاً، التي تتوافق في رؤيتها حول التكسير الهيدروليكي مع تلك التي نطرحها في هذه الدراسة. وذلك لأنّ هذه المنظمة ومثيلاتها تتبنى الغاز الصخري كونه بديلاً بيئياً جيداً لإنتاج الكهرباء في الولايات المتحدة، بالمقارنة مع محطات الإنتاج التقليدية التي تعتمد على الفحم. ولكنها تعارض في نفس الوقت استخدام هذه التقنية لإنتاج النفط الصخري لدوافع بيئية.

إضافة إلى ذلك، بإمكان دول المجلس أيضاً إقناع هذه المنظمات بجدوى زيادة استيراد النفط الخليجي لنفس الأسباب البيئية ولتغطية أي نقص قد يحصل بسبب تراجع إنتاج النفط الصخري. فعملية إنتاج النفط الخليجي غير مضرّة بالبيئة مقارنة بالنفط الصخري وهو بديل مناسب له.

5. الخاتمة

السياسة الدولية الحديثة تقوم على الدعم الاستراتيجي، وربما المخفي، للمنظمات والمجموعات التي تشارك دولة ما في مصالحها، حتى ولو كان التداخل مؤقتاً. فهناك العديد من الأمثلة التاريخية لشركات قائمة بين حكومات ومنظمات لأجل تحقيق مكتسبات سياسية؛ مثلاً الدعم الذي تقدمه الولايات المتحدة لمنظمات حماية البيئة حين التعامل مع الاقتصاد المنافس، الصين، برغم كون الولايات المتحدة أكبر مصدر تلوث عالمياً تاريخياً وحالياً.

إذاً ينبغي على دول مجلس التعاون أن تنظر في تبني هذا النهج خلال السنوات القادمة، كوسيلة فاعلة لمكافحة النفط الصخري، بشكل موازٍ لسياسة التنافس عبر الأسواق التي تمارسها الدول الخليجية في الوقت الراهن. فلا شك أن منظمات حماية البيئة لها مصلحة مشتركة ضد النفط الصخري حالياً، وأنها نجحت في تقييد القطاع النفطي الأمريكي دون الاعتماد على ميزانيات كبيرة أو علاقات متينة مع أصحاب القرار، مما يخفض كلفة دعمها، مقارنة ببعض اللوبيات الأخرى التي تتمتع بدعم غني من مختلف الجهات الدولية، وأصبح من الصعب إقناعها بإقامة شركات جديدة.

وهناك ميزة إضافية للتعاون مع منظمات حماية البيئة، وهي أنها قد تقدم دعماً تقنياً وإعلامياً لدول مجلس التعاون في مجال الأنشطة الخليجية للطاقة المتجددة. فأطلقت كل الدول الست مشاريع للطاقة الشمسية، وهناك مجال لتعزيز أدائها؛ لأن المناخ الخليجي يتطلب تقنيات جديدة لصناعة وصيانة الخلايا الشمسية، ويمكن استيراد بعض الخبرات اللازمة عبر منظمات حماية البيئة.

عروض الكتب والمؤتمرات والوثائق

تقديم الملف

أولاً: عروض الكتب:

1. القوة السياسية، كيف ستعيد الصين وروسيا تشكيل العالم.
الأستاذة منى عبداللطيف
2. الاقتصاد السياسي لمنطقة الخليج العربي.
الأستاذة غادة عبدالله

ثانياً: الندوات والمؤتمرات:

1. المؤتمر الخليجي الاستراتيجي الثاني، "التحولات الجيوسياسية في الفضاء العالمي"،
مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة (22 - 23 مايو 2016م).
هيئة تحرير الدورية
2. الملتقى الحكومي لحكومة مملكة البحرين،
مركز عيسى الثقافي - مملكة البحرين (18 سبتمبر 2016م).
هيئة تحرير الدورية

ثالثاً: الوثائق:

1. نص الخطاب السامي لجلالة الملك المفدى بمناسبة افتتاح دور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الرابع للمجلس الوطني، مركز عيسى الثقافي، المنامة، (16 أكتوبر 2016م).
2. كلمة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى - حفظه الله ورعاه- في الجلسة الافتتاحية للقمة العربية في دورتها السابعة والعشرين في العاصمة الموريتانية نواكشوط، ألقاها بالنيابة عن جلالتة سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء، (25 يوليو 2016م).

3. البيان الختامي للقمة العربية السابعة والعشرين، قمة نواكشوط "إعلان نواكشوط"، (25 يوليو 2016م).

4. كلمة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى - حفظه الله ورعاه- أمام مؤتمر القمة الإسلامية الثالثة عشرة في الجمهورية التركية، ألقاها نيابة عن جلالتة سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء، (15 أبريل 2016م).

5. البيان الختامي للدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي، (دورة: الوحدة والتضامن من أجل العدالة والسلام، 15 أبريل 2016م).

6. كلمة معالي الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة وزير الخارجية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، (26 سبتمبر 2016م).

7. كلمة الفريق الركن معالي الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزير الداخلية مع نخبة من أبناء مملكة البحرين: هدفنا يتطلب ما هو أكبر من مجرد رد الفعل، وانتصار دولة القانون والمؤسسات يتحقق بتضحيات جسام، (29 سبتمبر 2016م).

انطلاقاً من الدور المهم الذي تضطلع به مراكز الدراسات والأبحاث تجاه رصد وتحليل واستشراف التحولات الإقليمية والعالمية، فقد لوحظ مدى إنعكاس تلك التحولات على عمل تلك المراكز من خلال الإصدارات والمؤتمرات التي نظمتها تلك المراكز والتي كان بعضها تقييماً لتلك التحولات والبعض الآخر كان استشرافاً لها.

ومع التسليم بتعدد تلك الإصدارات والمؤتمرات فإنه كان هناك حرص من جانب هيئة تحرير الدورية على إنتقاء تلك التي ترتبط بشكل وثيق بقضايا دول مجلس التعاون سواء المؤتمرات التي عقدت داخل مملكة البحرين أو خارجها، فضلاً عن اختيار بعض الإصدارات المهمة المرتبطة في غالبيتها بملف العدد، بالإضافة إلى التركيز على الاختيار الدقيق للوثائق ذات الصلة بتلك التطورات ومملكة البحرين بشكل خاص والتي تتكامل فيما بينها لتقديم معلومات مهمة تكون ذات فائدة لذوي الاختصاص.



POWER POLITICS, HOW CHINA AND RUSSIA RESHAPE THE WORLD

القوة السياسية، كيف ستعيد الصين وروسيا تشكيل العالم؟

الناشر: جامعة أمستردام.

تأليف: ROB DE WIJK

عرض: الأستاذة منى عبد اللطيف¹

صدر عن جامعة أمستردام كتاب بعنوان "القوة السياسية - كيف ستعيد الصين وروسيا تشكيل العالم" للكاتب Rob de Wijk، مدير مركز لاهاي للدراسات الاستراتيجية، في عام 2015م. ويعرض الكاتب من خلال الاعتماد على المنهج الواقعي والتحليلي، القوة السياسية على الساحة الدولية والأحداث الراهنة مثل ضم بوتين لشبه جزيرة القرم ومحاولات الصين في المطالبة بأجزاء من بحر الصين الجنوبي. كما يُفسر السبب وراء استمرار وجود بعض القوى السياسة التي ستلعب دوراً أكبر على الساحة العالمية في السنوات المقبلة.

1 محلل بوحدة الدعم المعلوماتي، مركز «دراسات».

يبدأ الكتاب بالحديث عن سبب عدم تلاشى القوى السياسية بل أصبحت أكثر وضوحاً وصرامة؛ حيث ستطالب القوى القادمة علانية بمكانتها وستؤثر على النظام العالمي. ويرى الكاتب بأن هناك عدة عوامل تحدّد مدى قوة الدولة، منها ما هو قابل للقياس كالإقتصاد، والجاهزية العسكرية، وغيرها غير قابل للقياس، مثل التكنولوجيا والثقافة السياسية والاستراتيجية. ثم ينتقل بالحديث عن عالم الغرب الذي أخذ الطابع المؤسسي بعد الحرب العالمية الثانية، بعد اتفاقية بريتون وودز في الإقتصاد المالي، وتأسيس الأمم المتحدة، وإنشاء محكمة العدل الدولية. ولكن مع تحول السلطة السياسية والاقتصادية والعسكرية إلى الشرق ستتغير الطريقة التي يحدد فيها الغرب قواعد العلاقات الدولية.

ثم يتطرق الكتاب إلى الكيفية التي ترسم فيها القوى السياسية النظام العالمي، سواء كانت هذه القوى سياسية أو اقتصادية. الولايات المتحدة هي القوة العظمى الوحيدة المتبقية التي نظمت العالم بحسب النهج الذي اتبعه رؤساؤها مثل الرئيس الأمريكي Wolffowitz الذي اعتمد استراتيجية التدخل، ومكّن الولايات المتحدة من قيادة العالم والتي حاولت منع ظهور أي قوة تشكل تهديداً لها، أما التحدي الأكبر بالنسبة لها فهو روسيا، والاتحاد الأوروبي، وصعود الصين السريع. ثم ينتقل الكاتب للحديث عن سياسة كل من الرئيسين بوش وكلينتون واعتمادهما على نظرية "Regime Theory" وسبب عدم انضمام الولايات المتحدة إلى منظمة الأمم المتحدة، وصولاً إلى توقعات بنك الاستثمار الأمريكي جولدمان ساكس ستكون دول (BRICS) أقوى الاقتصادات في عام 2050م.

كما يعرض الكاتب أيضاً فرضية Halford Mackinder والتي ترى بأن القوة المسيطرة على آسيا وأفريقيا وأوروبا ستسيطر على العالم وستتحكم بالمخزون العالمي من الخام؛ حيث إن هناك علاقة قوية بين السيطرة على الأراضي والقوة الاقتصادية والعسكرية، وإن تهديد مصادر الدولة من الموارد الخام والطاقة يعد تهديداً لمصالحها السياسية، ويمكن للقوى العظمى التدخل، كما حدث في حرب العراق والكويت عام 1990م، ومنع العراق من الاستحواذ على أكبر حصة من المخزون العالمي للنفط وتحوله إلى قوة عظمى. وتدرك الصين ضرورة الحصول على الموارد الخام والطاقة بشكل ثابت بالنسبة لأمنها الوطني والاجتماعي؛ فالتحدي الأكبر لها هو تحقيق التوازن بين الاستقرار الداخلي والمواجهة الخارجية على الموارد في بحر الصين الجنوبي. أما الولايات المتحدة فهي تسعى إلى تقليل اعتمادها على الطاقة المستوردة وتحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال النفط الصخري؛ حيث إن تصديره إلى حلفائها في أوروبا سيقفل من اعتماد الأخيرة على غاز روسيا، كمصدر للطاقة، وسينتج من جراء ذلك عبء اقتصادي على روسيا قد يدفع بها إلى التخلي عن شبه جزيرة القرم ووقف تدخلها في أوكرانيا.

ثم ينتقل الكاتب للحديث عن مجال الفضاء كمصدر للقوة السياسية، حيث إن هناك 11 دولة فقط يمكنها إطلاق أقمار صناعية بينما هناك 60 دولة مشتركة تدير 1100 قمر صناعي. إن أهمية مجال الفضاء برزت في عهد الرئيس جورج بوش، حيث تمتلك الولايات المتحدة نظام حماية للأقمار الصناعية وغيرها من الأنظمة الفضائية،

وقد حاولت الصين اختراق سياسة الفضاء الأمريكية. ويتوقع الكاتب اندلاع صراعات جيوسياسية مستقبلية على منطقة القطب الشمالي، كمصدر للموارد الخام، إضافة إلى الصراع على مجال الفضاء والفضاء السيبراني.

ثم يتطرق الكتاب إلى الأدوات والعوامل التي تحدد قوة الدولة وهي الاستراتيجية المتبعة والقوة العسكرية. للدولة خيارات محدودة لممارسة قوتها مثل فرض العقوبات الاقتصادية واستخدام القوة العسكرية. فبحسب دراسة نشرها معهد راند، فإن قوة الدولة تعتمد على 3 عوامل: الثروة، الابتكار والقدرات العسكرية التقليدية، كما يلعب إجمالي الناتج المحلي (GDP) دوراً مهماً في تحديد مدى قوة الدولة. غير أن القوى العظمى والكبرى هي الوحيدة التي تملك الموارد الاقتصادية والعسكرية لممارسة السلطة الحقيقية في العالم، بينما تكون الدول الأصغر أداة صراع على السلطة بين القوى العظمى والكبرى.

ويستشهد الكاتب بالتاريخ على صعود وسقوط القوى العظمى ابتداءً من الإمبراطورية الرومانية في القرن الـ 16 إلى سقوط بريطانيا العظمى والاتحاد السوفياتي في القرنين الـ 19 والـ 20. يرى بعض الأكاديميين أن تراجع القوة الأمريكية سيكون بسبب زيادة التكاليف الاقتصادية والعسكرية التي تنفقها للحفاظ على تماسكها. ثم يعرض الكاتب سياسة الرئيس الأمريكي جورج بوش وكيفية تحولها بعد أحداث 11 سبتمبر، والأخطاء التي وقع بها، وآثارها على ميزانية الدولة، وظهور ما يسمى بـ "الجهاد". ثم ينتقل إلى الحديث عن احتمال سقوط الولايات المتحدة وصعود الصين.

يعتمد الكاتب على النظريات لفهم لماذا سقوط بعض القوى يؤدي إلى استقرار عالمي والعكس، لذلك فإن أهم مدارس التفكير في العلاقات الدولية هي الواقعية. ووفقاً لهذه المدرسة، تُحدد العلاقات الدولية عن طريق القوة السياسية. ثم ينتقل الكاتب بالحديث إلى المأزق الأمني، وكيف أن زيادة أمن دولة واحدة يأتي على حساب أمن دولة أخرى. ويرى أنه خلال الحرب الباردة كانت هناك قوتان عظميان، الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي، وقد اتحد حلفاء القوى العظمى في منظمة حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو، واستمر العالم الأحادي القطب إلى ما بعد 11 سبتمبر 2001م، وبلغ ذروته في عهد الرئيس جورج دبليو بوش.

ثم يناقش الكتاب التغيرات التي شهدتها القوى العظمى قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى حتى توحيد جدار برلين عام 1989م، ويذكر الكاتب أن توحيد العملة كان السبب وراء سقوط عدد من الدول الأوروبية في القرن الـ 21. ثم يتطرق إلى أزمة أوكرانيا والتي تكشف بوضوح أنه بعد سقوط حلف وارسو والاتحاد السوفييتي، اتبعت أوروبا استراتيجية القوة السياسية على حساب روسيا.

ويتطرق الكاتب إلى رؤية روسيا لقوة أوروبا الناعمة ومحاولة بوتين الاستفادة من ضعف قوة الاتحاد الأوروبي الحالي وعدم قدرته على الهيمنة على الاقتصاد العالمي والسياسة العالمية، ويشير إلى ضعف أوروبا كلاعب جيوسياسي يعود أيضاً إلى سياسة الطاقة في روسيا وتحرك دول الشمال ضد الدول الأعضاء من الجنوب، حيث كشفت ذلك الصفقة التي عقدت بين شركة (Gazprom) الروسية والنمسا وبلغاريا والمجر،

في الوقت الذي كان فيه الاتحاد الأوروبي يتخذ قرارات بشأن فرض عقوبات على روسيا في أعقاب ضم شبه جزيرة القرم في مارس 2014م.

ويناقش الكاتب الأزمة الأوكرانية التي أظهرت ضعف القوة الأوروبية وعدم قدرتها على حماية مصالحها، وأعادت ظهور الخلافات والانقسامات، ويبدو بأنها ستنتهي نظام ميثاق باريس لأوروبا الجديدة الذي وقّعت عليه كل من الولايات المتحدة وروسيا والدول الأوروبية. فبحسب الكاتب فإن أزمة أوكرانيا لم تجذب الولايات المتحدة، وتدفعها للتدخل لعدم وجود مصلحة مهددة لها ولحلفائها الأوروبيين.

وفي الفصل الأخير يشير الكاتب إلى أن صعود الصين يعد أهم التطورات الجيوسياسية، في الوقت الحالي؛ فهي الدولة الوحيدة التي استطاعت تحويل نموها الاقتصادي إلى قوة دبلوماسية وعسكرية. لذلك ستتفوق آسيا على أوروبا والولايات المتحدة، ليس فقط في الناتج المحلي الإجمالي، ولكن أيضاً من حيث الإنفاق العسكري والتكنولوجيا والابتكار. وقد اتخذت الصين المبادرات الرامية إلى تحسين الوضع من خلال إنشاء مؤسسات متعددة الجنسيات مثل (شانغهاي 5) عام 1996م، وإطلاق خطة "طرق الحرير"، وتحاول تضخيم دورها السياسي من خلال رفض الأحادية الأمريكية، وتعزيز التعددية، والقيام بدور نشط في المنظمات الدولية الجديدة. وعند الضرورة تقوم الصين بالتصويت ضد الولايات المتحدة الأمريكية، إذا كان ذلك يخدم المصالح الصينية، وتقوم أيضاً باتباع سياسة القوة الناعمة، بالنسبة للبلدان النامية. ويصرح الكاتب بأن هذه هي الاستراتيجية العقلانية؛ لأن الصين لا يمكن - حتى الآن - أن تتخذ موقفاً متشدداً علانية. ولا تحاول الولايات المتحدة أن تستبعد الصين، ولكن تحاول في الواقع أن تجعلها جزءاً من النظام الدولي.

الاقتصاد السياسي لمنطقة الخليج العربي

الناشر: دار نشر جامعة كولومبيا بالتعاون مع مركز الدراسات الدولية والإقليمية التابع لجامعة جورجتاون بدولة قطر.

عرض: الأستاذة غادة عبدالله¹

في ظل التغيرات السياسية والاقتصادية السريعة حول العالم، وفي منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص، وفي ظل النقص في الإصدارات العلمية التي تناقش مستجدات الاقتصاد السياسي في دول الخليج، يأتي كتاب "الاقتصاد السياسي لمنطقة الخليج" - وهو كتاب من إصدار دار نشر جامعة كولومبيا بالتعاون مع مركز الدراسات الدولية والإقليمية التابع لجامعة جورجتاون بدولة قطر - ليسد الثغرات ويناقش أهم القضايا والتطورات الاقتصادية والسياسية في دول مجلس التعاون وإيران. وبما أنّ هذه الدول تشترك في كونها دولاً مصدرة للنفط فإنّ تركيز الكتاب يدور حول تحليل التغيرات الاقتصادية التي حدثت بسبب الاعتماد على النفط وآثارها على النظام السياسي ومؤسسات الدولة ومُط توزيع الثروة.

هذا الكتاب يجمع نخبة من الباحثين الدوليين المتخصصين في منطقة الخليج العربي، حيث تناول كل فصل منه قضية مختلفة، وهذا التنوع في آراء وخبرات المؤلفين أثّر في هذا الإصدار؛ حيث كانت الفصول متكاملة مع بعضها البعض، وجمعت بشكل مميز لتعطي القارئ نظرة شاملة عن الموضوع.

بدأ الكتاب بتقديم خلفية حول دور دول الخليج العربي في الاقتصاد الدولي، حيث إنّ دور دول الخليج اليوم لا يتمثل فقط في أنها من أهم المنتجين للنفط والغاز العالمي بل شاركت دول الخليج العربي في النظام المالي العالمي، وتتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الخارج إلى دول مجلس التعاون. كما أصبحت دول الخليج من أبرز المصدّرين للسلع الصناعية الثقيلة مثل الألومنيوم والبلاستيك والإسمنت. كما أنها الوجهة الرئيسية لتصدير العمالة من دول جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا، حيث إنّ التحويلات المالية المدفوعة للعمال الوافدين في الخليج تصل إلى نسبة 27% من إجمالي التحويلات المالية العالمية.

التغيرات الاقتصادية السريعة بعد اكتشاف النفط أدت إلى بروز دول ريعية، وهذه الطبيعة الاقتصادية الريعية كانت لها نتائج سياسية بالغة الأهمية؛ حيث أثّرت على طريقة تشكيل وتطور المؤسسات في الدولة، كما جعلت الدولة والمستفيدين من خدماتها في وضع الاعتماد المتبادل على بعضهما البعض.

التدفق الهائل للثروة إلى دول الخليج لم يؤدّ إلى رفع الإنتاجية، ولهذا ركزت دول الخليج بشكل كبير على هدف الانتقال من الاقتصاد القائم على النفط إلى اقتصاد قائم على المعرفة، وبدأت باستثمارات كبيرة في التعليم

1 مساعد باحث بمركز "دراسات".

العالي، هذا بالإضافة إلى النمو السكاني الكبير؛ ممّا أدّى إلى ظهور جيل من الشباب المتعلم. ولكن بسبب تأخر نمو القطاع الخاص فاق هذا التوفير للعمالة المحلية المتعلمة متطلبات سوق العمل؛ ممّا أدّى إلى ارتفاع عدد الشباب العاطل عن العمل. ومشكلة البطالة أكثر إلحاحاً في إيران؛ حيث إنّ الذين ينتمون إلى الفئة العمرية من 15 إلى 29 سنة يشكلون أكثر من ثلث الكثافة السكانية الإجمالية، وهي نسبة قياسية على مستوى العالم.

إلا أنّ من الجوانب المهمّة التي لم يناقشها الكتاب هي البطالة المقنّعة والتي نرى أنّها أهم من مشكلة البطالة في دول الخليج، حيث إنّ معظم الشعب الخليجي يعمل في القطاع الحكومي، وعادة ما تكون أعداد الأيدي العاملة تزيد عن الحاجة الفعلية للمؤسسة، فتكون الموارد البشرية غير مستغلة بشكل تام ولا يحصل الموظفون على قدر كافٍ من الثقة والمسؤولية.

وبناء على ما سبق يُطرح السؤال: هل التحول إلى اقتصاد قائم على المعرفة يتفق مع الاقتصاد السياسي للدولة الريعية؟ فحالياً يعتمد الاقتصاد في دول الخليج على دور الحكومة في إعادة توزيع الثروة، وهذا يمثّل تحدياً أمام تعزيز التنمية المستقلة التي يقودها القطاع الخاص. التحول إلى اقتصاد ذي إنتاجية عالية وقائم على المعرفة يتطلب تغييرات منهجية في مؤسسات الدولة، وفي سوق العمل، وإزالة القيود على القطاع الخاص.

كما يتحدث الكتاب عن صناديق الثروة السيادية في دول الخليج، فرغم عدم وجود شفافية وصعوبة الحصول على معلومات دقيقة حولها، إلا أنّ الكاتب بذل جهداً كبيراً في تقدير التدفقات المالية الموجهة إليها، وتحليل حجمها، وطريقة عملها، وفلسفة الاستثمار فيها. كما تمّ دراسة النظم المصرفية الإسلامية في الخليج؛ حيث وضع الكاتب أنّ هناك اختلافاً كبيراً بين الصيرفة الإسلامية في دول مجلس التعاون وبين إيران؛ حيث إنّ جميع المصارف الموجودة في إيران إسلامية من حيث الشكل فقط، بينما المصارف الإسلامية في دول مجلس التعاون تتنافس مع البنوك التقليدية. وهذه البيئة التنافسية في دول مجلس التعاون جعلت طريقة عمل البنوك تحددها قوى سوقية، بينما تسيطر الدولة على البنوك في إيران والسياسات الحكومية هي التي تحدّد تطورات القطاع.

ونلاحظ أنّ هذا الاختلاف في السياسات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون وإيران لا يقتصر فقط على المجال المصرفي، حيث تحاول الدولة الإيرانية فرض سيطرتها على الاقتصاد، حيث إنّ الدستور الإيراني ينص على ضرورة أن يضم القطاع العام جميع الصناعات الرئيسية والتجارة الخارجية، فضلاً عن الخدمات المصرفية والتأمين، وليس في دساتير دول مجلس التعاون أية نصوص مشابهة.

أحد الفصول البارزة في الكتاب هو الفصل الذي قام بتقييم الاتحاد النقدي بين دول مجلس التعاون. ذكر الكاتب أنّ أهداف الاتحاد ليست اقتصادية فقط بل هي أيضاً سياسية؛ حيث إنه في حال زيادة التناسق السياسي بينها تستطيع دول مجلس التعاون أن تعمل ككتلة واحدة؛ ممّا يزيد من قوة المساومة لديها، ويمكنها من التغلب على التهديدات الخارجية خاصة من إيران. عادة تُنتقد الاتحادات النقدية بسبب أنّ

الدول الأعضاء تفقد الاستقلالية النقدية والقدرة على استخدام أسعار الصرف كعامل تثبيت تلقائي إلا أن دول الخليج العربي فقدتها عندما ربطت عملاتها بالدولار الأمريكي، لهذا فإنّ توحيد العملة الخليجية وفصلها عن الدولار الأمريكي سيمكن دول الخليج من استعادة استقلاليتها النقدية. كما أنّ الاتحاد الخليجي من شأنه أن يحسن من عمل المؤسسات؛ حيث إنه يتطلب مستوى أرفع من التنسيق والشفافية والمساءلة.

نظرياً عادة ما يتم الإشارة إلى لعنة الموارد التي تشير إلى أنّ البلدان التي تحتوي على وفرة من الموارد الطبيعية عادة ما يكون أداؤها الاقتصادي أسوأ من غيرها. إلا أنّ القارئ لهذا الكتاب يستطيع أن يستنتج أنّ هذه النظرية لا تنطبق بشكل تام على دول الخليج. فرغم أنّ هذا الكتاب يعرض المشاكل التي تواجه دول الخليج بسبب اعتمادها على النفط إلا أنه أيضاً يعرض الإنجازات الكبيرة، ويعكس صورة مشرقة للاقتصاد الخليجي الذي بني بفضل دخل النفط، والذي ساهم بشكل كبير في رفع مستوى دول الخليج في مؤشرات الاقتصاد والتنمية.

كل فصل من الفصول في الكتاب بني على أساس التحليل العلمي الرصين، معتمداً على بيانات ومصادر موثوقة، وبشكل عام هذا الكتاب يقدم صورة متعدّدة الأوجه، ومتكاملة حول الاقتصاد السياسي في دول الخليج. ومما لا شكّ فيه أنّ هذا الكتاب سيكون مرجعاً أساسياً لكل المهتمين بالاقتصاد والسياسة في منطقة الخليج العربي.

ثانياً: الندوات والمؤتمرات

المؤتمر الخليجي الاستراتيجي الثاني

"التحولات الجيوسياسية في الفضاء العالمي"

مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

المنامة، 22- 23 مايو 2016م

عرض: هيئة تحرير الدورية

تحت رعاية كريمة من لدن سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء الموقر، وبحضور نائب راعي المؤتمر معالي الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة وزير الخارجية، نظم مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات" مؤتمره الاستراتيجي الثاني بعنوان "التحولات الجيوسياسية في الفضاء العالمي" في الفترة من، 22 - 23 مايو 2016م، بمشاركة عدد من القادة السياسيين والمحللين والأكاديميين.

الجلسة الافتتاحية للمؤتمر:

قال رئيس مجلس أمناء مركز "دراسات" السيد خالد بن إبراهيم الفضاله إن التطورات والأحداث المتتابة التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط منذ عام 2011م، وهما أفرزته من اضطراب سياسي وأمني واجتماعي واقتصادي في العديد من الدول، جنباً إلى جنب مع الثورة المعلوماتية وأدواتها الرقمية، بدأت في وضع المعالم لتشكيل مشهد عالمي جديد، تتداخل فيه القوى التقليدية مع قوى متحولة غير مرئية.

وأشار إلى أن المعالم الجديدة ستؤدي إلى حدوث تحول كبير في ميزان القوى العالمي، ونشوء تحالفات غير تقليدية، وربما تزداد خلال المرحلة المقبلة. وقال إن هذا الأمر يحتاج إلى معالجات ذات رؤية استراتيجية واعدة، قادرة على فك شفرة الأحداث الديناميكية المتسارعة ذات الاتفاقات الخفية التي تتم بين بعض الدول الكبرى من جهة، وبعض دول منطقة الشرق الأوسط من جهة أخرى، كما حدث في الاتفاق النووي، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بين مجموعة دول "1+5" وإيران.

وأشار الفضالة إلى أن الصراعات الإقليمية التي تعيشها منطقة الشرق الأوسط لم تكن لتستمر بهذا الحجم من الدمار لولا وجود قوى عالمية تحاول الحفاظ على مصالحها في هذه المنطقة، متجاهلة النتائج الكارثية المترتبة على تدخلاتها. وأشار إلى أن ذلك أجبر دول المنطقة وعلى رأسها المملكة العربية السعودية للبحث عن حلول أخرى غير نمطية لمواجهة هذه الصراعات، قبل امتدادها لبقية دول المنطقة، مبيناً أن التقارب السعودي التركي لم يكن مصادفة بل جاء كنتيجة مباشرة للتحويلات المضطربة لسيناريو تطور الأحداث على مدى العام المنصرم، ممثلة بحرب اليمن من جهة، والتدخل الروسي في سوريا من جهة أخرى، مع تراجع الدور الإقليمي والقيادي لبعض الدول العربية لانشغالها في مواجهة الأزمات والتهديدات الداخلية فيها.

وأشار الفضالة إلى أن التقارب السعودي التركي تمخض عنه إنشاء "مجلس التعاون الاستراتيجي المشترك" للتعامل مع الملفات المتداخلة بين البلدين. وإن ملف الصراع في سوريا والعراق يمكن اعتبارهما ملفي الأزمات التي لا تنتهي، فالحروب في هذين البلدين العربيين أوجدت للمنطقة المزيد من الأزمات، بل وصدرتها لبقية دول العالم، مثل أزمة اللاجئين والمهاجرين إلى أوروبا، والتطرف والعنف والطائفية، وأصبحت ساحات المعارك في هذين البلدين مصدراً لإنتاج المزيد من الصراعات الدولية والإقليمية في المنطقة.

كما أشار إلى أن العام الماضي شهد تحولاً جذرياً في السياسة الخارجية الخليجية، وذلك باستخدام القوة العسكرية بشكل مباشر، مع بدء الحرب ضد الانقلاب على الشرعية في اليمن، بدعم ومساندة من التحالف العربي. حيث أعلنت المملكة العربية السعودية في مارس 2015م عن تكوين تحالف عربي لإعادة الشرعية في اليمن، تزامناً مع بدء العمليات العسكرية هناك، والتي استهدفت المليشيات الانقلابية للحوثيين، وقوات الرئيس اليمني المخلوع علي عبدالله صالح، في العمليات التي أطلق عليها اسم "عاصفة الحزم"، وتبعتها "إعادة الأمل".

وقال الفضالة "أعلنت قوات التحالف العربي آنذاك، ولا تزال، رغبتها في إيجاد حل سياسي في اليمن، يتمثل في تخلي الحوثيين وقوات المخلوع عن السلاح، وخضوعهم للشرعية، والاحتكام إلى طاولة المفاوضات. مشيراً إلى أن التحديات الأمنية التي تواجه المجتمعات في واقعنا المعاصر تحولت مع بزوغ فجر الألفية الثالثة لتصبح تحديات قائمة على المعرفة الحديثة والتقنيات المتقدمة، وهذا في حد ذاته تحد كبير للمجتمعات النامية أو التي في مراحل التطور، كالمجتمعات العربية على سبيل المثال.

وتابع "أمّا الأبعاد الجيوسياسية لهذه التحولات فإنها تحتاج منا إلى وضع صيغ وأطر فعالة، تمكننا من صياغة مقاربة أفضل لقضايا الأمن القومي، وبعيداً عن أية تدخلات خارجية تستغل الثغرات التقنية في البنية الأساسية للدول، حيث ساهمت مناطق التوتر والصراعات، وانحسار سلطة الدولة، في تواجد وامتداد المنظمات الإرهابية التي اتخذت من تلك الدول قواعد لها للانطلاق لتنفيذ مخططاتها الإجرامية، باستخدام التقنيات الرقمية، الأمر الذي يتطلب صياغة استراتيجية شاملة وفاعلة ومتعددة الأبعاد؛ للتصدي للجماعات الإرهابية والمتطرفة بكافة أشكالها ومسمياتها، ووضع الآليات الكفيلة بدحرها، سواء في مجال التمويل

أو التسليح أو الاتصال الرقمي والإعلامي والدعوي، لحماية المجتمعات، وخصوصاً فئة الشباب، من الفكر التكفيري والمتطرف.

وتابع الفضاله "ربما لم تتبلور القناعة بعد للبدء بحوارات ومصالحات استراتيجية موسعة وشاملة، في منطقتنا الخليجية؛ لتظهر ثمارها في العام الجاري، فعام واحد لن يكون كافياً على الأرجح لمعالجة أزمات توالى على مدى السنوات الماضية، غير أن جذور التحالفات الإقليمية بدأت تنمو وتتبلور منذ العام 2015م، ومن المتوقع أن تزداد تفاعلاً في الفترة القادمة؛ لتهيئ مسار جديد يخرج منطقتنا من أزمتها، ويحتاج هذا الأمر لجهود مضنية، وقناعات وافرة، بضرورة تحييد عوامل الصراع، وتشجيع الحوار والمصالحة البناءة بين جميع دول منطقة الشرق الأوسط والقوى الكبرى المؤثرة فيه.

وقال "من هنا يأتي دور المراكز الفكرية في البحث عن أسباب الصراعات الاستراتيجية، ومحاولة الوصول لرؤى جديدة، تمكن صناع القرار السياسي من تحديد الاتجاهات المثالية لعبور هذه الصراعات، وذلك من خلال تقديم الدراسات المبتكرة والتحليلات السياسية المستقلة والمتطورة، حول السياسات في الداخل والخارج ذات الأهمية لمتخذي القرار، وخصوصاً في المسائل السياسية والاقتصادية التي تواجه منطقة الخليج العربي والعالم العربي، والقضايا الحيوية على الساحة الدولية".

من جانبه أشار السفير سرجيو سيلاك وزير خارجية رومانيا الأسبق وعضو أول في مركز الاستراتيجيات الجديدة في رومانيا، إلى أن العالم يقبع في دائرة الشك جراء الكوارث القادمة التي قد تحل بالشرق الأوسط والعالم أجمع، بسبب التدخلات وصراع الحضارات الذي أصبح واقعاً في عالمنا اليوم. وقال سيلاك إن العقود الثلاثة الأخيرة كانت هي "الأنجح" في العالم، رغم ما مر به من أزمات شديدة، ومواجهات عسكرية وإرهابية، إلا أن العالم أحرز تقدماً على جميع المستويات، وهو ما قد يبشر بأن العقود المقبلة قد تكون أفضل. مؤكداً أن مستوى العنف في العالم منخفض مقارنة بالسابق، رغم كل ما يدور حولنا من أمور وجرائم قتل، مشيراً إلى أن الطبقة الوسطى حول العالم قد انخفضت أيضاً، ولكنها قد تعاود الارتفاع مجدداً. وتابع سيلاك "كان العالم في السابق متعدد الأقطاب، أما اليوم فهو متداخل الأقطاب، بسبب ارتفاع الصعوبات التي نواجهها مقابل انخفاض الاستقلالية".

وقال "هناك دور متزايد للمنظمات الإقليمية مثل مجلس التعاون الخليجي الذي نال ثقة كبيرة ويقوم بالإسهام في الكثير من القضايا التي نواجهها اليوم"، وأضاف إن هناك الكثير من الشك بسبب مسائل تتعلق بالاقتصاد العالمي، وهو ما أكده البنك الدولي من أن الاقتصاد العالمي يواجه تحديات تتعلق بالاستثمار والتجارة. وحول ما يشهده العالم من تحولات اقتصادية، قال سيلاك إن هناك تحولاً اقتصادياً وفقاً للتحديات الجديدة، حيث إن هناك الكثير من المشروعات التي كانت قائمة بين الولايات المتحدة ودول الخليج، فبدلاً من أن تكون أحد زبائن دول مجلس التعاون في النفط، أصبحت منافساً لها في البيع. وشدد سيلاك على ضرورة أن يجلس "اللاعبين في المنطقة" معاً ليتخذوا قرارات لحل المشاكل العالقة، وتحديد ما إذا كانت التحالفات

القديمة ستستمر أم لا، وهل سيستمر الاعتماد على النفط كحل على المدى الطويل، أم سيكون نقطة انطلاق لأنشطة متنوعة كالسياحة وتقنية المعلومات وغيرها".

وقالت عضو مجلس الشيوخ الفرنسي نائب رئيس لجنة الشؤون الخارجية وقوة الدفاع بفرنسا، **السيناتور نتالي جوليت**، إن هناك ما يقارب 10 آلاف فرنسي يشاركون في التطرف، 40% منهم ممن تركوا المسيحية واعتنقوا الإسلام. وأشارت خلال كلمتها في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر إلى أن مملكة البحرين هي المكان الأفضل لاتخاذ القرارات لمنع الإرهابيين من الحصول على التمويل، وفقاً للمعايير التي وضعتها سابقاً، مشددة على ضرورة توفير تعليم أفضل للشعوب من أجل التخلص من الإرهاب.

وبيّنت جوليت أن الأحداث في الشرق الأوسط لا تسير إلى الأفضل، فسوريا وليبيا معرضتان لتقسيم أراضيها، كما أن "داعش" ملأت الفراغ السياسي في تلك الدول، داعية المجتمع الدولي الى العمل على مكافحة داعش بشتى الوسائل. وأكدت أن القرارات الصادرة عن حلف "الناطو" فيما يتعلق بمواجهة الإرهاب ليست دائماً صحيحة، مشيرة إلى أن على الجميع العمل لمنع تمويل الإرهابيين، واصفة "داعش" بأنها أكثر المنظمات الإرهابية تمتعاً بالأموال.

وقالت جوليت إن تكلفة العمليات الإرهابية تكون أحياناً منخفضة جداً، وقالت إن تفجيرات "تشارل إبيدوا" لم تتعد تكلفتها 5 آلاف دولار، مقابل الأموال الطائلة التي تنفقها الدول في سبيل حفظ الأمن والاستقرار. وتابعت "تشير تقديرات إلى أن تمويل الإرهاب في 2014م لم يتعد 7 ملايين يورو فقط، وأن هناك 10 دول يتم ممارسة نشاطات غسيل الأموال فيها".

وعبرت جوليت عن شكرها للبحرين لاتخاذها المعايير الصارمة في منع تمويل الإرهاب، مشيرة إلى ضرورة معرفة اللوائح التي وضعتها مملكة البحرين لمكافحة تمويل الإرهاب وتعميمها على العالم، وأن على الدول "سيئة السمعة" في المنطقة إنهاء تلك السمعة عنها. وقالت جوليت إن ما قامت به البحرين من تقنين العمل الخيري في جمع الأموال كان أمراً جيداً، واصفة شرعنة المؤسسات الخيرية ومراقبة تمويلها بكافة أشكالها بالأمر الجيد. ودعت جوليت إلى ضرورة تضافر الجهود لمحاربة تمويل الإرهاب، من خلال مشاركة المعلومات الاستخباراتية ومتابعة وسائل التواصل الاجتماعي على مدار الساعة. داعية إلى وجود "قانون دولي" للإرهاب.

وأشارت جوليت إلى أن القضية الأساسية في الشرق الأوسط والتي تؤكد وجود ازدواجية المعايير هي "القضية الفلسطينية" مشيرة إلى أن إسرائيل يسمح لها القيام بكل شيء، فيما فلسطين تعتبر ضحية، ولا يوجد إي إدانة لإسرائيل. وشددت جوليت على الحاجة إلى إعادة إحياء "الحوار الشرق أوسطي، وإيجاد حل للقضية الفلسطينية، معربة عن أملها في إيجاد الحل في حال توافق الاتحاد الأوروبي مع دول مجلس التعاون. مشيرة جوليت إلى أن القضاء على تنظيم داعش في سوريا والعراق سيأخذ وقتاً طويلاً.

قال الدكتور والمستشار في الأمن الإقليمي، نائب رئيس كلية الحوكمة والشؤون الدولية في جامعة دارام البريطانية الدكتور كليف جونز، إن حزب الله يشكل معضلة أمنية كبيرة بسبب الأسلحة التي يمتلكها، مشيراً إلى أن جميع اللاعبين في المنطقة يعتمدون على الطاقة، ويسعون للتكامل الاقتصادي. وأشار إلى وجود صراعات جديدة في المنطقة وبصور جديدة، كما أن هناك مخاطر حقيقية بغض النظر عن السيادة التي انتهكت في العديد من الدول. ودعا إلى "تكامل اقتصادي" لمواجهة التحديات التي تمر بها المنطقة، سواء المشاكل الجيو سياسية أو الداخلية".

وأوضح جونز أن انخفاض سعر الغاز سيكون مشكلة كبيرة، مبيناً أن هناك تغييرات تحدث في العالم العربي، وأن هناك اتفاقية "سايكس بيكو" جديدة تحدث في العالم العربي. وشدد على أن السلام الدائم في المنطقة يحدده العديد من العوامل المشتركة، في وقت يعتمد فيه نظام الأمن في دول العالم أجمع على مصطلحات القوى الاقتصادية بدلاً من المصطلحات الأمنية والسلمية الحقيقية. وقال إن النظام الأمني في الدول العربية يجب أن لا يكون مهيمناً، كما أنه لا يجب أن يكون مؤسسياً، وإنما وفقاً لمعايير حقوق الإنسان ومتطلبات الشعوب. وبيّن أن المشكلة التي يواجهها العالم العربي هي الجماعات المسلحة التي لا تنتمي إلى الدولة، ومن بين تلك الجماعات "حزب الله" الذي تم تصنيفه كمنظمة إرهابية.

الجلسة الأولى للمؤتمر: النظام العالمي وديناميكية التشكل.

قال المدير التنفيذي لمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة الدكتور خالد الرويحي، إن العالم تشكل بعد الثورة الصناعية من خلال الأسلحة، وذلك حتى الألفية الثالثة إلا أن ذلك الأمر أصبح الآن مختلفاً. وأشار إلى وجود تغييرات سياسية كبيرة منها تراجع الطبقة الارستقراطية في المنطقة خلال الفترة الماضية، كما أن القرن العشرين شهد العديد من الحروب، ومنطقة الشرق الأوسط عانت كثيراً من ازدياد نفوذ رجال الأعمال. وتابع "جاءت ثورة المعلومات وأحدثت تغييرات لم يستوعبها العالم حتى الآن، حيث أصبح العالم قرية صغيرة خلال 10 سنوات، وهناك شخصيات جديدة لدى أفراد المجتمعات النامية، كما انتشر التطرف والإرهاب، وهي من أكبر مشاكل ثورة المعلومات". وأشار إلى أن تلك الثورة، أسهمت في تعاظم تأثير الأفراد، مما أدى لمعاناة دول الشرق الأوسط. وقال الرويحي إن حجم ما انتجته البشرية عام 2015 م من معلومات بلغ 7.5 زيتابايت، فيما لم ينتج العالم منذ آلاف السنين أكثر من 7 زيتا بايت. وتابع "في عام 2020م من المتوقع أن يكون حجم الإنتاج العالمي للمعلومات 44 زيتا بايت، وسيساهم فيه 5.5 مليار شخص، ومن الممكن أن يكون لكل شخص أكثر من شخصية".

وأوضح الرويحي أن العالم لازالت تتحكم به الدول العظمى من خلال المعلومات، حتى من خلال وسائل التواصل. وأضاف "أصبحت الآن الدول النامية فاقدة لسيادتها بسبب وجود منظمات عالمية تحلل وتشرع

لتلك الدول سياساتها وقوانينها، كما أعطت أدوات التواصل الاجتماعي الفرصة للوصول لمنظمات العالم، وأصبح هناك ميزانٌ مزدوجٌ في إصدار القرارات كافة، ونستطيع القول بأن العالم فقد شرعيته الحقيقية التي أنشئت بعد الألفية الثالثة". وأشار الرويحي إلى وجود لاعب جديد في المنطقة "عائد"، وهي المملكة العربية السعودية خصوصاً في مجال الاقتصاد بعد إطلاق مشروع رؤيتها الاقتصادية، وستصبح من أكبر الدول الاقتصادية إذا ما تم تحقيق رؤية 2030م، كما سيحدث انتقال تدريجي لمركز ثقل القوة الذي كان موجوداً في آسيا قبل بدء الثورة الصناعية الأولى، وسيعود لهنالك المركز من جديد.

وأشار الرويحي إلى أن خصائص القوة وعناصرها تغيرت من العتاد العسكري إلى برامج الحاسوب، والتي أصبحت تستطيع إسقاط دولة أو شلها أو حتى هزيمتها دون أي حرب. مبيناً أن هناك تغيراً سريعاً للأنظمة الرقمية، ولا تستطيع حتى الدول المتقدمة فضلاً عن النامية مجاراته، والتنبؤ من قوة وسائل التواصل الاجتماعي، كما لم يتوقع أحدٌ أنها جاءت كجزء من مشروع كبير يهدف لزعة الاستقرار في دول الشرق الأوسط. وشدد الرويحي على أن الصين بدأت تسيطر على العالم بمنظومة جديدة، فيما سيتغير ميزان القوة الاقتصادية المؤثرة في الشرق الأوسط، وتصبح الصين والمملكة العربية السعودية بدلاً من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، واللتين ستبقين محافظتين على دورهما وقوتهما العسكرية.

إلى ذلك، قال المستشار في الأمن الرقمي في جامعة آلتو بفنلندا الدكتور جارنو ليمنيل، إن الأمن الإلكتروني هو جزء من العالم السياسي، وأصبح من الضروري الاهتمام بأمن الإنترنت، والذي يعتبر من الأمور الأكثر أهمية في الوضع الحالي. وبين أن الإنسان في تاريخه لم يعمل بهذه السرعة والطريقة الراديكالية، مشيراً إلى تغييرات كبيرة شهدتها أوربا خلال العامين الماضيين بسبب الهجرة والإرهاب. وتابع ليمنيل "سابقاً، كان الحديث عن الإنترنت يدور على أنه عنصر من عناصر السياسة، لكنه الآن أصبح عنصراً أمنياً بامتياز، وفي ظل كل تلك المتغيرات، لم تتغير سياسات الدول تجاه الإنترنت. مشيراً إلى أن دول الناتو ستجتمع في قمته المقبلة لبحث مسائل الإنترنت والفضاء الواقعي والافتراضي، وستسعى لوضع مناهج تعليمية خاصة في ذلك المجال. وحذر ليمنيل من إمكانية أن تقوم داعش بأعمال قرصنة إلكترونية، خصوصاً مع مدى تعقد شبكات التواصل الاجتماعي لدى داعش، وزيادة قدراتها الإلكترونية. مؤكداً على أهمية تغيير الثقافة الأمنية الإلكترونية لدى الشعوب بالطريقة الصحيحة والتي تناسب مع المتغيرات المتسارعة.

من جانبه، قال مدير مركز هيغ للدراسات الاستراتيجية في هولندا روب دي فيك أن التغيرات الجيوسياسية أدت لصعود الصين مجدداً، كقوة عظمى، وهي أقوى بكثير مما كانت عليه في القرن التاسع عشر، عندما كان هناك طريق الحرير الشهير. وبين روب أن الصين لديها قوة اقتصادية ومعلوماتية هائلة، وهي أصبحت الشريك الأكثر أهمية بالنسبة لدول الخليج العربي والاتحاد الأوروبي وروسيا، نظراً لقوتها الاقتصادية. مشيراً إلى أن الصين أبرمت اتفاقيات عدة على الصعيد الاقتصادي والعسكري، وهو ما عزز نفوذها المتنامي خلال الـ 25 سنة الماضية، فضلاً عن كونها الدولة الوحيدة التي استفادت من الأزمة الاقتصادية عام 2008م. وأشار روب

إلى أن دول الشرق الأوسط القوية الثلاث وهي المملكة العربية السعودية وتركيا وإيران، لو تحالفوا فإنهم سيشكلون قوة عظمى - وفقاً لرأيه في هذا الشأن - مبيناً أن انخفاض أسعار النفط مقابل ارتفاع أسعار الغذاء سيلعب دوراً كبيراً في ثورة للجياع، مشدداً على أن روسيا الخاسر الأكبر من انخفاض أسعار النفط.

إلى ذلك أشار الباحث بمعهد كارنيجي في بلجيكا سينان أولجين إلى أن الأنظار متجهة نحو الانتخابات الأمريكية وخصوصاً الدعم الذي يلاقيه المرشح دونالد ترامب، وتساؤلات تطرح حول لماذا يتقبل بعض المجتمع الأمريكي الأيدولوجية التي يتمتع بها ترامب؟. وبين أولجين أن العوامة أدت لزيادة دخل البعض، وهبوط دخل آخرين مع إلغاء عدة وظائف والتحول نحو الوظائف غير المستقرة. وأشار إلى ضرورة أن يكون الغرب عامل استقرار، ولعباً أكثر فاعلية في الشرق الأوسط، وأن يساهم في زيادة الاستقرار للدول المنهارة.

الجلسة الثانية للمؤتمر: التحولات الجيوسياسية العالمية

قالت المبعوث الخاص بالديوان الملكي سميرة إبراهيم بن رجب خلال كلمتها بالجلسة الثانية إن عناصر الأسلحة التي يتم استخدامها في الحرب اللامتماثلة المتواصلة في منطقتنا ودورها في نشر الفوضى وزعزعة استقرار دول المنطقة بهدف التغيير الجيوسياسي تلخص في إيجاد عدو متمثل في الإرهاب، وإنشاء قواعد إرهابية محلية أو متعددة الجنسيات، واستخدام الضغوط السياسية والاقتصادية والحقوقية والعسكرية لتشكيل حالة من الإرباك وعدم الاستقرار والفوضى، وتفتيت الدولة الواحدة واستخدام تكتيكات التمرد والمليشيات، وأخيراً حرب الإعلام والإشاعات. وأضافت إن سلاح القوة الناعمة في نشر الفوضى وزعزعة استقرار الدول من أهم الأسلحة استخداماً في السياسة الدولية، وازدادت أهميتها مع الانتشار الواسع لوسائل الاتصال الإلكترونية، وعلى رأسها شبكات التواصل الاجتماعي، مضيفة إنه ليس بغريب أن تأتي الولايات المتحدة الأمريكية على رأس الدول الأكثر إنفاقاً في مجال استخدام القوة الناعمة، إذ صرح وزير دفاعها الأسبق روبرت غيتس عن الحاجة إلى تعزيز القوة الناعمة الأمريكية عن طريق "زيادة الإنفاق على الأدوات المدنية من الأمن القومي بالدبلوماسية، والاتصالات الاستراتيجية، وتقديم المساعدة الأجنبية، وإعادة الإعمار والتنمية الاقتصادية". وهي عبارات براقية تعني بالأساس استخدام سلاح القوة الناعمة للضغط على البلدان والتأثير على الرأي العام وإحداث التغيير من الداخل.

وأشارت رجب إلى أنه تم التركيز على القوة الناعمة لوسائل الاتصال الإلكترونية، وتم تدعيمها من خلال انتشار شبكات الإنترنت وتشبيك الكون، وتم الترويج لشبكات الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات على أنها الأسلحة المستقبلية لتحرير ودمقرطة الشعوب. وأضافت رجب "إلى جانب المنظمات غير الحكومية، تقوم وسائل الإعلام ومراكز البحوث والدراسات التي تعمل وفقاً لأجندات سياسية معينة، إلى ممارسة التضليل الإعلامي أو نشر بحوث وتقارير خاطئة عن الأوضاع الداخلية لبلدان المنطقة، في إطار نفس السياسة، وباستخدام نفس

سلاح القوة الناعمة التي تهدف إلى التأثير على الرأي العام من الداخل بطريقة غير شفافة ونشر الإشاعات والفوضى بهدف زعزعة استقرار دول المنطقة بصورة مخملية".

وتطرقت رجب أيضاً إلى سلاح الإرهاب واصفة إياه بأن له دوراً خطيراً في إضعاف وإلغاء دول المنطقة وإعادة رسم حدود دول جديدة ستنبثق في خضم الفوضى العارمة، مشيرة إلى أن الإرهاب يمثل العنصر الثاني في الحرب اللامتماثلة المستخدمة في تغيير الخارطة الجيوسياسية للمنطقة في مسألة إيجاد عدو متمثل في الإرهاب، وإنشاء قواعد إرهابية محلية أو متعدّدة الجنسيات. وقالت رجب "فمعلوم أن أسباب الإرهاب، على تعدّدها، تبقى الوقود الأساسي لمعظم العمليات الإرهابية حول العالم وخاصة في المنطقة العربية. ولكن ما نلاحظه، من خلال تحليلاتنا ومتابعاتنا لمختلف العمليات الإرهابية في السنوات الأخيرة، هو وجود ما نسميه بـ"المحفزات الجديدة" لشرعنة تقسيم الدول، وإعادة رسم حدود جديدة لدول باتت تسقط تبعاً، وتحدثت رجب عن تقسيم المنطقة العربية، ورسم حدود دولها من جديد، على أساس المذهب والعرق، وقالت إن ذلك يتزامن مع تصاعد قوّة الإرهاب المدعوم بالعنف والصراعات والاختلافات المذهبية أو الطائفية، وذلك بعد أن اضمحلت عدة دول، وفقدت الكثير من سيادتها وأراضيها، وأصبحت غير قادرة على مجابهة ماكينات القوى الإقليمية والدولية.

وقال مدير معهد كاليفورنيا للصراع والتعاون العالمي **الدكتور تاي مينغ شوينغ** إن الولايات المتحدة تتخذ سياسة الحفاظ على التفوق العسكري والفجوة العسكرية بينها وبين روسيا والصين. وأن أحد الملامح الأساسية التي يركز عليها الاقتصاد حالياً هو الذكاء الصناعي والتقني إضافة إلى الأسلحة ذاتية التشغيل. وبين شوينغ أن الصين ترى في الفضاء الخارجي مجالاً كبيراً للمنافسة، ويجب عليها أن تقتحمه وبكل القوة. وشدد على أن الصين تسعى لتعزيز صادراتها وأن إيران ستكون أولى زبائنها مع روسيا. مؤكداً أن على دول الخليج العربي تكييف استراتيجياتها لتتلاءم مع المتغيرات على المدى البعيد.

من جانبه قال رئيس برنامج التحديات الأمنية الناشئة في مركز جنيف للسياسات الأمنية **جوستاف ليندستورم** إن هناك تحديات كبيرة تتعلق بالأمن الإلكتروني من قبل الجماعات الإرهابية والتي تستخدم أكثر من 300 ألف كابل بحري موجود لتزويد خدمات الإنترنت حول العالم. وأشار ليندستورم إلى أن الجماعات الإرهابية مثل داعش لديها تقنيات تمكنها من تشفير واستخدام البرامج المشفرة؛ لكي تصل رسائلها وعمل التفجيرات حول العالم مع إمكانية أن تكون تلك التقنية سهلة التناول وصعبة من حيث السيطرة عليها عالمياً من قبل الدول الكبرى.

إلى ذلك أكد رئيس مجموعة بحوث الشؤون الشرق أوسطية والدولية **ريني ريجر** أن المستقبل بيد التقنية وأنه يجب أن تكون هناك ضوابط لاستخدام الإنترنت حول العالم، بما يضمن استمرار الأمان العالمي. وشدد ريجر على ضرورة أن تبقى البلدان بعيدة عن مخاطر تجاوز الاستخدام للإنترنت في حين هناك جماعات تشغله؛ لكي تبقى مستمرة في عملها.

الجلسة الثالثة للمؤتمر: أمن المجتمعات في الفضاء العالمي الجديد.

قالت المدير التنفيذي في المؤسسة الأوروبية للديمقراطية في بلجيكا روبرتا بونازي، إن عمل المؤسسة التي تنتمي إليها كان يركز على مواجهة الجدل المستقطب الذي أعقب هجمات "11 سبتمبر"، وهو الجدل الذي ارتأت أنه يختلف عن الاستقطاب الذي يعيشه العالم اليوم، والذي يركز على الأمن وانتقاد المعايير الأمنية والرؤية التي تؤمن أن التهديد الذي يشكله المسلمون هو أمر مبالغ فيه. وأضافت "ردود الفعل التي أعقبت هجمات بروكسل وباريس كانت محبطة للغاية، وشعرنا أن لا شيء إيجابياً حدث في فترة ما بعد هجمات سبتمبر وحتى الهجمات الأخيرة، إذ ظهرت ذات الفكرة الإيديولوجية السطحية، وذات التساؤلات، لماذا يكرهونها؟ ولماذا هذا يحدث؟ وكأن هؤلاء الناس لم يروا الإشارات الراديكالية التي كانت تفرزها الجماعات المتطرفة في أوروبا".

وتابعت روبرتا "هناك من يرى أن المسلمين سبب الإرهاب والتطرف والأصولية، وهذا ما يؤدي إلى العنف، كما أن هؤلاء لا يدركون أن المسلمين هم أول ضحايا هذه الإيديولوجيات، بل إن معظم المقاتلين أجنب لا سوريون، ومن ارتكبوا الهجمات الأخيرة أيضاً، هم أوروبيون". وأشارت إلى أن الكثير من السياسات الأوروبية أخفقت، ليس فقط في دعم الأفراد وإنما المواطنين المسلمين الذين لهم خلفيات إسلامية، مبينة أن المتطرفين هم الذين يلعبون دوراً بارزاً في التطرف، وهذا يرجع جزئياً للأخطاء التي ارتكبتها الحكومات الأوروبية، وأساءوا تقدير الكثير من علامات التحول للراديكالية.

من جانبه، قال مدير مركز الكويت للدراسات الاستراتيجية الدكتور سامي الفرج، إن الحديث الدائر في الإعلام، يخلط ما بين الإرهاب والحرب اللامتناهية، والإصلاحات، ليعطوا فكرة، وكأنها داعش ستأتي في حال البدء في الإصلاحات أو منعها. وأضاف إن الإرهاب الذي يعتبر مشكلة هو الإرهاب العابر للحدود، وهو ما يقوم به حزب الله أو داعش أو "الفاطميون"، وغيرهم من قوات الحشد الشعبي، التي بدأت تتشكل بعشرات الآلاف من المقاتلين. وقال "يجب أن نبحت فرض عقوبات عسكرية من خلال التحالف الذي نقوده، وأبعاد هذه العقوبات علينا". وأشار الفرج إلى أن إيران ليست لديها كتائب في المناطق المحيطة بالكويت، وإنما هناك قوتان من حزب الله العراقي، ومنظمة ما تسمى بـ"عصائب أهل الحق"، وذلك لإجراء أي عمل إرهابي أو عدائي عندما توعز لها إيران ذلك. وتابع "رأينا العديد من المجموعات العراقية تتقاتل في البصرة، وتقاد من غرفة عمليات في الحرس الثوري الإيراني، والوضع ذاته يحدث في بغداد من قوات شيعية تمارس تلك الاستراتيجيات في العاصمة". وأشار إلى أن هذا الأسلوب هو ذاته ما يجمع "إيران" و"داعش"، إذ كلاهما يتحرك في بيئة محددة لها ثلاث صفات، الأولى أن يكون الوضع غير طبيعي، والآخر هو عدم الاستقرار والانقسام السياسي والطائفي، كما تعاني القوات المسلحة في تلك البيئة من نفس الأمراض الاجتماعية والسياسية، أما السبب الثالث فهو أن الوضع الأمني غير مناسب تماماً. وبيّن أن استراتيجية داعش ترى بأن سوريا أهم من

العراق، كون داعش لم تستطع أن تتغلغل في المجتمع العراقي حتى الآن. وقال "إنَّ إيران وضعت مبدأ خلق منظمات رديفة تكون تحت سلطة ولاية الفقيه، ووزعت تجنيدها في جميع الأماكن، من بينها أوروبا، حيث تستخدم المواطنين الأوروبيين من أصول عربية، في مؤسسات حزب الله، مشدداً على الحاجة لإعداد قوات لمواجهة الحرب اللامتناهية.

إلى ذلك، قال رئيس مركز الدراسات العربية والإسلامية بمعهد الدراسات الشرقية في موسكو الدكتور فاسيلي كزنييتسوف إنَّ الخطر الأكبر من وجود تنظيمات إرهابية مثل داعش، هو وجود أشخاص داعمين لها معتقدين بأنها أفضل السبل الموجودة لتحقيق بعض الأهداف. وأضاف: إنَّ الموقف الإقليمي اليوم جيد، في ظل وجود ثلاثة صراعات جديدة متمثلة في العراق وسوريا واليمن، إضافة إلى صراعين قديمين وهما الصحراء الغربية وفلسطين، وحذر من إمكانية تطور الصراعات إلى أسوأ مما هي عليه مشدداً على ضرورة الحوار لحل الكثير من المشكلات. وبيّن أن تنظيم داعش ليس التنظيم الوحيد الذي يتصرف كدولة، وإنما سبقه في ذلك تنظيم حزب الله منذ عام 2006م الذي يتصرف كدولة في المفهوم الإسلامي القديم. وقال إنَّ سبب اندلاع حركات العنف هو ظهور المشاكل الحالية المختلفة وانهيار الدول والمجتمعات، والمشكلة الأكبر من وجود داعش، هي وجود من يعتقد بأنها أفضل الموجود. مضيفاً نحتاج إلى حوار استراتيجي في منطقة الشرق الأوسط بمشاركة كل اللاعبين في الشرق الأوسط تحت مظلة الأمم المتحدة.

وأكد رئيس مركز المغرب للدراسات الأمنية وتحليل السياسات الدكتور عبدالرحيم اسليمي إنَّ القوى الكبرى حاولت جمع كل المتطرفين في ملعب واحد بسوريا، بعد فتح الممرات لكل من يحمل الفكر المتطرف، دون أن يعوا بأن الأمر سيؤثر على العالم خلال العشر سنوات المقبلة. وبيّن أن غالبية الدراسات والابحاث التي تناولت الجماعات الإرهابية ركزت على مسار الجماعات وطبيعة القيادات لها، ولم تركز على طريقة تغيير هذه التنظيمات على النظام الدولي خلال الثلاث سنوات الأخيرة. وتطرق إلى أن الجماعات الإرهابية تغير جغرافيا الأرض وليس القتل والتهجير فقط، مشدداً على ضرورة الربط بين الجماعات الإرهابية وبين مشاريع التقسيم وإعادة رسم الحدود. وقال إنَّ هناك تباعداً بين تنظيمي القاعدة وداعش في الأراضي السورية، ولكن تحالفاً قائماً بينها في دول أخرى.

وأعتبر اسليمي أنَّ الإرهاب يجمع عدة أزمات كالهوية الجماعية وتأثيرات النظام الدولي على الأفراد، إلا أن الأسباب للتمرد والإرهاب لا تزال غير واضحة ومجهولة. وتساءل عن سبب عدم انضمام الجيل المسلم الذي هاجر إلى أوروبا في خمسينات وستينات القرن إلى تلك التنظيمات الإرهابية. وقال إنَّ هناك 18 تنظيمًا يتبع تنظيم داعش على مستوى العالم وهناك علاقات بين تلك التنظيمات الإرهابية. وأشار إلى وجود عدة تكتيكات تستخدمها الجماعات الإرهابية، ولديها خلايا عنقودية وانغماسية، مبيناً أن 25 % من العمليات الإرهابية التي جرت ما بين 2005م إلى 2015م تعتمد على العمليات التي تنفذها الخلايا العنقودية. وبيّن أن هناك 6 تنظيمات مافيا كبرى موجودة في ذات الأماكن التي تتواجد بها الجماعات المتطرفة، وهناك مزاعم بتعاون

كبير بين الجانبين من أجل هدف مشترك وهو إفشال الدول المستهدفة من التنظيم.

وأوضح أسليمي أن الفرق بين داعش وغيره من التنظيمات هو أن داعش يحاول إنشاء "دولة أمة" وهو ما لم ينجح به حتى الآن. وحذر أسليمي من انتقال الطائفية والعنصرية إلى أوروبا، حيث لن تبقى تلك الحرب في العالم العربي، وإنما ستذهب إلى أوروبا بكل تأكيد خلال الخمس سنوات القادمة، وستؤدي إلى المزيد من عدم الاستقرار، في النظام الدولي، في حال عدم مواجهة داعش. وقال إن المغرب فككت أكثر من 155 جماعة إرهابية خلال الفترة الماضية، واحبطت العديد من العمليات الإرهابية، عن طريق متابعة الاشخاص المعنيين وما وراءهم، ثم الحفاظ على حماية الحدود والمطارات والانتباه الى مواقع التمويل التي تتغير باستمرار لتلك الجماعات الإرهابية.

من جانبه، قال الاستاذ المساعد في السياسة النظرية بجامعة الملك سعود في المملكة العربية السعودية، **الدكتور سعود التمامي**، إن الجماعات العابرة للحدود هي تلك الجماعات التي تسيطر على حدود دولتين أو أكثر أو أنها تتلقى التمويل وتجنّد أشخاصاً حول العالم، مبيناً أن داعش وحزب الله تنطبق عليهما مثل هذه الأمور، وقال إن العديد يتهمون الدول الهشة بأنها منبع للجماعات ما دون الدول، إلا أن تلك الجماعات قد ظهرت في دول كبرى أيضاً؛ ممّا ينفي تلك النظرية، وأشار إلى أن العالم شهد تصاعداً لتلك الجماعات الإرهابية، ووجدت الدول القوية نفسها قد فقدت السيطرة عليها واخترقت نظامها الأمني. مضيفاً أن وسائل التواصل كانت وسيطاً لنقل رسالة الإرهاب، وكانت هناك فئات اجتماعية مهيئة لاستقبالها، مشيراً إلى أن الجماعات الإرهابية تتكيف بسرعة مع المتغيرات الإقليمية، فمثلاً تنظيم داعش غير اسمه أكثر من مرة في عدة مناطق من العراق إلى سوريا، واليوم مع شعور التنظيم بأن الضغط يزداد عليه فإنه يهيئ نفسه للرحيل من العراق وسوريا والتوجه إلى مناطق أخرى. وأشار إلى أن حزب الله الذي كان يدعي تواجد له مناهضة الوجود الأجنبي والاحتلال الاسرائيلي بدأ يغير من سياسته على مرور الزمن، وبدأ الحزب في التدخل في الحرب بسوريا؛ وهذا يدل على أن هذه الجماعات تغير وظيفتها باستمرار، وليس لها مهمة معينة. وأشار إلى وجود منافسة بين داعش والقاعدة في سوريا وفي أماكن أخرى؛ بسبب محاولة السيطرة من كل جماعة على الأخرى، وهذا التنافس سيجعل التنظيمين أكثر خطورة ممّا سبق، من خلال تنفيذ عمليات إرهابية أخطر في جميع أنحاء العالم للفوز بأنصار ومهويولات أكثر. وقال: ظهرت تنظيمات "ذات وجهين" وهي جماعات أخطر من غيرها، إذ يكون لديها حضور سياسي، وأيضاً جهاز عسكري يوظفه لصالحه، ويمكن تسمية هذه الجماعات بجماعات موازية للدولة مثل جماعة حزب الله.

الجلسة الرابعة للمؤتمر: مظاهر التحولات الجيوسياسية العالمية.

قال المستشار الأول للسياسات بالمؤسسة الأوروبية للديمقراطية في بلجيكا، ديمير موارت سيري، إن عدة دول تدعم جماعات مختلفة في سوريا؛ بسبب مصالحها الإقليمية المتضاربة، فيما تخوض تلك الدول حروباً بالوكالة. وأشار إلى أن اللاعبين بالوكالة هم منظمات إرهابية، فمثلاً إيران تدعم نظام الأسد، وإن اللاعبين بالوكالة هم ميليشيات شيعية مختلفة، وللأسف فإنه بعد الاتفاق النووي مع إيران، أصبح لدى طهران ثقة أكبر في التحكم بالمنطقة، وسوريا كانت التجربة. وقال إن تركيا مثلاً يشكل لها أكراد سوريا أولوية في المحاربة، بأهمية أكبر من داعش كونها ترى في الأكراد تهديداً أساسياً لتركيا. وقال إن روسيا كانت تدعم نظام الأسد، وتسهل لإيران دعم بعض الجماعات المعارضة، أما الغرب فدعم الأكراد وبعض الجماعات السنية في سوريا، ولكن بطريقة ليست صحيحة؛ ما أدى لنتائج سلبية أدت لاحقاً لظهور داعش وقوتها.

وأشار إلى وجود أكثر من 6 آلاف مقاتل أجنبي من أوروبا الشرقية، و500 منهم من بلجيكا لوحدها، مبيناً أن تركيا سمحت لهم بالدخول، كما أن الاتحاد الأوروبي تجاهل مشكلة الإرهاب والأزمة السورية، ولولا أزمة اللاجئين وتفجيرات أوروبا لما انتهت تلك الدول لأهمية هذا الموضوع. وقال إنه يجب إيجاد طرقٍ للتعامل بين الاستخبارات الأوروبية ودول مجلس التعاون الخليجي، مبيناً إلى أن إخفاقات في التبادل للمعلومات بين أوروبا وتركيا، أدت لتفجيرات بروكسل.

وأشار إلى أن الشرطة الأوروبية "اليوروبول" أسسوا وحدة خاصة منذ 2015م، لمنع تجنيد الإرهابيين عبر الإنترنت، وهم يراقبون تويتر وغيرها من وسائل التواصل الاجتماعي الأخرى، إلا أنهم يواجهون مشكلة عدم التحدث باللغة العربية، ولذا فإن دول الخليج يمكن أن تكون شريكاً حقيقياً وجيداً في مسألة منع التجنيد للمنظمات الإرهابية عبر الإنترنت.

وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي والدول الإقليمية يجب أن تكون جادة بمكافحة الإرهاب بكافة أشكاله ودون أي تمييز بين حركات إرهابية دون أخرى. وشدد على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب، سواء التمويل لتلك المنظمات أو أدبياتها أو التاريخ أو الإيديولوجيات، أو الأفكار التي تصدر لأوروبا، أو حتى استخدام الدين في التجنيد. وأشار إلى أن غالبية المقاتلين الـ500 من بلجيكا هم من المغرب العربي، والذين يعتبرون الجيل الثالث في بلجيكا، وليست لديهم هوية مغربية، كما أنهم لا يشعرون بأنهم بلجيكيون، ولذا فهم فاقدون للهوية، ومنحتهم المجموعات الإرهابية هوية جديدة، لتصبح سبباً وقضية ليحاربوا من أجلها. وتابع "المجتمعات الإسلامية في أوروبا تحتاج للمدارس الإسلامية، وتحتاج إلى فهم الدين الصحيح، ويمكن لدول أوروبا بالتعاون مع الدول الإسلامية أن تقوم بذلك الدور، بدلاً من أن تقوم به مجموعات إرهابية".

مفاوضات إيرانية أمريكية.

إلى ذلك، قال مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة "دراسات" الدكتور أشرف كشك إن الاتفاق النووي مع إيران جاء بعد 3 نقاط، الأولى كون إيران تسعى لمفاوضات إقليمية، والولايات المتحدة كانت تسعى لمفاوضات نووية، إلا أن الصيغة التي وصلوا لها هي وجود توازن في المصالح بين الدولتين. وبين أن الاتفاق النووي مع إيران هو مؤشر جديد لتغير معادلة الأمن الإقليمي، كما أنه بداية جديدة لمرحلة جديدة من الصراع الخليجي الإيراني. أمّا النقطة الثالثة، فهي اختزال مخاطر إيران في الأمن النووي، وخروج القرار في المنطقة من يد الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، ووفق التوافقات في المصالح بين القوى الكبرى. وأشار إلى أن من أخطر ما يحدث في المنطقة هو تشكك دول مجلس التعاون الخليجي في السياسة الأمريكية من جهة، ومحاولة إيران لتصدير الأزمة الداخلية والسياسية والأمنية والهيكليّة، من جهة أخرى. وأوضح كشك "توجد مشاكل وجدل داخل إيران حول ولاية الفقيه، وهناك مشكلة كبرى أيضاً في الخلافات والانشقاقات والمشاكل المجتمعية داخل إيران، فضلاً عن مشاكل الطائفية والتي قد تظهر في الدول الأوروبية أيضاً، إذ إن هناك 10 اثنيات داخل إيران فيما تقوم طهران بمحاولات هدم الكنائس والجوامع السنّة".

وأشار كشك إلى وجود 100 تصريح رسمي ضد دول الخليج العربي من إيران بين عامي 2011 و2015، منها حوالي 64 ضد البحرين و 36 تصريحاً ضد دول الخليج بشكل عام، مبيناً أنها سعت أيضاً لتجهيز "الجيش الموازية"، فيما استطاعت دول الخليج العربي إجهاض أكثر من 300 محاولة تهريب أسلحة لليمن. وأكد أن إيران تعمل وفق منظومة إقليمية والتي بدورها تعمل وفق محورين، الإيراني الروسي والأمريكي الأوربي، وعلى دول الخليج أن تختار أحدهما. وأشار كشك إلى أن امتلاك إيران للسلاح النووي ليس بعيداً، إلا أن المخابرات الأمريكية لم تكتشف أساساً أيّاً من الدول التي امتلكت سلاحاً نووياً سابقاً. وتابع "سينتهي الحديث عن الأمن الإقليمي حال امتلاك إيران للسلاح النووي؛ إذ ستسعى طهران لفرض رؤاها في المنطقة، وستكرس الخلل في توازن القوى". وأشار إلى أن دول الخليج ستسعى لامتلاك السلاح النووي أيضاً حال امتلاكه من قبل إيران، وهو ما قد ينتج عنه مشاكل بيئية وأخرى تتعلق بالتقنية نفسها. وأوضح كشك أن أمام دول الخليج 5 خيارات، أولها توازن القوى مع إيران، بعد إنشاء قوى مثل القوى العربية المشتركة، والتحالف العسكري الإسلامي. والثاني، ضرورة وجود نوع من التوافقات في السياسات الخارجية تجاه إيران، وهي تلعب على الثغرات الموجودة، فيما ينص الخيار الثالث على أن دول الخليج بحاجة لشراكة دولية، ويجب البحث عن أسس جديدة للشراكة.

والخيار الرابع هو المواجهة الإعلامية والأكاديمية، إذ لا يتم الحديث عن إيران إلا في ظل وجود أزمة، بينما نجحت إيران في الوصول للمراكز البحثية الغربية، وتصدر كتباً ضد دول مجلس التعاون، ويجب على دول الخليج أن تصل لهذه المراكز. وشدد على ضرورة دعم المملكة العربية السعودية في جهودها لنشر الإسلام والجهود الأخرى المبذولة في أفريقيا لإيقاف إيران عما تفعله.

بسط النفوذ الإيراني.

من جانبه، قال الزميل أول معهد هولندا للعلاقات الدولية **بيتروس هندريكس**، إن إيران تريد بسط نفوذها خارج حدودها لدى المجتمعات الشيعية، مستغلة إدعاءات المظلومية سواء أكانت حقيقية أم لا، مشيراً في الوقت ذاته، إلى وجود أخطاء في التعامل مع الشيعة في تلك الدول عبر احتوائهم. وأشار إلى أن رفض المالكي للسنة في العراق وتمييزه ضدهم خلق داعش، أما بشار الأسد، ورغم أنه شيعي، إلا أن الأقلية العلوية غير مرتبطة بالشيعة الإمامية الاثني عشرية، أما حزب البعث فهو الذي كان قريباً من الأقلية العلوية. وأشار إلى أن حزب الله وعلى مدى سنوات طويلة، كانت لديه قوات أمنية حصل عليها من خلال المكانة التي نالها بعد مقاتلته لإسرائيل في 2006م، وهو لازال يعتبر من القوى الناعمة، وتعرض للكثير من الخسائر بسبب حربه ضد إسرائيل. وعن التقارب بين حماس وحزب الله رغم اختلاف مذهبهما، فأشار إلى أنه بسبب رأس المال السياسي، والذي سينضب بسبب دعم حزب الله وإيران للأسد، مبيناً أن حماس تشاهد بشكل سلبي ذبح السنة في سورياً من قبل النظام السوري. وأكد وجود دعم مالي للحوثيين في اليمن، كما أن إيران تساند المسيحيين في أرمينيا، وليس الشيعة في أذربيجان، ولذا فهي تحاول أن تزيد من التحديات الخارجية، وبالتالي زيادة نفوذها الخارجي. وبيّن بيتروس أن إيران دعمت الولايات المتحدة في تشكيل حكومة كرزاي في أفغانستان عام 2001م، ولكن جورج بوش كافأها بالقول بأن إيران هي محور الشر. وشدد على أن إيران ستستمر في دعم حزب الله والأسد والحكومة العراقية، وستقوم بكل ما يمكنها لمنع وصول نظام سني إلى الحكم في العراق.

إلى ذلك قال المدير التنفيذي لمجموعة مراقبة الخليج في الكويت **الدكتور ظافر العجمي**، إن هناك ارتباطاً في دول الخليج بعد اتفاق 1+5 كونه لا يوجد أي باب خلفي، بل ترك الولايات المتحدة الأمريكية لتلعب بالمنطقة. وتابع "بعد عاصفة الحزم ورعد الشمال، استطاعت دول الخليج أن تمسك بزمام الأمور من جديد في المنطقة، وأكدت أنها قادرة على رفع كلفة أي حرب ستدخلها إيران، ولذا يجب إدامة خطوط التماس مع إيران حتى تفقد عنصر المفاجأة". وأشار العجمي إلى أن حيز المناورة الخليجي يتمثل باختيار الإجراءات الحادة، ومن بينها الخيارات الاقتصادية، فالحرب الاقتصادية قد تمتد لزمن السلم وليس فقط في المعارك، متسائلاً "هل لدول الخليج القدرة على مناوأة إيران بمواجهة اقتصادية؟". وأكد أن الحرب الاقتصادية قد تؤدي لتركيع حكومة طهران، ودفعها لقبول قرار قاسٍ بالتعايش مع دول الخليج، وقرار فرض العقوبات الاقتصادية يلغي حلمها بالهيمنة، وهو ما لا يقبله الكبرياء الإيراني. وأشار إلى أن الحرب النفطية هي خيار آخر، وهي تكون في مجال الأسعار والحصص، مبيناً أننا نعيش حالياً في هذه المرحلة، ويجدر بنا حسن استخدامها، وهو ما يحدث حالياً من تضيق للخناق على إيران". وبيّن أن دول الخليج لديها آليات للدفاع عن الاقتصاد الخليجي، والذي يتميز بالقوة والتنوع، مقابل الاقتصاد الإيراني المنهك، مشدداً على ضرورة مقاطعة النظام المصري لإيران، وخلق أزمات تمويل لها، وتشكيل مكتب لمقاطعة الطرف الثالث الذي يتعامل مع إيران.

وأشار العجمي إلى أن من بين الخيارات السياسية هو دعم المضطهدين في إيران، من خلال الاعتراف بحقوقهم المشروعة كالأحوازيين أو غيرهم، مشيداً بموقف السعودية وقطر والإمارات بتأييدها قراراً أممياً أدان إيران بمجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في مارس الماضي، إضافة إلى المؤتمر الشعبي لدعم الأحوازيين في الكويت. وأكد أن تخفيض العلاقات الدبلوماسية وقطعها هو أحد التدابير القسرية في العلاقات الدولية، وطرد السفير كإجراء جماعي يعد إهانة لا يتحملها نظام طهران أمام شعبه، يرافقه تصعيد من الدول العربية، وإعادة النظر في المعاهدات معها. وتابع "من الإجراءات السياسية أيضاً شيطنة طهران أمام الدول الغربية، والتأكيد على أن النظام الإيراني عامل عدم استقرار دولي". وأكد العجمي أن من بين الخيارات أيضاً هو الخيار العسكري، كون مكامن القوة والضعف وميزان القوة لصالح الخليج بشكل عام؛ فالجيش الخليجي هو الأكثر تأهيلاً وتدريباً وعقيدة وتسليحاً خارج حلف النيتو، والجيش الخليجي يمثل الكتلة الثانية في الوطن العربي، حيث الأولى هي المغرب العربي، وذلك لحين تعافي مصر وسوريا وعودتهما لقوتهما. وأشار إلى أن خلق قوة عربية مشتركة هو أمر قوي أيضاً، ويعد من الأمور المعنوية التي ترفع من شأن الجيوش العربية، مشيراً إلى أن العسكري الخليجي يفخر بأنه لم يمثل في يوم من الأيام دور المذل لشعبه، كما في جيوش الدول الأخرى. ولم تتم عسكرة الشارع في أي دولة خليجية، ولذا فإن العسكري الخليجي لديه ترابط مع شعبه". وأشار إلى إمكانية تعزيز العلاقات العسكرية بين الخليج وواشنطن، فالمقاتل الأمريكي لم يرحل، ولا زالت دروعه منتشرة على الساحل العربي، وبقاء الأصول العسكرية الأمريكية مجال استثمار للمناورات والهياكل العسكرية الأخرى، ويمكن استغلال حلف النيتو، ودفع الرياض ومسقط للانضمام مع معاهدات ذلك الحلف.

وأكد أن عاصفة الحزم وإعادة الأمل ودرع الشمال، نجحت بوقف "جمهورية الحوثيين الإسلامية" وما تبقى هو الجزء الثاني من الحرب.

تحديد التحديات.

من جانبه، أكد محلل السياسات بمركز أوروبا للسياسات في بلجيكا **آندريا فرونتيني**، إن الجميع يحاول تحديد التحديات والأهداف العامة لأوروبا بعد سيناريو الحرب الباردة التي انتهت سابقاً. وأن الاتحاد الأوروبي لديه قوة بعد الاتفاقيات المشتركة التي وقعها، والقوانين المتعلقة بسياسات الدفاع الأمنية، فضلاً عن تحديث استراتيجياته. وأكد ضرورة أن تنتبه دول الاتحاد الأوروبي على الأزمة المالية الحالية، وتوحيد الانقسامات حول ملف المهاجرين، إضافة إلى التركيز على الأمن والدفاع بين دول الاتحاد الأوروبي، والتكامل مع دول مجلس التعاون.

الجلسة الخامسة للمؤتمر: مستقبل التحولات الجيوسياسية .. الى أين يتجه العالم؟

أشار مدير مشروع الشرق الأوسط بمركز بحوث السياسات التطبيقية بجامعة ميونخ ألمانيا مايكل باور إن سياسة ألمانيا كانت في استخدام خيارات استراتيجية غير مباشرة، فيما فضلت أيضاً السياسات الأجنبية الخارجية للوصول إلى حل وسط. وشدد على أن إيران تسعى لإقامة أرضية مشتركة مع الحلفاء والخصوم، وهو ما يعزز السيادة الألمانية في دول العالم. وقال إن ألمانيا عبر العصور اتجهت لدعم القوى المدنية وسعت بعد الحرب الباردة للتوسع في المجتمع الألماني وتأسيسه بشكل أفضل، وأقوى أمنياً بعيداً عن أوروبا الغربية. وأكد باور أن مشكلة اللاجئين والمخاطر التي تواجهها الدول الأوروبية يجب أن تكون محل بحث سريع، مشيراً إلى أن الموقف الألماني لا يجيب على تساؤلات حول تلك التحديات. وأضاف أن ألمانيا لا تفضل الخيار العسكري دائماً، إذ إن الغالبية العظمى لصانعي القرار في البرلمان والحكومة، يرون بأن الحوار السياسي يكون في عدة أحيان أفضل من القوة العسكرية والتي قد تكون غير مناسبة للوصول إلى الأهداف السياسية، ومنها نظرة ألمانيا للمشاركة في الحرب ضد أفغانستان. وشدد على أن المشاكل في أفغانستان خلقت مشاكل أمنية للألمان، كما أن الغزو الأمريكي للعراق كان بمثابة إخفاق تام للسياسات. وأشار إلى أن استطلاعات الرأي العام الألماني كشفت عن تردد في أي مشاركة عسكرية دولية، وهو أمر يحدث لأول مرة منذ العام 2001م بعد هجمات 11 سبتمبر. وأكد أن ألمانيا أيضاً لا تميل لتقديم الأسلحة إلى المجموعات الإرهابية أو غير المعروفة، بل دعمت مجموعات معروفة مثل البيشمركا الكردية. وشدد على أن تركيز ألمانيا في مكافحة الإرهاب يأتي على المستوى المحلي، وليس المهام العسكرية في الخارج.

تهديدات حول العالم.

من جانبه، أكد مدير مركز دراسات التهديدات غير المتماثلة الدكتور لارز نيكادر أن هناك العديد من التهديدات لدول العالم، من المجموعات الإرهابية واللاعبيين "دون الدول"، مؤكداً أن التهديد قد يأتي من دول أخرى أيضاً. وشدد على أن التهديد قد يتعلق بضعف الأمان عبر الإنترنت، أو الهجمات على شبكات الإنترنت، والتي قد تواجه مشكلة في الكشف عن التعرض للهجوم أساساً، داعياً إلى الاستفادة من الخبراء الذين يحاولون اكتشاف الثغرات الأمنية. إلى ذلك، أكد رئيس مركز البحوث التطبيقية بمعهد الدراسات الأمريكية الدكتور بافل شاريكوف، أن هناك 700 ألف مستخدم للفيس بوك من البحرين، مشيراً إلى أن المملكة من أكبر الدول بالنسبة للمشاركة في الإنترنت. وأكد أن ذلك يعد مخاطرة أمنية، إلا أن شعب البحرين يبدو واعياً.

إعادة انتقال قوى.

وفي السياق ذاته، أكد زميل أول في برنامج الديمقراطية وسيادة القانون في معهد كارنيجي البلجيكي الدكتور ريتشارد يونغز أنَّ هناك إعادة انتقال وتحول للقوى بين الدول، مشيراً إلى أنه وبسبب التقنية الحديثة فإن العلاقة بين الشعوب والدول تغيرت، ولذا فإن هناك تغيراً في العلاقات بين الدول، وفي داخل الدول ذاتها. وأشار إلى أن مسائل الهجرة ومكافحة الإرهاب لا ينظر إليها بالشكل المطلوب، كما أن الاتحاد الأوربي يتحدث عن أسباب هجرة المواطنين إليه، ولكنه لا يحاول حل الأسباب الجذرية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للاجئين. وشدد على أنه من الضروري أن يكون هناك "تصميم" وتغير جديد في الشرق الأوسط، متوقعاً أن في المستقبل سيكون هناك المزيد من التحكم في العلاقات بين الدول، والتي سيحكمها الأمن القومي، وهو ما سيسود بسبب التغيرات الجيوسياسية، والمعايير الإقليمية.

الخليج وأمريكا.

إلى ذلك، أكد الباحث أول بمعهد دول الخليج العربي بواشنطن الدكتور حسين إبيش، أنَّ هناك إشكالات سياسية بين دول الخليج وأوباما، مشيراً إلى أنَّ الرئيس الأمريكي لا يقوم بوضع السياسات بالضرورة، وهو يمكن أن يقوم بذلك أحياناً فقط، كما أنَّ معظم السياسات يتم تشكيلها على فترة طويلة جداً، والرئيس هو مفاوض فقط، ويقرر في النهاية بعد هذا التفاوض. وأشار إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تنادي بالانفتاح على آسيا، إلا أنه لا يوجد حتى في مدونة السلوك الوطني، أو في سياساتها ووثائقها، مشيراً إلى أن قائمة الأولويات لدى الولايات المتحدة من ابتكارات الرئيس، والذي بدوره حمل عدة أثقال من إدارة الرئيس جورج بوش. وأكد أن اتفاقاً للرأي جرى بعد حرب العراق للتجنب في الدخول بأي تدخل عسكري في الشرق الأوسط، وهو على عكس ما حدث أيام إدارة الرئيس بوش والتي لم تمتلك حداً للأطماع الخارجية. وأشار إلى أن قائمة أوباما للأولويات الخارجية، بدأت بعزمها وقف إيران عن امتلاك النشاط النووي، وهي موروثه من القائمة السابقة الأمريكية، مبيناً أن الاتفاق النووي حدث بعد تنازل الغرب عن رفع العقوبات عن إيران، وقال إبيش إن هناك تصميمًا أمنياً جديداً في منطقة الخليج بسبب تصريحات أوباما بأن الشرق الأوسط لم يعد مهماً لأمريكا، وأن إدارته تتجه للصين، ولذا فإن الولايات المتحدة لن تعمل مع إيران على حفظ أمن الخليج العربي. وبيّن أن واشنطن تعرف أن إيران تعارض الأهداف الاستراتيجية لها في المنطقة، ولكن احتمالية التقارب قد تحصل بين الدولتين بعد أن تسحب الولايات المتحدة الأمريكية قواتها من المنطقة، وهو أمر مستبعد.

"الملتقى الحكومي لحكومة مملكة البحرين"

مركز عيسى الثقافي -مملكة البحرين

18 سبتمبر 2016م

عرض: هيئة تحرير الدورية

الرعاية:

عقد الملتقى برعاية كريمة من صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء الموقر، ومبادرة من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء.

أهمية الملتقى:

تأتي أهمية هذه الفعالية في تعزيز مساعي تحقيق الرؤى وتنسيق العمل الجماعي في صيغة أكثر تكاملية وفعالية بما يصب نحو تحقيق الخطط الموضوعة لصالح المواطنين، تلبية لتوجيهات حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى - حفظه الله ورعاه - لمواصلة العمل الجاد نحو الأولويات والأهداف التنموية التي حددتها المملكة لتحقيق تطلعات المواطنين على مختلف المستويات.

المشاركون:

جميع مستويات الإدارة التنفيذية بالحكومة، من الوزراء والوكلاء والوكلاء المساعدين والمدراء في جميع الوزارات والهيئات الحكومية.

التوقيت:

عقد في الثامن عشر من شهر سبتمبر 2016، بمركز عيسى الثقافي بمملكة البحرين.

الكلمات:

صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة

ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء

في كلمة خلال الملتقى لصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء أشار سموه إلى أهداف وأدوات العمل الحكومي في المرحلة المقبلة؛ من أجل بلوغ مراحل أكثر تقدماً في تحقيق تطلعات المواطنين، وأكد سموه على حب التحدي وعشق الإنجاز الذي يؤطر الجهود نحو المزيد من التنمية والتطوير؛ مما يقاس نجاحه بتحقيق مصلحة المواطن البحريني الذي هو محور التنمية وغايتها، كما يوجه حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى حفظه الله.

وحدّد سموه المبادئ الثلاثة - الاستدامة والعدالة والتنافسية - كمرتكزات للتنمية تتصل بالأهداف الثلاثة في المرحلة القادمة، وهي إعادة رسم دور القطاع العام من المحرك الرئيسي للاقتصاد، إلى المنظم والشريك للقطاع الخاص، ودعم الإبداع والتفوق لتحفيز التنافسية، والاستثمار في المواطن للارتقاء بمستواه المعيشي.

وأضاف سموه: إنّ تحقيق تلك الأهداف يتطلب تفعيل أربع أدوات حكومية، وهي تحسين جودة الخدمات الحكومية، وتطوير الأطر التشريعية والتنظيمية، وتسهيل كافة الإجراءات الحكومية، ومواصلة توفير بنية تحتية عالية الجودة.

وفيما يلي نص الكلمة التي ألقاها سموه:

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب السمو الملكي العم العزيز الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء الموقر حفظكم الله ورعاكم.

أصحاب السمو والمعالي والسعادة، الضيوف والحضور الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

صاحب السمو العم العزيز، إنّ رعايتكم لهذه الفعالية لها قيمة قصوى لدينا جميعاً، إذ إنّ انعقاد الملتقى الحكومي 2016م لأول مرة في مملكة البحرين يرتبط توقيته بمناسبةٍ عزيزة، وهي مرور ثماني سنواتٍ على رعاية سيدي حضرة صاحب الجلالة الملك الوالد حمد بن عيسى آل خليفة - حفظه الله ورعاه - لإطلاق أول رؤية اقتصادية في مملكة البحرين في عام 2008م.

تلك المناسبة التي تغمرنا جميعاً بالإرادة والتصميم على بلوغ أهداف الرؤية التي قامت على مبادئ الاستدامة والعدالة والتنافسية، حين قال جلالتة: الهدف من هذه الرؤية الاقتصادية لعام 2030م هو المواطن، الفرد البحريني، بالتنمية التي لا يكون المواطن هدفها لا فائدة منها، ولا نريدها.

تلتقي اليوم في هذا الجمع المبارك مختلف المستويات الإدارية بالحكومة، ليس من أجل استعراض الإنجازات وحسب، وإنما أيضاً من أجل التوجه معاً للمستقبل، بسواعدٍ متكاتفه بكل عزمٍ ومسؤولية. صاحب السمو الملكي، الحضور الكرام،

منذ تدشين الرؤية واجهت المنطقة والعالم تحدياتٍ متعددة، ولعلنا نستذكر معاً ما شهده العالم من تبعات الأزمة المالية في عام 2008م، والتحديات التي مرت بالمنطقة والمحاولات التي سعت لإبعادنا عن مسار التطور والتنمية في عام 2011م، وما نواجه اليوم من تحدياتٍ إنخفاض أسعار النفط بالأسواق العالمية.

ولكن جاءت هذه التحديات على قدر عزمنا، وإصرارنا على تحقيق الأفضل لصالح الوطن والمواطنين، وبفضل تكاتف الجميع كنا وما زلنا قادرين على تخطي التحديات التي تواجه المراحل المختلفة للتنفيذ، فنحن جميعاً لدينا حبٌ للتحدي وعشقٌ للإنجاز.

بفضل قيادة وحكمةٍ سموكم والعمل الدؤوب من قبل الجميع، تمكّننا من تطوير منظومة العمل الحكومي من حيث التخطيط الاستراتيجي والتنفيذ الفعّال، سعياً نحو تحقيق أهداف الرؤية من خلال مشاريع ومبادراتٍ حكومية شاملة.

وقد شكّلت تلك المشاريع والمبادرات برنامج عمل الحكومة في الفصول التشريعية التي تلت تدشين الرؤية، وأدى ذلك إلى التوجه بثبات نحو تحقيق إنجازاتٍ متعدّدة، ومن بينها نمو الناتج المحلي الإجمالي 28% خلال الفترة من عام 2008م إلى عام 2015م وارتفاع نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية إلى 80% من الناتج المحلي وزيادة إجمالي الصادرات غير النفطية بنسبة 290% والاستمرار في خصخصة الخدمات الحكومية بقطاع الطاقة لتبلغ مساهمات القطاع الخاص في إنتاج الكهرباء والماء أكثر من 80% والشروع في بناء خمس مدن إسكانية جديدة تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية لتوفير أربعين ألف وحدة سكنية بمشاركة القطاع الخاص، وقد ساهمت هذه الجهود التنموية في زيادة دخل الأسرة البحرينية بنسبة 47% منذ تدشين الرؤية. ونستطيع اليوم أن نفخر بما تم تحقيقه من أهداف الرؤية، ونتطلع بأن يتواصل هذا الإنجاز خلال الأعوام القادمة.

هذه الإنجازات تحققت بالجهود المخلصة التي تبذل في كافة المؤسسات الحكومية، بمختلف المستويات الإدارية والتنظيمية بقيادة سموكم، وكذلك تعاون ممثلي السلطة التشريعية مع الحكومة، وهو ما يشكّل اليوم نموذجاً حضارياً بارزاً لمملكة البحرين على مسار التطور والنماء.

كما إن ما تم مؤخراً من تدشين لرؤى تنموية من قبل أشقائنا في دول مجلس التعاون يؤكد على صواب المسار الذي انتهجناه في مملكة البحرين منذ سنواتٍ عديدة.

صاحب السمو الملكي، الحضور الكرام،

مسؤوليتنا الوطنية تحتم علينا الاستمرار بالعمل، وبذل الجهود المتواصلة، بإخلاصٍ ومهنية؛ لتحقيق تطلعات المواطنين الكرام، وهو شرفٌ والتزامٌ لنا جميعاً، ومن هذا المنطلق سيستمر العمل على تطوير أداء الأجهزة الحكومية؛ من أجل التميز في تنفيذ مختلف البرامج والمشاريع التي تصب في تحول الرؤية إلى واقع ملموس.

وتتطلب أولويات المرحلة القادمة تحقيق ثلاثة أهداف وهي: تعزيز الجهود لإعادة رسم دور القطاع العام من المحرك الرئيسي للاقتصاد إلى المنظم والشريك للقطاع الخاص بالنمو، وتكثيف المبادرات لدعم الإبداع والتفوق، واستمرار الاستثمار في المواطن لرفع مستواه المعيشي.

ولتحقيق ذلك لا بدّ من تفعيل عدد من الأدوات الحكومية، منها تحسين جودة الخدمات الحكومية للمواطن من إسكان وصحة وتعليم وغيرها، وتطوير الأطر التشريعية والتنظيمية لزيادة القدرة التنافسية دولياً، ومواصلة تسهيل كافة الإجراءات الحكومية، وأخيراً توفير بنية تحتية عالية الجودة تواكب متطلبات المستقبل على أن يتماشى مع ذلك تنفيذ فعّال عبر تنسيق الأولويات، ووضع خطط تنفيذية واضحة، والاستغلال الأمثل للموارد لرفع الإنتاجية وجودة الخدمات واستدامتها، وزيادة تفعيل المسؤولية والمحاسبة.

صاحب السمو الملكي،

بالنيابة عن جميع القياديين في حكومة مملكة البحرين، أؤكد لكم اليوم إنّ عزمنا أكبر من أي تحديات تواجهنا، وبتكاتف الجميع سنواصل العمل، بفضلٍ من الله، وتوجيه من جلالة الملك الوالد حفظه الله ورعاه، ودعم سموكم الكريم لتحقيق الغايات المنشودة من أهداف التنمية والتطور لصالح كافة أبناء البحرين المخلصين.

وبتكامل الجهود وبعزيمة الجميع سنواصل مسيرة الإنجازات الوطنية المباركة. ونؤكد لكم اليوم أننا جميعاً لدينا حبٌّ للتحدي وعشقٌ للإنجاز.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وقد تضمن جدول أعمال الملتقى الحكومي عدّة بنود هي:

1. العرض الذي قدّمه صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء تناول (أولويات العمل الحكومي في المرحلة القادمة).
2. كلمة سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء حول (الرؤية الاقتصادية 2030 ومسار الإنجازات).
3. كلمة معالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء حول (بيئة مستدامة وبنية تحتية متكاملة).
4. العرض الذي قدّمه السيد محمد بن إبراهيم المطوع وزير شؤون مجلس الوزراء حول (الأولويات الحكومية وخطط التنمية).
5. الجلسة الحوارية بعنوان (حاجة القطاع الخاص إلى بيئة محفزة للنمو) شارك فيها وزير النفط ووزير الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني ووزير الصناعة والتجارة والسياحة والرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الاقتصادية.
6. الجلسة الحوارية بعنوان (تطوير أداء وجودة وكفاءة الخدمات الحكومية) شارك فيها وزير التربية والتعليم ووزير العمل والتنمية الاجتماعية ووزير الإسكان ووزارة الصحة ووزير شؤون الشباب والرياضة.

ويمكن تفصيل ذلك على النحو التالي:

خلال العرض الذي قدّمه صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء للحديث عن أهم أولويات المرحلة القادمة من العمل الحكومي أكد سموه التمسك بمبادئ الرؤية الثلاثة، وهي الاستدامة والتنافسية والعدالة، في الانطلاق نحو مرحلة جديدة من العمل الحكومي، بصورة تلبي متطلبات المرحلة الحالية، وتستوعب متغيرات المستقبل. وحدّد سموه الأهداف والمتمثلة في إعادة رسم دور القطاع العام، من المحرك الرئيسي للاقتصاد إلى المنظم والشريك للقطاع الخاص، ودعم الإبداع والتفوق لتحفيز التنافسية، والاستثمار في المواطن؛ لرفع مستواه المعيشي. كما أشار سموه إلى أن تنفيذ هذه الأهداف سيتم من خلال تفعيل الأدوات والتي تتمثل في تحسين جودة الخدمات الحكومية، وتطوير الأطر التشريعية والتنظيمية، وتسهيل كافة الإجراءات الحكومية، إلى جانب مواصلة توفير بنية تحتية عالية الجودة.

كما ألقى سموه الضوء على جملة من الإنجازات التي تحققت منذ عام 2008م، معتبراً أنها مصدر للفخر، وتشكل دافعاً أقوى يحفز نحو مواصلة تحقيق الإنجازات لصالح الوطن والمواطنين في المرحلة المقبلة؛ الأمر الذي يثبت مدى مقدرة البحرين على التعاطي مع تلك التحديات، بحبٍ للتحدي وعشقٍ للإنجاز؛ لتحقيق ما يطمح إليه الوطن والمواطن. مؤكداً سموه على أهمية العمل على تنفيذ مبادرات الرؤية الاقتصادية، بوتيرة تواكب متطلبات المرحلة المقبلة، وبالجودة التي تتطلبها كل مرحلة من مراحل تنفيذها، بما ينعكس أثرها على مزيد من التطور والازدهار للوطن والمواطن.

وتتوزع الإنجازات المتحققة في مسارات الرؤية الثلاثة متمثلة في المسار الاقتصادي ومسار الحكومة ومسار المجتمع، ففي المسار الاقتصادي قال سموه بأنه قد "نجحنا في زيادة التنوع الاقتصادي، حيث بلغت مساهمات القطاعات غير النفطية 80% من الناتج المحلي، واستمر الناتج المحلي بالنمو الإيجابي منذ 2008م بنسبة إجمالية بلغت 28%، كما استطعنا زيادة استقطاب الاستثمارات الأجنبية بثلاثة أضعاف في الفترة من 2009م إلى 2014م، وارتفع دخل الأسرة البحرينية بنسبة 47% منذ عام 2008م.

وعلى صعيد إنجازات المسار الحكومي، أشار سموه إلى أن المملكة استطاعت أن تنشئ وتفعل عدداً من الأجهزة التنظيمية والرقابية التي تساهم حالياً في رفع مستوى الأداء الحكومي، وتحسين الخدمات؛ لصالح المواطنين في عدة قطاعات. كما واصلت في تطوير خدمات الحكومة الإلكترونية وفق أفضل الممارسات العالمية؛ لتكون في المركز الأول عربياً لعدة سنوات وفق تقارير الأمم المتحدة، حيث توفر الحكومة اليوم أكثر من 350 خدمة إلكترونية للمواطنين والمقيمين والزوار. ولفت سموه إلى أنه ومن خلال تحرير قطاع الاتصالات وزيادة التنافسية فيه، فقد تم تحسين الخدمات للعملاء وتقديم أفضل الأسعار للمواطنين، وخلق فرص العمل النوعية، حيث بلغت نسبة البحرين في قطاع الاتصالات 67%؛ ليكون الأول من حيث نسبة البحرين في القطاع الخاص.

وبالنسبة للإنجازات على مسار المجتمع والخدمات المقدمة للمواطنين فقد قال سموه "لقد بدأنا في إنشاء 5 مدن إسكانية جديدة تنفيذاً للتوجيهات الملكية السامية بإنشاء 40,000 وحدة سكنية للمواطنين، وأن حجم هذا العمل الذي تقوم به الحكومة اليوم يفوق إجمالي عدد الوحدات التي أنشئت منذ البدء في توفير الخدمات الإسكانية في المملكة". وأشار سموه إلى أنه تم خلال الفترة الماضية تفعيل دور الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب للتأكد من استقلالية التقييم ووضع أدوات فاعلة للقياس التي تساهم في تحديد احتياجات التطوير ورفع الجودة. ونوه سموه إلى أنه وبالنسبة لقطاع الشباب والرياضة، ومن أجل استثمار الطاقات الشبابية لنهضة المجتمع، فقد تم العمل على زيادة المنشآت لإقامة البرامج بكافة مناطق البحرين لتصل إلى 125 منشأة رياضية وشبابية، وأنه وخلال الفترة نفسها، تم تحقيق إنجازات غير مسبوقة بالمحافل الأولمبية والدولية. وبسبب نجاح المملكة في تنظيم سباقات الفورمولا واحد على مدى 11 عاماً، تم الاستعانة بالخبرات البحرينية لتنظيم هذه السباقات لدى الدول الأخرى.

كما حدّد سموه أهم أهداف المرحلة المقبلة من العمل والأدوات التي يمكن من خلالها تنفيذ الأهداف؛ حيث أكد سموه أن أهم الأولويات التي سيتم التركيز على تحقيقها في المرحلة القادمة تتمثل في تعزيز الجهود لإعادة رسم دور القطاع العام من المحرك الرئيسي للاقتصاد إلى المنظم والشريك للقطاع الخاص بالنمو، مع التركيز على قطاعات السياحة، والخدمات اللوجستية والصناعات التحويلية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات المالية. إلى جانب دعم الإبداع والتفوق من خلال برامج ومبادرات تعزّز التطور. والاستثمار في المواطن عبر التعليم والتدريب وتوفير الفرص لتمكينه من بلوغ الارتقاء الحقيقي لمستواه المعيشي.

وأشار سموه إلى أن تحقيق الأهداف السابق ذكرها سيتم من خلال أدوات محددة تمتلكها الحكومة تتبلور في أربع أدوات رئيسية هي: تحسين جودة الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين من تعليم وصحة وإسكان، وتطوير الأطر التشريعية والتنظيمية، وتسهيل كافة الإجراءات الحكومية، إلى جانب العمل على مواصلة توفير بنية تحتية عالية الجودة تواكب متطلبات المستقبل.

وأوضح سموه أن كيفية تنفيذ كل أداة من الأدوات الرئيسية الأربع يتم من خلال نقاط محدّدة، حيث أشار سموه إلى أن تنفيذ تحسين جودة الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين من تعليم وصحة وإسكان يتأتى من خلال العمل على تفعيل أدوات قياس الجودة والرضا عن الخدمات المقدمة، وتقديم كافة الخدمات الحكومية من خلال قنوات إلكترونية، وتوحيد مراكز الخدمة وتمديد ساعات عملها، والاستغلال الأمثل للموارد في تقديم الخدمات الحكومية لرفع جودتها وضمان استدامتها. أما تطوير الأطر التشريعية والتنظيمية فقد نوه سموه بأنه خلال الثلاثة الأعوام الماضية تم إقرار 32 تشريعاً لدعم النمو الاقتصادي وخلق الفرص، وأنه خلال المرحلة القادمة يجب علينا الاستمرار في تطوير الأطر التشريعية، وتفعيل تلك التشريعات وفق أهدافها ووضع القرارات التنفيذية لها، وتيسير الإجراءات لتحقيقها على أرض الواقع. كما أنه من المهم إصدار تشريعات شاملة للحفاظ على المكتسبات والاستمرار في جذب الاستثمارات وخلق الفرص النوعية للمواطن، إلى جانب تعزيز دور الجهات الرقابية لضمان العدالة والشفافية في تنفيذ كافة البرامج والمبادرات الحكومية، في حين إنّ العمل على تنفيذ تسهيل كافة الإجراءات الحكومية يمكن أن يتم من خلال الاستمرار في مراجعة وإعادة هندسة وتسهيل الإجراءات الحكومية، واستحداث الخدمة السريعة للإجراءات والخدمات الحكومية لمن يرغب في الحصول عليها بمقابل رسم، وتعزيز ثقافة خدمة العملاء لدى جميع الجهات الحكومية، مشيراً سموه إلى أنه يجب على الجميع تبني مبدأ الحصول على رضا المتعاملين عن الإجراءات الحكومية. مؤكداً سموه بأن مواصلة توفير بنية تحتية عالية الجودة تواكب متطلبات المستقبل تتطلب توظيف المشاريع الاستثمارية الكبرى؛ لتعزيز البنى التحتية ومنها 7.5 مليار للبنية التحتية الاجتماعية من خلال برنامج التنمية الخليجي و 10 مليارات للبنية التحتية الصناعية (بابكو وألبا)، و 15 ملياراً مشاريع استثمارية للقطاع الخاص مع الالتزام بالتخطيط العمراني الاستراتيجي (تفعيل الأدوات وتعزيز الحوكمة) إلى جانب تطوير البنى التحتية للقطاعات الصناعية ذات الأولوية وتطوير مناطق صناعية جديدة وتنمية القطاع اللوجستي من خلال توسعة المطار، وإنشاء جسر الملك حمد، ومشروع سكة الحديد، وإنشاء المطار الجديد. مؤكداً سموه في ختام

حديثه على ضرورة الالتزام بمنهجية التخطيط العمراني الاستراتيجي وتفعيل أدواته حتى تواكب متطلبات التنمية في الحاضر والمستقبل.

سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء:

أعرب سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء عن سعادته بالمشاركة في الملتقى الذي يجمع القيادات التنفيذية والإدارية في الدولة لتبادل وجهات النظر والخبرات والتجارب حول عدد من القضايا التي تهم الوطن والمواطن، وبما يؤدي إلى الارتقاء بالأداء الحكومي من خلال تعزيز التنسيق والتعاون بين المسؤولين في الحكومة وصولاً إلى تحقيق الكفاءة والإنتاجية في العمل، وأهداف البرامج التنموية للحكومة، ورؤية البحرين الاقتصادية 2030 التي دشنها حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المفدى - حفظه الله - في عام 2008م.

وقال سموه إن رؤية البحرين الاقتصادية التي قامت على الثلاثة المبادئ الأساسية وهي الاستدامة والعدالة والتنافسية، كان الهدف منها تطوير اقتصاد مملكة البحرين وتحقيق الحياة الأفضل لكافة أبنائها، مشيراً إلى حرص الحكومة وبتوجيه من صاحب السمو الملكي رئيس مجلس الوزراء ودعم ومتابعة من صاحب السمو الملكي ولي العهد على أن تأتي برامج عملها منسجمة مع أهداف الرؤية وملبية لمتطلباتها وفق أنجع الأساليب التنفيذية، والتنسيق والمتابعة المستمرة التي أدت إلى إطلاق مبادرات إصلاح وتطوير التعليم والتدريب، تطوير وإعادة تنظيم القطاع الصحي، إطلاق حزمة من مشاريع الإسكان، تطوير القضاء، تطوير قطاع الاتصالات والمواصلات، بما في ذلك مطار البحرين الدولي.

وأكد سموه إلى أن الهدف من اللقاء البدء في انطلاقة جديدة من العمل الحكومي وفق الآليات المناسبة للتعامل مع المتغيرات والمتطلبات التنموية الشاملة. مضيفاً إنه على الرغم من أن الظروف والتحديات والفرص المتاحة التي بدأت بها مرحلة التأسيس تختلف عما هي عليه اليوم، إلا أن ثوابت وأسس العمل تظل كما هي من حيث الزمان والمكان، وهي الانضباط في العمل والجدية في الأداء وروح المبادرة والعمل الجماعي؛ لأن تقدم الشعوب لا يتأتى من خلال الثروات الطبيعية فقط، وإنما يعتمد في الأساس على الإدارة الجيدة ومشاركة الإنسان في بناء وطنه، بجده وإخلاصه وتفانيه في أداء عمله، مشيراً إلى أن ما تهيأ لهذا الجيل من وسائل الإنجاز والابتكار، من خلال ما جاءت به الثورة المعرفية والتقنية، لم يتهيأ للأجيال التي سبقت. واستذكر سموه بالرحمة والتقدير عدداً من الرواد الذين صاحبوا مرحلة التأسيس وهم: سيد محمود العلوي، وأحمد العمران ويوسف الشيراوي، وسعيد الزيرة وغيرهم من الذين أعطوا ومازالوا يعطون المثل الذي يحتذى في الإخلاص والولاء للوطن والانضباط وجدية العمل واحترام مواعيده ومتطلباته.

وحول أهم الأولويات التي يجب التركيز عليها من حيث زيادة التنوع الاقتصادي وعجلة التنمية، ذكر سموه

أن للبحرين تجربه رائدة في هذا المجال وعلى مدى الخمسين سنة الماضية مشيراً في هذا المجال إلى مصهر ومصنع الألمنيوم وإقامة القطاع البنكي وإنشاء طيران الخليج وجسر الملك فهد، وقرب إنشاء جسر الملك حمد باعتبارها مشاريع هامة ورافد إسهام في دعم اقتصاد البلاد ورفع مستوى معيشة المواطنين، وقال سموه إن هناك قطاعات أخرى يمكن التركيز عليها والاستثمار فيها، ومنها قطاع التعليم والصحة والسياحة العائلية والصناعات الخفيفة وتشجيع ريادة الأعمال وإنشاء الشركات الصغيرة والمتوسطة.

كما أكد سموه اهتمامه الخاص بالتعليم كقاعدة أساسية لرفع ودعم الاقتصاد الوطني وبرامج التنمية داعياً على أن تكون مملكة البحرين مركزاً علمياً وثقافياً، مشيراً إلى أن إسهامات القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي قد بلغت 80%.

معالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء:

أكد معالي نائب رئيس مجلس الوزراء، رئيس اللجنة الوزارية للإعمار والبنية التحتية، الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة، أن حجم الإنفاق الحكومي على مشاريع البنية التحتية بين العامين 2008م و2015م تجاوز 5.6 مليار دولار أمريكي، واصفاً معاليه ذلك بالترجمة الواقعية للاستثمار الأمثل في مقومات البنية التحتية لتحقيق عوائد إيجابية بالنسبة للاقتصاد الوطني.

وقال معاليه إنه على الرغم من المتغيرات والأوضاع غير المستقرة التي شهدها العالم منذ العام 2008م نتيجة للأزمة المالية العالمية في ذلك الوقت، والانخفاض غير المسبوق في السعر العالمي لبيع النفط خلال العام الجاري، إلا أن تنفيذ المزيد من المشاريع الخدمية طموح لا تحده حدود، وأن الحكومة الموقرة ماضية في سياسة توفير بنية تحتية مستدامة ذات كفاءة وجودة عالية تواكب الاحتياجات الحالية والمتطلبات المستقبلية، وما أدل على ذلك من الارتفاع المضطرد والملاحظ في حجم الاستثمار الحكومي في مشاريع البنية التحتية خلال الفترة نفسها بنسبة 54%.

وأوضح معاليه أن الأوضاع المالية السائدة لن تقف حجر عثرة في طريق التنمية والتقدم الذي يقوده حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، عاهل البلاد المفدى، بمتابعة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس الوزراء الموقر، وحرص واهتمام صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، ذلك أن البحرين كانت ولا تزال تركز إلى أساس قوي ومتين، قوامه بنية تحتية صلبة، وهو ما مكّنها من التكيف مع مختلف المواقف والظروف وتجاوزها بأقل الخسائر.

مضيفاً: " لقد ساهمت الأوضاع المالية الحالية في أن ساعدتنا على البحث عن البدائل والخيارات التي تناسب هذه المرحلة الاستثنائية التي تشهدها المنطقة، وكان من بينها توسيع شراكتنا مع القطاع الخاص في

تنفيذ المشاريع الاستراتيجية، كالمشاريع الإسكانية عبر توفير أكثر من خمسة آلاف وحدة سكنية في مختلف المناطق. ولم يعد بمقدور القطاع الخاص أن يعمل اليوم بمعزل عن الخطط الوطنية التنموية، باعتباره يلعب دوراً مكماً للدور الحكومي وغير منافس له، لذلك نجد أن القطاع الخاص يساهم في استثمارات تبلغ 15 مليار دولار من إجمالي استثمارات قيمتها 32 مليار دولار جاهزة للضخ، وتساهم فيها الحكومة، من خلال مشاريعها الممولة من الميزانية العامة، ومشاريع تقام بالشراكة بين القطاعين العام والخاص بقيمة 10 مليارات دولار، إضافة إلى المشاريع الممولة من خلال برنامج التنمية الخليجي بقيمة 7.5 مليار دولار.

ونوّه معاليه في هذا الصدد بأهمية صدور المرسوم رقم (25) لسنة 2015م بشأن تحصيل كلفة إنشاء وتطوير البنية التحتية في مناطق التعمير، والذي يعتبر أحد أهم الخيارات الاستراتيجية بالنسبة إلى الاقتصاد الوطني على المدى البعيد، كون أحكامه ستطبق على العقارات والأراضي الاستثمارية فقط، ولن تطال المواطنين في مساكنهم الخاصة، وما سيترتب على ذلك من آثار إيجابية على النشاطين الاقتصادي والعقاري.

وأضاف معاليه بالقول: "لقد توصلنا من خلال الدراسات التفصيلية إلى أن كلفة إنجاز البنية التحتية تبلغ حوالي 5% من إجمالي تكلفة المشاريع، وهي نسبة لن يكون توفيرها أمراً في غاية الصعوبة على المستثمرين. نرى أن المرسوم يطرح نموذجاً جديداً للشراكة الفاعلة مع القطاع الخاص في سبيل توفير بنية تحتية مضمونة من حيث الجودة والكفاءة وسرعة الإنجاز لتوافر الموارد المالية اللازمة، وذلك كله وفق مبدأ استرداد الجزء الأكبر من التكلفة الفعلية للإنشاء أو التطوير.

واستعرض معاليه خلال اللقاء جملة من المشاريع الاستراتيجية التي توالي اللجنة الوزارية للإعمار والبنية التحتية متابعة تنفيذها قائلاً: "يعتبر الملف الإسكاني أحد أهم الملفات التي تستحوذ على جزء كبير من اهتمام اللجنة الوزارية انطلاقاً من حرص واهتمام القيادة الحكيمة. إن الوتيرة المتسارعة التي يشهدها هذا الملف يجعلنا واثقين من أنه بحلول العام 2018م وإلى جانب نحو 16 ألف وحدة سكنية يجري تنفيذها حالياً، ستمكن الحكومة من الوفاء بالتزامها بتوفير 25 ألف وحدة سكنية والتي التزمت بها في برنامج عملها، وذلك تنفيذاً لأمر جلالة الملك المفدى ببناء 40 ألف وحدة سكنية. وأشار معاليه كذلك إلى أهم ما تحقق من منجزات على صعيد تطوير قطاع المواصلات والنقل الجماعي والذي أصبح يغطي 77% من مساحة البحرين بواسطة 121 حافلة تقدم خدماتها لحوالي 50 ألف راكب يومياً، فضلاً عن الدراسات التي تجرى لإنشاء سكك الحديد الخفيفة، هذا إلى جانب مشروع تطوير مطار البحرين الدولي الذي يهدف إلى رفع الطاقة الاستيعابية من ثمانية ملايين إلى 14 مليون مسافر سنوياً، والمقرر الانتهاء منه تماماً بحلول العام 2020م بكلفة 1.1 مليار دولار وبتمويل من برنامج التنمية الخليجي، ويعزز به حجز موقع في شمال البحرين للمطار الجديد المستقبلي، فضلاً عن مشروع شبكة نقل الكهرباء ذات جهد 400 كيلو فولت من خلال تدشين ثلاث محطات رئيسية في الحد والرفاع وأم الحصم، والمقرر الانتهاء منه خلال العام 2017م.

سعادة السيد محمد بن إبراهيم المطوع وزير شئون مجلس الوزراء:

قال وزير شئون مجلس الوزراء، خلال كلمته، إن برنامج عمل الحكومة تم وضعه بناء على توجيهات القيادة الحكيمة، وقد شهد نقلة نوعية في آليات إعداداته بناء على أولويات الوطن والمواطنين.

وأكد أن حكومة مملكة البحرين، ومنذ مرحلة التأسيس وبداية عملها الإداري في الستينيات من القرن الماضي، كانت تمتلك برامجها الحكومية، وبمرور الوقت تطورت آليات إعداد وتنفيذ البرنامج، ومن ثم انتقلت البحرين نقلة نوعية واكبت من خلالها برامج حكومات الدول المتقدمة، مشيراً إلى أن التعديلات الدستورية الأخيرة في عام 2012م منحت مجلس النواب صلاحيات أوسع في إقرار برنامج عمل الحكومة، وأصبحت شريكاً أساسياً في اعتمادها.

وأشار إلى أن برنامج عمل الحكومة مر بثلاث مراحل تاريخية في إعداداته الأولى في فترة نهاية الستينيات، حيث كان البرنامج هدفه التأسيس لكيان سياسي واقتصادي، وكسب ثقة المستثمرين؛ لإقامة مشروعات صناعية كبرى كصناعة الألمنيوم وغيرها، ووضع أسس تحويل مملكة البحرين إلى سوق مالي عالمي، وتطوير للخدمات ونشرها في مختلف مناطق البحرين، بالإضافة إلى مواكبة التطورات السياسية بعد انضمام مملكة البحرين إلى منظمة الأمم المتحدة كعضو عامل. وأضاف إن المرحلة الثانية لتطور إعداد برنامج عمل الحكومة، هي ما يمكن أن يطلق عليها اسم "حكومة البناء" والتي استمرت منذ فترة السبعينات وحتى تسلم حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة مقاليد الحكم عام 1999م، وهي المرحلة التي تم فيها بذل جهود كبيرة وتخصيص كافة الموارد والإمكانات المتاحة لبناء المؤسسات وبناء الدولة. وأشار إلى أن المرحلة الثالثة لإعداد البرنامج كانت في عام 2012م بعد التعديلات الدستورية الأخيرة، حيث أصبح البرنامج يقدم مكتوباً إلى مجلس النواب، وقد أعطت التعديلات الدستورية لمجلس النواب حق قبول أو رفض البرنامج؛ الأمر الذي يشكل نقلة كبيرة في التطور الديمقراطي والمشاركة الشعبية في مملكة البحرين.

ونوه وزير شئون مجلس الوزراء إلى أن برنامج عمل الحكومة في السابق كان يوضع على أساس المشاريع التي تقدمها الوزارات، ولكن التطور الأخير المهم الذي حدث هو أن البرنامج أصبح يوضع وفق أولويات حكومية وليست وزارية؛ مما أدى إلى تحسين التكامل والتنسيق في العمل الحكومي، وأصبحت هذه المرحلة تحقق رؤية المستقبل. وذكر أنه تم إعداد برنامج عمل الحكومة للسنوات الأربع 2015-2018 بعد دراسة دقيقة وتحليل للأولويات التي تمس الوطن والمواطنين، والتي تم استقاؤها من عدة مصادر تمثلت أبرزها في التوجيهات السامية الصادرة من القيادة الرشيدة، ورؤية مملكة البحرين الاقتصادية 2030، والخطط الاستراتيجية للجهات الحكومية، والمؤشرات والإحصائيات المهمة المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى الملاحظات المرصودة من خلال منظومة برنامج عمل الحكومة، وتحليل التطلعات الشعبية التي رصدت في مختلف وسائل الإعلام.

وأشار إلى أن برنامج عمل الحكومة يتكون من 6 محاور أساسية، يندرج تحت كل محور أولوية استراتيجية تضم

تحتها مجموعة من السياسات، وهذه المحاور هي: تعزيز الأمن والاستقرار والنظام الديمقراطي والعلاقات الخارجية، ترسيخ إقتصاد قوي ومتنوع ونظام مالي ونقدي مستقر، تمكين البحرينيين لرفع مساهمتهم في عملية التنمية، تأمين بنية تحتية داعمة للتنمية المستدامة، الإدارة المستدامة للموارد الاستراتيجية مع تأمين التنمية الحضرية المستدامة، وتعزيز فعالية وكفاءة الأداء الحكومي.

وقال المطوع إنه تم في عام 2012م تأسيس وتدشين منظومة إلكترونية للمتابعة في ديوان صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء، ومربوطة بكافة الجهات الحكومية التي قامت بدورها بترجمة المهام المسندة لها والواردة في البرنامج إلى مشاريع وخطط تنفيذية مقرونة بجدول زمنية مفصلة ومؤشرات لقياس الأداء، تم إدراجها في المنظومة الإلكترونية. وأشار إلى أنه يتم رفع تقارير دورية نصف سنوية لمجلس الوزراء عن مستويات الإنجاز ووضع المشاريع والمبادرات بحسب البيانات المحدثة من قبل الجهات المعنية والتي يتم إدراجها بصورة مباشرة في المنظومة الإلكترونية، وأوضح أن إجمالي المشاريع والبرامج المسجلة في المنظومة تبلغ حالياً ما يزيد عن 700 مشروع تم الانتهاء من تنفيذ العديد منها في الربع الأخير من السنتين الماليتين 2015-2016، في حين إن الغالبية المتبقية هي قيد التنفيذ.

وأكد أنه اتضح من خلال الرصد أن هناك تحسناً كبيراً في تنفيذ المشاريع الواردة ببرنامج عمل الحكومة، حيث ارتفعت نسبة الإنجاز في المشاريع من 53% عام 2012م إلى 77% عام 2014م. وعبر المطوع عن ثقته في قدرة القيادات الحكومية على دفع وتيرة الإنجاز لاستكمال المشروعات والبرامج التي تم اعتمادها في برنامج عمل الحكومة، مؤكداً أن موظفي الحكومة هم أساس النجاح والتنفيذ الفعال لبرنامج عمل الحكومة من خلال التنفيذ الجيد والالتزام بقياس الأداء بناء على مبادئ حوكمة القطاع العام والالتزام بقيمها من العدالة والشفافية والتنافسية لتحقيق الاستدامة في التنمية.

جلسات المنتدى:

الجلسة النقاشية الأولى:

تناولت الجلسة النقاشية الأولى حاجة القطاع الخاص إلى بيئة محفزة للنمو مع استعراض أهم المبادرات والمشاريع التي من شأنها تحقيق هذا الهدف، وما يؤطرها من تنسيق وتواصل مثمر بين المؤسسات الرسمية والقطاع الخاص.

شارك في الجلسة كل من وزير النفط معالي الشيخ محمد بن خليفة بن أحمد آل خليفة ووزير الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني سعادة المهندس عصام خلف ووزير الصناعة والتجارة والسياحة سعادة السيد زايد بن راشد الزياني وسعادة السيد خالد الرميحي الرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الاقتصادية، وقد أدار الجلسة الدكتور خالد الرويحي المدير التنفيذي لمركز "دراسات".

حيث استعرض معالي الشيخ محمد بن خليفة بن أحمد آل خليفة وزير النفط مشاريع الغاز والنفط بمملكة البحرين وتنوع الفرص فيها للاستثمار وجعلها رافداً صناعياً هاماً، مؤكداً أن القطاع به الكثير من المشاريع إضافة إلى الإنتاج، ومنها مشروع مصفاة بابكو الذي تم اتخاذ خطوات كبيرة فيه، والآن مرحلة استلام العطاءات لإنشاء المصنع الذي من المؤمل أن يتم تمويله من بنوك الصادرات التي تدعم مصانعها، وتدعم شركات المقاولات الكبيرة، ونحن نسعى لجلب رؤوس الأموال للمشروع. مشيراً إلى أن صناعة التكرير في المملكة هي صناعة تحويلية مهمة، حيث يتم شراء الخام من المملكة العربية السعودية وتكريره داخل البحرين، لافتاً إلى عملية استبدال خط الأنابيب الحالي بأخر أكبر لزيادة السعة الاستيعابية، بحيث يتم تحويل الخام إلى منتجات بترولية ذات قيمة مضافة مثل الجازولين والديزل إضافة إلى مواصلة الاستفادة من التقنيات الحديثة في التوصل إلى منتجات متنوعة، وبالتالي مردود أكبر من القطاع.

وحول مشروع مرفأ الغاز المسال، أشار الوزير لتوجيهات القيادة الرشيدة بوجوب تنويع مصادر الطاقة، ومنها: تنويع مصادر الغاز. وذكر أن الهيئة الوطنية للنفط والغاز عملت على مشروع الغاز العميق، حيث تم اكتشاف كميات تجارية منه في أسفل حقل البحرين، بالإضافة إلى مرفأ استقبال الغاز المسال، والمؤمل أن يتم إنجازه في منتصف 2018م، وبذلك يكون لدى البحرين أكثر من مصدر للغاز، ونوّه إلى المشاريع التجريبية كالسولار والطاقة البديلة، وقال إنها مازالت في بداياتها. ومن ضمن المشاريع الأخرى: مشروع بناغاز بعد التطوير الذي حدث في حقل البحرين وزيادة إنتاج الغاز بمقدار 50%، وهو المشروع الذي باشره شخصياً صاحب السمو الملكي ولي العهد، وقال إننا اكتشفنا ارتفاع كميات الغاز المصاحب، فقمنا بالتسريع في توسعة المشروع، وتم توقيع عقد الإنشاء مع المقاول الياباني بداية 2016م.

بينما أشار سعادة وزير الصناعة والتجارة والسياحة السيد زايد بن راشد الزياني إلى نظام (سجلات) الذي يعد نقطة بارزة من بين عدة نقاط في برنامج تسجيل إنهاء المعاملات وتسهيل الاشتراكات وتوسيع قاعدة الاقتصاد البحريني، منوها بتحقيق رقم قياسي، وهو 93 ثانية، لإصدار السجل، وذلك في دلالة على تسهيل الإجراءات والرد الفوري على مقدم الطلب. وأكد أن المؤشر الحقيقي يظهر في نمو عدد السجلات منذ تدشين النظام، حيث كان معدل المعاملات الشهري 8000 معاملة في السجل التجاري عند بدء "سجلات" في مايو 2015م، وبلغت 20 ألف معاملة في أغسطس 2016م، وكان متوسط دخل السجل التجاري 250 ألف دينار شهرياً، بينما بلغ 900 ألف دينار في نفس فترة المقارنة.

وأشاد بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة البحرين وبفريق العمل بالوزارة الذي يقوم بعمل رائع، مؤكداً أن النقلة الكبيرة في عمل الوزارة اعتمدت على الفكر المطبق، والتغيير من جهة رفض إلى جهة تيسير، وهو ما يحثنا عليه صاحب السمو الملكي ولي العهد باعتبار أن واجب الجهات الحكومية هو خدمة المواطن والمستثمر وتسهيل الإجراءات وتيسيرها أمامهما. وأشار إلى أن الوزارة وبالتعاون مع مجلس التنمية الاقتصادية قامت بدراسة ومسح كامل لسوق البحرين حول الأنشطة الموجودة والمفقودة، وكذلك الأنشطة التي نسعى لفتحها

أمام المستثمر الأجنبي، وذلك بهدف تسهيل الإجراءات والرد الفوري على مقدّم الطلب، خاصة إن عدم الحصول على جواب وتعليق طلب المستثمر لأسابيع وأشهر دون رد بالرفض أو القبول، كان من أكثر الأمور تحدياً لنا.

وألقى المهندس عصام خلف وزير الأشغال والبلديات والتخطيط العمراني الضوء على مشروع المركز البلدي الشامل كمثال للتطوير في الإجراءات الحكومية وتوفير الخدمات وإسهام ذلك في خدمة القطاع الخاص، إذ نجح في تسهيل عملية إصدار الرخص الاستثمارية، والتي زادت بنسبة 40%، وزادت قيمة المشاريع من 466 مليون دينار، إلى 1.3 مليار دينار. وتحدث الوزير عن ما تقوم به الوزارة بتهيئة البنى التحتية من حيث الطرق والصرف الصحي لدعم المشاريع الإسكانية الجديدة التي ذكرها صاحب السمو الملكي ولي العهد "5 مدن"، وتحت تنسيق اللجنة الإدارية للبنى التحتية برئاسة معالي الشيخ خالد بن عبدالله آل خليفة. كما تطرق للخطة الوطنية الموضوعة والتي يتم السير فيها منذ عام 1981م وإلى اليوم وتطويرها لاستيعاب احتياجات المتغيرات في حركة العمران والبنية التحتية، إضافة إلى متطلبات إنشاء المدن الجديدة، وأنه يتم تحليل أماكن الازدحامات المرورية ودمج التوجه الاقتصادي في المملكة، مع حل تلك المشاكل، ويتواصل ذلك بجهود هيئة التخطيط العمراني لمراجعة المخططات التفصيلية لكل محافظة، ويتم تقديمها للجنة العليا للتخطيط العمراني برئاسة سمو ولي العهد، فمثلاً تم اختيار شارع الشيخ عيسى بن سلمان كأول باكورة التخطيط للمشاريع، ولكونه شارعاً رئيسياً في المملكة ويحتاج لتطوير رئيسي، فقد كانت به 3 إشارات ضوئية تسبب في تعطيل الحركة، فتم إلغاء الإشارات الضوئية واستبدالها بشوارع مستمرة الحركة متدفقة دون توقف. وأضاف الوزير إنَّ المخطط الهيكلي تمَّ تحديثه واعتماده، فالتخطيط دائماً موجود، وهو عملية ديناميكية مستمرة لإيجاد الحلول، وكشف الوزير عن عمل الوزارة على تنفيذ خطط للتعامل مع نقاط الزحام المروري، ومنها إنشاء جسر علوي للتعامل مع الضغط في تقاطع شارع عيسى بن سلمان وخليفة بن سلمان.

وعلى جانب آخر، كشف الرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الاقتصادية السيد خالد الرميحي عن مشاريع المجلس، قائلاً إنه لولا دعم سمو ولي العهد لما تم إنجاز تلك المشاريع وبالتعاون مع الجهات التنفيذية، وبالنظر إلى رؤية البحرين 2030 وما نركز عليه بشأن مشاركة القطاع الخاص في عجلة النمو وخلق الوظائف، فإنَّ مهمتنا تركز على محورين: الأول بالنسبة للمشاريع الضخمة، وتمثّل 32 مليار دولار حجم الناتج المحلي للبحرين، ولها تأثيرها الكبير على الاقتصاد الوطني، ويتم متابعتها من حيث تقسيم تلك المشاريع، ويلعب المجلس دوراً مهماً في حل أية عراقيل يمكن أن تؤخر إنجاز تلك المشاريع إلى الجهات الحكومية، فلا يمكن لمشروع بحجم 500 مليون أو مليار دولار، أن يتأخر لأسباب روتينية، ونحن على نقاش مستمر مع المطورين لتلك المشاريع، سواء في السياحة أو الصناعة لتحفيزهم لإنجاز المشاريع خلال الخمس أو السبع سنوات القادمة. مضيفاً بأنه في المحور الثاني يجب تحديد القطاعات التي يتم التركيز عليها لجذب الاستثمارات، ولابد أن تتماشى تلك القطاعات مع تنافسية المملكة وموقعها الاستراتيجي ومواردها، وذكر صاحب السمو الملكي ولي العهد القطاعات الخمسة التي يتم النظر إليها بصفتها اللاعب الرئيسي في نمو الحركة الاقتصادية، والمجلس

يعتبر حلقة الوصل بين المستثمر والحكومة، وصوتنا هو صوت المستثمر، مؤكداً إن دور المجلس يتمثل في الاستمرار في جذب الاستثمارات إلى القطاعات الخمسة التالية: "المالي، اللوجستي، الصناعات التحويلية، وتكنولوجيا المعلومات، السياحة"، هذا بالإضافة إلى مشاركة وزارة التجارة في النقاش حول أية قوانين محفزة، والعمل على إزالة العراقيل التي تواجه المستثمر.

وقال إن خطة المجلس المستقبلية تتمركز حول عدة محاور الأول: مخرجات التعليم وتناسبها مع قطاع الاقتصاد المعرفي، ونحن في نقاش مع الحكومة ووزارة التربية والتعليم حول كيفية تهيئة الخريج للمهارات المطلوبة من قبل المستثمر والقطاع، وثانياً: تهيئة بيئة تمويل القطاع، خاصة مع ضخامة رأس المال المستثمر فيه، ولذلك يجب وضع خطة لخلق صناديق تساند رجال الأعمال الذين يخاطرون في هذا الاستثمار، ثالثاً: قانون الإفلاس، والنظر لحاجة قوانين البحرين للتحديث؛ لتشجيع المستثمر للمخاطرة.

الجلسة النقاشية الثانية:

تناولت الجلسة النقاشية الثانية التأكيد على الاستمرار في تطوير الإنتاجية وتجويد الأداء في ظل التحديات، وقد أجمع المشاركون على ضرورة مواصلة الاستثمار في التعليم والصحة وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين وتلبية احتياجات المواطنين الخدمية والاجتماعية، وإتاحة الفرص أمام الشباب للإسهام في مختلف جوانب التنمية، وتضافر الجهود، بما يحقق أهداف التنمية المستدامة المنشودة خدمة للوطن والمواطنين.

شارك في الجلسة كل من سعادة الدكتور ماجد بن علي النعيمي وزير التربية والتعليم، وسعادة السيد جميل بن محمد حميدان وزير العمل والتنمية الاجتماعية، وسعادة المهندس باسم بن يعقوب الحمير وزير الإسكان، وسعادة الدكتورة فائقة بنت سعيد الصالح وزيرة الصحة، وسعادة السيد هشام بن محمد الجودر وزير شؤون الشباب والرياضة، وقد أدار الجلسة الدكتور خالد الرويحي المدير التنفيذي لمركز "دراسات".

حيث استعرض وزير التربية والتعليم العديد من المبادرات التعليمية، مؤكداً في هذا الصدد أنه تم وضع خمس مبادرات في إطار المشروع الوطني لتطوير التعليم والتدريب الذي يديره باقتدار سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء؛ لإحداث التطوير المنشود في مخرجات التعليم، باعتباره الرافد الرئيسي لتعزيز جهود تحقيق أهداف الرؤية الاقتصادية المستقبلية 2030، ومن بين هذه المبادرات: مبادرة تحسين أداء المدارس، وتحسين الزمن المدرسي الذي تمكنا من خلاله توفير 3 سنوات من العمر الدراسي للطالب بحسب معايير (اليونيسكو)، وأشار أيضاً إلى أن مبادرة تقارير الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان الجودة، قد نجحت في بث ثقافة التقييم، وتطوير المناهج، والتي أصبحت اليوم بعض المناهج تتسم بالطابع الرقمي. ولفت الوزير إلى العمل على إيجاد خيارات تعليمية متطورة تواكب احتياجات سوق العمل وتنوعها، إذ إن 37% من طلبة المرحلة الإعدادية يتجهون للمسار المهني والفني، وتم إقناع الفتيات بالالتحاق بالتلمذة المهنية، حيث زادت نسبتهن في هذا المجال.

وأكد الوزير النعيمي أنه عندما يتم تكريم مدرسة من قبل صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء الموقر وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء في الملتقى الحكومي، فإن هناك رسالة للعاملين في الميدان بأن جهودهم هي محل تقدير، وأن التعليم يبقى عصب الرؤية المستقبلية الطموحة. وقال الوزير إنه على صعيد جامعة البحرين فالتحدي كان كبيراً لتطوير أدائها، حيث تم إدخال الكثير من الوسائل التي ساهمت في تطوير العمل والأداء، كما تم الاستناد إلى قانون التعليم الذي يشجع على الاستثمار الخاص، ولكن شدد على جودة المنتج والأداء، وقد قطعت وزارة التربية والتعليم شوطاً كبيراً في تنظيم التعليم العالي، وتطبيقاً لذلك كان هناك توجيه ودعم من القيادة على أولوية مصلحة الطالب في ذلك، وقد تم إغلاق إحدى الجامعات التي لم تلتزم بالمعايير التعليمية والأكاديمية المحددة وفق القانون، مشيراً إلى أنه لابد من الاستمرار بالتطوير في هذا المجال، ولذلك سنستمر في متابعة مؤسسات التعليم العالي بالتقييم والمتابعة.

وتعتبر (البحرين بوليتيكنيك) إحدى ثمار التطوير المرتبط ببرنامج عمل الحكومة والرؤية الاقتصادية، حيث يشار إلى أن أكثر من 80% من طلبة (البحرين بوليتيكنيك) تم توظيفهم، وأكثر من 20% منهم حصلوا على عقود عمل وهم على مقاعد الدراسة. وتابع قائلاً: اليوم افتتحنا مدرسة صديقة للبيئة تقدّر تكلفتها بنحو 4.5 مليون دينار. واليوم يوجد 72 مدرسة تابعة لوزارة التربية والتعليم تستوعب جميع الطلبة من ذوي الاحتياجات الخاصة ومراعاة ظروفهم.

من جانب آخر أشار سعادة وزير العمل والتنمية الاجتماعية سعادة السيد جميل حميدان إلى أن هناك تطوراً كبيراً حصل في دخل الأسرة، حيث انخفضت نسبة الذين يحصلون على أجور متدنية (250) ديناراً من 40% إلى 9% وأكثرهم يعملون عملاً جزئياً أو عائلياً. كما ارتفعت نسبة الحاصلين على أجور 500 دينار فما فوق بالقطاع الخاص إلى 37% من إجمالي القوى العاملة، مما يعني أن تطور الأجور في الخاص أسرع من الحكومي، وهذا بحد ذاته مؤشر إيجابي؛ إذ إنه تم تحسين مستوى دخل الأسرة البحرينية بنحو 47% من عام 2008م حتى اليوم، لافتاً إلى أن المملكة نجحت في تحسين معدلات البطالة فيما دون 4% منذ عام 2010م، وتعدّ هذه النسبة ممتازة مقارنة بدول المنطقة ودول العالم، وتابع أن نسبة الداخلين الجدد في سوق العمل تتراوح ما بين 6- 8 آلاف شخص.

وأشار إلى أن التحدي الرئيسي هو ما تبناه مجلس التطوير والتدريب بقيادة سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس الوزراء الممثل في تضيق الفجوة بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات سوق العمل والتي تؤدي إلى تحقيق نتائج في هذا المجال. كما أوضح الوزير أن فرص المرأة البحرينية تحسنت في التوظيف، وارتفعت نسبة توظيفها لتصبح 37% بحسب آخر الإحصائيات، ممّا يعني نجاح الحكومة في توفير فرص عمل لائقة لها، كذلك يشار إلى مشروعات الأسر المنتجة كمشروع رائد يصب في تمكين الأسرة اقتصادياً واجتماعياً من خلال الاعتماد في الدخل على الإنتاج المنزلي، وتقدم الوزارة اليوم تسهيلات في التمويل

والتخطيط والتصميم والتسويق للأسر التي ترغب في الدخول في مجال ريادة الأعمال. ومن بين المشاريع الجديدة التي تدرس الوزارة طرحها هو مشروع (إنماء) الذي يحوّل الأسر إلى منتجين في القطاع الخاص.

وفي ذات السياق تطرق سعادة المهندس باسم بن يعقوب الحمر وزير الإسكان إلى أن هناك الكثير ممّا تمّ تحقيقه منذ إطلاق رؤية البحرين 2030 في 2008، موضحاً أن الملف الإسكاني حظي منذ انطلاسته باهتمام القيادة الرشيدة لمسيرة امتدت لأكثر من 50 سنة من العمل المستمر والمشاريع المتواصلة التي غطت جميع مناطق البحرين، وأن الوزارة تنفذ اليوم 5 مشاريع لمدن إسكانية في آن واحد. وتابع: أود أن أقف على ثلاثة دوافع رئيسية في هذا الشأن، وهي: الرؤية الاقتصادية 2030 التي اهتمت بتحسين الخدمات الإسكانية للمواطنين، والأمر السامي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى - حفظه الله ورعاه - الذي أمر بتنفيذ 40 ألف وحدة سكنية، وبرنامج عمل الحكومة الذي تضمن العمل على تنفيذ 25 ألف وحدة سكنية، والعمل على استدامة الملف الإسكاني من خلال إشراك القطاع الخاص في تنفيذ تلك المشاريع.

وأشار الوزير إلى أنه خلال السنوات الخمس الماضية وزعت وزارة الإسكان نحو 9 آلاف وحدة سكنية، تمّ السكن فيها فعلياً، وهناك أكثر من 16 ألف وحدة سكنية قيد التنفيذ، موضحاً أنه لدينا من البرامج والمشاريع والمدن ما يلبي الأمر السامي لحضرة صاحب الجلالة الملك المفدى بخصوص بناء 40 ألف وحدة سكنية، رغم أن الوزارة تستقبل سنوياً أكثر من 3 آلاف طلب جديد، مبيّناً أن الوزارة دشنت مشروع تمويل السكن الاجتماعي الذي أطلق عليه اسم (مزايا)، حيث قامت الحكومة باعتماده ليكون خدمة أساسية في وزارة الإسكان، وهذا بحد ذاته كفيل بمعالجة الملف الإسكاني بالسرعة المطلوبة.

من جهة أخرى تناولت سعادة الدكتورة فائقة الصالح وزيرة الصحة موضوع الاستثمار في القطاع الصحي، حيث أصبحت الفرص متاحة بشكل أوسع أمام القطاع الخاص وفي ظل وجود المستثمرين لإنشاء مستشفيات خاصة، إذ إنّ الوزارة تدعم المستشفيات لتحسين جودة الخدمات بها، لاسيما في مجال الرعاية الأولية التي تلاقى استحساناً كبيراً من جانب منظمة الصحة العالمية.

وحول مشروع الضمان الصحي بيّنت الوزيرة أن المشروع يعد من المشاريع الرائدة في المملكة، وهناك عدد من الدول المتقدمة خطت خطوات متقدمة فيه، وأن الأوان لتطبيقه، حيث يتم حالياً صياغة مشروع القانون لتقدمه إلى مجلس الوزراء تمهيداً لإحالاته إلى السلطة التشريعية، إذ إنّ المشروع سيكون نقلة نوعية في الخدمات الصحية التي تقدم على المستوى الحكومي والخاص، ومن مميزاته أنه سيتيح الفرصة للمواطن باختيار الخدمات الصحية على أعلى المستويات. وأضافت أن المشروع هو مشروع وطني؛ لأنه يشمل كافة المستشفيات الحكومية والقطاع الخاص، وأن الإمكانات موجودة، ولكن بحاجة إلى تطبيق آليات جديدة من خلال إنشاء صندوق للضمان الصحي.

كما تطرقت إلى أن الوزارة في إطار التخطيط نحو العديد من المشاريع منها: السياحة العلاجية والتوسع في إنشاء المستشفيات، خاصة المستشفيات التخصصية لعلاج حالات معينة، خاصة أن لدى البحرين كفاءات عالية من الأطباء، كما أن البنية التحتية المتوفرة في المملكة تساعد على السياحة العلاجية. وذكرت أنه لا يمكن التقدم بالقطاع الطبي دون الاطلاع على أبحاث ودراسات مستمرة والاطلاع على التجارب العالمية، مشيرة إلى أننا مهتمون بهذا الجانب من خلال قطاع التدريب والمعلومات الذي يقوم بتشجيع الكوادر على إجراء البحوث العلمية في مجال الصحة خاصة، وأن موضوع البحث والتطوير من أولويات العمل لاستمرار العلاج وفق رؤى علمية متطورة.

واختتمت الجلسة بمحور الشباب حيث استعرض سعادة الأستاذ هشام الجودر وزير شؤون الشباب والرياضة ستة محاور وضعتها القيادة نصب أعينها تعنى بتطوير القطاع الشبابي في المملكة، لافتاً إلى أن الاستثمار في العنصر البشري من أهم ملامح رؤية البحرين 2030، خاصة أن الحكومة تعتبر الشباب هم قادة المستقبل، حيث هيأت لهم كافة الإمكانيات اللازمة للارتقاء بفكرهم وصحتهم وثقافتهم وتعليمهم وتدريبهم، كما تقوم وزارة شؤون الشباب والرياضة بتوفير العديد من البرامج التدريبية المتنوعة للشباب. وتابع أن الدولة أشركت الشباب في صنع القرار، ومن بين التشريعات إتاحة الفرصة للشباب في المشاركة في الانتخابات، وفتح المجال أمامهم لإنشاء جمعيات شبابية، ووضع الثقة فيهم لتولي مناصب في الإدارة التنفيذية في القطاعين العام والخاص.

ثالثاً: الوثائق

نص الخطاب السامي لجلالة الملك المفدى بمناسبة افتتاح دور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الرابع للمجلس الوطني

مركز عيسى الثقافي، المنامة، 16 أكتوبر 2016م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين،

الإخوة والأخوات أعضاء المجلس الوطني الموقرين،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

على بركة الله وتوفيقه نفتح أعمال دور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الرابع للمجلس الوطني، إيداناً بانتقالنا لمرحلة جديدة من مسيرتنا المرتكزة على ثوابت الإصلاح والتحديث والتطوير، لتستمر هذه المؤسسة الدستورية الراسخة في القيام بدورها التشريعي والرقابي، والتعبير عن الإرادة الشعبية التي ستبقى حصناً لمكتسباتنا الوطنية، وصمام الأمان لاستقرار البحرين ودوام رفعتها.

فمنذ انطلاقة مشروع الإصلاح الوطني بآماله وتطلعاته الرحبة، شهد وطننا العزيز، نهضة شاملة لا تخطئها العين المنصفة، ولقد جاء توافقنا على ميثاق العمل الوطني؛ ليكون خيارنا الحاسم للمضي قدماً في بناء دولة المؤسسات والقانون الحافظة للحقوق الأساسية، والحامية للحريات المتزنة، والداعمة للعمل الديمقراطي النزيه، الذي تتولون زمامه بكل أمانة ومسؤولية، من خلال القيام بمسئولياتكم التشريعية على الوجه الأكمل، وبما يتسق مع المصلحة العليا للوطن والمواطنين.

وقد استطعنا، بفضل من الله وعزم شعبنا الوفي، أن نحقق انتصار الوحدة على الفرقة، والمواطنة على التبعية، والإصلاح والتسامح على التخريب والتطرف، وهو أمر يجب أن ننقله للجيل القادم؛ ليكونوا على وعي بأن روح البحرين المتجددة تستمد قوتها دوماً من التأخي والتعايش والوسطية، وأن البحرين العربية الإسلامية هي وطن الجميع؛ حيث يسود القانون، وتضان فيه الكرامة الإنسانية، وتحفظ فيه الشعائر، وستظل دوماً، بإذن الله، السد المنيع في وجه أية أطماع خارجية تهدد أمن واستقرار محيطنا الخليجي العربي.

الحضور الكريم، على الرغم من الوضع الاقتصادي الاستثنائي الذي يمر به العالم، فإن حكومتنا الموقرة قد استطاعت أن تحافظ على مستوى ملائم من النمو الاقتصادي من خلال تنويع مصادر الدخل، وتشجيع الاستثمار، ودعم المشاريع الاستراتيجية، وأن تتخذ إجراءات عاجلة لترشيد الإنفاق الحكومي، وإعادة توجيه

الدعم لتلبية حاجات المواطنين بشكل أفضل.

وفي هذا الخصوص، نتوجه بالشكر والتقدير لصاحب السمو الملكي، العم العزيز الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر، ولولي عهدنا صاحب السمو الملكي، الابن البار الأمير سلمان بن حمد آل خليفة النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، على سعيهما الدؤوب والدائم لمتابعة وتطوير عمل الحكومة وتنفيذ برامجها، وما حققه ذلك من إنجازات كبيرة في مجال الخدمات المقدمة للمواطنين، وخاصة الإسكانية منها، والتي تشهد نجاحات طيبة تستحق الإشادة.

ولا يفوتنا في هذا السياق أن نشيد بأهداف ونتائج الملتقى الحكومي الأول، والذي أوضح بالحقائق والأرقام صحة توجهات رؤية البحرين الاقتصادية (عشرين - ثلاثين) التي جاءت سبّاقة في توقيتها ومضمونها، متطلعين إلى تواصل الجهود الوطنية للبناء على مخرجات الملتقى تحقيقاً لتلك الرؤية.

إنّ إنجازاتنا الوطنية المتواصلة تحتم علينا أن نشيد بالنجاحات المتميزة للكفاءة البحرينية، في كافة مجالات البناء الوطني، وعلى وجه التحديد الإنجازات الأخيرة لشبابنا البحريني في المحافل الدولية الرياضية، ونيلهم لميداليات ذهبية وفضية وبرونزية، رفعت اسم بلادنا عالياً.

مقدّرين في هذا السياق، مساهمات قياداتنا الوطنية، الشبابية والرياضية، ومساعدتهم المخلصة في إيصال صورة البحرين المتحضرة والمشرقة للعالم، كوطن حاضن لقيم التسامح والتعايش، وداعم للحوار بين الأديان والثقافات، استطاع أن يلفت نظر المجتمع الدولي إلى قدرته على استدامة العمل بتلك القيم.

ونتابع من بين تلك الجهود المساهمة في نهضة الوطن، عطاء المرأة البحرينية ومشاركتها المتميزة في جميع الميادين التي تعود بداياتها إلى العشرينيات من القرن الماضي، وهو أمر نقدّره أشد التقدير، ونعمل على دعمه ورعايته؛ حفظاً لتكافؤ حضورها واستدامة عطائها. مهنئين بهذه المناسبة، المجلس الأعلى للمرأة على مرور خمسة عشر عاماً منذ تأسيسنا له، وشاكرين له إسهاماته المتمثلة في البناء على ما بُدّل من جهود وطنية، ساندت الدور المبكر للمرأة، وعلى ما يقوم به من أعمال لضمان استمرار تقدمها.

الحضور الكريم، ستظل القضية الفلسطينية في مقدمة أولوياتنا على الساحة العربية؛ للوصول إلى الحل العادل الدائم، الذي يكفل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، على كافة أراضيها المحتلة في 1967م. كما نقف مع الوحدة الترابية لسوريا وتحقيق تطلعات الشعب السوري في الأمن والاستقرار، وفقاً لإرادته الحرة، وبما يعيد إلى سوريا إرثها الحضاري ودورها العربي.

وسنستمر في التزامنا في إطار التحالف العربي حتى استعادة الشرعية على كافة الأراضي اليمنية، ووقف التدخلات الخارجية غير المشروعة، ورفع المعاناة عن الشعب اليمني الشقيق، واستعادته أمنه واستقراره، مقدّمين في ذلك الغالي والنفيس.

ولا يسعنا في هذا المقام، إلا أن نعرب عن عظيم فخرنا واعتزازنا بجهود قوة دفاع البحرين ورجالها البواسل، وهم يؤدون واجبهم الوطني ضمن قوات التحالف العربي للدفاع عن الشرعية في اليمن الشقيق، بقيادة القوات المسلحة بالمملكة العربية السعودية الشقيقة، وما يقومون به من جهود نبيلة في عمليات الإغاثة الإنسانية تجاه الشعب اليمني الشقيق.

الإخوة والأخوات، إنَّ الأمن والتنمية متلازمان، وبهما تتحقق الاستدامة، وكلاهما يواجه تحديات استثنائية تهدد الكثير من شعوب المنطقة، في هويتها وحاضرها ومستقبلها، الأمر الذي يتطلب تعاون جميع القوى الفاعلة في المجتمع الدولي لمواجهة الارهاب، وتجفيف منابع دعمه وتمويله، وحماية أوطاننا من كافة أشكال العدوان.

ونود في هذا الإطار، أن نتوجه بالشكر والتقدير لمجلسنا الوطني، بغرفتيه، على مواقفه الصلبة ومبادراته الإيجابية في الرد على الادعاءات المغرضة، ومواجهة التدخلات غير المشروعة، وتفنيد المغالطات المتكررة والملتعمدة في حق البحرين. كما نعرب عن خالص تقديرنا وامتناننا لمنتسبي الحرس الوطني ووزارة الداخلية وجهاز الأمن الوطني؛ لما يقدمونه من جهود مخلصة في حفظ أمن الوطن واستقراره، وهي جهود تعكس التطور المستمر الذي تشهده هذه الأجهزة، وما يتمتع به رجالها من روح وطنية عالية.

وفي الختام، فإنَّ مملكة البحرين ماضية في مسيرتها التنموية الشاملة والرائدة، بإيمان وإدراك بأن البناء على ما تحقق هو السبيل لترسيخ قواعد الدولة المدنية القائمة على العدالة والمساواة دون إقصاء لأي أحد؛ بسبب أصله، أو فكره، أو معتقده، وسنعمل دوماً على رعاية قيم الاعتدال والتسامح والتعايش، قولاً وفعلًا، في مجابهة التطرف والتعصب، وعلى تعزيز قيم العمل السياسي القائم على مبادئ الميثاق والدستور واحترام سيادة القانون واستقلال القرار الوطني، وستظل البحرين منبر خير ومحبة وسلام للعالم من حولها.

والله نسأل أن يحفظ مملكتنا، ويوفقنا للعمل لما فيه خير وصالح شعبنا الوفي،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

**كلمة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد
المفدى - حفظه الله ورعاه - في الجلسة الافتتاحية للقمّة العربية في دورتها
السابعة والعشرين في العاصمة الموريتانية نواكشوط، ألقاها بالنيابة عن
جلالته سمو الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء.**

نواكشوط في 25 يوليو 2016م

فخامة الرئيس محمد ولد عبدالعزيز رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية الشقيقة،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

معالي السيد أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية،

أصحاب المعالي والسعادة،

الحضور الكرام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يشرفني أن ألقى عليكم كلمة حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين
المفدى، حفظه الله ورعاه.

بسم الله الرحمن الرحيم

إنه لمن دواعي سرورنا أن نشارك اليوم في هذه القمة العربية الهامة، تلبية لدعوة كريمة من أختنا فخامة
الرئيس محمد ولد عبد العزيز رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية الشقيقة، معربين عن جزيل شكرنا
على ما قدمتموه من جهود جبارة واستعدادات كبيرة تحمل كل سمات الحفاوة العربية الأصيلة. ويحدونا
بالخ الأمل في أن تتكلل أعمال قمتنا هذه بالتوفيق والنجاح، وبالخروج بقرارات تعزز التعاون العربي المشترك
وتلامس تطلعات شعوبنا العربية.

ونغتتم هذه المناسبة لنعرب عن تقديرنا البالغ لفخامة الأخ الرئيس عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر
العربية الشقيقة، على الجهود الحثيثة التي بذلها خلال ترؤسه للقمّة العربية السابقة، والتي كان لها كبير
الأثر في تنمية وتعزيز العمل العربي.

كما ويسعدنا أن نعرب لمعالي السيد أحمد أبو الغيط الأمين العام لجامعة الدول العربية عن أطيب تمنياتنا الصادقة بالتوفيق والنجاح في مهامه الجديدة كأمين عام، وإننا على ثقة تامة في أن خبرة معاليه العالية في العمل السياسي والدبلوماسي ستكون خير داعم في أدائه لهذه المهمة الرفيعة، شاكرين ومقدرين لسلفه معالي الدكتور نبيل العربي على الجهود الكبيرة التي بذلها لدعم وتعزيز العمل العربي المشترك، طيلة السنوات الخمس الماضية وفي مرحلة حساسة ودقيقة مرت ومازالت تمر بها أمتنا العربية.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

إنّ اجتماعنا اليوم لهو دليل على رغبتنا القوية في تطوير مسيرتنا والارتقاء بأوجه التعاون بيننا، وعلى سعينا الجاد والدؤوب لتجاوز هذه المرحلة الصعبة والمعقدة، والتغلب على ما تفرضه من تحديات جسيمة ومخاطر متنوعة، وفي مقدمتها استفحال ظاهرة الإرهاب وتزايد إجرام التنظيمات المتطرفة التي ترفع شعارات دينية أو طائفية، وتحرض على العنف والتطرف والإرهاب، ما يفرض ضرورة التمسك بموقف عربي حازم واتخاذ تدابير عاجلة وقوية على كافة المستويات السياسية والأمنية والقضائية والإعلامية، بما يضمن تجفيف منابع الإرهاب ومصادر تمويله ومعالجة الأسباب والظروف التي أدت إليه.

ولن تنجح جهود القضاء على الإرهاب إلا بالتصدي وردع جميع أشكال التدخل في شؤوننا الداخلية، وخاصة التدخلات الإيرانية التي تهدف بشكل خطير إلى تصدير العنف والإرهاب لدولنا بكافة الصور من خلال تدريب الإرهابيين وتهريب الأسلحة والمتفجرات، وعن طريق التصريحات الإعلامية التحريضية والاستفزازية والدعم اللوجستي للجماعات الإرهابية؛ بهدف إشاعة الفوضى والفتنة بين شعوبنا، مجددين رفضنا وإدانتنا لهذه التدخلات العدائية، ومطالبين إيران باحترام مبادئ حسن الجوار والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، والتوقف الفوري عن جميع الممارسات التي من شأنها زعزعة الأمن القومي العربي والسلم الأهلي في دولنا.

ونود أن نوّكد على أن مثل هذه المحاولات للتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية سيكون مصيرها الفشل إذا ما لقيت موقفاً عربياً موحدًا ومتماسكاً مدرّكاً للمخاطر المحدقة، شاكرين ومقدرين للدول العربية الشقيقة وقوفها معنا ضد الأعمال الإرهابية الإجرامية التي شهدتها المملكة وراح ضحيتها العديد من رجال الأمن والمدنيين الأبرياء.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

إنّ قضيتنا الأولى، القضية الفلسطينية، تمر بمنعطف صعب، لكننا يجب أن نتمسك دائماً بالأمل ونسعى باستمرار إلى إحلال السلام العادل والشامل الذي يعيد الحقوق لأصحابها، كونه الضمانة الوحيدة لعودة الأمن والاستقرار في جميع دول المنطقة، ولتنعم كل شعوبها بالتنمية والازدهار.

والوصول لهذه الغاية يتطلب منا ومن الجميع بذل المزيد من الجهد وتحمل المسؤولية والالتزام التام بالقوانين الدولية وقرارات الشرعية الدولية والتعامل الإيجابي والصادق مع المبادرات الرامية إلى حل القضية

الفلسطينية، ومن أهمها مبادرة السلام العربية، والتي تتضمن المبادئ الكفيلة بحل عادل لهذه القضية، وتؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة على حدود الرابع من يونيو لعام 1967م وعاصمتها القدس الشرقية، وتضمن لإسرائيل الأمن والسلام مع الدول العربية والإسلامية وتدشن مرحلة جديدة في تاريخ المنطقة.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

إنَّ المحادثات الجارية بين الأطراف اليمنية برعاية الأمم المتحدة في دولة الكويت الشقيقة، وبرعاية كريمة من صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت الشقيقة، توفر فرصة جيدة يجب استغلالها والتشبهت بها حتى نصل لتسوية سياسية شاملة وفق المبادئ المتفق عليها وهي: قرار مجلس الأمن رقم 2216 لعام (2015) والمبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، ومخرجات الحوار الوطني الشامل.

ونؤكد هنا على موقفنا الثابت الداعم لكل الجهود الرامية إلى إعادة الأمن والسلم لجميع أرجاء اليمن الشقيق، وبما يمكن الحكومة الشرعية بقيادة فخامة الأخ الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية اليمنية، في ترسيخ سيادة الدولة واستقلال مؤسساتها، داعين إلى ضرورة مواصلة الجهود الإنسانية لتخفيف معاناة الشعب اليمني.

كما نجدد موقفنا في التأكيد على حق الأشقاء في كل من سوريا والعراق وليبيا ولبنان في العيش بدولة آمنة ذات سيادة وقادرة على مواجهة كافة التحديات بجهود أبنائها وسلامة مؤسساتها بعيداً عن كافة أشكال التدخل الخارجي في شؤونها.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

ما أحوجنا اليوم إلى العمل على تعزيز التعاون والتنسيق فيما بيننا لتطوير العمل العربي المشترك الذي من خلاله نستطيع التغلب على كل التحديات التي تواجه أمتنا العربية في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ أمتنا المعاصر، وهو ما يوجب علينا البحث في تطوير آليات عمل الجامعة العربية وإصلاحها بما يخدم المصالح القومية العربية، آمليْن أن تُكلل بالنجاح كل الجهود المبذولة حالياً عبر فرق العمل المختلفة لإصلاح وتطوير جامعة الدول العربية، حتى تصبح منظمتنا أكثر فعالية وأقدر على مواجهة ما يعترض سبيل تحقيق طموحات شعوبنا في مزيد من التقدم والرخاء.

وختاماً، لا يسعنا إلا أن نشيد مجدداً بالجمهورية الإسلامية الموريتانية الشقيقة بقيادة فخامة الأخ الرئيس محمد ولد عبدالعزيز؛ لاستضافة هذه القمة، داعين المولى العلي القدير أن يوفقنا جميعاً، ويسد خطانا لما فيه الخير لدولنا وشعوبنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

البيان الختامي للقمة العربية السابعة والعشرين، قمة نواكشوط "إعلان نواكشوط"

نواكشوط، في يوم الاثنين 25 يوليو 2016م.

نحن قادة الدول العربية المجتمعين في الدورة السابعة والعشرين لمجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في 20 شوال 1437هـ الموافق 25 يوليو 2016م بنواكشوط عاصمة الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

- تأكيداً منا على التمسك بالمبادئ والأهداف والمرامي الواردة في ميثاق جامعتنا العربية والمعاهدات والبروتوكولات اللاحقة عليه، وتصميماً منا على تجسيدها واقعاً ملموساً بما يخدم العلاقات البينية ويقوي أواصرها على أساس التضامن العربي والمصالح العليا للأمة؛

- واستشعاراً لمسؤوليتنا التاريخية تجاه بلداننا العربية، وحرصاً منا على مواكبة تطلعات الشعب العربي، وصيانة الحريات الأساسية، وترسيخ قيم الديمقراطية والعدل والمساواة لبناء مجتمعات قادرة على الصمود في وجه التحديات الدولية المعاصرة؛

- واستلهاماً للقرارات الصادرة عن القمة العربية المنعقدة في شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية يومي 28 و 29 مارس 2015م والتي أكدت على أهمية بحث التحديات التي تواجه الأمن القومي العربي، وضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهتها بما يحفظ وحدة بلداننا العربية وسلامة أراضيها؛

- وبعد تشخيص الأوضاع العربية الراهنة من منظور التحولات العميقة، والأحداث التي شهدتها المنطقة العربية خلال السنوات الأخيرة، وما نتج عنها من تحديات بالغة لبنية النظام الإقليمي العربي؛

- وبعد استعراض الخيارات المطروحة لتحديد مداخل استراتيجية تؤسس لمسار جديد في العمل العربي المشترك يعزز العلاقات العربية - العربية، ويفتح آفاقاً أرحب للتعاون العربي - الإفريقي، من خلال الاهتمام بإقامة منطقة جوار عربي تصون الأمن القومي العربي، وتسهم في التصدي لظاهرة الإرهاب.

نعلن:

1. التزامنا بانتهاج أنجع السبل العملية من أجل التصدي لكل التهديدات والمخاطر التي تواجه الأمن القومي العربي، بتطوير آليات مكافحة الإرهاب أياً كانت صوره، وتعزيز الأمن والسلم العربيين بنشر قيم السلام والوسطية والحوار، ونبذ ثقافة التطرف والغلو وبث الفتنة وإثارة الكراهية، للارتقاء بمجتمعاتنا إلى مستوى الدفاع عن نفسها وصيانة تماسكها واستقلالها سبيلاً إلى ارتياد مستقبل عربي آمن زاهر.

2. تأكيدنا مجدداً على مركزية القضية الفلسطينية في عملنا العربي المشترك، وعلى المضي قدماً في دعم صمود الشعب الفلسطيني في وجه العدوان الاسرائيلي الممنهج، وعلى تكريس الجهود كافة في سبيل حل شامل عادل دائم يستند إلى مبادرة السلام العربية ومبادئ مدريد وقواعد القانون الدولي والقرارات الأممية ذات الصلة.

وفي هذا السياق، نرحب بالجهود المصرية الأخيرة لدفع عملية السلام، كما نرحب بالمبادرة الفرنسية الداعية إلى عقد مؤتمر دولي للسلام يمهّد له بوقف جميع الأنشطة الاستيطانية الاسرائيلية، بما يكفل حق الشعب الفلسطيني، وفق إطار زمني محدد، في إقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، كاملة السيادة على مجالها الجوي ومياهاها الإقليمية وحدودها الدولية، والحل العادل لقضية اللاجئين، وكذلك رفع الحصار عن قطاع غزة وإطلاق سراح جميع الأسرى الفلسطينيين ووقف الاعتداءات على المسجد الأقصى والإجراءات الاسرائيلية الهادفة إلى تهويد القدس الشرقية، مطالبين المجتمع الدولي بتنفيذ القرارات الدولية القاضية بانتهاء الاحتلال الإسرائيلي والانسحاب من كامل الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك الجولان العربي السوري إلى حدود الرابع من يونيو 1967، وكذلك الأراضي المحتلة في جنوب لبنان، ومطالبة المجتمع الدولي بما في ذلك مجلس الأمن بتحمل مسؤولياته في إنهاء الاحتلال وتأمين الحماية الدولية للشعب الفلسطيني.

ونشيد بجهود اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لاعتبار عام 2017 "العام العالمي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي لدولة فلسطين، بما فيها القدس الشرقية"، كما ندعو الدول الأعضاء والأمانة العامة إلى العمل على تبني الأمم المتحدة لهذه المبادرة.

3. إيماننا الراسخ بضرورة توثيق أواصر الأخوة وقماسك الصف العربي؛ انطلاقاً من وحدة الهدف والمصير، وتطوير العلاقات البينية وتجاوز الخلافات القائمة، والتأسيس لعمل عربي بناء يراعي متغيرات المرحلة وتطلعات الشعب العربي، وينطلق من الالتزام بمعالجة الأزمات العربية بالطرق الودية، وبتحقيق المصالحة الوطنية وتسوية الاختلافات المرحلية، سداً لذريعة التدخل الأجنبي والمساس بالشؤون الداخلية لبلداننا العربية، واستناداً إلى ذلك ندعو الأطراف في ليبيا إلى السعي الحثيث لاستكمال بناء الدولة من جديد، والتصدي للجماعات الإرهابية، وندعو مجلس النواب إلى استكمال استحقاقاته باعتماد حكومة الوفاق الوطني. ونؤكد كذلك على دعم الحكومة الشرعية اليمنية ممثلة في الرئيس عبد ربه منصور هادي، وبمواصلة العمل لخروج مشاورات الكويت بنتائج إيجابية على أساس مرجعيات قرار مجلس الأمن 2216، وقراراته الأخيرة ذات الصلة، ومبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآلياتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني اليمني، بما يحفظ وحدة مؤسسات الدولة اليمنية ووحدة وسلامة أراضيها. وفي السياق ذاته، نأمل أن يتوصل الأشقاء في سوريا إلى حل سياسي يعتمد على مقومات الحفاظ على وحدة سورية ويصون استقلالها وكرامة شعبها وفقاً لبيان جنيف في 30 يونيو 2012م وبيانات المجموعة الدولية لدعم سوريا وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

وندعم العراق في الحفاظ على وحدته وسلامة أراضيه ونساعده في مواجهته للجماعات الإرهابية وتحرير أراضيه من تنظيم داعش الإرهابي.

ونرحب بالتقدم الحاصل على صعيد المصالحة الوطنية الصومالية، وإعادة بناء مؤسسات الدولة.

وإننا إذ نؤكد تضامنا مع جمهورية السودان في جهودها لتعزيز السلام والتنمية في ربوعها وصون سيادتها الوطنية، وترحيبنا بعملية الحوار الوطني الجارية، نرحب بالجهود المتصلة بتفعيل مبادرة السودان الخاصة بالأمن الغذائي العربي كإحدى ركائز الأمن القومي العربي، والأمل معقود أن يحقق المؤتمر العربي لإعادة الإعمار ودعم التنمية في السودان المزمع عقده في العام 2017م غايته المنشودة.

4. نؤكد على رفض التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية للدول العربية، وبصفة خاصة التدخلات الإيرانية، والتي من شأنها تهديد الأمن القومي العربي.

5. رغبنا الأكيدة في خلق بيئة نابذة للغلو والتطرف من خلال العمل على ترسيخ الممارسة الديمقراطية والحكم الرشيد واحترام حقوق الانسان وتوسيع مشاركة المرأة والنهوض بالشباب لتوظيف طاقاته وإمكاناته وحيويته في الرقي بالمجتمعات العربية، وفي تقلد مواقع اتخاذ القرار لتعزيز انتمائه للمجتمع وفعاليته فيه، وتحسينه بالعلم والوعي من الوقوع فريسة لتنظيمات العنف والهجرة غير الشرعية.

6. حرصنا على إرساء قيم التضامن والتكافل بين الدول العربية، ودعم القدرات البشرية، ورعاية العلماء العرب، وإيلاء عناية خاصة للعمالة العربية وتمكينها من تبوء الصدارة في فرص التشغيل داخل الفضاء العربي، توطيداً لعرى الأخوة، وحفاظاً على هويتنا ومقوماتنا الثقافية والحضارية.

7. تصميمنا على صيانة وحدتنا الثقافية وتشبثنا باللغة العربية الفصحى رمز الهوية العربية ووعاء الفكر والثقافة العربية، والعمل على ترقيتها وتطويرها، بسنّ التشريعات الوطنية الكفيلة بحمايتها وصيانة تراثها، وتمكينها من استيعاب العلم الحديث والتقنية الدقيقة، ومن المساهمة في الثورة العلمية والمجتمع الرقمي، ونشرها على المستوى الإقليمي كرافد من روافدنا الثقافية والحضارية في المنطقة، والعمل على تعزيز مكانتها دولياً لإثراء الثقافات العالمية والحضارة الإنسانية.

8. سعينا في سبيل تطوير منظومة العمل العربي المشترك وتوسيع مضامينه وتكليف المؤسسات العربية المشتركة بالعمل على تطوير أنظمة وأساليب عملها، والإسراع في تنفيذ مشروعات التكامل العربي القائمة، وتوسيع فرص الاستثمارات بين الدول العربية، وإيجاد آليات لمساعدة الدول العربية الأقل نمواً وتأهيل اقتصادياتها وتوجيه الاستثمارات العربية في القطاعين العام والخاص نحو تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تستهدف الشباب، وتنشيط الاقتصاد الأخضر لتحقيق التنمية المستدامة، والتقليل من المخاطر البيئية وفقاً لمرجعيات قمة باريس الأخيرة حول البيئة، وندعو جميع الدول العربية إلى المشاركة في قمة مراکش "COP22" التي ستستضيفها المملكة المغربية في شهر نوفمبر المقبل.

9. دعمنا لجهود الإغاثة الإنسانية العربية والدولية الرامية إلى تقديم المساعدات العاجلة للمتضررين من الحروب والنزاعات من لاجئين ومهجرين ونازحين، ولتطوير آليات العمل الإنساني والإغاثي العربي، واستحداث الآليات اللازمة داخل المنظومة العربية لتلبية الاحتياجات الإنسانية الملحة، ومساعدة المتضررين والدول المضيفة لهم.

10. تجديدنا الدعوة إلى إلزام إسرائيل بالانضمام إلى معاهدة منع الانتشار النووي وإخضاع منشآتها وبرامجها النووية للرقابة الدولية ونظام الضمانات الشاملة، وتوجيه وزراء الخارجية العرب لمراجعة مختلف قضايا نزع السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، ودراسة كل البدائل المتاحة للحفاظ على الأمن القومي العربي والأمن الإقليمي، وتأكيد ضرورة جعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل.

11. دعوتنا لتعزيز سبل التعاون والشراكة مع مختلف الدول الصاعدة ومع التكتلات والمنظمات الإقليمية والدولية في إطار المنتديات والأطر المؤسسية القائمة بين جامعة الدول العربية وهذه الأطراف، والتي يشكل التعاون العربي - الإفريقي فيها بُعداً استراتيجياً مهماً وصولاً إلى بناء شراكات فاعلة تحقق مصالح جميع الأطراف وتسهم في ازدهار التعاون الدولي. وفي هذا الإطار نرحب بعقد الدورة الرابعة للقمة العربية - الإفريقية في مالابو عاصمة غينيا الاستوائية في شهر نوفمبر المقبل في إطار المبادئ والضوابط التي تم إقرارها في القمتين السابقتين.

12. ترحيبنا بتعيين معالي السيد أحمد أبو الغيط أميناً عاماً لجامعة الدول العربية، متمنين له التوفيق في أداء مهامه، ومعربين عن جزيل الشكر والتقدير للدكتور نبيل العربي الأمين العام السابق للجامعة على الجهود التي بذلها طوال فترة عمله لتعزيز مسيرة العمل المشترك في ظل أوضاع عربية ورهانات إقليمية ودولية بالغة التعقيد، ونعرب عن تقديرنا لمسؤولي الأمانة العامة وموظفيها على ما أبدوه من حرص، وبذلوه من جهد لإنجاح أعمال القمة.

13. نعرب عن عميق الشكر والتقدير لفخامة الرئيس محمد ولد عبد العزيز رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية وللشعب الموريتاني وحكومته على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة، وعلى التنظيم المحكم والجيد لإدارة أعمال القمة، وعلى تحملها مسؤولية انتظام انعقادها.

**كلمة حضرة صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى
أمام مؤتمر القمة الإسلامية الثالثة عشرة في الجمهورية التركية
ألقاها نيابة عن جلالة العاهل المفدى - حفظه الله ورعاه - سمو الشيخ
محمد بن مبارك آل خليفة نائب رئيس مجلس الوزراء**

إسطنبول في 15 أبريل 2016م

بسم الله الرحمن الرحيم

فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان رئيس الجمهورية التركية الشقيقة رئيس الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو قادة الدول الإسلامية

الحضور الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

يطيب لنا في البداية أن نعرب عن شكرنا وتقديرنا البالغين للجمهورية التركية الشقيقة، رئيساً وحكومة وشعباً؛ على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة، وحسن الإعداد لهذه القمة، مؤكدين ثقتنا الكاملة في أن القيادة الحكيمة لفخامة الرئيس رجب طيب أردوغان رئيس الجمهورية التركية، لمنظمتنا الإسلامية خلال الفترة المقبلة ستضيف لبنات جديدة ومهمّة في منظومة العمل الإسلامي المشترك، والنهوض بالمنظمة إلى مستويات متقدمة من التطور، بما يلبي طموحات أعضائها، ويتواءم مع معطيات الفترة الحساسة التي تمرّ بها، ويحقق ما نصبو إليه جميعاً من مستقبل مشرق لشعوبنا.

كما نقدم الشكر والتقدير لفخامة الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية الشقيقة على إسهامات فخامته خلال فترة ترؤس جمهورية مصر العربية الشقيقة للقمة السابقة، وجهوده المخلصة بغية تعزيز عملنا الإسلامي المشترك.

كما نوجه الشكر لمعالي الدكتور إياد بن أمين مدني الأمين العام للمنظمة وجميع منتسبيها؛ على ما يقومون به من جهد، ويقدمون من عمل، يسهم في تمكين المنظمة من أداء دورها في خدمة قضايانا الإسلامية العادلة.

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو ،،

الحضور الكرام ،

تواجه أمتنا الاسلامية، دواً وشعوباً، تحديات بالغة الدقة والخطورة، داخلية وخارجية، تفرض زيادة التنسيق والتشاور والتعاون، بما يوجب مواجهتها ودرء أخطارها التي تهدد أمن واستقرار ومستقبل دولها وشعوبها، وتحول دون تحقيق مصالحها وأهدافها المشتركة، في وحدة الصف والتضامن والوصول إلى العدل والسلام، الذي يدعونا إليه ديننا الحنيف وشريعته الغراء، وهو شعار وعنوان هذه القمة.

وعلى الرغم من عظم التحديات وجسامة المخاطر والتهديدات، إلا أننا، وبفضل ما منّ الله به علينا من وحدة الدين، وروابط الأخوة والمصير، وما تزخر به الأمة الإسلامية من تاريخ مشرف وثقافة، قوامها التعقل والحكمة، قادرين - وبعون منه سبحانه وتعالى- على الدفاع عن مصالحنا المشتركة، ودرء ما يتهدها من أطماع وإرهاب.

فخامة الرئيس ،،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو ،،

تواجه أمتنا والعالم من حولنا خطراً يستوجب مواجهته بكل الجهود والإمكانات، ألا وهو خطر الإرهاب الذي أصبح يضرب في مختلف أركان العالم؛ مستهدفاً الأرواح والأموال والممتلكات، فالإرهاب لا دين له ولا وطن، والإسلام منه براء، فديننا الإسلامي الحنيف ومبادئه تدعو للتعايش والإخاء والسلام.

وإنه من غير المنطق والمعقول أن ترتكب هذه الأعمال الإرهابية باسم الدين الذي يدعو إلى الخير والمحبة في ظل الحوار والحكمة.

إنّ مملكة البحرين التي عانت وما تزال تعاني من أعمال إرهابية تخريبية مدعومة من جهات خارجية من بينها إيران و(حزب الله) اللبناني، تجدد إدانتها الشديدة للإرهاب في شتى صوره وأشكاله، وتؤكد التزامها بمحاربة هذا الخطر الذي يهدد أمن العالم، وتدعو الجميع إلى العمل؛ من أجل إزالة أسبابه، وتطوير أطر التعاون بين كافة دول العالم، بما يكفل اجتثاثه من جذوره، وتجفيف منابعه ، كما إنّها تدعو المجتمع الدولي والأجهزة المحلية والدولية إلى إعلان الحرب على الإرهاب، وبما يتبع ذلك من إجراءات؛ بهدف حماية مصالح الأوطان وحياة وسلامة الشعوب.

فخامة الرئيس ،،

أصحاب الجلالة والفخامة و السمو ،،

إنّ عملية السلام في الشرق الأوسط أصبحت أكثر تعقيداً، وتشهد تراجعاً وجموداً، في ظل استمرار السياسات الإسرائيلية وممارساتها المعادية للسلام، والتوسع في بناء المستوطنات ومصادرة الأراضي، واستمرار حصارها

لقطاع غزة، واعتداءاتها المتكررة على أبناء الشعب الفلسطيني والمقدسات الإسلامية، وبخاصة المسجد الأقصى الشريف.

وإننا نؤكد رفضنا القاطع لهذا الظلم، وندعو المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن؛ لردع سلطات الاحتلال الإسرائيلي عن تعنتها الذي تسبب في تفويض عملية السلام، وأضحى أحد أهم أسباب انتشار العنف والكرهية والإرهاب في منطقتنا.

ومن واقع إيماننا بإحلال السلام العادل والشامل في المنطقة، وإعطاء الشعب الفلسطيني الشقيق حقه في إقامة دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، فإننا نؤكد على ضرورة استئناف العملية السلمية انطلاقاً من ثوابت القرارات الدولية ومبادرة السلام العربية، وما أكدت عليه مؤخرًا القمة الإسلامية الاستثنائية في مدينة جاكارتا بجمهورية إندونيسيا.

وانطلاقاً من رؤية هذه القمة وأهدافها في تحقيق العدل والسلام، فإن مملكة البحرين تؤكد مجدداً على حق دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة في استعادة جزرها الثلاث المحتلة من إيران، بالمفاوضات المباشرة، أو إحالة القضية إلى محكمة العدل الدولية؛ تحقيقاً للأمن والاستقرار؛ ولإعادة بناء علاقات جوار طبيعية قائمة على احترام سيادة واستقلال الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، ومد جسور الثقة، وفتح آفاق جديدة للتعاون القائم على المصالح المشتركة في المنطقة، الأمر الذي أكدته قرارات مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومؤتمرات القمة العربية والإسلامية.

الإخوة الأعزاء،

إن واجبنا الوطني والإنساني يدعونا أن نستمر في جهودنا الرامية إلى الحفاظ على سيادة دولنا وسلامتها، وبذل المزيد من الجهد، والعمل على تعزيز التنسيق والتعاون، سواء بين دولنا ومع مختلف دول العالم؛ لكي يتمكن أبناء الشعوب الإسلامية الشقيقة، وخاصة في كل من اليمن وسوريا وليبيا وغيرها، من بناء نظامهم السياسي بكل حرية واستقلالية، ودون أي شكل من أشكال الوصاية أو التدخل الخارجي، حيث إن من شأن هذا التدخل تعميق المشكلات والأزمات، دون الإسهام في وضع حلول مناسبة تضمن تحقيق تطلعات الشعوب في الحياة المستقرة والأمن، والعمل على بناء المستقبل المشرق والمزدهر للأجيال القادمة.

إن موقف مملكة البحرين من دعم اليمن من خلال المشاركة في التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية الشقيقة، هو موقف ثابت ومبدئي، وينطلق من الإيمان بأمن واستقرار اليمن الشقيق، آمليين أن تسفر جولات الحوار في دولة الكويت الشقيقة إلى عودة الأمن والاستقرار في اليمن الشقيق، في ظل الشرعية والتوافق بين كافة الأطراف.

مؤكدين في هذا الإطار على أهمية وقف التدخل الخارجي والتصعيد العسكري في سوريا، وإتاحة الفرصة للجهود الدولية؛ لإنهاء الأوضاع الخطيرة وتداعياتها الإنسانية، بما يساعد على التوصل إلى حل سياسي يتوافق

عليه الجميع، وفقاً لما ورد في بيان جنيف واحد (1).

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

الإخوة الأعزاء،

غايتنا من هذه القمة أن نحقق التضامن الإسلامي الذي تتطلع إليه الشعوب المسلمة، في ظل مبادئ وأهداف منظمنا والتي توجبه علينا، وتدعونا إليه الآية الكريمة: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعاً وَلَا تَفَرَّقُوا﴾.

أملنا أن نتمكن بمشيئة الله تعالى، ومن خلال هذا الاجتماع، من الخروج بموقف إسلامي موحد، متماسك وفعال يجسد الالتزام الثابت تجاه قضايانا العادلة، من خلال تطوير سبل التعاون والتنسيق بين دولنا وتقوية منظمنا الإسلامية، بما يسهم في ترسيخ المكانة الحضارية لديننا وأمتنا الإسلامية، ويحقق تطلعات وآمال شعوبنا في التنمية والاستقرار والتقدم والسلم للجميع، مؤكداً ثقتنا في رئاسة وحكمة فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان ومكانة ودور الجمهورية التركية الشقيقة في تحقيق ذلك.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

البيان الختامي للدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي،

(دورة: الوحدة والتضامن من أجل العدالة والسلام، 15 أبريل 2016م)

1. عقد قادة دول وحكومات منظمة التعاون الإسلامي الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي (دورة الوحدة والتضامن من أجل العدالة والسلام)، في إسطنبول بالجمهورية التركية برئاسة فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان، رئيس الجمهورية التركية.
2. أعرب المؤتمر عن تقديره لجمهورية مصر العربية لرئاستها المتميزة للقمة الثانية عشرة ولقيادتها الحكيمة لمنظمة التعاون الإسلامي.
3. أكد المؤتمر على مركزية قضية فلسطين والقدس الشريف بالنسبة للأمة الإسلامية. كما أكد دعمه المبدئي لحق الشعب الفلسطيني في استعادة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حق تقرير المصير وإنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على الأرض الفلسطينية المحتلة منذ يونيو 1967، وعاصمتها القدس الشريف. كما أكد على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم بموجب القانون الدولي والقرار 194 (III) الذي اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة في 11 ديسمبر 1948.
4. أكد المؤتمر مجدداً ضرورة عقد مؤتمر دولي للسلام في وقت مبكر لوضع آليات لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، بما في ذلك القدس الشرقية، تنفيذاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية. ودعا إلى مواصلة العمل من أجل استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي ضمن إطار زمني محدد، وأكد مجدداً دعمه الكامل لجهود دولة فلسطين للانضمام للمعاهدات والمنظمات الدولية بغية تعزيز الأهلية القانونية لدولة فلسطين على المستوى الدولي.
5. أشاد المؤتمر بالجهود التي يبذلها صاحب الجلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، لحماية المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف والوقوف في وجه الإجراءات التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي بهدف تهويد المدينة المقدسة؛ كما ثمن الدور الذي تضطلع به وكالة بيت مال القدس الشريف، المنبثقة عن لجنة القدس من خلال إنجاز المشاريع التنموية والأنشطة لصالح سكان المدينة المقدسة ودعم صمودهم، ودعا الدول الأعضاء إلى زيادة الدعم المخصص للوكالة حتى تتمكن من مواصلة عملها.

6. كما أكد المؤتمر على ضرورة مواصلة فريق الاتصال الوزاري المعني بالقدس الشريف، برئاسة المملكة المغربية التي يرأس عاهلها لجنة القدس، للجهود والتحركات التي يقوم بها من أجل التواصل مع الأطراف الدولية المؤثرة بغية تبليغ رسالة منظمة التعاون الإسلامي ومطالبها المتعلقة بمدينة القدس الشريف؛ وأكد مجدداً اعتماد الخطة الإستراتيجية لتنمية القطاعات الحيوية في القدس الشريف، ودعا جميع الدول الأعضاء لتقديم الموارد المالية الضرورية لتنفيذ هذه الخطة.
7. أشاد بالجهود التي يبذلها جلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم (ملك المملكة الأردنية الهاشمية) في الدفاع عن القدس ومقدساتها في إطار الرعاية والوصاية الهاشمية التاريخية على الأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية في القدس الشريف، كما أشاد بالدور الأردني لوقف كل الاعتداءات والانتهاكات الإسرائيلية على الأماكن المقدسة وعلى رأسها المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف، وكذلك وقف المحاولات الإسرائيلية الرامية لتغيير طابع المدينة المقدسة وهويتها، وجدد الرفض لكل المحاولات الإسرائيلية للمساس بالرعاية والوصاية الهاشمية. ورحب بالاتفاق الهام الموقع بين جلالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم (ملك المملكة الأردنية الهاشمية) الوصي على المقدسات في القدس الشريف وفخامة الرئيس محمود عباس (رئيس دولة فلسطين) في عمان بتاريخ 31/3/2013م، والذي جاء تأكيداً للرعاية والوصاية الهاشمية التاريخية على المقدسات في القدس الشريف، وبهدف الدفاع عن المسجد الأقصى المبارك/الحرم القدسي الشريف، والمقدسات وحمايتها قانونياً بكل السبل الممكنة.
8. أشاد المؤتمر بجمهورية إندونيسيا لاستضافتها القمة الإسلامية الاستثنائية الخامسة حول فلسطين في جاكارتا يومي 6 و7 مارس 2016م، وأكد مجدداً دعمه لنضال الشعب الفلسطيني من أجل إقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، حيث انعكس ذلك من خلال اعتماد الوثائق الختامية للقمة التي تتمثل في إعلان جاكارتا وقرار منظمة التعاون الإسلامي.
9. أعرب المؤتمر عن شكره لجمهورية السنغال لما تقوم به من عمل دؤوب من أجل مصلحة القضية الفلسطينية، وأعرب مجدداً عن دعمه لكل ما تقوم به من أعمال في إطار رئاستها للجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.
10. رحّب المؤتمر بانضمام تركيا إلى عضوية لجنة القدس المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي.
11. أكد المؤتمر مجدداً دعمه للبنان في استكمال تحرير كامل أراضيهِ من الاحتلال الإسرائيلي بكل الوسائل المشروعة، وشدد على ضرورة انسحاب إسرائيل من مزارع شبعاً وتلال كفرشوبا اللبنانية والجزء اللبناني من بلدة العجّور، ودعا إلى تطبيق كامل القرار 1701 (2006)، وأدان بشدة الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة لسيادة لبنان براً وبحراً وجواً بما في ذلك شبكات التجسس المزروعة في لبنان. وأعرب المؤتمر عن وقوفه إلى جانب لبنان في حقه في الاستفادة من موارده البترولية والغازية في منطقته الاقتصادية الخالصة، وشدد على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم، ورفض أي شكل من أشكال التوطين.

12. رحب المؤتمر بالحوار القائم بين الأطراف السياسية اللبنانية لتجاوز الخلافات وتخفيف حدة الاحتقان السياسي والدفع بالوفاق الوطني وصيغة العيش المشترك، وذلك احتراماً ومتابعة وتنفيذا لمقررات الحوار الوطني الصادرة عن طاولة الحوار في مجلس النواب وعن هيئة الحوار الوطني في القصر الجمهوري في بعبدا؛ وثمن التضحيات التي يقدمها الجيش اللبناني والقوى الأمنية في محاربة التنظيمات الإرهابية والتكفيرية، وحث الدول الأعضاء على تقديم كل الدعم لتعزيز قدراتها وتمكينها من القيام بالمهام الملقة على عاتقها؛ كونها ركيزة لضمان الأمن والاستقرار والسلم الأهلي في لبنان، وأشاد بالدعم المتواصل الذي تقدمه الدول العربية والإسلامية وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية.

13. أعرب المؤتمر عن تقديره للجهود التي يبذلها لبنان حيال موضوع النازحين السوريين لجهة استضافتهم رغم ضآلة الإمكانيات، وأكد على ضرورة مؤازرة ودعم لبنان في هذا المجال وتقاسم الأعباء والأعداد معه، ووقف تزايد تلك الأعباء والأعداد من النازحين، وشدد على أن هذا الوجود لا يمكن أن يكون إلا مؤقتاً، لما في الأمر من تهديد كيان ووجودي للبنان، والسعي بكل ما أمكن لتأمين عودتهم إلى بلادهم في أقرب وقت ممكن، وأكد على ضرورة الحفاظ على الصيغة اللبنانية والتعددية الفريدة القائمة على المناصفة بين المسلمين والمسيحيين والعيش المشترك والحوار بين الأديان والتسامح وقبول الآخر، وإجراء الانتخابات الرئاسية احتراماً للدستور وتطبيقاً لمبدأ تداول السلطة الذي تقتضيه طبيعة نظامه الديمقراطي.

14. أدان المؤتمر بقوة سياسة إسرائيل الراضية للامتنثال لقرار مجلس الأمن رقم 497 (1981) بشأن الجولان السوري المحتل، وسياساتها الخاصة بضم وبناء مستوطنات استعمارية ومصادرة الأراضي وتحويل مصادر المياه وفرض الجنسية الإسرائيلية على المواطنين السوريين. كما طالب بانسحاب إسرائيل الكامل من الجولان السوري المحتل إلى حدود الرابع من يونيو 1967 وفقاً لقراري مجلس الأمن رقمي 242 (1967) و338 (1973) ومبدأ الأرض مقابل السلام ومرجعية مؤتمر مدريد للسلام ومبادرة السلام العربية التي اعتمدها القمة العربية في بيروت في 28 مارس 2002م.

15. أكد المؤتمر مجدداً ضرورة حمل إسرائيل على الامتنثال فوراً لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين في زمن الحرب المؤرخة في 12 أغسطس 1949 وتطبيق تلك الأحكام على المعتقلين السوريين في الجولان المحتل. كما طالب بإفراج إسرائيل عن جميع المعتقلين السوريين من مواطني الجولان السوري المحتل، الذين ظل بعضهم رهناً للاعتقال لما يزيد على خمس وعشرين سنة.

16. جدد المؤتمر موقفه المبدئي المتمثل في إدانة عدوان جمهورية أرمينيا على جمهورية أذربيجان، وأكد مجدداً أن الاستيلاء على الأراضي بالقوة أمر مرفوض بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ودعا إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 822 (1993) و853 (1993) و874 (1993) و884 (1993) تنفيذاً تاماً وإلى سحب جمهورية أرمينيا قواتها المسلحة فوراً وبشكل كامل وغير مشروط من

إقليم ناغورنو كاراباخ وغيره من الأراضي المحتلة لجمهورية أذربيجان. ودعا المؤتمر إلى تسوية النزاع في إطار سيادة جمهورية أذربيجان وسلامة أراضيها وحرمة حدودها المعترف بها دولياً. كما أعرب المؤتمر عن بالغ قلقه إزاء استمرار إمدادات الأسلحة إلى المعتدي، والإجراءات غير القانونية التي تستهدف تغيير الطابع الديموغرافي والثقافي والمادي للأراضي المحتلة، بما في ذلك من خلال تدمير ونهب التراث الثقافي والمواقع المقدسة، والأنشطة الاقتصادية غير القانونية وغيرها، والتدخل في حقوق الملكية العامة والخاصة في منطقة ناغورنو كاراباخ وغيرها من الأراضي الأذربيجانية المحتلة. وحث المؤتمر، في هذا الصدد، الدول الأعضاء على اتخاذ ما يلزم من تدابير، بما في ذلك من خلال تشريعاتها الوطنية. لمنع وصول أي إمدادات أسلحة إلى المعتدي انطلاقاً من أراضيها أو عبرها، وأي أنشطة يقوم بها أي أشخاص طبيعيين واعتباريين يعملون على أراضيها ضد سيادة أذربيجان وسلامة أراضيها، بما في ذلك المشاركة في أي نشاط غير قانوني في إقليم ناغورنو كاراباخ وفي غيره من الأراضي الأذربيجانية المحتلة الأخرى وبأي عمل من شأنه أن يساعد على إدامة الاحتلال أو تسهيل هذا النشاط. وأكد المؤتمر مجدداً دعمه المبدئي للجهود التي تبذلها جمهورية أذربيجان، بما في ذلك داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة، بهدف استعادة وحدة أراضيها وسيادتها.

17. ندد المؤتمر وبأشد عبارات التنديد باستمرار الهجمات التي تشنها القوات المسلحة الأرمينية داخل أراضي جمهورية أذربيجان المحتلة والتي يعاني من جرائها السكان المدنيون وتعرض فيها المساجد للهجمات ويقتل فيها المصلون وتدمر من جرائها البنيات التحتية الاجتماعية والاقتصادية. وأعرب المؤتمر عن دعمه لجهود أذربيجان من أجل صد تلك الهجمات والدفاع عن سكانها الآمنين، وشدد على ضرورة ممارسة المزيد من الضغط على أرمينيا من خلال الوسائل السياسية والاقتصادية وغيرها من الوسائل الجبرية الأخرى، وذلك من أجل حمل المعتدي على الامتثال لمطالب وقرارات منظمة التعاون الإسلامي. وقرر المؤتمر إنشاء فريق اتصال يُعنى بعدوان جمهورية أرمينيا على جمهورية أذربيجان في إطار منظمة التعاون الإسلامي وعلى مستوى وزراء الخارجية وعقد أول اجتماعاته على هامش قمة إسطنبول.

18. أكد المؤتمر مجدداً دعمه القوي لحكومة الوحدة الوطنية الأفغانية التي تشكلت عقب الانتخابات الرئاسية لعام 2014م، وحث الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والمجتمع الدولي على مواصلة تقديم المساعدات والدعم لشعب أفغانستان وحكومته في جهودهما لمكافحة الإرهاب والاتجار في المخدرات، وتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية الشاملة والمستدامة.

19. رحب المؤتمر بجهود السلام والمصالحة التي تقودها أفغانستان وتمتلك زمامها من أجل التوصل إلى سلام واستقرار دائمين في أفغانستان والمنطقة وأعرب عن دعمه لتلك الجهود. كما أعرب المؤتمر عن دعمه لجهود الأمين العام ومبادراته، بما في ذلك عقد مؤتمر دولي للعلماء لتمكين منظمة التعاون الإسلامي من الاضطلاع بدور أكثر نشاطاً في عملية المصالحة الوطنية وفي المساعدة في استعادة السلم والأمن في أفغانستان.

20. أكد المؤتمر أيضاً أهمية تعزيز التعاون الإقليمي من أجل ضمان السلام والاستقرار الدائمين في أفغانستان وخارجها، وأثنى في هذا السياق على التقدم الذي أحرزه مؤتمر "قلب آسيا - مسار إسطنبول" منذ إنطلاقه والذي أثبت جدواه باعتباره منبراً لمعالجة التحديات التي تواجهها أفغانستان والمنطقة بروج من المسؤولية وامتلاك زمام الأمور. ورحب المؤتمر في هذا الصدد بتشكيل مجموعة التنسيق الرباعية في يناير 2016 والمؤلفة من أفغانستان والصين وباكستان والولايات المتحدة الأمريكية، والمعنية بمسار السلام والمصالحة في أفغانستان بغرض تيسير عملية السلم والمصالحة التي تقودها وتتملكها أفغانستان في سبيل إحلال السلم والأمن الدائمين في هذا البلد وفي المنطقة.
21. أكد المؤتمر مجدداً دعمه المبدئي لشعب جامو وكشمير لنيل حقه المشروع في تقرير المصير، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وتطلعات شعب جامو وكشمير. كما أكد مجدداً أن جامو وكشمير يشكل جوهر النزاع بين باكستان والهند وأن حله أمر لا غنى عنه لإحلال السلام في جنوب آسيا.
22. دعا المؤتمر الهند إلى تنفيذ القرارات العديدة الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن كشمير والتي أعلنت أن الوضع النهائي لولاية جامو وكشمير سيتقرر وفقاً لإرادة الشعب المعبر عنها بالطريقة الديمقراطية المتمثلة في إجراء استفتاء حر ونزيه برعاية الأمم المتحدة. كما ذكر المؤتمر المجتمع الدولي بالتزامه القاضي بضمان تنفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن جامو وكشمير والوفاء بوعده لأبناء شعب جامو وكشمير منذ 68 عاماً مضت.
23. أكد المؤتمر دعمه للحركة الواسعة للسكان الأصليين لإقليم كشمير الذي تحتله الهند من أجل حقهم في تقرير المصير، وحث على عدم المساواة بين الكفاح من أجل الحرية وبين الإرهاب.
24. أعرب المؤتمر عن قلقه إزاء الاستخدام العشوائي للقوة والانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الأمن الهندية في جامو وكشمير التي تحتلها الهند، والتي أسفرت عن مقتل الآلاف من الأبرياء والمدنيين العزل وعن إصابة مئات آخرين من بينهم نساء وأطفال ومسنون، وآخرها مقتل امرأة في الثانية والعشرين من العمر، وهي السيدة شايستا حميد في بولواما يوم 14 فبراير 2016.
25. رحب المؤتمر بإنشاء آلية دائمة في إطار الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان بمنظمة التعاون الإسلامي بغية رصد حالة حقوق الإنسان في جامو وكشمير التي تحتلها الهند. ودعا المؤتمر الهند إلى السماح لبعثة تقصي الحقائق التابعة للمنظمة ومجموعات حقوق الإنسان الدولية والمنظمات الإنسانية بزيارة كشمير التي تحتلها الهند. وأقر المؤتمر توصيات فريق الاتصال المعني بجامو وكشمير المنبثق عن منظمة التعاون الإسلامي وأخذ علماً بالملذكرة التي قدمها الممثلون الحقيقيون لشعب جامو وكشمير إلى فريق الاتصال في اجتماعه الأخير.

26. دعا المؤتمر المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) ومركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسيكا) إلى تنفيذ نشاطات بهدف حماية الأماكن المقدسة في كشمير وصون الحقوق الثقافية والتراث الإسلامي. وناشد المؤتمر الدول الأعضاء والمؤسسات الإسلامية تخصيص منح دراسية للطلبة الكشميريين في مختلف جامعات ومؤسسات بلدان منظمة التعاون الإسلامي.
27. أكد المؤتمر مجدداً جميع القرارات السابقة الصادرة عن المؤتمرات الإسلامية بشأن المسألة القبرصية، والتي تعرب عن الدعم الثابت للقضية العادلة للمسلمين القبارصة الأتراك وتضامنه مع ولاية قبرص التركية كولاية مؤسسة؛ وأعرب أيضاً عن دعمه للمفاوضات التي ترعاها الأمم المتحدة في قبرص من أجل التسوية الشاملة، والتي استؤنفت يوم 11 فبراير 2014م استناداً إلى الإعلان المشترك الصادر عن الزعيمين والذي نص على فيدرالية مؤلفة من ولايتين مؤسستين بوضعية متكافئة. وأعرب المؤتمر كذلك عن تضامنه مع ولاية قبرص التركية كولاية مؤسسة وعن تقديره لجهودها البناءة من أجل التوصل إلى تسوية عادلة ومقبولة من الطرفين، ودعا كافة الدول الأعضاء إلى تعزيز التعاون الفعال مع القبارصة المسلمين الأتراك وذلك بإشراكهم بشكل وثيق من أجل مساعدتهم مادياً وسياسياً على تجاوز العزلة اللاإنسانية المفروضة عليهم وزيادة علاقاتهم وتوسيعها في جميع الميادين.
28. جدد المؤتمر تضامنه مع البوسنة والهرسك حكومةً وشعباً ودعا القادة السياسيين في البوسنة والهرسك إلى توحيد جهودهم من أجل الإسراع بتنفيذ عملية الإصلاح لبناء مستقبل أفضل للبوسنة والهرسك وشعبها. ودعا المؤتمر كذلك جميع الدول الأعضاء إلى تكثيف تعاونها مع البوسنة والهرسك، ولاسيما تكثيف علاقاتها الاقتصادية مع هذا البلد، لتحقيق رفاهيته ورخاء شعبه.
29. أكد المؤتمر مجدداً دعم منظمة التعاون الإسلامي وتعاونها مع كوسوفو وشعبها، واستذكر القرار رقم: 42/18- س الصادر عن الدورة الثانية والأربعين لمجلس وزراء الخارجية في الكويت، والذي دعا الدول الأعضاء إلى النظر في الاعتراف باستقلال كوسوفو وفقاً لحقها السيادي والحر وتشرعاتها الوطنية. كما دعا المؤتمر الدول الأعضاء إلى دعم كوسوفو في مختلف المحافل الدولية.
30. أكد المؤتمر أهمية أن تكون علاقات التعاون بين الدول الإسلامية والجمهورية الإسلامية الإيرانية قائمة على مبادئ حسن الجوار، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام استقلالها وسيادتها ووحدة أراضيها، وحل الخلافات بالطرق السلمية وفقاً لميثاق منظمة التعاون الإسلامي وميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها.
31. أدان المؤتمر الاعتداءات التي تعرضت لها بعثات المملكة العربية السعودية في مدينتي طهران ومشهد في إيران والتي تشكل خرقاً واضحاً لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية واتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية والقانون الدولي الذي يحمي حرمة البعثات الدبلوماسية.

32. رفض المؤتمر التصريحات الإيرانية التحريضية فيما يتعلق بتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة بحق عدد من مرتكبي الجرائم الإرهابية في المملكة العربية السعودية، حيث إن ذلك يعد تدخلاً سافراً في الشؤون الداخلية للمملكة العربية السعودية مما يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة وميثاق منظمة التعاون الإسلامي وجميع المواثيق الدولية.

33. أدان المؤتمر تدخلات إيران في الشؤون الداخلية لدول المنطقة ودول أخرى أعضاء، منها البحرين واليمن وسوريا والصومال، واستمرار دعمها للإرهاب.

34. أكد المؤتمر على ضرورة نبذ الأجندة الطائفية والمذهبية لما لها من آثار مدمرة وتداعيات خطيرة على أمن واستقرار الدول الأعضاء وعلى السلم والأمن الدوليين، وشدد على أهمية توطيد علاقات حسن الجوار بين الدول الأعضاء لما فيه خير ومصلحة الشعوب اتساقاً مع ميثاق منظمة التعاون الإسلامي.

35. أحاط المؤتمر علماً مع الارتياح بالتقدم المحرز منذ توقيع اتفاق الجزائر للسلام والمصالحة في مالي في 15 مايو و20 يوليو 2015، الذي يعد أساساً جيداً للحلول الشاملة والمستدامة للصراع في شمال مالي، وتعهد بعزم منظمة التعاون الإسلامي، كونها أحد ضاميه، على الدعم النشط للأطراف المالية في مرحلة التنفيذ الحرجة. كما دعا المؤتمر الأطراف إلى الانخراط البناء في هذه العملية باحترام وقف إطلاق النار، والحكومة باعتماد مختلف التدابير السياسية والاجتماعية والاقتصادية لبناء الثقة من أجل عزل الجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة وغيرها من أعداء السلام. وحذر المؤتمر المخربين من مغبة عدم الكف عن أنشطتهم السلبية، أو مواجهة عقوبات قاسية.

36. طلب المؤتمر من الدول الأعضاء والمؤسسات المالية بمنظمة التعاون الإسلامي، وعلى وجه الخصوص البنك الإسلامي للتنمية، الإسهام في تنفيذ الاتفاق وفي تحقيق التنمية طويلة الأمد لشمال مالي، كما دعاها إلى تكثيف المساعدات الضرورية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وإعادة إعمار الأقاليم الشمالية. وكلف الأمين العام بالقيام بما يلزم من أعمال لإنشاء الصندوق الاستثماري وفقاً لقرار الدورة الثانية عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي. كما أقر المؤتمر نتائج اجتماع فريق اتصال منظمة التعاون الإسلامي المعني بمالي الذي عقد على هامش القمة.

37. أحاط المؤتمر علماً، مع الارتياح، بالتقدم الحثيث الذي أحرزته حكومة الصومال الفدرالية برئاسة فخامة الرئيس حسن شيخ محمود وأكد دعمه الكامل لمساعي حكومة الصومال الفدرالية لبناء السلام، بما في ذلك جهود التواصل الإقليمية من أجل تحقيق مصالح وطنية شاملة لوضع أسس سلام دائم في الصومال وتنفيذ جميع المهام العالقة لتحقيق الأهداف الواردة في "رؤية 2016" وما بعدها. وأشاد المؤتمر بمساعي الأمين العام للإسهام في المصالحة الوطنية في الصومال، ورحب بتحويل مكتب الشؤون الإنسانية التابع لمنظمة التعاون الإسلامي إلى مكتب إغاثي.

38. أدان المؤتمر بشدة جميع أعمال الإرهاب والتطرف العنيف التي يقترفها فلول مسلحي حركة الشباب الذين لا يزالون يعملون على زعزعة استقرار البلاد والمنطقة، وأكد أن هذه الأعمال الإجرامية النكراء تنافي قيم الإسلام المعتدلة المتعارف عليها وحماية حرمة الحياة الإنسانية. ودعا المؤتمر المسلحين إلى تحكيم العقل ونبذ العنف عبر الانضمام إلى عملية بناء السلام والمصالحة.
39. استذكر المؤتمر خطة الركائز الست لحكومة الصومال الفدرالية وأعرب عن دعمه الكامل للخطة التي تسعى لمعالجة التحديات القائمة التي تواجه البلاد؛ وحث الدول الأعضاء والمجتمع الدولي على مواصلة دعمهما الكامل، على نحو منسق ودائم، لتنفيذ الخطة، وفق التزامات كل من المجتمع الدولي والصومال في إطار عملية إعادة الإعمار.
40. رحب المؤتمر بالتطور الهام والتحول الملحوظ في الصومال في مجالات السلم والأمن وبناء الدولة الفدرالية، وبالقرار الأخير بشأن نموذج انتخابات عام 2016م والذي تم التوصل إليه بفضل عملية التشاور الشاملة التي قادتها الصومال في سائر أرجاء البلاد. وأكد المؤتمر أهمية وضع خارطة طريق سياسية للاقتراع العام بحلول عام 2020م.
41. ثمن المؤتمر عالياً موافقة دولة الكويت على استضافة مؤتمر للمانحين لدعم قطاع التعليم في جمهورية الصومال الفدرالية، مؤكداً أهمية دعم وتطوير هذا القطاع ضمن الجهود الهادفة إلى تعزيز التنمية وتحقيق الأمن وإعادة الإعمار في جمهورية الصومال الفدرالية.
42. أشاد المؤتمر كذلك بالجمهورية التركية لاستضافتها المنتدى السادس للشراكة الرفيع المستوى حول الصومال يومي 23 و24 فبراير 2016م في اسطنبول وحث الدول الأعضاء على تقديم دعم أكثر فاعلية للصومال في المحافل الدولية وزيادة حجم مساعداتها لهذا البلد لتعزيز وضعيته الإنسانية وأمنه واستقراره وتحقيق انتعاشه الاقتصادي.
43. حث المؤتمر الدول الأعضاء التي لم تفتح بعد سفارات لها في الصومال إلى القيام بذلك للمساعدة في تعزيز العلاقات الثنائية بين الصومال والدول الأعضاء، ودعاها إلى الاضطلاع بدور أكثر نشاطاً في المحافل الدولية فيما يتعلق بمستقبل الصومال.
44. أشاد المؤتمر بالانخراط الشامل لمنظمة التعاون الإسلامي ومساعي المبعوث الخاص للأمن العام وبلدان المنطقة وعموم المجتمع الدولي منذ نشوب النزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأعرب عن ارتياحه للتقدم المحرز في بناء السلام والمصالحة الوطنية. ورحب المؤتمر باستكمال الانتقال السياسي بنجاح وأكد عزم المنظمة على مواصلة دعمها للسلطات الجديدة لمواجهة تحديات التنمية المستدامة في البلاد.
45. استعرض المؤتمر الوضع في كوت ديفوار وغينيا وأعرب عن ارتياحه للانتخابات الناجحة التي عززت الاستقرار والديمقراطية والحكم الرشيد. وهنأ المؤتمر بوركينا فاسو على استكمال الانتقال السياسي بنجاح واستعادة النظام الدستوري.

46. أعرب المؤتمر عن تضامنه الكامل مع بلدان حوض بحيرة تشاد وهي نيجيريا والنيجر والكاميرون وتشاد التي تواصل مواجهة تحديات أمنية كبيرة وتمرد بغض بسبب تطرف بوكو حرام العنيف وإرهابها. وناشد المؤتمر جميع الدول الأعضاء والمجتمع الدولي تقديم كل المساعدة الضرورية لهذه البلدان من خلال فرقة العمل المشتركة متعددة الأطراف لدحر آفة الإرهاب واستئصالها والإسهام في تخفيف الوضع الإنساني الحرج في المنطقة. وفي هذا السياق، رحب المؤتمر بمؤتمر المانحين الذي عقد في 1 فبراير 2016 في مقر الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا.

47. رحب المؤتمر بقرار حكومة جمهورية غامبيا الإسلامية تسمية بلدها دولة/جمهورية إسلامية بشكل رسمي، ودعا جامعة الدول العربية الدفع بالتعاون العربي مع جمهورية غامبيا الإسلامية في إطار التعاون العربي الأفريقي والتضامن الإسلامي.

48. رحب المؤتمر بدور سمو أمير دولة قطر لحل النزاع بين جمهورية جيبوتي وإريتريا والذي أفضى مؤخراً إلى إطلاق سراح أربعة من الأسرى الجيبوتيين بعد ثماني سنوات من الأسر، نفت خلالها إريتريا الاعتراف بوجودهم لديها. وأيد المؤتمر استمرار وساطة سمو أمير دولة قطر لحل النزاع الحدودي بين البلدين من خلال تسوية عادلة وسلمية قوامها احترام مبادئ حسن الجوار واحترام سلامة أراضي جمهورية جيبوتي وحرمة الحدود المعترف بها دولياً. كما أثنى المؤتمر على دور جمهورية جيبوتي الحريص منذ اندلاع النزاع على الحل بالوسائل السلمية.

49. أعرب المؤتمر عن قلقه العميق إزاء تواصل العنف وسفك الدماء في الجمهورية العربية السورية، وأكد ضرورة الحفاظ على وحدة سوريا واستقلالها وسيادتها وسلامتها الإقليمية. وأكد المؤتمر مجدداً دعمه لإيجاد تسوية سياسية للنزاع على أساس بيان جنيف وللعملية السياسية برعاية الأمم المتحدة بغية تنفيذ عملية انتقال سياسي يقودها السوريون ويمتلكون زمامها، تمكّن من بناء دولة سورية جديدة على أساس نظام تعددي ديمقراطي مدني قائم على مبادئ المساواة أمام القانون وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان.

50. أعرب المؤتمر أيضاً عن تقديره وترحيبه بالمساهمات الوطنية للدول الأعضاء في المنظمة في تسوية الأزمة في سوريا وفي استعادة السلم في هذا البلد.

51. رحب المؤتمر باعتماد قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254 حول سوريا بالإجماع، وهو القرار الذي يدعم خارطة طريق دولية لعملية السلام في سوريا والذي يعكس موقفاً عالمياً موحداً إزاء هذا النزاع الذي حصد أرواح ما يقارب 300 ألف شخص. وشدد المؤتمر على ضرورة وضع هذا القرار موضع التنفيذ.

52. أعرب المؤتمر عن أمله في أن تفضي مفاوضات الأطراف السورية والتي ستنتقل في جنيف بتاريخ 13 أبريل 2016م إلى نتائج بناءة وإيجابية تساهم في تسوية الأزمة السورية في أسرع وقت ممكن، وأشاد

في هذا الصدد بجهود المبعوث الأممي استيفان ديمستورا في تشجيع الحوار السياسي بين الحكومة والمعارضة السورية.

53. أكد المؤتمر مجدداً تقديره لبلدان الجوار لاسيما مصر والأردن ولبنان والعراق وتركيا لاستضافتها الكريمة للاجئين السوريين، وأشاد أيضاً بالدول الصديقة الأخرى لما تقدمه من دعم لهؤلاء اللاجئين.

54. دعا المؤتمر المجتمع الدولي والدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي إلى دعم اللاجئين السوريين والدول المستضيفة بالسرعة الممكنة وإلى وضع برامج إعادة توطين للاجئين السوريين للتخفيف من محنتهم ومن معاناة الدول المستضيفة.

55. أشاد المؤتمر بالجهود الصادقة التي بذلتها دولة الكويت لاستضافة ثلاثة مؤتمرات دولية للمانحين لدعم الوضع الإنساني في سوريا خلال الأعوام 2013 و2014 و2015 ومشاركتها الفاعلة في رئاسة المؤتمر الرابع للمانحين المنعقد مؤخراً في العاصمة البريطانية لندن في 4 فبراير 2016 بالشراكة مع المملكة المتحدة وجمهورية ألمانيا ومملكة النرويج والأمم المتحدة، وذلك استجابة للأزمة الإنسانية الخطيرة التي يواجهها الأبرياء من أبناء الشعب السوري الشقيق. وأعرب المؤتمر عن عميق امتنانه لكافة الدول والمنظمات والمؤسسات المانحة التي تعهدت بتقديم مبالغ تزيد على 11 مليار دولار أمريكي لتحقيق الأهداف المرجوة من هذا المؤتمر، ودعا الدول والمنظمات الأخرى للمساهمة في تقديم العون لأبناء الشعب السوري.

56. هنأ المؤتمر صاحب السمو أمير الكويت، الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، لاختياره قائداً للعمل الإنساني من جانب الأمين العام للأمم المتحدة في سبتمبر 2014 إقراراً بالدور الهام الذي يضطلع به سموه في المجال الإنساني.

57. رحب المؤتمر باعتماد قرار مجلس الأمن رقم: 2259 بشأن ليبيا الذي يحدد المهمة الانتقالية للسلطات الليبية.

58. رحب المؤتمر بتوقيع الاتفاق السياسي الليبي في مدينة الصخيرات بالمغرب، في 17 ديسمبر 2015، من أجل تشكيل حكومة وفاق وطني تتألف من مجلس رئاسي ومجلس وزراء، تدعمها مؤسسات الدولة الأخرى. كما رحب بتشكيل المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق الوطني.

59. طلب المؤتمر من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي العمل مع السلطات الليبية وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL) لتطوير حزمة منسقة من الدعم لبناء قدرات حكومة الوفاق الوطني، انسجاماً مع الأولويات الليبية واستجابة لطلبات المساعدة.

60. شدد المؤتمر على أهمية التحول الديمقراطي السلمي واعتماد دستور جديد يضمن الحريات وسيادة القانون والانتقال السلس للسلطة من خلال المشاركة الكاملة لكافة أطياف الشعب الليبي وبناء ليبيا الديمقراطية الجديدة.
61. دعا المؤتمر كل البلدان إلى الامتناع عن التدخل في شؤون ليبيا الداخلية بما في ذلك توريد الأسلحة للجماعات المسلحة انتهاكاً لقرارات مجلس الأمن، واستخدام وسائل الإعلام للتحريض على العنف، ومحاولات تقويض العملية السياسية.
62. أكد المؤتمر على رفضه لأي تدخل عسكري في ليبيا لعواقبه الوخيمة على هذا البلد والمنطقة، وشدد على أن أي عمل عسكري موجه لمحاربة الإرهاب لابد أن يتم بناءً على طلب حكومة الوفاق الوطني، وفق أحكام ميثاق الأمم المتحدة، وذلك في ضوء تداعيات الأوضاع في ليبيا على أمن واستقرار دول الجوار والمنطقة عموماً.
63. أشاد المؤتمر بآلية دول جوار ليبيا وإسهامها في التوصل إلى اتفاق الصخيرات بالمغرب، ومساعدة الأطراف الليبية في التوجه نحو الحوار السياسي والتوافق. وثمن المؤتمر الدورة الثامنة لاجتماع دول الجوار الذي دعت له واحتضنته تونس يومي 21 و22 مارس 2016 وما تمخض عنه من نتائج تدعم مسار التسوية السياسية في ليبيا.
64. رحب المؤتمر بوصول المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني إلى العاصمة طرابلس، معتبراً هذا التطور خطوة هامة في سبيل تنفيذ بنود الاتفاق السياسي، داعياً مجلس النواب لاستكمال استحقاقاته الواردة في الاتفاق السياسي، باعتباره الجسم التشريعي الوحيد، حتى يتسنى للمسؤولين الليبيين تحمل مسؤولياتهم في إدارة شؤون البلاد والتعامل مع الحكومة الجديدة باعتبارها الحكومة الشرعية الوحيدة للشعب الليبي، ودعم جهودها في مكافحة الإرهاب.
65. رحب المؤتمر بالخطوات التي تحققت في تونس ضمن مسار الانتقال الديمقراطي، ولاسيما من خلال اعتماد دستور جديد توافقي، ونجاح تنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية، ويؤكد دعم تونس في هذه المرحلة من تاريخها.
66. هنأ المؤتمر تونس ممثلة في الرباعي الراعي للحوار الوطني، على جائزة نوبل للسلام لسنة 2015، وأشاد بدور الرباعي في دعم الحوار والوثام بين الأحزاب السياسية مما مكن تونس من تحقيق الانتقال السلمي للسلطة.
67. استذكر المؤتمر القرار 42/42- س بشأن الجرائم المرتكبة من قبل كيان داعش الإرهابي وأعرب عن دعمه الكامل للحكومة العراقية في جهودها للقضاء على هذه الجماعة الإرهابية واستعادة الأراضي التي تحتلها، دعا الدول الأعضاء كافة إلى المساهمة في إعادة إعمار المناطق التي تم تحريرها. كما دعا المؤتمر الأمين العام إلى مواصلة جهوده لعقد مؤتمر مكة الثاني لتعزيز المصالحة الوطنية في العراق.

68. جدد المؤتمر التأكيد على دور العراق في محاربة داعش وفي إحلال السلم والاستقرار الدائمين في المنطقة. وأعرب في هذا الصدد عن دعمه للعراق في جهوده لتحقيق الوحدة السياسية والأمن والاستقرار.
69. أدان المؤتمر العمل الإجرامي لعصابات داعش الإرهابية باستخدام الأسلحة الكيميائية (غاز الخردل) ضد السكان المدنيين في مدينة تأزة بمحافظة كركوك العراقية باعتبارها جريمة ضد الإنسانية.
70. استذكر المؤتمر البيان الوزاري الصادر عن مجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء بالمنظمة بشأن "المختطفين القطريين في جمهورية العراق" والذي استنكر هذا العمل ووصفه بالعمل الإرهابي، واعتبره خرقاً صارخاً للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وعلى وجه الخصوص القرار 2133 (2014)، وطالب حكومة العراق بتحمل مسؤولياتها وإطلاق سراح المخطوفين وتقديم مرتكبي هذا العمل للعدالة. كما أكد المؤتمر على التضامن التام مع حكومة دولة قطر في جميع الإجراءات التي تتخذها في هذا الشأن، وطالب الأمين العام للمنظمة بمتابعة تنفيذ هذا البيان.
71. أعرب المؤتمر عن بالغ قلقه إزاء الوضع في الفلوجة بسبب سيطرة تنظيم "داعش" عليها، ودعا الحكومة العراقية إلى اتخاذ ما يلزم من تدابير وإلى الاهتمام اللازم بالوضع الإنساني الخطير في محافظة الأنبار، ولاسيما بأوضاع سكان الفلوجة، والعمل بعناية على توفير ممرات آمنة للسكان المحاصرين. كما دعا المؤتمر الدول الأعضاء والمنظمات الإنسانية غير الحكومية إلى تقديم الدعم للحكومة العراقية فيما تبذله من جهود لتوفير المساعدة الضرورية العاجلة للتخفيف من معاناة المدنيين داخل هذه المدينة.
72. أكد المؤتمر دعمه المتواصل للشرعية الدستورية في اليمن التي يمثلها فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي، رئيس الجمهورية اليمنية، ولجهوده الوطنية لتحقيق الأمن والاستقرار السياسي والاقتصادي في اليمن واستئناف العملية السياسية للوصول إلى حل سياسي قائم على التنفيذ التام لمبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وآلياتها التنفيذية ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني اليمني، والمرتکز على قرارات الشرعية الدولية، وبالأخص قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2216 (2015).
73. أكد المؤتمر الالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، لاسيما القرار 2201 (2015) الذي يدعم الشرعية الدستورية في اليمن، ويدين ويعاقب هؤلاء الذين يعوقون أو يقوضون العملية السياسية، وقرار مجلس الأمن 2216 (2015) الذي دعا الحوثيين، بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، إلى سحب قواتهم من جميع المناطق التي استولوا عليها، وقرر حظر تزويدهم بالأسلحة؛ وكذا القرارات ذات الصلة التي اعتمدتها منظمة التعاون الإسلامي وجامعة الدول العربية ومجلس التعاون لدول الخليج العربية.
74. أكد المؤتمر مجدداً دعمه لنتائج الاجتماع الوزاري الطارئ بمقر منظمة التعاون الإسلامي في جدة برئاسة معالي الشيخ صباح خالد الحمد الصباح، النائب الأول لرئيس الوزراء ووزير خارجية دولة الكويت التي

تترأس الدورة الثانية والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، في 16 يونيو 2015 (الموافق 29 شعبان 1436هـ) بطلب من الجمهورية اليمنية.

75. أعرب المؤتمر عن تقديره وشكره لدولة الكويت لترحيبها باستضافة مؤتمر الأطراف اليمنية فيها بتاريخ 18 أبريل 2016 برعاية الأمم المتحدة، مشيداً في هذا الصدد بجهود مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إسماعيل ولد الشيخ للدفع بترتيب مباحثات سلام على أساس المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني وتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2216 والقرارات ذات الصلة، وبجهود دولة الكويت المتواصلة في دعم الوضع الإنساني في اليمن والدفع بتحقيق الأمن والاستقرار في هذا البلد.

76. رحب المؤتمر بجهود المنظمة الجارية لعقد مؤتمر لتقديم المساعدات الإنسانية والإغاثية لليمن في أقرب وقت ممكن؛ بغية تعبئة الموارد العاجلة المطلوبة لمعالجة الوضع الحرج وتوفير متطلبات المرحلة التالية بالتنسيق مع الحكومة اليمنية والشركاء الإقليميين والدوليين، بما في ذلك مركز خادم الحرمين الشريفين للإغاثة والأعمال الإنسانية، والأمم المتحدة ووكالاتها الإنسانية والإغاثية.

77. جدد المؤتمر تأكيده على دعم الدول الأعضاء للسودان في جهوده لمواجهة الصعوبات الاقتصادية والمالية، ودعا المجتمع الدولي لشطب ديون السودان الخارجية. ورفض المؤتمر العقوبات الاقتصادية الانفرادية المفروضة عليه، التي تركت أثراً سلبياً على تنمية السودان ورخاء شعبه. وفي هذا الصدد، دعا المؤتمر إلى رفع فوري لهذه العقوبات غير المبررة. وناشد المؤتمر الدول الأعضاء والمؤسسات المالية للمنظمة المساهمة في تقديم جميع أشكال الدعم والمساعدة للسودان لتمكينه من تجاوز الحالة الاقتصادية الحرجة، ودعا إلى شطب اسم السودان من قائمة الولايات المتحدة الأمريكية للدول الداعمة للإرهاب.

78. أكد المؤتمر مجدداً تضامنه الكامل مع السودان لصون أمنه واستقراره واحترام وحدته وسيادته وسلامته أراضي، وعبر عن رفضه التام لكل أوجه التدخل في الشأن السوداني، وبخاصة قرار المحكمة الجنائية الدولية بتاريخ 4 مارس 2009، وادعاءاتها بحق فخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير، ودعا لإلغاء القرار بصورة نهائية.

79. أكد المؤتمر مجدداً دعمه الكامل للسودان واحترام وحدته وسيادته وسلامته أراضي، وأعرب عن دعمه القوي لعملية الحوار الوطني وللإصلاحات السياسية والاقتصادية التي أطلقتها الحكومة السودانية كخطوة أساسية صوب تعزيز السلام والاستقرار والتنمية. وشجع، في هذا الصدد، جميع الأطراف السودانية، بما في ذلك الحركات المسلحة، على المشاركة في العملية المذكورة. وأكد مجدداً دعمه لعملية الدوحة للسلام في دارفور التي تروم تحقيق السلم والأمن والتنمية لإقليم دارفور.

80. حث المؤتمر السودان وجنوب السودان على الحفاظ على علاقات حسن الجوار والسعي إلى تسوية جميع القضايا العالقة فيما بينها سلمياً من خلال الحوار والتفاوض. ورحب المؤتمر في هذا السياق بقرار السودان الأخير بفتح حدوده مع جنوب السودان.

81. أشاد المؤتمر بالخطوات المتخذة لتنفيذ اتفاق سلام دارفور الموقع في 14 يوليو 2011 بين حكومة السودان وحركة التحرير والعدالة في الدوحة بقطر، ودعا الجماعات المسلحة والمتمردة التي لم توقع على اتفاق الدوحة للانضمام إلى هذه العملية. كما دعا المؤتمر الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي والدول الأعضاء إلى متابعة تنفيذ نتائج المؤتمر الدولي للمانحين لإعادة الإعمار وبناء السلام في دارفور، وأعرب عن ارتياحه لعقد الاستفتاء حول الوضع الإداري لدارفور في الفترة من 11 إلى 13 أبريل 2016 م بشكل سلمي.

82. دعا المؤتمر إلى بذل جهود جديدة لإنهاء التمييز المتواصل ضد أبناء مجتمع الروهينجيا المسلم وحرمانهم من وحقوقهم السياسية والاقتصادية والمدنية، وبخاصة في إقليم راخين في ميانمار، ودعا الحكومة الجديدة في ميانمار إلى اتخاذ التدابير اللازمة لحماية الحقوق الأساسية لأبناء مجتمع الروهينجيا المسلم بما فيها حقهم الأساسي في المواطنة. ودعا المؤتمر حكومة ميانمار كذلك إلى السماح (بالتعاون مع جميع الأطراف ذات الصلة) بوصول المساعدات الإنسانية لأبناء مجتمع الروهينجيا المسلم. كما دعا المجتمع الدولي إلى مواصلة العمل مع حكومة ميانمار لحماية الأقليات في أراضيها، وأعرب عن دعمه لخطة عمل الأمين العام وجهود مبعوثه الخاص لميانمار وللانخراط المتواصل لفريق الاتصال الوزاري المنظمة المعني بميانمار من أجل حل المشكلة، ورحب بالالتزام الثابت للدول الأعضاء في رابطة الآسيان بالمساعدة في تسوية هذه المسألة، معربا عن أمله في أن يتحسن الوضع في ظل الحكومة الجديدة. ودعا المؤتمر الحكومة الجديدة إلى الشروع في عملية للمصالحة الشاملة تضم جميع عناصر مجتمع الروهينجيا بمن فيهم أولئك الذين فقدوا جنسيتهم وجميع المهجرين داخليا واللاجئين، وغيرهم ممن هم في حالات غير نظامية داخل ميانمار وخارجها.

83. دعا المؤتمر حكومة ميانمار إلى إعادة الجنسية للمواطنين الروهينجيا المسلمين الذين أسقطت عنهم مع جميع الحقوق المرتبطة بها، وإتاحة وتسهيل عودة آمنة وكرامة لجميع النازحين الروهينجيا وللروهينجيا الذين أرغموا على التنقل بطريقة غير نظامية خارج البلاد.

84. رحب المؤتمر مع التقدير بما أبدته جمهورية غامبيا الإسلامية من دعم وتضامن إسلامي، كما يتضح من قرارها أن تكون أول بلد يفتح أبوابه علنا ورسميا للاجئين الروهينجيا المسلمين.

85. أقر المؤتمر العملية الديمقراطية في ميانمار وناشد الدول الأعضاء التي لها علاقات سياسية ودبلوماسية مع حكومة ميانمار وتشاركها مصالح اقتصادية تشجيع حكومة ميانمار على تمكين مسلمي الروهينجيا في ولاية راخين من حقوقهم.

86. أعرب المؤتمر عن خيبة الأمل العميقة إزاء عدم تصديق برلمان الفلبين على القانون الأساسي لبانغسامورو بالرغم من تأكيدات حكومة الفلبين في هذا الصدد. وأقر المؤتمر بالجهود التي تبذلها كل من حكومة الفلبين والجهة الإسلامية لتحرير مورو وماليزيا في عملية السلام في جنوب الفلبين على الرغم من عدم

إقرار القانون، وحث بشدة حكومة الفلبين والجمهورية الإسلامية لتحرير مورو على الحفاظ على المكاسب التي تحققت، ولا سيما الاتفاقية الإطارية بشأن بانجسامورو والاتفاق الشامل بشأن بانجسامورو، ودعم تنفيذ الاتفاق الشامل بشأن بانجسامورو في الإدارة المقبلة.

87. أشاد المؤتمر بالجهود التي بذلها الأمين العام خلال الزيارة الرسمية التي أجراها إلى الفلبين من 17 إلى 20 أبريل 2015 لحث الرئيس والزعماء البرلمانيين على ضمان إقرار القانون الأساسي لبانجسامورو بشكل غير منقوص. كما أشاد المؤتمر بجهود فريق المفاوضين من حكومة الفلبين والجمهورية الإسلامية لتحرير مورو يومي 10 و11 فبراير 2016 في كوالالمبور للمضي قدماً في عملية السلام، مع الإقرار بأن عدم اعتماد القانون الأساسي لبانجسامورو قد أثر سلباً على الجدول الزمني لإنشاء كيان بانجسامورو. ودعا المؤتمر إلى إعادة تقديم هذا القانون من قبل الإدارة القادمة وإقراره من قبل البرلمان القادم.

88. حث المؤتمر كلاً من حكومة الفلبين والجمهورية الإسلامية لتحرير مورو على الاتفاق على جدول زمني واضح لاستئناف تنفيذ الاتفاق الشامل بشأن بانجسامورو في الحكومة القادمة لتفادي استمرار حالة الشك والتوتر ميدانياً. وناشد المؤتمر كلا الطرفين عدم فتح أي مجال للجماعات المتطرفة لتعزيز موطئ قدمها في جنوب الفلبين. وحث جمهورية الفلبين على تنفيذ البرامج الإنمائية رغم عدم إقرار القانون الأساسي لبانجسامورو الذي يعد مفتاح تنفيذ الاتفاق الشامل بشأن بانجسامورو وإحلال السلام في جنوب الفلبين.

89. دعا المؤتمر الأمين العام لمواصلة جهوده لإيجاد أرضية مشتركة بين أطراف الاتفاق الشامل لبانجسامورو واتفاق عام 1996 بشأن تنفيذ اتفاق السلام لعام 1976، وإيجاد آلية لضمان الحفاظ على هذين الاتفاقين والتنفيذ الكامل للاتفاق الشامل بشأن بانجسامورو بغية تحقيق الهدف الرئيسي المتمثل في تضمين المكاسب المحققة في هذه الاتفاقات في قانون جديد.

90. رحب المؤتمر بنتائج الدورة الخامسة والأخيرة لعملية الاستعراض الثلاثية التي انعقدت على المستوى الوزاري في جدة يومي 25 و26 يناير 2016 بمشاركة أعضاء لجنة منظمة التعاون الإسلامي للسلام في جنوب الفلبين، وحكومة الفلبين، والجمهورية الوطنية لتحرير مورو، والتي مضت قدماً في اتجاه استكمال عملية الاستعراض الثلاثي، وذلك بتحديد العراقيل والاتفاق على أساليب الدفع من أجل التنفيذ الكامل للاتفاق النهائي للسلام لعام 1996. ورحب المؤتمر كذلك بتفعيل اللجنة الثلاثية لرصد تنفيذ اتفاق السلام لعام 1996، وأقر بدور حكومة جمهورية إندونيسيا في تسهيل عملية السلام التي أفضت إلى توقيع الاتفاق النهائي للسلام في 2 سبتمبر 1996.

91. أشاد المؤتمر بجهود تركيا بصفتها رئيسة الهيئة المستقلة لتسريح المقاتلين التي أنشئت وفقاً للاتفاق الشامل حول بنجسامورو في إطار عملية التطبيع، ولمساهمتها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة.

92. حث المؤتمر قادة كل من الجبهة الوطنية لتحرير مورو والجبهة الإسلامية لتحرير مورو على تعزيز التنسيق والتعاون فيما بينهما من خلال منتدى تنسيق بانغسامورو، وعلى العمل مع الأطراف المعنية الأخرى لتوحيد الصفوف وتعزيز وتوطيد التعاون والوحدة في كفاحهم السلمي من أجل القضية المشتركة لضمان تحقيق السلام الشامل في جنوب الفلبين. وفي هذا السياق، دعا المؤتمر الأمين العام إلى تيسير هذه الجهود الحاسمة دون مزيد إبطاء.
93. أشاد المؤتمر بمبادرات ماليزيا والأمين العام لدعم عملية السلام في جنوب الفلبين، وشجعهما على مواصلة التيسير والمشاركة مع حكومة الفلبين والجبهة الإسلامية لتحرير مورو بدعم كامل من الدول الأعضاء.
94. أشاد المؤتمر بجهود الأمين العام خلال زيارته إلى مملكة تايلاند ولتابعته وضع المسلمين في جنوبها. ورحب المؤتمر بتشكيل فريق لممثلي المجتمع المسلم في الجنوب وبقرار الحكومة مواصلة حوار السلام مع الفريق بتيسير من ماليزيا. ودعا المؤتمر فريق المجتمع المسلم في الجنوب بإشراك جميع أصحاب المصلحة والعمل من أجل المصلحة المشتركة لضمان تنفيذ العملية السلمية بفعالية في الجنوب، وتحقيق السلام والانسجام وسلامة أراضي البلاد. وشجع المؤتمر الحكومة على منح فريق ممثلي المجتمع المسلم في الجنوب الاعتراف اللازم ودعا الحكومة إلى تقديم ضمانات لسلامة أعضاء الفريق المفاوض خلال السفر إلى تايلند ومنها، وحمايتهم من الاعتقال والمحاكمة خلال مشاركتهم في عملية السلام.
95. جدد المؤتمر قلقه إزاء الوضع في جنوب تايلند، وأعرب عن أمله في أن تخطو الحكومة التايلاندية خطوات بناءة للوفاء بالتزاماتها المتضمنة في البيان المشترك الذي صدر في 2007 عن كل من المنظمة وتايلاند، والذي تم تأكيده مجددا سنة 2012.
96. أعرب المؤتمر عن دعمه لقضية الأقلية التركية المسلمة في تراقيا الغربية والشعب المسلم في دوديكانيسا، ودعا اليونان إلى اتخاذ جميع التدابير الضرورية لضمان احترام حقوق أبناء المجتمع المسلم وهويتهم وثقافتهم.
97. تابع المؤتمر عن كثب وشدد على أهمية مواصلة عملية إعادة الأتراك المسخيت الذين أجبروا على ترك وطنهم عام 1944. ويرحب باعتماد حكومة جورجيا عام 2014 "لاستراتيجية إعادة المسخيت"، ودعا إلى اعتماد خطة عمل شاملة من أجل تيسير عملية عودة الأتراك المسخيت وإدماجهم في المجتمع الجورجي.
98. أعرب المؤتمر عن اهتمامه بوضع التتار المسلمين في القرم في ضوء التطورات الأخيرة في شبه الجزيرة، وأكد على ضرورة معالجة مسألة وضع تتار القرم وسلامتهم وأمنهم بالشكل المناسب، وضمان تمتعهم على نحو فعلي بحقوقهم الدينية والثقافية وبحقهم في التعليم والتملك. وأكد المؤتمر على أهمية كفالة سلامتهم وأمنهم، وشجع الأمين العام على إجراء الاتصالات والدراسات الضرورية حول تتار القرم إثر

التطورات الأخيرة. وطلب المؤتمر من الأمين العام متابعه هذه المسألة، ورفع تقرير بشأنها إلى الدورة الرابعة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

99. رحب المؤتمر بالتعاون المتنامي بين منظمة التعاون الإسلامي ومختلف المنظمات الدولية والإقليمية، بما فيها الأمم المتحدة، ورحب بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة للمنظمة لتعزيز العلاقات مع مختلف المنظمات الإقليمية والدولية.

100. جدد المؤتمر تأكيد موقفه المبدئي ضد الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، ومهما كانت دوافعه ومبرراته، وأيا كان مصدره، والتأكيد على أن محاربة الإرهاب مسؤولية تقع على عاتق جميع الدول الأعضاء والمجتمع الدولي. وأبرز المؤتمر الحاجة إلى اتباع استراتيجية إسلامية شاملة لمحاربة الإرهاب والتطرف، وقيام المنظمة بدور فعال في الجهود الدولية المبذولة لمكافحة الإرهاب في إطار تعاون بناء مع الدول والمنظمات والمبادرات الدولية والإقليمية.

101. شجع المؤتمر جميع الدول على مواصلة العمل من أجل استكمال واعتماد اتفاقية شاملة حول الإرهاب الدولي بتوافق الآراء، وأعرب عن اعتقاده بأهمية الاستمرار في العمل من أجل تعزيز الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب. وأخذ المؤتمر علماً بمقترح جمهورية كازاخستان بشأن تشكيل تحالف موحد لمكافحة الإرهاب تحت مظلة الأمم المتحدة.

102. أيد المؤتمر جهود المملكة العربية السعودية وجميع الدول الأعضاء في مكافحة الإرهاب بكافة أشكاله وصوره، وأعرب في هذا الخصوص عن دعمه للتحالف العسكري الإسلامي لمكافحة الإرهاب ودعا الدول الأعضاء المهتمة إلى الانضمام إليه.

103. أعاد المؤتمر تأكيد دعمه لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وأعرب عن تأييده لخطة الأمين العام للأمم المتحدة لمكافحة التطرف العنيف، وشدد في هذا الصدد على نبذ الدول الأعضاء للتطرف والعنف والطائفية والمذهبية؛ لما لها من آثار مدمرة وتداعيات خطيرة على أمن واستقرار الدول الأعضاء وعلى السلم والأمن الدوليين. وأكد المؤتمر على أهمية معالجة أسباب التطرف العنيف معالجة شاملة.

104. أدان المؤتمر إدانة قاطعة جميع الأعمال والطرق والممارسات الإرهابية أيا كان مقترفها، وأعرب عن وحدة الصف في الحرب على الإرهاب.

105. أدان المؤتمر حزب الله لقيامه بأعمال إرهابية في سوريا والبحرين والكويت واليمن، ولدعمه حركات وجماعات إرهابية تزعم أمن واستقرار دول أعضاء في المنظمة.

106. شدد المؤتمر على أن الحرب على الإرهاب أولوية كبرى لجميع الدول الأعضاء، وجدد عزمه على العمل معا على منع الأعمال الإرهابية وقمعها عن طريق زيادة التضامن والتعاون الدوليين، مع الاعتراف التام بدور الأمم المتحدة المركزي، وطبقا لميثاق الأمم المتحدة والالتزامات بموجب القانون الدولي.

107. استذكر المؤتمر القرار 42/41- س بشأن مكافحة الإرهاب والتطرف، الذي صدر عن الدورة الثانية والأربعين لمجلس وزراء الخارجية، ورحب بنتيجة اجتماع التنفيذية للمنظمة حول مكافحة الإرهاب الدولي والتطرف العنيف في العالم الإسلامي، التي انعقدت في جدة في 2015/2/15، وكذلك نتيجة الاجتماع الوزاري لشحذ الأفكار الذي عقد في الكويت في مايو 2015. ودعا الأمين العام للمنظمة لمواصلة جهوده من أجل التنفيذ الكامل لنتائج هذين الاجتماعين.

108. طلب المؤتمر من الأمين العام مواصلة النقاش الجاري حول مكافحة الإرهاب والجريمة عبر الحدود، وطرق التصدي لخطاب التطرف والطائفية من خلال عقد مؤتمرات وندوات وورش عمل بالتعاون مع الدول الأعضاء في المنظمة ومختلف مؤسساتها وشركائها، وبمشاركة قادة سياسيين ودينيين وتقليديين وأخصائيين في علمي النفس والاجتماع...إلخ. وعقد مؤتمرات لمراجعة المقررات الدراسية في هذا الصدد. ورحب المؤتمر بعقد منتدى الأمم المتحدة حول "الأديان من أجل السلام" في 6 مايو 2016 في نيويورك.

109. أدان المؤتمر العمليات الإرهابية التي استهدفت مدينة بنقردان بالجمهورية التونسية. مؤكدا تضامن ومساندة الدول الاسلامية للجمهورية التونسية في جهودها من أجل التصدي لهذه الآفة.

110. رحب المؤتمر بمبادرة حكومة إندونيسيا لإنشاء فريق عمل منظمة التعاون الإسلامي المعني بالسلام وفض النزاعات كما تم اقتراحه في الدورة 42 لمجلس وزراء الخارجية التي عقدت في الكويت يومي 27 و 28 مايو 2015، وفقا لولاية يحددها مجلس وزراء الخارجية. وطلب المؤتمر الإسراع بإنشاء هذا الفريق.

111. رحب المؤتمر باستضافة مملكة البحرين في شهر نوفمبر 2015 لورشة العمل حول التبرعات الخيرية ومكافحة تمويل الإرهاب والتطرف العنيف، والمخرجات التي تضمنها البيان المشترك حول ضرورة إجراء تقييم موضوعي ودقيق في قطاع المنظمات غير الربحية وتحديد مكان الخطر لتفادي أية مخاطر لاستغلال تلك المنظمات لأغراض إرهابية، والسعي لاجتذاب تلك المنظمات إلى القطاع المالي الرسمي لتجنب المخاطرة التي تدفع المنظمات غير الربحية لاستخدام قنوات أخرى غير القنوات المالية الرسمية.

112. أعرب المؤتمر عن تقديره لجهود المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب الذي ترأسه كل من المملكة المغربية ومملكة هولندا في تقديم استجابات فعالة ومنسقة لخطر الإرهاب على أساس سيادة القانون وحقوق الإنسان، ووفقا للإطار القانوني للأمم المتحدة. ودعا المؤتمر الدول الأعضاء إلى المشاركة في عمل المنتدى.

113. رحب المؤتمر بمبادرة إطلاق عملية التصالح الإسلامي التي أعلن عنها كل من رئيس تركيا، فخامة السيد رجب طيب أردوغان، ورئيس كازاخستان، فخامة السيد نور سلطان نزاربييف، وذلك من خلال البيان

المشترك الصادر يوم 13 أبريل 2016. وقرر المؤتمر إطلاق عملية تصالح إسلامي كنموذج جديد لمتتين العلاقات في العالم الإسلامي من خلال إبداء حسن النوايا واعتماد نهج بناء في فض النزاعات سلمياً واحترام سلامة أراضي الدول وسيادتها واحترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض، وتعزيز العلاقات الودية بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وتعزيز وحدة صف الأمة الإسلامية. وطلب المؤتمر الأمين العام أن يقدم، وبالتشاور مع الدول الأعضاء، ومن خلال إنشاء فريق عمل عند اللزوم، خطة عمل شاملة حول عملية التصالح الإسلامي إلى الدورة المقبلة لمجلس وزراء الخارجية لبحثها وتدارسها.

114. لاحظ المؤتمر بارتياح اكتمال برامج العمل العشري (2005-2015) بنجاح مما أتاح للأمة الإسلامية خطة استشرافية لتعزيز العمل الإسلامي المشترك في شتى المجالات ووجدت تأكيد التزامه بالعمل معاً من أجل غد أفضل وتعزيز رفاهية شعوبنا. كما أكد المؤتمر التزامه بتدراك النقائص المسجلة خلال العشرية الماضية وإدخال التحسينات اللازمة من أجل التنفيذ المحكم لبرنامج العمل الجديد لمنظمة التعاون الإسلامي (2016-2025).

115. اعتمد المؤتمر وثيقة منظمة التعاون الإسلامي-2025 التي تُشكل برنامج عمل للعقد القادم، ودعا الدول الأعضاء وأجهزة المنظمة ومؤسساتها وشركائها الدوليين، والأطراف المعنية الأخرى، إلى اتخاذ ما يلزم من تدابير لتنفيذها بفعالية.

116. رحب المؤتمر باعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي تتضمن 17 هدفاً و169 غاية، وأكد التزامه بتحقيقها وفقاً للجدول الزمني المحدد لها، مع الأخذ في الاعتبار دور الهيئات الوطنية وأهمية التعاون الدولي.

117. أشاد المؤتمر بالزيادة التي تحققت في مستوى التجارة البينية في إطار المنظمة من 18.64% في 2013 إلى 19.33% في 2014 من خلال تنفيذ برامج التمويل التجاري ومبادرات لتعزيز التجارة. وسجل المؤتمر علمه بدخول الاتفاقية الإطارية لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن نظام الأفضلية التجارية والبروتوكول وقواعد المنشأ الخاصة بها، حيز التنفيذ. وأكد المؤتمر الحاجة للتبكير بإكمال الإجراءات اللازمة لتفعيل آلية تسهيل التجارة. كما دعا إلى زيادة الأعمال في قطاعي التصنيع والخدمات. وفي هذا الصدد، رحب المؤتمر بإنشاء جائزة منظمة التعاون الإسلامي لمدينة السياحة وأقر بأهميتها في تعزيز التعاون البيني في إطار المنظمة في قطاع خدمات السياحة.

118. رحب المؤتمر بإنشاء المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي في أستانا بجمهورية كازاخستان، باعتبارها مؤسسة متخصصة جديدة منبثقة عن المنظمة، وأعرب عن تطلعه لاضطلاعها بدور فعال في زيادة التعاون البيني في إطار المنظمة في هذا القطاع الهام. وفي هذا الصدد، لاحظ المؤتمر بارتياح تنفيذ إطار منظمة التعاون الإسلامي للتعاون والعمل والتوظيف والحماية الاجتماعية، خاصة الأعمال المشتركة التي نص

عليها المتصلة بمجال الصحة والسلامة المهنية، والحماية الاجتماعية للموظفين والضمان الاجتماعي للعاملين. ولتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي للعالم الإسلامي، أكد المؤتمر أهمية تنفيذ مشاريع زراعية مشتركة بموجب ترتيبات تجارية وحكومية في إطار آلية المنظمة لإنتاج الحبوب الاستراتيجية وتشكيل مخزونات غذائية استراتيجية وبنوك غذائية لتلبية احتياجات الشرائح الضعيفة من سكان العالم الإسلامي، وفقاً لترتيبات التوزيع ذات الصلة. ويمكن أن تخدم هذه الترتيبات أهداف تقديم المساعدة الإنسانية للمجتمعات التي تعاني من المجاعة والنازحين واللاجئين الذين هم في حاجة ماسة إلى الإغاثة، كذلك للدول الأعضاء التي تعاني من عجز غذائي خطير ومزمّن.

119. نظراً للأهمية الاستراتيجية لهذه المبادرة، دعا المؤتمر الدول الأعضاء على الانضمام إلى النظام الأساسي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي، بما في ذلك من خلال التصديق المبكر عليه لضمان تفعيل عمل المنظمة. كما دعا المؤتمر الدول الأعضاء إلى المشاركة بنشاط في الدورة الافتتاحية الرفيعة المستوى للجمعية العامة للمنظمة التي ستعقد في أستانا في 28 أبريل 2016م.

120. رحب المؤتمر بنتائج المؤتمر الإسلامي الثالث لوزراء العمل المنعقد في جاكارتا، إندونيسيا في الفترة 28-30 أكتوبر 2015، الذي ألقى الضوء على إسهام منظمة التعاون الإسلامي في خفض البطالة بين دول المنظمة من خلال زيادة بناء القدرات، والاعتراف بالمهارات، والشفافية في سوق العمل، ومعلومات قدرات العمل، بالإضافة إلى ضرورة النهوض بتنفيذ السلامة والصحة المهنية للعمال، وتشجيع التنقل العادل والأمن والمنظم للعمالة وذلك من خلال القوانين والأنظمة الوطنية ذات الصلة.

121. أكد المؤتمر دعمه لدولة قطر في التصدي للحملة السياسية والإعلامية التي تتعرض لها بشأن حقوق العمال، وأشار إلى إطلاعه على الجهود التي تقوم بها دولة قطر في سبيل تعزيز أوضاع العمالة، والاهتمام المتقدم الذي توليه لهم وكفالتها لكافة حقوقهم وبما يتلاءم مع قوانينها الوطنية.

122. أدان المؤتمر الحملات المغرضة التي تتعرض لها العديد من الدول الأعضاء في المنظمة، وأكد تضامنه مع تلك الدول ورفضه استمرار تلك الحملات.

123. أشاد المؤتمر بالتدابير التي تتخذها الدول الأعضاء والتي تفضي إلى الرفع التدريجي للرأس المال المصرح به للبنك الإسلامي للتنمية والذي يبلغ حالياً (100) مليار دينار إسلامي، وبالتسديد الكامل للرأس المال المكتتب فيه والبالغ (50) مليار دينار إسلامي، وبآلية المبتكرة لحشد الموارد والتي أدخلتها مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.

124. أعرب المؤتمر عن تقديره للمساهمات العديدة التي قدمتها الدول الأعضاء لصندوق التضامن الإسلامي للتنمية، وأشاد بمختلف التدخلات في إطار الصندوق، التي بلغت تراكمياً 562 مليون دولار أمريكي. إلا أنه من أجل زيادة أثر تدخلات الصندوق في تعزيز الدعم المالي الجزئي والتدريب المهني والأمن

الغذائي وتحسين الخدمات الاجتماعية والاقتصادية المقدمة للقطاعات الضعيفة في الدول الأعضاء، وبلوغ رأسماله المستهدف البالغ 10 مليارات دولار أمريكي، دعا المؤتمر الدول الأعضاء إلى الوفاء بالتزاماتها والإعلان عن التزامات جديدة، بما فيها تخصيص أوقاف لصالح الصندوق. كذلك دعا المؤتمر إلى مشاركة مؤسسات القطاع الخاص والأفراد من أصحاب الأرصة الصافية الكبيرة في الدول الأعضاء في المنظمة في الصندوق. وعليه، جدد المؤتمر التزامه بحشد الاستثمارات البينية في إطار المنظمة من خلال دعم المنتجات المالية الإسلامية والتمويل الاجتماعي الإسلامي.

125. أعرب المؤتمر عن ارتياحه لتنفيذ البرنامج الخاص لتنمية أفريقيا، الذي أسهم بالفعل في تنمية البنى التحتية الاجتماعية والمادية في 22 بلداً، مع دعم المبادرة الحالية لوضع برنامج يخلف البرنامج الأول مع التركيز على المشاريع الإقليمية العابرة للحدود. كذلك رحب المؤتمر بتنفيذ خطة عمل منظمة التعاون الإسلامي للتعاون مع آسيا الوسطى، التي بينت قدراتها في تعزيز التعاون النشط مع الدول الأعضاء في المنظمة في آسيا الوسطى. وفي هذا الصدد، أشاد المؤتمر بإعداد مجموعة البنك الإسلامي للتنمية البرنامج الخاص لآسيا الوسطى، ودعا إلى تنفيذه في الوقت المناسب. ومن ثم، جدد المؤتمر تأكيد الحاجة لتنفيذ هذه البرامج الإقليمية في إطار سياسة شاملة للمنظمة لتنمية البنى التحتية من أجل تحقيق رؤية أمة اقتصادية متكاملة في إطار المنظمة.

126. رحب المؤتمر بالمقترح المتميز الذي تقدم به فخامة الرئيس نور سلطان نزارباييف، رئيس جمهورية كازاخستان، بشأن الإعلان عن مبادرة التكامل الإسلامي في مجال البنى التحتية، والرامية إلى تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والشامل والتكامل الإقليمي والترابط والتعاون فيما بين الدول الأعضاء في المنظمة؛ ودعا الدول الأعضاء ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية وأجهزة المنظمة ومؤسساتها إلى أن تبرهن على تضامنها وتقدم دعمها الثابت، وأن تضع برنامجاً استراتيجياً شاملاً أو خطة طريق للعشرية القادمة حول التنفيذ الفعلي للمبادرة المشار إليها أعلاه وحشد الموارد لها.

127. أكد المؤتمر أهمية دور القطاع الخاص في تنفيذ الاتفاقية العامة لمنظمة التعاون الإسلامي للتعاون الاقتصادي والفني والتجاري، خاصة في مجال التجارة والاستثمار، وتنمية البنى التحتية، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، وريادة الأعمال الاجتماعية. وحث المؤتمر الدول الأعضاء على تشجيع مؤسسات القطاع الخاص لديها على التعاون بقدر أكبر من الفعالية مع مؤسسات المنظمة المعنية. ورحب بتوقيع جمهورية كازاخستان هذه الاتفاقية في نوفمبر 2015 في إسطنبول، الجمهورية التركية.

128. أكد المؤتمر كذلك أهمية سياسات تعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام ومكافحة البطالة والفقر.

129. أولى المؤتمر أهمية بالغة للربط متعدد الوسائط من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء في المنظمة بشكل أكبر. وفي هذا الصدد، لاحظ المؤتمر المستجدات الأخيرة الخاصة بتنفيذ مشروع منظمة

التعاون الإسلامي للسكة الحديد بين دكار وبورتسودان، وشجع ملاك مشروع المنظمة والأطراف المعنية على مواصلة جهودهم من أجل حشد الدعم الفني والتمويل لإنجاح تنفيذ هذا المشروع التكاملي.

130. أشاد المؤتمر بدور اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري (الكومسيك)، برئاسة رئيس الجمهورية التركية، في الإسهام في تحقيق أهداف المنظمة في المجال الاقتصادي.

131. أشاد الاجتماع أيما إشادة بتطبيق الصيغتين المنقحتين للنظام الأساسي للكومسيك واستراتيجيتها اللتين اعتمدتهما القمة الإسلامية الاستثنائية الرابعة. ودعا المؤتمر الدول الأعضاء إلى تعزيز تطبيق الصيغتين المنقحتين للنظام الأساسي للكومسيك واستراتيجيتها وذلك بالتنسيق والتعاون الوثيقين مع الأمانة العامة ووفقا لميثاق المنظمة، وطلب من الدول الأعضاء الاستمرار في المشاركة النشطة في عمل الكومسيك برئاسة فخامة الرئيس رجب طيب أردوغان، رئيس الجمهورية التركية.

132. أكد المؤتمر أن وسائل الإعلام، بما فيها قنوات التواصل الاجتماعي، تُعد أكثر الأدوات فعالية في نشر المعلومات وتشكيل الرأي العام. وأقر المؤتمر بالدور الحاسم الذي يمكن أن تضطلع به في عرض صورة مشرقة للإسلام والدول الأعضاء في العالم الخارجي وتحقيق أهداف التضامن الإسلامي. وأكد المؤتمر مركزية وسائل الإعلام هذه في القضايا العادلة والموضوعية التي تتعلق بالعالم الإسلامي.

133. دعا المؤتمر إلى الاستثمار في تنمية البنى التحتية الإعلامية، وتحسين القدرات المهنية للعاملين فيها، مع تسهيل حصول الجمهور على المعلومات وتعزيز مؤسسات الإعلام في المنظمة وتعميق التعاون بينها من أجل تعزيز العمل الإسلامي المشترك في جميع المجالات. وأكد أهمية تعزيز الدبلوماسية العامة للمنظمة من خلال وسائل الإعلام.

134. أعرب المؤتمر عن تقديره للأعمال والاستراتيجيات الوطنية والتعاون الثنائي ومتعدد الأطراف بين الدول الأعضاء، وبرامج المنظمة وأنشطتها القائمة والجهود الحثيثة التي تبذلها كل من الأمانة العامة والكومستيك ومنظمة العلوم والتكنولوجيا والابتكار والبنك الإسلامي للتنمية والإيسيسكو والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة ومركز أنقرة والأكاديمية الإسلامية للعلوم، ودعا جميع الأطراف المعنية إلى مواصلة جهودها من توظيف المنظورات العلمية لخدمة القضايا الوطنية والدولية.

135. أكد المؤتمر ضرورة مضاعفة الدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة المعنية بجهودها لتحقيق أهداف ومرامي رؤية 1441 هـ للعلوم والتكنولوجيا والعمل من أجل تقليص الفجوة الهائلة في المعرفة العلمية بين الدول الأعضاء في المنظمة من جهة والعالم المتقدم من جهة أخرى. وفي هذا الصدد، أكد المؤتمر ضرورة مواصلة تنفيذ أنشطة وبرامج لتعزيز البحوث والتطوير في سياق إطار مؤسسي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار والاستراتيجيات الوطنية للعلوم والتكنولوجيا، وإجراء دراسات استشرافية في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في البحوث والتطوير، وتعزيز التكنولوجيات الناشئة مثل تكنولوجيا النانو والتكنولوجيا الحيوية وتعزيز جودة التعليم.

136. أقر المؤتمر بضرورة إقامة مجتمع المعرفة، ومن ثم، دعم البحث والتكنولوجيا من أجل التطوير في الدول الأعضاء. ولتحقيق هذه الغاية، شجع توسيع وتكثيف أنشطة البحث والتطوير في مؤسسات ومراكز التميز بما فيها الأجهزة المتفرعة عن المنظمة والمنتمية إليها في الدول الأعضاء. كما شجع مؤسسات المنظمة على تسهيل البحوث والتطوير ودعمهم في مجالات التركيز ودعم احتضان الأعمال على أساس الابتكار ونجاح البحث والتطوير. كما أبرز الحاجة لمبادرات في إطار المنظمة للحفاظ على المعرفة التقليدية للدول الأعضاء ومجتمعاتها المختلفة وجمعها وتعزيزها.

137. لاحظ الاجتماع، مع التقدير، تدشين التقرير النهائي لمشروع أطلس العلوم والابتكار في العالم الإسلامي خلال الدورة السابعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء التربية العالي والبحث العلمي التي عُقدت في الرباط يومي 18 و19 ديسمبر 2014. وشجع الدول الأعضاء على الاستفادة من نتائج وتوصيات المشروع من أجل تعزيز العلوم والتكنولوجيا والابتكار في الدول الأعضاء في المنظمة. ودعا المؤتمر إلى التفكير بوضع اللمسات الأخيرة لمشروع مقترح لبرنامج تقرير الكومستيك بشأن العلوم والتكنولوجيا وتنفيذه، وهو المشروع الذي سوف يخلف مشروع الأطلس وفقاً للقرارات الواردة في هذا الشأن.

138. رحب الاجتماع باستضافة تونس المؤتمر الإسلامي لوزراء التربية، بالتعاون من منظمة الإيسيسكو، في أكتوبر 2016، ودعا الدول الأعضاء للتعاون مع البلد المضيف لإنجاح المؤتمر.

139. رحب الاجتماع بعرض حكومة كازاخستان استضافة قمة منظمة التعاون الإسلامي حول العلوم والتكنولوجيا عام 2017 بالتنسيق مع أمانة الكومستيك والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي.

140. أشاد المؤتمر بزيادة اهتمام الدول الأعضاء ببرنامج التبادل التعليمي للمنظمة: التضامن من خلال الأوساط الأكاديمية في العالم الإسلامي، الذي تنفذه الأمانة العامة. وأعرب عن تقديره لجامعات القطاعين العام والخاص في الدول الأعضاء التي عرضت تقديم منح دراسية في إطار هذا البرنامج. ودعا الدول الأعضاء لدعم هذه المبادرة بسخاء والمشاركة بفعالية في برنامج التبادل التعليمي الذي يشمل كذلك تبادل أعضاء هيئة التدريس وبرامج متوسطة الأمد للتبادل الطلابي والتعاون البحثي والتدريب المهني.

141. رحب المؤتمر بالقرارات والمقررات التي صدرت عن المؤتمرات الإسلامية للتعليم العالي والبحث العلمي بما فيها الدورة السابعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء التعليم العالي والبحث العلمي التي عُقدت في الرباط يومي 18 و19/12/2014، ورحب باعتماد الشروط المرجعية للجنة الجودة رفيعة المستوى والاعتماد المعنية بتنفيذ وثيقة مؤشرات الأداء الرئيسية في الدول الأعضاء في المنظمة.

142. دعا المؤتمر جميع الدول الأعضاء إلى مواصلة جهودها من أجل ضمان جودة التعليم التي تعزز الابتكار والإبداع والبحث والتطوير، وتعزز في هذا الصدد التفاعل الأكاديمي وتبادل المعرفة بين المؤسسات الأكاديمية.

143. أعرب المؤتمر عن دعمه لجهود جامعات منظمة التعاون الإسلامي وهي الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا في بنغلاديش والجامعة الإسلامية في النيجر والجامعة الإسلامية في أوغندا والجامعة الإسلامية العالمية في ماليزيا، من أجل تطوير جودة التعليم والموارد البشرية والبنى التحتية والمادية. وأقر بالتحديات التي تواجه الجامعتين في أفريقيا وشجع الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الأخرى على تقديم مساعدات مالية طوعية لهاتين الجامعتين.

144. أشاد المؤتمر بحكومة بنغلاديش لاتخاذها مبادرة قبول طالبات في الجامعة الإسلامية للتكنولوجيا وبالموافقة على المرحلة الأولى من مشروع السكن الداخلي للطالبات (أربعة طوابق من عشرة) على نفقتها الخاصة. وأعرب المؤتمر عن دعمه للمرحلة الثانية من المشروع وتوسيع النطاق الأكاديمي للجامعة وترقية البحث والتطوير والمرافق الأخرى فيها.

145. رحب المؤتمر باعتماد برنامج العمل الاستراتيجي لمنظمة التعاون الإسلامي في مجال الصحة (2014-2023) خلال الدورة الرابعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الصحة التي عُقدت في أكتوبر 2014 في جاكارتا بإندونيسيا، والذي أتاح أطاراً لمزيد من الجهود التعاونية والتعاون الدولي لمواجهة مختلف التحديات الصحية التي تواجه الدول الأعضاء في المنظمة. ودعا الدول الأعضاء إلى اتخاذ ما يلزم من تدابير لتنفيذ البرنامج المذكور. وأعرب المؤتمر عن أمله في أن يسهل تنفيذ هذا البرنامج تحقيق تقدم تجاه تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

146. حث المؤتمر الأمانة العامة للمنظمة على تعزيز تعاونها مع كل من منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف وشركاء دوليين آخرين في مجالات من قبيل التحصين ضد الأمراض السارية والتصدي للأوبئة وتعزيز الاعتماد على الذات في إمدادات وإنتاج العقاقير والأمصال والحماية الصحية للأم والطفل وتطوير التعاون بين مختلف القطاعات في الحماية الصحية. وسجل المؤتمر علمه بالمساهمة التي يقدمها الصندوق العالمي في القضاء على الأمراض وتعزيز الأنظمة الصحية؛ كما شجع الدول الأعضاء على تقديم الدعم المالي للصندوق من أجل تغطية فاعلة لأنشطته المتعلقة بالصحة. ونظرا للآثار المدمرة لمرض الإيبولا التي ظهرت على المستوى العالمي وتضررت منها بشكل خاص بعض الدول الأعضاء في المنظمة، ولاحتمال عودة المرض للظهور ثانية، دعا المؤتمر الدول الأعضاء في المنظمة لدعم دول أعضاء أخرى تأثرت بالإيبولا.

147. أشاد المؤتمر بكل من سيراليون وغينيا وليبيريا، وهي البلدان الثلاثة الأكثر تضررا من فاشية فيروس إيبولا الفتاك في حوض نهر مانو في غرب أفريقيا، وبالمجتمع الدولي لما أبداه من ثبات وما بذله من جهود من أجل القضاء على هذه الآفة، وأعرب عن دعمه القوي للاستراتيجية المشتركة لمرحلة ما بعد التعافي من الإيبولا لوضع البلدان الثلاثة على طريق الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي ودعا البلدان التي لا تزال تفرض قيودا على سفر مواطني هذه البلدان إلى تخفيف هذا الحظر الذي يعتبر تمييزيا.

148. أكد المؤتمر مجدداً أن المحافظة على رفاهة الأطفال وصحتهم البدنية هي واجب يفرضه الإسلام على الوالدين والمجتمع. ولذلك، ناشد المؤتمر علماء الدين والأئمة لدعم حملة القضاء على شلل الأطفال وتشجيع الناس على الاستجابة لها.

149. لاحظ المؤتمر بعين القلق الزيادة الحادة في العبء الذي يتسبب فيه السرطان على الدول الأعضاء وأن هذا المرض هو أحد أبرز الأسباب المؤدية إلى الموت على نطاق عالمي. ورحب المؤتمر بانعقاد الدورة الأولى لقيادة عقيلات رؤساء الدول المعنية بمكافحة السرطان في الدول الأعضاء التي أبانت عن قيادة قوية من عقيلات رؤساء الدول في عرض ومناقشة مشاركتهن الفردية في مكافحة السرطان. وقد حققت هذه الجلسة الخاصة، وعززت الوعي، بزيادة العبء الناجم عن السرطان على عاتق الدول الأعضاء في المنظمة وسبل توسيع نطاق الوصول إلى وقاية وتشخيص وعلاج ورعاية فعالة للسرطان، وتحديد طرق ووسائل يمكن من خلالها لعقيلات رؤساء الدول تعزيز دورهن القيادي في مواجهة هذا المرض بفعالية وإنقاذ الأرواح.

150. رحب المؤتمر بالتحسن الملحوظ في تغطية الرعاية والخدمات الصحية في الدول الأعضاء في المنظمة مما أدى إلى تقليص معدلات وفيات الأطفال من 125 وفاة بين كل 1000 مولود حي في 1990 إلى 66 حالة وفاة بين كل 1000 مولود حي بحلول 2013. إلا أنه أعرب عن انشغاله إزاء وفاة نحو 130 ألف امرأة بسبب أمراض يمكن الوقاية منها تتعلق بالحمل والولادة في 2013، وهو ما يعادل 44% من نسبة الوفيات عند الولادة الإجمالية في العالم. ودعا المؤتمر جميع الدول الأعضاء في المنظمة إلى اتخاذ التدابير الملائمة للحد من وفيات الأمهات والأطفال دون الخامسة.

151. أحاط المؤتمر علماً بتفشي فيروس زيكا في بعض البلدان، وحث الدول الأعضاء على توثيق التنسيق مع الهيئات الصحية الدولية والجهات المعنية الأخرى في العالم من أجل تطوير آلية فعالة للمراقبة والاستجابة بغية احتواء هذا الداء.

152. أحاط المؤتمر علماً كذلك بخطة العمل العالمية الخاصة بمقاومة مضادات الميكروبات والتي أقرتها جمعية الصحة العالمية في دورتها الثامنة والستين في مايو 2015. وطلب من الدول الأعضاء معالجة هذه المشكلة بفعالية، وذلك من خلال تعزيز أنظمتها الصحية والبيطرية الوطنية العمومية ووضع سياسات وبرامج في ضوء مبادئ الفقه الإسلامي لمكافحة مضادات الميكروبات.

153. رحب المؤتمر بترشيح جمهورية باكستان الإسلامية للدكتورة سانية نشتري لمنصب المدير العام لمنظمة الصحة العالمية.

154. أقر المؤتمر بأن تحديات تدهور البيئة والتغير المناخي لها عواقب عالمية وتخلف أثراً كبيراً على الدول الأعضاء في المنظمة. ويهدد التغير في المناخ أرواح مليارات الناس وسبل عيشهم ويؤثر في تطلعات الدول النامية إلى تحقيق التنمية.

155. رحب المؤتمر باتفاق باريس وأكد المؤتمر أهمية التعاون العالمي الوطيد في مجال تغير المناخ، خاصة بالنسبة للبلدان الضعيفة، في مواجهة العواقب الوخيمة لتغير المناخ، بما فيها التمويل الملثم ونقل التكنولوجيا، ودعم بناء القدرات الذي يقدم من الدول المتقدمة إلى الدول النامية في إطار معاهدة الأمم المتحدة الخاصة بتغير المناخ.

156. رحب المؤتمر باحتضان المملكة المغربية للدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف المشاركة في الاتفاقية الإطار للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية (COP22) في الفترة من 7 إلى 18 نوفمبر 2016م، في مدينة مراكش، وأكد على الأهمية التي يكتسبها هذا المؤتمر فيما يتعلق بمتابعة وتفعيل القرارات الصادرة عن مؤتمر باريس ومواصلة مواجهة التحديات البيئية العالمية.

157. أقر المؤتمر بشكل خاص بالتحديات وأوجه الضعف التي تواجه أقل الدول الأعضاء نمواً والدول النامية الجذرية الصغيرة بسبب تغيير المناخ. وأكد الحاجة لتعاون عالمي وطيد، والحاجة بشكل خاص لتمويل فعال وتطوير ونقل التكنولوجيا، وتقديم دعم للقدرات من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية في إطار الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بما فيها اتفاقية الأمم المتحدة حول تغير المناخ؛ ودعا إلى تفعيل وتوزيع تمويل في مجال المناخ في أقرب فرصة لفائدة البلاد التي تتعرض لتغير المناخ.

158. رحب المؤتمر بتوصيات المؤتمر الإسلامي السادس لوزراء البيئة الذي عُقد في الرباط يومي 8 و 9/10/2015، بالتعاون بين الإيسيسكو والرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة في المملكة العربية السعودية والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي. واعتمد الاجتماع، من بين أمور أخرى، الإعلان الإسلامي حول حماية البيئة والتنمية المستدامة وإدارة البيئة من أجل استدامتها في العالم الإسلامي.

159. دعا المؤتمر الكومستيك، بالتنسيق مع الأمانة العامة والبنك الإسلامي للتنمية ومؤسسات معنية أخرى، إلى التعجيل باستكمال خطة منظمة التعاون الإسلامي للتكنولوجيا الخضراء، وتنفيذها. ودعا الدول الأعضاء في المنظمة إلى المشاركة في المعرض الدولي المتخصص: معرض أستانا-2017 المخصص "للطاقة في المستقبل"، الذي سوف يتيح فرصة ممتازة للتعاون العلمي والتكنولوجي والسياسي والثقافي لتحقيق أهداف الاستدامة وكفاءة الطاقة.

160. أقر المؤتمر بالدور بالغ الأهمية للمنظمة في تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء في القضايا المتعلقة بالمياه، وقدرتها على استجلاب خبرات من بلدان مختلفة ذات سمات فريدة في مجال المياه في إطار رؤية المنظمة للمياه. كما رحب بتحديد فرص للعمل المشترك ووضع خارطة طريق لتعزيز التعاون، بما في ذلك تبادل أفضل الممارسات، وبناء القدرات، وتشاطر المعارف، بين الدول الأعضاء في جميع جوانب المياه، وإنشاء قاعدة بيانات لخبراء المياه في بلدان المنظمة، ممن يمكن استدعاؤهم لتقديم تدريب ميداني وأشكال أخرى من الدعم الفني للدول الأعضاء.

161. رحب المؤتمر بتنظيم المؤتمر الإسلامي للوزراء المكلفين بالمياه المزمع عقده في الفترة من 17 إلى 19 مايو 2016 في إسطنبول، وأعرب عن تقديره للعمل المنجز في إطار "رؤية منظمة التعاون الإسلامي حول المياه".

162. أكد المؤتمر أهمية التنمية المستدامة بالنسبة للدول الأعضاء في المنظمة، وأقر بأهمية الإدارة المتكاملة لموارد المياه، بما في ذلك "نهج ترابط المياه والطاقة والغذاء"، لدعم وتعزيز الحوار السياسي والتعاون بين الدول الأعضاء في المنظمة، معتبرا الحصول على الطاقة النظيفة بتكلفة ميسورة شرطا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة.

163. أكد المؤتمر ضرورة استخدام الثقافة أداةً لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة تتفق مع القيم الإسلامية وأن أهم عمل يكمن في تعميم الثقافة لتكون أداة استراتيجية لتحقيق أهداف المنظمة. وعليه، أشاد المؤتمر بجهود الأمين العام ومبادراته الرامية إلى تحقيق موقف موحد حول القضايا ذات الاهتمام المشترك والدفاع عنها، بما في ذلك الحوار بين الحضارات وأتباع الأديان وتحقيق الوثام بين أتباع الأديان والتسامح وعدم التمييز، والحفاظ على الطابع التاريخي والإسلامي للأماكن المقدسة والتراث الثقافي والحضاري الإسلامي.

164. أعرب المؤتمر عن تقديره لحكومة جمهورية غامبيا الإسلامية لاستضافة الدورة الثامنة للمؤتمر الإسلامي لوزراء السياحة (4-6/12/2013) في بانجول، ورحب بنتائج المؤتمر، التي تضمنت، النظر في تقرير التقدم المنجز على صعيد إطار التنمية والتعاون في مجال السياحة بين الدول الأعضاء في المنظمة، والمقررات الخاصة بهذا الشأن والتوصيات ومشروع آلية ومعايير اختيار مدينة السياحة في منظمة التعاون الإسلامي ومشروع آلية ومعايير منح جائزة التميز في الصناعات اليدوية واقتراح إنشاء مركز التراث للبلدان الإسلامية. وعليه، دعا المؤتمر الدول الأعضاء في المنظمة إلى تنفيذ هذه المقررات تعزيزا للثقافة والتقاليد والقيم الإسلامية داخل العالم الإسلامي وخارجه وصون الحضارة الإسلامية لأجيال الأمة القادمة.

165. أشاد المؤتمر بمبادرة جمهورية قيرغيزيا لاستضافتها الدورة الأولى للألعاب العالمية للبدو الرحل، الأولى الفريدة من نوعها، من 8 إلى 14 سبتمبر 2014، ودعا الدول الأعضاء للمشاركة في دورات هذه الألعاب وعقدتها على نحو منتظم، مما من شأنه تقديم مساهمة حقيقية في التكامل الثقافي والرياضي بين الدول الأعضاء. كما أحاط المؤتمر علما بأن الدورة الثانية الأولى للألعاب العالمية للبدو الرحل سوف تنظم في قيرغيزيا على شواطئ البحيرة الساخنة "إيسيك-كول" في الفترة من 3 إلى 9 سبتمبر 2016.

166. دعا المؤتمر جميع الدول الأعضاء إلى مواجهة تصعيد المشاعر المعادية للمسلمين والتي زادت من حدة التنميط السلبي والتعميم المفرط بشأن المسلمين والعقوبات الجماعية التي تفرض على جميع المسلمين، من خلال إصدار بيانات واضحة تبين أن العالم الإسلامي لا يغض الطرف عن أعمال العنف التي يرتكبها أفراد مهمشون ومضللون يدعون الحديث أو العمل باسم الإسلام، وتشجيع أفراد المجتمع المسلم الذين يعيشون في مجتمعات غربية على تتبع ورصد الحوادث الموجهة ضد المسلمين في جميع طبقات المجتمع.

167. شجع المؤتمر جميع الدول الأعضاء ومجتمعاتها المدنية على اتخاذ تدابير للتصدي للإسلاموفوبيا من خلال الحوار مع المجتمع الدولي على المستويين الثنائي ومتعدد الأطراف والمشاركة مع الغرب من أجل بناء عزيمة والتزام سياسيين بغية الدخول في مستوى أرفع من الحوار الجاد لتحقيق المصالحة بين أتباع الأديان والثقافات والحضارات.

168. دعا المؤتمر جميع الدول الأعضاء إلى تعزيز دور القادة الدينيين وقادة المجتمع في الحد من نزعات التطرف والإسلاموفوبيا من خلال تعزيز مثل التسامح والوسطية وتبادل الاحترام والتعايش السلمي، وتعزيز الآليات القائمة من أجل الحوار بين أتباع المذاهب الإسلامية للمساعدة في تجنب المفاهيم الخاطئة وتحقيق فهم أفضل واحترام متبادل والتعجيل بتنفيذ المقترح الذي قدمه الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز خلال الدورة الاستثنائية الرابعة للقمة التي عُقدت في مكة في 2012 بإنشاء مركز للحوار بين مذاهب الفكر الإسلامي للوصول إلى فهم مشترك. ورحب المؤتمر بمؤتمر زعماء الأديان العالمية والتقليدية الذي يهدف إلى تعزيز التسامح وتبادل الاحترام عوضا عن الكراهية والتطرف.

169. شجع المؤتمر جميع الدول الأعضاء على تعزيز الحوار بين أتباع الأديان في إطار الدول الأعضاء في المنظمة من أجل التوعية بالمعتقدات والتفسيرات الدينية وفسح المجال أمام المزيد من النقاش حول الإسلام والإيمان لبدء مشاريع ذات صلة على مستوى تحالف الحضارات المنبثق عن الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، رحب المؤتمر وأشاد بدولة قطر وشركائها للتنظيم الدوري لمؤتمر دولي للحوار بين أتباع الأديان بهدف تعزيز صورة الإسلام والأمة الإسلامية والدفاع عنها. كما رحب المؤتمر بالانعقاد الدوري لمؤتمر علماء شرق إفريقيا الذي تنظمه جمهورية جيبوتي سنوياً لعلماء شرق إفريقيا بهدف تعزيز الوسطية ومكافحة الارهاب والأفكار الضالة المسيئة للإسلام.

170. رحب المؤتمر بمنح جائزة منظمة التعايش بين الأديان والحضارات لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، وذلك تقديراً لإسهامات جلالته ودوره في تعزيز الحوار الهادف بين الأديان والثقافات، والاحترام المتبادل بين الشعوب والمجتمعات، وبناء الثقة والتفاهم ونبذ الكراهية. كما أعرب عن تقديره لمملكة البحرين لاستضافتها مؤتمر حوار الحضارات والثقافات في الفترة من 5 إلى 7 مايو 2014، ورحب بنتائجه المضمنة في "إعلان البحرين".

171. رحب المؤتمر باعلان مؤتمر مراكش لحقوق الأقليات الدينية في العالم الإسلامي، الذي احتضنته مدينة مراكش، المملكة المغربية، في الفترة من 25 إلى 27 يناير 2016م، والذي دعا إلى نشر الوعي بحقوق الأقليات الدينية في المجتمعات المسلمة، وعدم توظيف الدين في تبرير أي نيل من حقوق الأقليات الدينية في البلدان الإسلامية، ومعالجة صدمات الذاكرة الناشئة عن التركيز على وقائع انتقائية متبادلة ونسيان قرون من العيش المشترك على أرض واحدة، وإلى مد جسور الثقة بعيداً عن الجور والإقصاء والعنف.

172. شجع المؤتمر الدول الأعضاء ذات التنوع العرقي على النظر في إنشاء هيئات حكومية داخلية تُكلف بتوطيد دعائم السلم الاجتماعي والقضاء على الإقصاء الاجتماعي وردع أثره المحتمل على التلاحم الاجتماعي من خلال جهود حثيثة واستباقية لإحداث تغيير في العقلية لضمان التسامح الاجتماعي والأمن والوئام داخل المجتمع الواحد.

173. شجع المؤتمر جميع الدول الأعضاء على العمل مع وسائل الإعلام لتعزيز التفاهم من أجل استخدام مسؤول حرية التعبير، وتحميل وسائل الإعلام مسؤولية إدانة خطاب الكراهية والتطرف، والتعجيل بتنفيذ الاستراتيجية الإعلامية لمنظمة التعاون الإسلامي لمكافحة الإسلاموفوبيا التي اعتمدتها الدورة التاسعة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الإعلام، التي عُقدت في ليرفيل، جمهورية الغابون في أبريل 2012.

174. أحاط المؤتمر علماً بعرض جمهورية غامبيا الإسلامية استضافة الدورة الحادية عشرة للمؤتمر الإسلامي لوزراء الإعلام، ودعا الأمين العام للمنظمة إلى إجراء مشاورات بشأن مكان انعقاد الدورة المذكورة.

175. أعرب المؤتمر عن عميق انشغاله إزاء تصاعد الهجمات التي تستهدف المساجد وممتلكات المسلمين الأخرى. كما لاحظ المؤتمر أن تدفق المهاجرين مؤخراً من الشرق الأوسط إلى أوروبا قد زاد من تفاقم نزعات كراهية الأجانب والإسلاموفوبيا في البلاد الأوروبية وأن أعمال ومشاعر كراهية الأجانب قد زادت تأججا بسبب الخطاب الجماهيري للأحزاب السياسية اليمينية المتطرفة، الذي يخدم مصالح سياسية قصيرة النظر، وأن خطاب التمييز يبذر بذور الشقاق داخل المجتمعات ويقوض حس المسلمين بالانتماء إلى مجتمعاتهم التي يعيشون فيها وثقتهم فيها. وأكد المؤتمر أهمية عدم استخدام نزعات الإسلاموفوبيا وكراهية الأجانب أداةً لخدمة السياسات الجماهيرية. وأكد المؤتمر أن وسائل الإعلام والسياسيين يؤدون دوراً هاماً في توجيه المجتمعات بمسؤولية في هذا الشأن. وفي هذا الصدد، رحب المؤتمر بإنشاء فريق اتصال معني بالمسلمين في أوروبا.

176. شجع المؤتمر جميع الدول الأعضاء على بذل مزيد من الجهود لتنفيذ خطة العمل الواردة في قرار مجلس حقوق الإنسان 18/16 بفعالية دون الكيل بمكيالين وتوفير حماية متساوية لجميع المجموعات والأفراد المستهدفين في إطار الأحكام المضادة للتمييز الواردة في هذا الشأن التي تتعلق بالتحريض على الكراهية والتمييز في مختلف البلدان.

177. أعرب المؤتمر مجدداً عن عزمه التصدي، من خلال العمل الإسلامي المشترك، لتصاعد الهجمات مؤخراً على الأجانب والتطرف العنيف وعدم المساواة والعنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بها من تعصب والعوامل التي تؤدي إلى انبعاثها. وأعرب المؤتمر في هذا الصدد عن دعمه للجهود الرامية إلى شحذ همة المجتمع الدولي من أجل الانخراط مجدداً في النقاش الجاري حول الموروث التاريخي السلبي لتجارة العبيد العابرة للمحيط الأطلسي والاستعمار ونهب الموروث الثقافي والتحف

الفنية، والقضايا الأخرى المتعلقة بالاستعادة وإصلاح الضرر والتعويض عنها، بما في ذلك ضرورة إبرام اتفاق حول استراتيجيات تحقيق ذلك.

178. كلف المؤتمر المنظمة وأجهزتها المعنية ومجموعتي المنظمة كذلك في كل من نيويورك وجنيف بدعم الدعوة لعقد مؤتمر دولي لإجراء مناقشة مستفيضة لتجارة الرقيق والرق والاستعمار وإعادة الممتلكات وجبر الأضرار. ويناقش هذا المؤتمر تدابير واستراتيجيات لمعالجة الآثار السلبية الدائمة لهذه المظالم التاريخية. ودعا المؤتمر الأطراف المعنية، بما فيها دول أعضاء أخرى في الأمم المتحدة، والجماعة الكاريبية والشعوب الأفريقي ومنظمات المجتمع المدني المعنية للمضي قدماً بهذه الأجندة من حيث انتهت في مؤتمر دربان 2001 والاجتماعات الاستعراضية للمتابعة.

179. أدان المؤتمر بشدة الجرائم التي ارتكبت ضد التراث الحضاري بجميع أشكاله المادية وغير المادية في كل من سوريا والعراق ومالي وليبيا ودول أعضاء أخرى. ودعا المؤتمر الإيسيسكو وإرسىكا، بالتنسيق مع الدول الأعضاء وجميع الشركاء المعنيين في مختلف المستويات، إلى تعزيز التعاون مع المؤسسات المعنية من أجل رصد أوضاع معالم التراث الثقافي والحضاري والديني في العالم الإسلامي، والمشاركة في أعمال التصدي للتخريب والتدمير التي تُرتكب ضد معالم التراث، والاشتراك في تنظيم حلقة دراسية عالمية حول "العمل الإسلامي لحماية التراث الثقافي" في أقرب فرصة ممكنة.

180. رحب المؤتمر بجهود ومبادرات دولة قطر في دعم منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ولجنة التراث العالمي وبرنامج المنظمة لحماية التراث الثقافي والطبيعي في الحالات الطارئة. ورحب كذلك بترشيح دولة قطر الدكتور حمد بن عبد العزيز الكواري لمنصب المدير العام لليونسكو.

181. ثمن المؤتمر الدور المصري في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ولاسيما في الاتفاق على أجندة التنمية المستدامة لعام 2030، واستراتيجية اليونسكو لحماية التراث الثقافي. وفي هذا الصدد، رحب المؤتمر باعتماد جمهورية مصر العربية التقدم بمُرشح لمنصب مدير عام اليونسكو.

182. رحب المؤتمر بترشيح لبنان للسيدة فيرا خوري لمنصب المدير العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

183. رحب المؤتمر بتأسيس المملكة العربية السعودية برنامج باسم خادم الحرمين الشريفين يهتم بالعناية بالتراث الحضاري، وكذلك إنشاء الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني لمركز يُعنى بالتراث العمراني كجهة تهتم بالمحافظة على التراث الوطني وإعادة تأهيله، وتعديل مسمى "الهيئة العامة للسياحة والآثار" مؤخراً ليصبح "الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني"، وذلك ليشمل كل عناصر ومكونات التراث، وكذلك إصدار قرار بالمحافظة على مواقع التراث الإسلامي، واعتماد نظام الآثار والمتاحف والتراث العمراني واللوائح التنفيذية لها.

184. أشاد المؤتمر بجهود جمهورية السنغال لتنشيط الكوميك وشجعها على وضع برامج وأنشطة في مجال وسائل الإعلام من أجل دعم صورة الثقافة والهوية الإسلامية والحوار بين الثقافات والحضارات، وزيادة حضور المنظمة عالمياً، من خلال التعاون مع مؤسسات المنظمة وشركائها الدوليين.

185. دعا المؤتمر الأمانة العامة إلى اتخاذ إجراءات بالتعاون مع الدول الأعضاء لدعم الإنتاج السينمائي وتشجيع التعاون في المجال الثقافي، بما في ذلك من خلال تنظيم مهرجان سينمائي لمنظمة التعاون الإسلامي من أجل تفتين الروابط الثقافية بين الدول الأعضاء.

186. رحب المؤتمر بجهود ومبادرات المملكة العربية السعودية في مجال الحفاظ على قيم الأسرة، إلى جانب المجموعة الإسلامية بتقديم مشروع قرار "حماية الأسرة" خلال انعقاد الدورة التاسعة والعشرين لمجلس حقوق الإنسان، وإسهامها في إصدار القرار الوزاري حول تعزيز مؤسسة الزواج والأسرة والحفاظ على قيمها، واستعدادها لاستضافة الدورة الأولى للمؤتمر خلال عام 2016م. ودعا الدول الأعضاء وأجهزة المنظمة ذات الصلة للتعاون مع الأمانة العامة والدولة المضيفة من أجل نجاح المؤتمر.

187. رحب المؤتمر بالقرار الوزاري حول الحفاظ على الرفاه والضمان الاجتماعي للمسنين والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة في العالم الإسلامي الصادر عن الدورة الثانية والأربعين لمجلس وزراء الخارجية المنعقدة في الكويت (27-28 مايو 2015م)، وباستعداد الجمهورية الإسلامية الإيرانية لاستضافة الدورة الأولى للمؤتمر خلال عام 2016م. كما دعا المؤتمر الدول الأعضاء وأجهزة المنظمة ذات الصلة بالتعاون مع الأمانة العامة والدولة المضيفة إلى بذل الجهود من أجل نجاح المؤتمر.

188. أكد المؤتمر أهمية بناء قدرات الشباب وتعزيز دورهم في عملية التنمية الشاملة وتحقيق السلم والأمن في المجتمعات الإسلامية، ورحب بالبرامج والنشاطات التدريبية والتأهيلية التي تقوم بها أجهزة ومؤسسات المنظمة والتابعة لها ومنظمات المجتمع المدني بشأن ذلك. ودعا الدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة إلى تفعيل التنسيق والتعاون من أجل دعم أنشطة ومشاريع تلك المنظمات، والعمل من أجل تنظيم منتدى إسلامي عالمي للشباب.

189. أكد المؤتمر أهمية بناء قدرات الشباب وتعزيز دورهم في عملية التنمية الشاملة وتحقيق السلم والأمن في المجتمعات الإسلامية. ورحب بالتوصيات التي صدرت عن فعالية منظمة التعاون الإسلامي الأولى للشباب السابقة للقمة (12-13 أبريل 2016م، إسطنبول) التي تنظمها الأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي ومنتدى شباب المؤتمر الإسلامي للحوار والتعاون في إطار برنامج مؤتمر القمة الإسلامية. ودعا الدول الأعضاء والأجهزة المتفرعة عن المنظمة والمؤسسات المنتمية إليها ومنظمات المجتمع المدني لدعم تنفيذ هذه التوصيات من خلال برامج وأنشطة التطوير وبناء القدرات والتدريب وإعادة التأهيل ذات الصلة. ودعا الدول الأعضاء ومؤسسات المنظمة إلى تفعيل التنسيق والتعاون من أجل دعم أنشطة ومشاريع تلك المنظمات، وخاصة من أجل "تنظيم برنامج عاصمة منظمة التعاون الإسلامي للشباب"، سنوياً، وتنظيم منتدى دولي للشباب المسلم في إفريقيا في 2017.

190. رحب المؤتمر بمبادرة صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبد الله الثاني المعظم ولي عهد المملكة الأردنية الهاشمية حول الشباب والسلام والأمن التي أطلقها في مجلس الأمن أثناء رئاسة سموه للجلسة في شهر أبريل 2015 ورعايته للمنتدى العالمي للشباب والسلام والأمن الذي عقد في عمان في شهر أغسطس 2015، والقرار التاريخي لمجلس الأمن 2250 حول الشباب والسلام والأمن الصادر بتاريخ 9 ديسمبر 2015.

191. استنكر المؤتمر الحملات الإعلامية الغربية المغرضة التي تتعرض لها دولة قطر، المشككة في استحقاقها لتنظيم بطولة كأس العام "مونديال 2022"، وإصرار بعض وسائل الإعلام الغربية على نشر وبث معلومات مغلوطة وغير محايدة تهدف إلى التقليل من أحييتها بتنظيم المونديال بالرغم من فوز ملف قطر من خلال منافسة شريفة وبشفافية مطلقة. وأكد المؤتمر مجدداً على أن استضافة دولة قطر- العضو في منظمة التعاون الإسلامي- لكأس العالم لكرة القدم لعام "2022"، يُعد إنجازاً ومكسباً لدول المنظمة وحقاً لشعوب العالم الإسلامي. ودعا المؤتمر مؤسسات العمل الإسلامي المشترك ووسائل الإعلام للدول الأعضاء مساندة دولة قطر في دحض أساليب الزيف الإعلامي والتحريضات التي تقوم بها بعض وسائل الإعلام الغربية بهذا الصدد.

192. أشاد المؤتمر بدور المنظمات غير الحكومية النشطة في مجال شؤون الأسرة والمرأة ورعاية الطفولة والشباب وحماية كبار السن، وذوي الاحتياجات الخاصة في الدول الأعضاء، ودعا الأمانة العامة للمنظمة إلى اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة من أجل تفعيل التنسيق والعمل المشترك مع تلك المنظمات بما يخدم أهداف المنظمة.

193. أشاد المؤتمر بدور الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي لما يبذله من جهود حثيثة في سبيل تعزيز النهوض بالمرأة وتمكينها ورفاهية الأسرة في الدول الأعضاء في المنظمة وتعزيز وضعية الطفولة وصون حقوقها وكذا تشجيع دور الشباب في تعزيز المواطنة والحفاظ على الأمن وفي الرفاه والضمان الاجتماعي لكبار السن والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة.

194. دعا المؤتمر الدول الأعضاء التي لم تصدق على النظام الأساسي لمنظمة تنمية المرأة في الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، إلى الإسراع باستكمال إجراءات عملية تصديقه حتى يدخل حيز التنفيذ، وتمكين المنظمة من مباشرة نشاطها. كما دعا الدول الأعضاء إلى تسريع عملية التوقيع والتصديق على عهد حقوق الطفل في الإسلام. كما دعا المؤتمر الدول الأعضاء إلى تعجيل توقيع عهد حقوق الطفل في الإسلام، وتصديقه.

195. رحب المؤتمر وأشاد بقرار حكومة جمهورية غامبيا الإسلامية، الذي صدر مؤخراً، بمنع ممارسة بتر الأعضاء التناسلية للبنات، ويناشد بقية دول المنظمة التي تعاني من هذه المشكلة أن تحذو حذوها.

196. رحب المؤتمر بعقد الدورة السادسة للمؤتمر الإسلامي الوزاري حول دور المرأة في التنمية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، في تركيا في 2016، ودعا كلا من الأمانة العامة والبلد المضيف لإفراد جلسة في المؤتمر لمناقشة التحديات التي تواجه المرأة المسلمة في هذا العصر وتقديم توصيات لحلها.

197. أوكل المؤتمر إلى الأمانة العامة مهمة وضع استراتيجية لمنظمة التعاون الإسلامي في مجال رعاية الطفل وضمان رفاهه في العالم الإسلامي، تأخذ في الاعتبار، من جملة أمور، صحة الطفل والأم وظروفهما النفسية والتعليمية في مناطق النزاع، وقضية زواج الأطفال والعنف ضد الأطفال. كما دعا الأجهزة المعنية في منظمة التعاون الإسلامي (الإيسيسكو ومجمع الفقه الإسلامي الدولي ومركز أنقرة والبنك الإسلامي للتنمية) إلى التنسيق مع الأمانة العامة لاتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الشأن.

198. دعا المؤتمر جميع الدول الأعضاء إلى التعجيل بالتوقيع/التصديق على الميثاق ومختلف الاتفاقيات وحث مجددا الدول الأعضاء التي لم تصدق بعد على النظام الأساسي لمحكمة العدل الإسلامية الدولية على استكمال إجراءات التصديق الخاصة بها لتمكين المحكمة من الاضطلاع بالمهام الموكلة إليها.

199. دعا المؤتمر جميع الدول الأعضاء إلى الالتزام بالقرارات التي صدرت عن المنظمة في السابق، والتي دعتها إلى التصويت لصالح القرارات التي تُعرض باسم المنظمة في المحافل الدولية، خاصة الأمم المتحدة. وأكد المؤتمر أن عدم التصويت على هذه القرارات وإعلان مواقف مختلفة عن تلك التي يتم الاتفاق عليها يتعارض مع الإجماع الذي يفرضه واجب التضامن الإسلامي بين الدول الأعضاء. كما كلف المؤتمر الأمانة العامة بمتابعة نمط تصويت الدول الأعضاء على القرارات التي تتعلق بقضايا تهم المنظمة في المحافل الدولية. ودعا المؤتمر، مع الأخذ في الاعتبار مبادئ التمثيل الجغرافي العادل والمنصف في عملية اختيار الأعضاء الجدد في مجلس الأمن الدولي، جميع الدول الأعضاء في المنظمة إلى دعم الترشيح الأول من نوعه الذي تتقدم به جمهورية كازاخستان للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن للفترة 2017-2018، وترشيح الكويت للعضوية غير الدائمة في مجلس الأمن الدولي للفترة 2018-2019.

200. دعا المؤتمر الأمين العام إلى دراسة الأحكام والآليات التي تنظم عمل مختلف الاجتماعات الوزارية القطاعية من أجل تعزيز فعالية عملها والمعايير الملائمة لتنظيم علاقات المؤسسات المنتمية مع المنظمة على نحو يعزز التنسيق والوثاق.

201. رحب المؤتمر بإقامة تعاون بين المنظمة ومجلس الدول الناطقة بالتركية في أفق إرساء علاقة قانونية في المستقبل.

202. أخذ المؤتمر علماً بالقرار رقم: 40/8 الصادر عن الدورة الأربعين لمجلس وزراء الخارجية والذي أعرب عن تقديره للعرض الذي تقدمت به تركيا لاحتضان مقر مركز منظمة التعاون الإسلامي للتعاون

والتنسيق بين المنظمات الشرطة وقررت تفعيل "مركز منظمة التعاون الإسلامي للتعاون والتنسيق بين المنظمات الشرطة" باعتباره مؤسسة متخصصة تابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، ومقرها اسطنبول بتركيا. كما طلب من الأمين العام متابعة تنفيذ هذا القرار بالتعاون مع الجمهورية التركية والدول الأعضاء الأخرى، ورفع تقرير في هذا الشأن إلى الدورة الثالثة والأربعين لمجلس وزراء الخارجية.

203. أثنى المؤتمر على مبادرة الجزائر التي أفضت إلى إنشاء وحدة لمراقبة الانتخابات على مستوى الأمانة العامة، ودعا الدول الأعضاء للمساهمة في الصندوق الخاص بتمويل نشاط المنظمة في مجال مراقبة الانتخابات.

204. طلب المؤتمر من الأمانة العامة للمنظمة تكثيف أنشطتها الإنسانية وإيلاء اهتمام خاص بحماية أكثر الناس ضعفاً ودعمهم. كما رحب بالجهود الإنسانية النشطة التي تبذلها المنظمة بالرغم من ضيق مواردها المالية، ودعا الدول الأعضاء إلى تقديم جزء من مساعداتها الإنسانية السخية عبر المنظمة من أجل إظهار روح التضامن وتعزيز العمل الإسلامي المشترك.

205. رحب المؤتمر بعقد القمة الإنسانية العالمية المقبلة التي ستستضيفها تركيا يومي 23 و24 مايو 2016 في إسطنبول ودعا جميع الدول الأعضاء إلى المشاركة بنشاط وعلى أعلى مستوى في هذه القمة الهامة بالنسبة للعالم الإسلامي. وأعربت القمة عن تقديرها للدور الاستباقي الذي اضطلعت به المنظمة في عملية الإعداد للقمة والتي ستسهم في صياغة رؤية للعمل الإنساني للسنوات المقبلة، وضمان الوصول إلى أكثر الفئات ضعفاً وحمايتها وفقاً للقانون الإنساني الدولي، وتطوير القدرة على الصمود والقدرات المحلية للاستجابة للاحتياجات الإنسانية، وإصلاح النظام الإنساني العالمي لتمكينه من مواجهة التزايد الهائل في الاحتياجات الإنسانية.

206. قرر المؤتمر منح الصفة الاستشارية في منظمة التعاون الإسلامي للمنظمات الإنسانية غير الحكومية التالية: جمعية تكافل لرعاية الطفولة والجمعية الطبية الإسلامية ومقرهما لبنان، وجمعية الإصلاح الاجتماعي الخيرية ومقرها اليمن، والهلال الأحمر الأذربيجاني ومقره أذربيجان، ومؤسسة ديانا التركية مقرها تركيا، والمؤسسة الصحية العالمية ومقرها السودان؛ والتي تستوفي شروط الحصول على الصفة الاستشارية، ما لم تكن مدرجة في قوائم المنظمات الإرهابية في أي من الدول الأعضاء.

207. أعرب المؤتمر عن عميق انشغاله إزاء تفاقم الوضع الإنساني في سوريا وزيادة أعداد اللاجئين والنازحين داخلياً. وجدد تقديره للبلدان التي تستضيف أعداداً كبيرة من اللاجئين السوريين وخاصة الدول الأعضاء التي استضافت لاجئين وتلك التي أسهمت بسخاء في التخفيف من محنتهم.

208. أعرب المؤتمر عن انشغاله العميق بمعالجة الوضع الإنساني في اليمن، وعبر في هذا الصدد عن تثمينه للدور الإنساني الكبير الذي تقوم به المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والدول

الأعضاء الأخرى من جهود إنسانية وما تنفذه من برامج لمعالجة الأوضاع الإنسانية في اليمن. ودعا المؤتمر وكالات وأجهزة الأمم المتحدة العاملة في المجال الإنساني إلى بذل جهود أكثر جدية في تأمين الاحتياجات الإنسانية للشعب اليمني، وطلب من الأمين العام تنظيم مؤتمر دولي لحشد الموارد اللازمة لتقديم مساعدات إنسانية وإغاثية لليمن، وتوفير الموارد اللازمة لبرامج إعادة الإعمار، ودعا الدول الأعضاء إلى الإسهام بسخاء في تخفيف محنة الشعب اليمني.

209. أعرب المؤتمر كذلك عن عميق انشغاله إزاء الوضع الإنساني الخطير القائم في كل من فلسطين والعراق وليبيا وأفغانستان وغرب أفريقيا ووسطها وميانمار وبلدان أخرى في العالم الإسلامي بسبب مختلف الأوضاع الإنسانية المعقدة التي تقوض عقوداً من جهود التنمية الاجتماعية الاقتصادية. وجدد دعوته إلى الدول الأعضاء والمانحين والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الخيرية للمساعدة في تخفيف معاناة الضعفاء والمحتاجين.

210. رحب المؤتمر بما تحقق من تقدم في كل من الصومال ومالي وتشاد وعدد من الدول الأعضاء الأخرى، والتقدم المنجز في مكافحة الإيولا، وأقر أنه، من أجل الانتقال إلى مرحلة ما بعد الصراع، تقتضي الضرورة تقديم مساعدات لتعزيز الربط بين الإغاثة وإعادة التأهيل والتنمية من أجل دعم قدرات هذه البلاد على مواجهة الصعوبات.

211. رحب المؤتمر بنتائج الاجتماع الطارئ لمنظمة التعاون الإسلامي بشأن إيولا، الذي عقد في جنيف يوم 29 سبتمبر 2014 وترأسه وزيرة الصحة في جمهورية إندونيسيا بصفتها رئيس المؤتمر الإسلامي لوزراء الصحة، حيث اتخذ هذا الاجتماع خطوات تنسيقية لمواجهة تفشي وباء إيولا في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي وخاصة البلدان الواقعة منها في منطقة غرب إفريقيا.

212. رحب المؤتمر بالمساهمات المالية المقدمة للجهود الإنسانية التي تبذلها المنظمة وعلى وجه الخصوص المساهمات المالية السخية المقدمة من المملكة العربية السعودية، والكويت، وماليزيا، وأذربيجان، وبروناي دار السلام، والكاميرون، وغويانا، وكازاخستان، والحملة الوطنية السعودية، وهيئة الإغاثة الإسلامية العالمية، والندوة العالمية للشباب الإسلامي، ومنظمة الإغاثة الإسلامية، والهلال الدولي، والبنك الإسلامي للتنمية، وصندوق التضامن الإسلامي، والشيخ صالح كامل.

213. حث المؤتمر الدول الأعضاء التي بذمتها مساهمات غير مسددة ومتأخرات أن تفي بها في أسرع فرصة ممكنة حتى يتسنى للمنظمة تجاوز صعوباتها المالية، ورحب باقتراح الأمانة العامة إعادة العمل بآلية التدابير التحفيزية لمساعدة الدول الأعضاء على تسوية متأخرات مساهماتها.

214. أشاد المؤتمر بالتقدم الجدير بالثناء الذي أحرزته الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان لمنظمة التعاون الإسلامي خلال فترة وجيزة من إنشائها عام 2011م، في تعزيز وحماية حقوق الإنسان وفقاً للمهمة

المنوطة بها. وأعرب كذلك عن شكره وتقديره للمملكة العربية السعودية لتوفيرها مبنى لاحتضان مقر الهيئة ولتأكيدھا توفير جميع أشكال الدعم والخدمات اللازمة من أجل ضمان استقلاليتها في مزاولتها لعملھا.

215. رحب المؤتمر كذلك باعتماد أول ميزانية مستقلة للهيئة خلال الدورة الرابعة والأربعين للجنة المالية الدائمة والتي ستسدها الدول الأعضاء كجزء من مساهماتها الإلزامية في الميزانية السنوية، وطلب من الهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان الاستمرار على هذا النهج مع احترام النظام المالي للمنظمة في نفقاتھا. وحث المؤتمر جميع الدول الأعضاء على الاستمرار في تقديم كامل دعمھا المعنوي والمادي للهيئة من أجل أداء وظائفھا بفعالية كمؤسسة مستقلة.

216. أقر المؤتمر نتيجة انتخاب تسعة أعضاء في الهيئة (الملحق....) التي أجريت على هامش هذه القمة لولاية مدتها ثلاث سنوات تسري ابتداءً من أغسطس 2016.

217. دعا المؤتمر جميع الدول الأعضاء التي لم تفتح بعد بعثات دائمة معتمدة لدى المنظمة في جدة النظر في القيام بذلك من أجل الإسهام والمشاركة بكيفية أكثر فاعلية في عمل منظمة التعاون الإسلامية.

218. قرر المؤتمر عقد الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر القمة الإسلامي في جمهورية غامبيا الإسلامية في التاريخ الذي سيتم تحديده بالتنسيق مع الأمانة العامة للمنظمة، ودعا الدول الأعضاء في المنظمة والأجهزة ذات الصلة إلى التعاون مع الأمانة العامة والبلد المضيف لبذل الجهود من أجل إنجاح القمة الإسلامية في بانجول.

المصدر: موقع منظمة التعاون الإسلامي

http://www.oic-oci.org/oicv3/topic/?t_id=11092&t_ref=4364&lan=ar

كلمة معالي الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة وزير الخارجية أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة

نيويورك في 26 سبتمبر 2016م.

معالي السيد بيتر تومسون، رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة،،

يسعدني في البداية أن أتقدم إليكم، وإلى بلدكم الصديق فيجي، بخالص التهنئة لانتخابكم رئيساً للدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، متمنياً لكم دوام التوفيق والسداد في القيام بما أوكل إليكم من مهام نبيلة، معرباً عن شكري لسلفكم سعادة السيد MOGENS LYKKETOFT، على ما قدمه من عطاء، وما بذله من جهد بارز في إدارة أعمال الدورة السبعين بمهنية وكفاءة.

ونقدّر لمعالي السيد بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة، الجهود الملموسة التي بذلها طوال ولايتين من العمل الدؤوب؛ من أجل تحقيق أهداف المنظمة الدولية في إرساء أسس الأمن والسلام في العالم، منوهاً بما ورد في كلمته خلال افتتاح المناقشة العامة للجمعية العامة وخاصة ما جاء بخصوص اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، مشاطراً معاليه الأمل في أن يتم دخول الاتفاق حيز النفاذ بنهاية هذا العام، مؤيداً دعوته لإنشاء فريق رفيع المستوى لإيجاد حلول عملية لتحسين آليات اتخاذ القرار في الأمم المتحدة، بالإضافة إلى العمل على استمرار ما تحقق من تقدم كبير في مختلف المجالات، وبالأخص في مجالي التعليم والصحة خلال الأعوام العشرة الماضية، منتهزاً هذه الفرصة للإعراب عن الشكر والتقدير لمعالي الأمين العام على كل ما قام به خلال قيادته لأعمال المنظمة، متمنياً له النجاح والتوفيق في كل ما سيقوم به من مهام مقبلة في خدمة بلاده والعالم.

السيد الرئيس ،،

إنّ انعقاد هذه الدورة تحت عنوان "أهداف التنمية المستدامة: تحرك عالمي لتحويل مسار عالمنا"، يعبر عن العزم الجماعي والرغبة الصادقة نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة لعام 2030م التي اعتمدتها قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في العام المنصرم، والتي توليها بلادي بقيادة سيدي حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين - حفظه الله - كل الاهتمام والرعاية، وكان لها سبق البدء في تحقيقها، ولم تتوان في واجبها لبلوغ أهدافها التي شهدت بها ووثقتها التقارير الأممية، وستواصل التزامها بذلك وفق الخطط والبرامج الوطنية الطموحة؛ إيماناً منها بأن تنفيذ تلك الأهداف والتفاعل معها يضمن مستقبلاً زاهراً لأبنائها. ومنذ بضعة أيام فقط، شهد مقر الأمم المتحدة جانباً مهماً من جوانب التفاعل بين مملكة البحرين والأمم

المتحدة، وهو ذلك الاحتفال الكبير الذي نظمته البحرين في الثالث والعشرين من شهر سبتمبر الجاري بالتزامن مع انعقاد أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة، تحت عنوان "جائزة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة للتنمية المستدامة"، حيث تم منح الجائزة إلى البروفيسورة "Anna Tibaijuka"، المدير التنفيذي السابق لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والتي نالتها عن جدارة واستحقاق، وهو ما يؤكد أنّ المملكة تنظر إلى التنمية المستدامة على أنها قيمة لا تعمل فقط على إنجازها وإنما تبذل جهداً واضحاً في نشرها ودعم جميع الجهود الساعية إلى تحقيقها في مختلف أنحاء العالم.

كما أنّ ما حققته المرأة البحرينية من إنجازات عالمية وأبرزها: انتخاب مملكة البحرين في لجنة وضع المرأة، وحصولها على عضوية المجلس التنفيذي التابع لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وحصولها على المركز الأول دولياً كأسرع معدل نمو لمشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وفقاً للتقرير الصادر عن منظمة العمل الدولية لهذا العام، لهي دلائل واضحة على التعاون الوثيق بين مملكة البحرين والأمم المتحدة، فضلاً عما تعكسه من اهتمام وحرص كبيرين من بلادي ممثلة بالمجلس الأعلى للمرأة برئاسة صاحبة السمو الملكي الأميرة سبيكة بنت إبراهيم آل خليفة، حفظها الله، لتعزيز النهوض بالمرأة البحرينية داخلياً وخارجياً، وتفعيل مشاركتها في كافة القطاعات الحكومية والمجتمعية بوصفها مكوناً رئيسياً، كان وسيظل مساهماً ومؤثراً في عملية تنمية المجتمع وتقدمه.

السيد الرئيس،،

أقتبس: "إنّ التنمية التي لا يكون المواطن هدفها لا فائدة منها ولا نريدها". (انتهى الاقتباس)

تلك العبارة التي قالها سيدي حضرة صاحب الجلالة الملك المفدى في تدشين رؤية مملكة البحرين الاقتصادية 2030م، والتي تجسد بكل وضوح أنّ رفاه وسعادة واستقرار المواطن هو العماد الأساسي للتنمية في كل المجالات، وأنّ مساعي مملكة البحرين لتحقيق الأهداف التنموية العالمية - والتي تسير جنباً إلى جنب مع رؤيتها الاقتصادية الوطنية وبرنامج عمل الحكومة ووثيقة العمل القطري بين مملكة البحرين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - متواصلة ليظل جميع المواطنين، رجالاً ونساءً، متمتعين بحقوقهم كافة ووفق الأطر الدستورية، وإننا مستمرون في نهجنا بمسيرة التقدم والرخاء والتطور دون توقف، رغم كل التحديات السياسية والاقتصادية وكل المحاولات التي تهدف إلى إبعادنا عن هذا المسار الوطني الراسخ.

السيد الرئيس،،

إنّ التنمية وأمن واستقرار المواطن والمجتمع، ركيزتان متلازمتان في مسار واحد، ولا يمكن تحقيق إحدهما من دون الأخرى، ولا يمكن بلوغهما إلا من خلال دولة آمنة ومستقرة، تنتهج الحكم الرشيد، وتمتلك مؤسسات قوية وفاعلة، فهذه هي المعادلة الصحيحة الواجب ضمانها والحفاظ عليها في جميع دول العالم، بصفة عامة وفي منطقة الشرق الأوسط على وجه الخصوص، بالنظر إلى حجم التحديات التي تواجهها وتمثل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين.

لذا، فإن حماية ركائز الدولة الوطنية في بلداننا ومنع انهيارها في بلدان أخرى يشكلان الأساس لاستدامة الأمن والتنمية والرخاء، وجدير بأن يكون هدفاً رئيسياً لكل القوى والتجمعات الفاعلة في المجتمع الدولي بعيداً عن أية معايير مزدوجة أو مقاصد مختلفة، ونحن قادرون بتوحدنا إقليمياً ودولياً، أن نتخلص من كل التحديات، وخاصة في مجال مواجهة الإرهاب، الذي يجب أن نلتزم سوياً، بكل قوة وعزيمة، ودون أي تردد، في القضاء على جميع مسبباته وتجفيف منابع دعمه وتمويله، وحماية مجتمعاتنا من خطاب الكراهية والتطرف بكل حزم وجدية.

ونؤكد أن محاربة الإرهاب لن تتحقق مطلقاً عبر سن قوانين وتشريعات تخالف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، كالخطوة التي أقدم عليها الكونجرس الأمريكي عندما أصدر تشريعاً باسم (قانون العدالة ضد رعاية الإرهاب)، والذي يخل بأسس العلاقات الدولية القائمة على مبادئ المساواة في السيادة وحصانة الدول، ويعد سابقة خطيرة في العلاقات بين الأمم، ويمثل تهديداً لاستقرار النظام الدولي، ويؤثر سلباً على الجهود الدولية لمحاربة الإرهاب.

السيد الرئيس ،،،

من المسائل الخطيرة التي ولدتها تلك الحالة التي تعيشها بعض دول منطقتنا، وأثرت سلباً على جهود التنمية فيها، هي قضية النازحين واللاجئين، التي إذا ما تركت من دون حلول فإنها ستؤدي للمزيد من عدم الاستقرار، ليس في المنطقة فحسب، بل في العالم أجمع.

وتمثل الأزمة السورية بفصولها وتطوراتها أكبر مأساة بشرية يشهدها عالمنا المعاصر منذ عقود طويلة، في بلد كان منذ سنوات قلائل يحتضن الآلاف من اللاجئين، ليصبح أهله اليوم غير قادرين على العيش في بيوتهم وأراضيهم بأمن وسلام، حيث يعيش الآن أكثر من نصف الشعب السوري الشقيق ما بين لاجئ ونازح، وتتفاقم الأوضاع المتردية هناك يوماً بعد يوم، والتي استغللتها التنظيمات الإرهابية كي ترسخ وجودها، وتهدد الأمن في المنطقة بأسرها، لذا، فإن معالجتها تمثل ضرورة قصوى وواجباً إنسانياً وأخلاقياً، وينبغي أن يتضامن المجتمع الدولي لمواجهة هذه الأزمة من مختلف جوانبها، مثنين الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية ودولة الكويت والمملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية اللبنانية والجمهورية التركية للتخفيف من هذه المعضلة الإنسانية، وندعو المجتمع الدولي لزيادة مساهمته في هذه الجهود التي تبذلها دولنا، منوهين بجهود الأمم المتحدة في هذا المجال والتي توجت مؤخراً بانعقاد الاجتماع العام الرفيع المستوى/ المعني بحركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين) وصدر عنه إعلان نيويورك من أجل اللاجئين والمهاجرين والذي - بلا شك - سيكون له انعكاس إيجابي للمساهمة في تخفيف أبعاد هذه المعضلة من خلال الالتزام بالمتابعة والتنفيذ للبند الواردة فيه.

السيد الرئيس ،،،

إن مملكة البحرين تقف وكما هي دائماً، مع تطلعات الشعب السوري في بناء دولته المدنية بنسجها الوطني الغني بإرثه الإنساني والثقافي والحضاري ومكوناته المختلفة، ووفقاً لإرادته الحرة، وبما يعيد إلى سوريا روح المحبة والتسامح، ومن هذا المنطلق، تأتي دعوتنا لجميع الدول المؤثرة في الأزمة السورية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، لتوحيد الجهود والعمل معاً؛ من أجل الوصول للحل السياسي للأزمة وفقاً لما جاء في بيان جنيف 1 وقرار مجلس الأمن 2254، وضرورة تنفيذ قرار مجلس الأمن 2165 بشأن إيصال المساعدات الإنسانية مباشرة إلى عموم سوريا، بشكل فوري وبدون عراقيل، لإنقاذ هذا البلد العزيز وشعبه من محنته التي لا مصلحة لأحد منا في استمرارها، وللحيلولة دون انهيار ما تبقى من مؤسسات الدولة، بما يحفظ لسوريا سيادتها ووحدتها شعبها وأراضيها، والقضاء على جميع التنظيمات الإرهابية التي باتت منتشرة في أرجائها، وإبعاد التدخلات الإقليمية التي تحدث، إمّا بصورة مباشرة أو بالوكالة وتعرقل جهود تسوية الأزمة.

وفي السياق ذاته، فإننا نشجع على اتخاذ خطوات في جمهورية العراق باتجاه معالجة كافة المشكلات التي تعترض إعادة بناء الدولة ومؤسساتها، وتحقيق إرادة الشعب العراقي الشقيق، من خلال مشاركة الأطراف السياسية كافة، دون أي ضغوطات خارجية، مؤكداً في الوقت ذاته على ضرورة مواصلة جهود استعادة سيطرة الدولة على كامل ترابها الوطني من التنظيمات الإرهابية، والتصدي لما ترتكبه الميليشيات المتطرفة من أفعال إجرامية وغير إنسانية تطال أبناء العراق وجواره، تحت غطاء محاربة الإرهاب.

السيد الرئيس ،،،

إن من حقنا، ومن أكبر تطلعاتنا، أن يأتي اليوم الذي نرى فيه الدولة الفلسطينية المستقلة، وهي تعيش بسلام وأمن إلى جانب دولة إسرائيل، ولا يخالجنى شك في أن شعوب المنطقة، العرب منهم والإسرائيليين، ينشدون هذا اليوم ويرغبون في السلام العادل والشامل، ولكن هذا الأمل يظل مرهوناً بأن يكون هناك إدراك حقيقي بأنه لن يستتب لإسرائيل أمن، ولن يتحقق لمجتمعها استقرار، ما لم ينعم الشعب الفلسطيني بالشيء ذاته، وهذا يتطلب أن تكون إسرائيل جادة في تحقيق سلام يأمن فيه الفلسطينيون والإسرائيليون معاً على أنفسهم ومستقبلهم ومستقبل أولادهم، من خلال التوقف عن الانتهاكات المتكررة لحرمة المسجد الأقصى، وما تولده من إثارة لمشاعر المسلمين في العالم أجمع، وإزالة المستوطنات غير الشرعية من الأراضي الفلسطينية المحتلة، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني الشقيق في قيام دولته المستقلة على ترابه الوطني ضمن حدود الرابع من يونيو 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، بما يتوافق مع كافة القوانين والمواثيق الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وأن تتفاعل بإيجابية وانفتاح مع مبادرة السلام العربية، التي لا تزال قائمة ومطروحة، وما زلنا متمسكين بها، ولن نتراجع عنها، كونها الحل الحقيقي والصحيح، لإرساء أسس السلام في المنطقة، وتعزيز التعاون بين دولها وشعوبها.

أمّا فيما تشهده الجمهورية اليمنية، فإنّ إلزام مملكة البحرين بالمشاركة في التحالف العربي لدعم الشرعية في اليمن سيستمر دون أي تراجع، فلم تدخر البحرين - لا مალًا ولا دماً - في سبيل ذلك الهدف النبيل، وستظل سائرة في هذا الطريق، ولن تحيد عنه أبداً مهما بلغت التضحيات إلى أن تتمكن الحكومة الشرعية بقيادة فخامة الرئيس عبدربه منصور هادي، من إحكام سيطرتها على كافة الأراضي اليمنية، مؤكدين على الدور الإنساني الذي تضطلع به قوات التحالف وحرصها على عدم استهداف المدنيين، ونطالب القوى الانقلابية ومن يدعمها بأن تكف فوراً عن الخطوات السلبية والمعرقلة لتحقيق الاستقرار، والتي تجسد طموحها في السيطرة على مؤسسات الدولة. ونؤكد هنا بأننا لسنا ضد أي طرف يمني، وسنقف مع اليمن وشعبه الشقيق بمكوناته كافة في وجه كل من يريد الإضرار به أو السيطرة عليه من الخارج، حتى يتم التوصل إلى حل سلمي، وفق اتفاق سياسي ينهي معاناة الشعب اليمني، ويحفظ له أمنه واستقراره ووحدته، وفق المرجعيات المتفق عليها والمتمثلة في المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني وقرار مجلس الأمن رقم 2216 (2015)، مشيدين بجهود السيد/ اسماعيل ولد الشيخ أحمد، مبعوث الأمين العام إلى اليمن، وبما قامت به دولة الكويت من جهود مشكورة في سبيل الخروج من هذه الأزمة.

وفيما يتعلق بدولة ليبيا، فإنّ هذا البلد العربي الشقيق بحاجة ماسة إلى تكاتف كافة الأطراف به وتوحيد جميع الجهود فيه؛ لتجاوز هذه المرحلة الصعبة، والتغلب على كافة التحديات التي تواجهه لتحقيق تطلعات وطموحات شعبه في العيش بأمان والتمتع بالاستقرار، في ظل دولة موحدة ومؤسسات قوية وحديثة. وإذ نرحب بتشكيل حكومة الوفاق الوطني، فإننا نؤكد على ضرورة توفير الدعم اللازم لهذه الحكومة ومنحها الثقة من قبل مجلس النواب الليبي، لتتمكن من قيادة البلاد والنهوض بمهامها ومسؤولياتها وتخليص ليبيا من التنظيمات الإرهابية والقضاء عليها.

وفيما يخص مسألة الصحراء المغربية، فإنّ مملكة البحرين تؤكد على ضرورة إيجاد حل سياسي على أساس المبادرة المغربية للحكم الذاتي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما يكفل وحدة التراب المغربي ويخدم الأمن والاستقرار في المنطقة، مرحبين بقرار المملكة المغربية الشقيقة بالعودة إلى الاتحاد الإفريقي وممارسة دورها الحيوي على الساحة الإفريقية.

السيد الرئيس ،،

فيما يتعلق بالجمهورية الإسلامية الإيرانية، فإننا في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفي جميع الدول العربية لم ندخر جهداً، مع هذا البلد الجار، لبناء أفضل العلاقات القائمة على مبدأ حسن الجوار واحترام سيادة الدول وفق الأعراف والمبادئ الدولية، فلم نتردد لحظة في مد الجسور وتطوير العلاقات معها، إلا أن كل مساعينا وجهودنا ورغبتنا الصادقة لم تلق التجاوب الجدي من قبل إيران، فإما أن تصل جهودنا إلى طريق مسدود أو تنتهي باختلاق إيران لمشاكل وأزمات جديدة تعيدنا إلى المربع الأول، فلا زلنا نسمع من إيران الخطاب الطائفي غير المسؤول والإساءة والإضرار بالعلاقات الثنائية والجماعية معها، والتي تمثلت مؤخراً بإلقاء المسؤولين الإيرانيين التهم الباطلة جزافاً ضد المملكة العربية السعودية الشقيقة والتي يشهد لها العالم بأسره بأنها تبذل جهداً جباراً، وتقوم بدور عظيم وجليل، في استضافة ورعاية ووفادة العدد الهائل من ضيوف الرحمن، الحجاج والمعتمرين والزوار، وتكفل لهم كل سبل الأمن والرعاية، وهو ما لا يمكن لأحد إنكاره أو الإساءة إلى القائمين عليه، كما أننا مازلنا نواجه محاولات إيران للعبث بأمننا واستقرارنا وسلمنا الأهلي من خلال دعم الجماعات والمليشيات التابعة لها مثل حزب الله الإرهابي وأمثاله من توابع الحرس الثوري الإيراني، وتواصل إيران أيضاً احتلالها للجزر الثلاث التابعة للإمارات العربية المتحدة الشقيقة في الخليج العربي، وترفض المساعي السلمية لحل هذه القضية. فالصورة واضحة أمامكم، ولن تتغير إلا عندما تتغير إيران سياستها الخارجية بشكل شامل، وتتخلى عن سياساتها العدوانية، وتفتح بإيجابية على دولنا، بما يمهّد الطريق لدخول المنطقة لمرحلة جديدة من الاستقرار والتنمية.

السيد الرئيس ،،

تؤكد مملكة البحرين على ضرورة تضافر الجهود لتحقيق هدف إخلاء منطقة الشرق الأوسط بما فيها الخليج العربي من أسلحة الدمار الشامل، ومن بينها السلاح النووي، مع التشديد على حق الدول في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، فالطاقة النووية ما وجدت إلا لخدمة البشر وتحسين حياتهم والارتقاء بأوضاعهم في كافة مناحي الحياة، لا للإضرار بهم أو استخدامها كسلاح فتاك لمحو المدن وقتل الملايين من الأبرياء.

السيد الرئيس ،،

إنّ أمامنا فرصة وإمكانية للتصدي والتغلب على التحديات التي تواجهنا وإبقاء أوطاننا وشعوبنا قوية ومتماسكة، فنحن أبناء منطقة لها من الإسهامات الإنسانية ما لها، وحققت من الإنجازات الحضارية ما حققت، وأسهمت بفعالية في كل ما نراه ونعيشه الآن من تقدم حضاري وإنساني في كافة العلوم والميادين، وما تحقق لها ذلك إلا عندما كان يعيش في ظلها الجميع بكل أمن وأمان بعيداً عن خطوط الأعراق والمذاهب والأديان، وهو ما يجب أن نتمسك به - ونحن نستشرف مسارات المستقبل التي نبتغيها لدولنا وأجيالنا القادمة - لمواصلة هذا العطاء الحضاري الإنساني الكبير الذي نفتخر به. واستذكر هنا ما قاله سيدي حضرة

صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين حفظه الله، واقتبس: "إنّ مملكة البحرين وشعبها يجسدون مبادئ الصداقة والتسامح والاحترام المتبادل والانفتاح على العالم، وكلنا فخر بتنوعنا وتعددنا، وإيماننا الراسخ بأنّ لكل فرد الحق في التمتع بحياة آمنة وكرامة" (انتهى الاقتباس).

إنّ هذه الكلمات التي تتجسد في مملكة البحرين ومواطنيها، تعكس أيضاً - وبكل تأكيد - روح المنطقة وما تتطلع إليه شعوبها، وأختم بالقول إنّ مملكة البحرين ستظل بقيادتها وشعبها الواعي الذي يحتضن محبة وسلام العالم والشعوب قاطبة وفيه لهذه القيم الإنسانية السامية والمبادئ التي تفخر بها منذ القدم، متمسكة بها، مستضيئة بنبراسها أمام المخاطر التي تستهدف أمنها ومنجزاتها؛ من أجل مجتمع آمن ومستقر ينعم فيه الجميع بالأمن والرخاء والازدهار.

وشكرا السيد الرئيس

كلمة الفريق الركن معالي الشيخ راشد بن عبدالله آل خليفة وزير الداخلية مع نخبة من أبناء مملكة البحرين:

هدفنا يتطلب ما هو أكبر من مجرد رد الفعل، وانتصار دولة القانون والمؤسسات يتحقق بتضحيات جسام.

المنامة في 29 سبتمبر 2016م،

يطيب لي بداية أن أرحب بكم، شاكراً تفضلكم بحضور هذا اللقاء الذي سأحدث فيه عن شؤوننا الأمنية الراهنة، إضافة إلى استشراف التحديات الأمنية واستعراض عدد من الخطوات التي نحن بحاجة إلى تطبيقها؛ من أجل تحقيق مستقبل بحريني آمن بإذن الله. وكما تلاحظون فإن الوضع الأمني الدولي يتعرض لاختلال في موازين الأمن والاستقرار، في ظل وجود تحديات مقلقة على الساحة الأمنية في مناطق متعددة من العالم، مما أدى إلى إرباك مشاعر الطمأنينة والإحساس بالأمان بشكل عام. وتعزيز مظاهر الحضور الأمني، إضافة إلى تعديل العديد من الإجراءات والقوانين ذات العلاقة بالنواحي الأمنية. أما عند الحديث عن الأوضاع الأمنية الداخلية أستطيع أن أقول بأننا وضعنا خلفنا حقبة أمنية صعبة. لننتقل إلى مرحلة أمنية أكثر وضوحاً، مفاجأتها الأمنية محدودة التأثير. وبمعنى آخر فإن المشهد الأمني الداخلي أصبح واضحاً أكثر من أي فترة مضت، ولكن لكل مرحلة تحدياتها. فقد كانت هناك محاولات لاستدراج رجال الأمن وبأشكال وأساليب مختلفة ومؤثرة؛ من أجل انفلات زمام ضبط الموقف، ولكن هدفنا كان يتطلب ما هو أكبر من مجرد رد الفعل فإن انتصار دولة القانون والمؤسسات يتحقق بتضحيات جسام، وكنا نرى الحل وما يحتاجه ذلك من وقت لتحقيق الاستقرار بشكل عام. أما بالنسبة للإجراءات الأمنية التي تم اتخاذها في الفترة الأخيرة، فإنها ليست وليدة الساعة، والأمر هو أن الدولة تستكمل خطوات وإجراءات تحقيق الأمن والاستقرار ودفع عجلة التطور والإصلاح في إطار الوحدة الوطنية، وإن ما تم اتخاذه من إجراءات قانونية ضد المؤسسات والأشخاص مؤخراً ليست عملية استهدافية انتقامية كما فسرها البعض، أو إجراءات ضد طائفة معينة. إنها في الواقع نتيجة ما قادت إليه التحريات الأمنية من خلال إجراءات عمل مهنية أمنية استمرت لعدة سنوات. وإننا مستمرون في معالجة ما تبقى من البؤر المخلة بالأمن الوطني التي من شأنها التأثير على أمننا في المستقبل، وإن القانون يأخذ مجراه.

لقد كانت هناك ردود فعل سلبية متسعة في الخارج على بعض الإجراءات الأمنية الداخلية، وكأنهم يريدون منا أن نترك الحبل على الغارب، وبرأيي بأنها كانت مواقف منحازة لا تعكس تحري الدقة في معلوماتها أو أنها كانت وليدة قناعات ومواقف بنيت أساساً على أثر تفاهات وتواصل مع الأشخاص الذين كانوا يعملون بشكل مخالف ضد الدولة. وقد لاحظنا العديد من الإجراءات التي اتخذتها بعض الدول لضمان أمنها

واستقرارها، وفي المقابل لاحظنا أيضاً تفهماً لتلك الإجراءات بل وعروضاً لتقديم المساعدة من أجل ضمان المثلول أمام العدالة لمن خالفوا القانون وحاولوا الانقلاب على الدولة.

الحضور الكريم، إن من أهم الضمانات الأساسية للأمن حماية مكتسباتنا السياسية والتي يتصدرها المشروع الإصلاحي لسيدى حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه، هذا المشروع الذى حاول البعض عرقلته، والسؤال: لماذا؟ كونه مبادرة وطنية ليست مستوردة من الخارج، ولم تخضع إلى ولاءات خارجية. إن نجاح هذا المشروع الإصلاحي يرتكز على الجهود البحرينية المخلصة التي تقدم المصلحة الوطنية على أي مصلحة فئوية كانت أو خارجية، ولله الحمد فإن برنامج الإصلاح اليوم يستند إلى القاعدة الوطنية الأكثر صلابة وثقة؛ من أجل العمل على تحقيق أهدافه وتطلعاته الراهنة والمستقبلية. وإنني أؤكد هنا بأن كل من كان له علاقة بمحاولات إسقاط النظام والانقلاب على الشرعية، لا يمكن أن يكون ضمن الكوادر السياسية القادمة، ولا مكان له في مستقبلنا السياسي. إن ما يجعلني أركز على هذا الأمر السياسي في هذا اللقاء هو لأن السبب الرئيسي للاضطرابات الأمنية التي مرت بها البلاد كان يرجع إلى ذلك الموقف الفئوي السياسي الذي جاء لفرض هيمنته على الساحة باسم الشعب. الأمر المهم هو أن هناك جهوداً أمنية مخلصّة تصون الأمن في البحرين، وأشكر كل من ساهم في ذلك، وأجد نفسي ملزماً أن أخصّ معكم وعنكم بالشكر والثناء لمصايينا من رجال الأمن المخلصين، وأترحم على شهدائنا الأبرار، مقدراً بعظيم الامتنان جهود الرجال الأوفياء الذين يؤدون واجبهم، ويسهرون على راحة الناس وأمنهم على الدوام، محافظين على التزامهم وكفاءتهم وانضباطهم في كل مواقع المسؤولية.

الحضور الكريم، قبل أن ننتقل للحديث عن المستقبل واستعراض بعض الحقائق عن موقفنا الأمني. أنتهز هذه الفرصة لكي ألقى الضوء على الملتقى الحكومي 2016م الذي عُقد تحت رعاية كريمة من صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء الموقر، حفظه الله ورعاه، وذلك من خلال الأرقام والإحصائيات الإيجابية التي تضمنتها كلمة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد الأمين، نائب القائد الأعلى، النائب الأول لرئيس الوزراء حفظه الله ورعاه والتي عززت الثقة في الأداء الحكومي، وكانت دافعاً ملموساً نحو مزيد من العطاء وتعزيز الاستقرار وتحويل المشهد الإعلامي؛ للتركيز على نمو المستقبل الاقتصادي لمملكة البحرين. فمؤشرات النمو في الناتج المحلي والزيادة في عدد النزلاء بالفنادق وارتفاع إصدار التأشيرات، وكذلك تصاريح الإنشاءات وإصدار السجلات التجارية تعكس بوضوح ما حدث من تطور ونمو بعد أحداث 2011م، وحتى اليوم والتي كان لها الأثر الأكبر في النجاح المميز والباهر الذى عكسه الملتقى الحكومي. والآن دعونا ننتقل للتعرف على بعض إحصائيات الموقف الأمني لنفس الفترة تقريباً. ولكن أول إحصائية نبينها هي معلومات التزايد السكاني، حيث يشير الوضع الطبيعي إلى أنه من المفترض وجود علاقة طردية بين عدد السكان وعدد القضايا، إلا أنه ولله الحمد نلاحظ استقرار في معدلات الجريمة بشكل عام، بل هناك انخفاض في بعض الحالات على سبيل المثال جرائم السرقة والتي كانت بعام 2008م حوالي (10.300) جريمة انخفضت في عام 2014م لتكون حوالي (8.300) جريمة، كما أننا نلاحظ ثباتاً

في قضايا المخدرات خلال السنوات الماضية، كما تجدون أن هناك انخفاضاً في قضايا الاحتيال في عام 2014م عنها في عام 2007م. فقد كان واضحاً بأنه في الوقت الذي ارتفعت فيه مؤشرات النمو والنجاح كان خلف هذه الصورة تدنُّ وانخفاض في معدلات الجريمة ومخالفة القانون وهذا ما يؤكد تلازم العلاقة بين التنمية الاقتصادية والوضع الأمني، فالأمن هو مظلة النهوض والتقدم والتنمية والرخاء والنماء.

الحضور الكريم، المستقبل: الآن دعونا نركز على بعض التحديات الأمنية المستقبلية؛ من أجل مستقبل آمن فإننا اليوم نعمل من خلال رؤية أمنية استشرافية على ضوء الافتراضات الأمنية المبنية على المعطيات والمعلومات المتاحة، ويمكن في هذا الشأن الإشارة إلى عدد من التحديات التي نتعامل معها والتي يعتبر بعضها تحديات أمنية مستمرة. الأمر الأول هو موضوع الطائفية، فهل يمكن أن نترك تهديداً مثل التطرف الطائفي والكرهية إرثاً لأبنائنا، وكأننا نعمل بمقولة (فرق تسد) إنها برأيي نظرة استعمارية، وليست بأي حال من الأحوال نظرة وطنية، وأنا شخصياً لا أؤمن بها على حساب الهوية الوطنية، ويبقى تماسك النسيج الاجتماعي في الوطن يمثل حصانة ودرعاً واقعياً أمام أي تدخلات خارجية من شأنها أن تنال من أمن الوطن واستقراره والمجتمع البحريني، من خلال إرثه الحضاري وثقافته، وله الدور الأكبر في تقوية هذا النسيج وتعزيز وحدته الوطنية.

التطرف: أمّا بالنسبة لموضوع التطرف، فهل من الممكن ألا نواجه خطر التطرف وانتشاره في المجتمع حيث إنه كلما زاد الأمر تطرفاً زاد الحل تعقيداً؛ باعتباره خطراً بالغاً يتم مواجهته من قبل مختلف الدول من خلال العمل على تجفيف منابعه ومواجهة فكره المتطرف بالفكر المستنير والمناصرة القوية، وإننا نتعاون مع وزارة الداخلية بالملكة العربية السعودية الشقيقة على إثر تجربتهم الناجحة في برنامج المناصرة.

مكافحة الإرهاب، وعند الحديث عن تهديد الإرهاب، فإن هذا التحدي، أصبح يزداد ويتسع في العالم أجمع، ونحن ملتزمون دولياً بالتعاون في مكافحة الإرهاب، ولدينا تنسيق مع إخواننا في دول مجلس التعاون في إطار الاتفاقية الأمنية، وكذلك من خلال الاتصالات وتبادل المعلومات الخاصة بالإرهاب، وهناك تمارين أمنية على مستويات مختلفة، وتنسيق بين الأجهزة الأمنية لتطوير قدراتنا الأمنية في مكافحة الإرهاب.

التهديد الإيراني، ولا يمكن أن ننسى التهديد الذي تمثله إيران على أمننا الداخلي فقد باتت التدخلات الإيرانية أكثر صراحة ووضوحاً من خلال التصريحات المعادية لكبار المسؤولين الإيرانيين تجاه البحرين والتي تتعمد اللعب على الوتر الديني الطائفي، فقد بلغت هذه التصريحات من يناير إلى أغسطس 2016م فقط حوالي (124) تصريحاً، ناهيك عن إيواء المطلوبين وعمليات التخطيط والتحريض والتدريب وعمليات التهريب للأسلحة والمتفجرات، وما يحتاجه ذلك من تمويل. وهذا يقودنا إلى وضع المزيد من الضوابط في التعامل مع إيران بشكل عام من خلال اتخاذ التدابير اللازمة للحد من التدخل في الشؤون الداخلية الأمنية؛ فنحن دولة ذات سيادة ولديها القوانين والأنظمة والثقافة التي يجب أن تحترم مثلما نحترم سيادة الآخرين، وعلى إيران أن تظهر الالتزام المطلوب بعدم التدخل في شؤوننا الداخلية واحترام سيادتنا.

المخدرات، كما أن مكافحة المخدرات تعتبر هدفاً رئيسياً نتعامل معه بشكل مستمر، نظراً لازدياد ما هو معروض بالمنطقة وبأشكال مختلفة من حبوب وغيرها، إضافة إلى المخدرات بأشكالها الجديدة كالمخدرات الرقمية؛ الأمر الذي يؤكد أهمية تفعيل وتطوير الاستراتيجية الوطنية لمواجهة المخدرات، والعمل على تكثيف التعاون الدولي في هذا الشأن، علماً بأننا قد بدأنا في توعية النشء لدينا من خلال برنامج مكافحة العنف والإدمان (معاً) والذي بدأ منذ عام 2011م حيث استفاد منه حوالي (68000) من الطلبة، وأصبح يغطي حوالي (40%) من مدارس البحرين، وما زال البرنامج مستمراً، ويقوم على تنفيذه أفراد شرطة المجتمع، وبإشراف اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات.

الجرائم الإلكترونية، إن انتشار الجرائم الإلكترونية في ظل التقدم التكنولوجي الذي بات يشهده العالم، يفرض علينا تحدياً مهماً، يستوجب التعامل معه بتطوير القدرات الوطنية وسن التشريعات التي تدعم الحفاظ على أمن المعلومات والافراد. وفي السنوات الأخيرة تم استحداث تنظيم أمني بالوزارة للتعامل مع هذا الخطر، ومعظم العاملين بهذا التنظيم هم من شبابنا المتعلم، كما أن الجهود مستمرة لزيادة القدرات في هذا الاختصاص، من خلال التعاون مع الدول الشقيقة والصديقة والمؤسسات الخاصة في هذا الشأن.

التهديد النووي والإشعاعي، وعلى مستوى التهديد النووي وخاصة التلوث الكيماوي يظل هذا الخطر قائماً في ظل احتمالية وقوع كارثة تسرب كيماوي وبيئي من أي مفاعل نووي بالمنطقة، في ظل وجود مفاعل نووي في بوشهر وانتشار المحطات التي تعمل بالطاقة النووية في المنطقة، وهذا الأمر يحتم علينا زيادة الوعي والتعامل معه بالجدية اللازمة؛ من أجل حماية المجتمع من أية تأثيرات قد تنتج عن أي تسرب لا سمح الله، وعليه فقد تم التواصل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ من أجل إعداد خطة وطنية للأمن النووي ومراجعة خطة الطوارئ الإشعاعية، كما أننا نعمل على تطوير قدرات الدفاع المدني بالتعاون مع الدول المتقدمة في هذا المجال.

حقوق الإنسان، أصبح هذا الأمر يشكل منبر اتهام وسبباً للتدخل في شؤون الدول من خلال هذا الهدف الإنساني دون تحري الدقة، ويجب أن يعرف الحقوقيون، إننا مؤمنون، نخاف الله، ومن يخاف الله، لا يظلم الناس، بل يكون لهم نصيراً ومعيناً، فقد ورثنا حب الناس واحترامهم من أهلنا وورثنا منهم أيضاً، الولاء والتضحية والوطنية والعروبة وحماية الناس حتى من أنفسهم. ونحن ولله الحمد في مملكة البحرين لدينا من المؤسسات الحقوقية المستقلة التي نفتخر بها مثل المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والأمانة العامة للتظلمات ومفوضية حقوق السجناء والمحتجزين ووحدة التحقيق الخاصة بالنيابة العامة، وهذه خطوات نتحدث عن نفسها، ومن المفترض أن تكون محل إشادة وتقدير.

المحافظة على النظام، إن علامات الفوضى كانت من أهم مساوئ الفترة الماضية، علماً بأنه من أهم عناصر النجاح لأي بلد هو احترام القانون، والمحافظة على النظام العام، وهو الأمر الذي سنسعى للتركيز عليه في الفترة القادمة مراهنين على ثقافة أهل البلد والتزامهم وتعاونهم وعلى سن القوانين المنظمة لذلك.

الحضور الكريم، استكمالاً لهذا اللقاء الطيب وفي إطار الشراكة المجتمعية فإننا سنعمل على تخصيص يوم تجتمع فيه القيادات الأمنية بالوزارة مع مختلف أطراف المجتمع؛ لبحث كافة المواضيع المتعلقة بالشأن الأمني.

وختاماً فإنني أتوجه بالشكر لرب العالمين الذي مكّننا بأن نجتمع في ظل ظروف مؤشرات تبعث على الاطمئنان، وما يمنحنا هذا الأمر من ثقة على مواصلة الطريق لإنجاز ما هو مطلوب منا لتجاوز التحديات التي أمامنا، من خلال تضافر جهود الجميع في ظل قيادة سيدي حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى - حفظه الله ورعاه. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

قواعد وإجراءات النشر في الدورية

أولاً: ترحب دورية "دراسات" بنشر الإسهامات البحثية لجميع الأكاديميين وأساتذة الجامعات والباحثين المتخصصين في المجالات السياسية والدولية والاقتصادية والأمنية والطاقة، والفضاء الرقمي، وتقبل الدراسات والتقارير باللغتين العربية والإنجليزية، مع توافر الشروط والضوابط التالية:

أ. أن تتسم بالجدة والأصالة العلمية والموضوعية، وألا تكون قد سبق نشرها، كلياً أو جزئياً، ورقياً أو إلكترونياً، وألا تكون مرشحة للنشر في الوقت نفسه في وسائل نشر أخرى.

ب. يوضح الباحث إن كان بحثه ملكاً لجهة بحثية أو أكاديمية معينة، وفي هذه الحالة فإنه لا بد من الحصول على موافقة تلك الجهة.

ت. التقيّد بمنهج علمي دقيق، وتتوفر فيها شروط البحث العلمي المعتمد على الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث والدراسات الأكاديمية، والالتزام بقواعد توثيق المصادر والمراجع وفقاً لأسلوب التوثيق العلمي المعتمد.

ث. أن تدرج المادة ضمن مجالات اهتمام المركز، وأن تقدّم إضافة علمية أصيلة في موضوع الدراسة.

ج. أن تلتزم الدقة والسلامة اللغوية، وألا تزيد عن (4000) كلمة، بما فيها الهوامش والمصادر والمراجع، وأن تكون مطبوعة إلكترونياً.

ح. يرفق مع الدراسة أو التقرير ملخص تنفيذي لا يزيد عن (250) كلمة، باللغة العربية وآخر باللغة الإنجليزية، يتضمن أهداف الدراسة أو التقرير والنتائج.

خ. تجري هيئة تحرير الدورية التقويم الأولي للعمل، على أن يلتزم المؤلف بإجراء أي تعديلات قد تطلبها هيئة التحرير من أجل إجازة البحث أو الدراسة للنشر في الدورية.

د. يلتزم مدير التحرير بإخطار الباحثين بتلقي أعمالهم في غضون أسبوعين من تلقّيها، كما يلتزم إبلاغ المؤلف بقرار صلاحية العمل للنشر من عدمه خلال شهرين على الأكثر من تاريخ تسلّم العمل.

ذ. يلتزم المؤلف بدفع كافة النفقات المالية المترتبة على إجراءات التحكيم في حالة طلبه سحب العمل وعدم رغبته بمتابعة إجراءات النشر.

ر. في حال الموافقة بشكل نهائي على النشر، تؤول حقوق النشر كافة تلقائياً إلى الدورية.

ثانياً: ترحب الدورية بنشر مراجعات الكتب العربية والأجنبية، على أن تتوافر في المادة المقدمة للنشر الشروط التالية:

- أ. لا يزيد عرض الكتاب الواحد عن 1000 كلمة.
- ب. يشترط أن يكون تاريخ إصدار الكتاب في العامين الأخيرين.
- ت. أن يندرج موضوع الكتاب ضمن مجالات اهتمام المركز، وأن يقدم العرض إضافة نوعية في هذا الشأن.
- ث. يلتزم الموضوعية، وتناول أبرز محتويات الكتاب برؤية تحريرية متوازنة، ولغة عربية رصينة وسليمة.
- ج. ألا تكون المادة المقدمة قد سبق نشرها، ورقياً أو إلكترونياً، وألا تكون مقدمة في الوقت نفسه إلى وسائل نشر أخرى.
- ح. يرفق مع المادة صورة واضحة لغلاف الكتاب، بالإضافة إلى البيانات الأساسية للكتاب (العنوان، اسم المؤلف، تاريخ النشر، الناشر، عدد الصفحات، الرقم الدولي المعياري للكتاب).

ثالثاً: قواعد عامة:

- أ. تلتزم الدورية حزمة من المبادئ في تقويم المواد المرشحة للنشر، أبرزها رفض أي أعمال قائمة على الإساءة إلى الأديان أو الثقافات، واحترام حقوق الملكية الفكرية، ونبذ أي ممارسات من شأنها الإساءة إلى البحث العلمي.
- ب. تترقب الدورية من الأكاديميين والباحثين والمتخصصين إرسال سيرة ذاتية مختصرة تتضمن الخلفية العلمية، وأبرز الأعمال المنشورة، ووسائل الاتصال الشخصية.
- ت. تحتفظ الدورية بحق إجراء تعديلات في الصياغة التحريرية للمادة المقدمة، حسب مقتضيات النشر، على ألا تؤثر هذه التعديلات في محتوى النص.
- ث. تقدم الدورية خمس نسخ من العدد لكل مؤلف مشارك في العدد.

رابعاً: الهوامش والمراجع:

يتبع في كتابة الهوامش والمصادر والمراجع الأسلوب التالي:

الكتب	(رقم الهامش). اسم المؤلف، عنوان الكتاب (مكان النشر: اسم الناشر، سنة النشر)، رقم الصفحة.
البحوث المنشورة في كتب	(رقم الهامش). اسم المؤلف، "عنوان البحث" في عنوان الكتاب، اسم المحرر (مكان النشر: اسم الناشر، سنة النشر)، رقم الصفحة.
الدوريات العلمية	(رقم الهامش). اسم المؤلف، "عنوان البحث" اسم الدورية رقم المجلد، رقم العدد، (تاريخ سنة النشر)، رقم الصفحة.
الصحف	(رقم الهامش). اسم المؤلف، "عنوان المقال أو التقرير"، اسم الصحيفة، تاريخ النشر، قسم النشر، الطبعة.
الأوراق العلمية المقدمة في المؤتمرات والمحاضرات	(رقم الهامش). اسم المؤلف، "عنوان الورقة" (عنوان المؤتمر، الجهة المنظمة للمؤتمر، مكان انعقاده، تاريخ انعقاده).
الرسائل الجامعية	(رقم الهامش). اسم المؤلف، "عنوان الرسالة" (الدرجة ماجستير أو دكتوراه، اسم الجامعة، السنة)، الصفحة.
الموسوعات	(رقم الهامش). اسم الموسوعة، اسم المحرر (مكان النشر: اسم الناشر، سنة النشر)، اختصار "عنوان البحث".
الوثائق الرسمية	(رقم الهامش). الجهة الحكومية الصادرة للوثيقة، عنوان الوثيقة، اسم المؤلف، رقم النشر (مكان النشر: الناشر، تاريخ النشر)، أرقام الصفحات.
المصادر الإلكترونية	(رقم الهامش). اسم المؤلف، "عنوان المرجع"، صاحب الموقع، الرابط أو الوصلة الالكترونية الكاملة على الانترنت (تاريخ دخول الموقع).

المصادر والمراجع:

الكتب	اسم العائلة للمؤلف، الاسم الأول للمؤلف، العنوان. مكان النشر: الناشر، تاريخ النشر.
البحوث المنشورة في كتب	اسم العائلة للمؤلف، الاسم الأول للمؤلف. "العنوان". في عنوان الكتاب، اسم المحرر الكامل، الصفحات. مكان النشر: الناشر، تاريخ النشر.
الدوريات العلمية	اسم العائلة للمؤلف، الاسم الأول للمؤلف. "عنوان المقال". اسم الدورية (رقم المجلد، العدد)، تاريخ النشر : الصفحات.

الصحف	اسم العائلة للمؤلف، الاسم الأول للمؤلف. "عنوان المقال". اسم الصحيفة تاريخ النشر، القسم، الطبعة.
الأوراق العلمية المقدمة في المؤتمرات والمحاضرات	اسم العائلة للمؤلف، الاسم الأول للمؤلف. "عنوان الورقة". عنوان المؤتمر، الجهة المنظمة، مكان انعقاده، تاريخ انعقاده.
الرسائل الجامعية	اسم العائلة للمؤلف، الاسم الأول للمؤلف. "عنوان الرسالة". الدرجة ماجستير أو دكتوراه، اسم الجامعة، سنة الإجازة
الموسوعات	اسم العائلة لمؤلف البحث المنشور داخل الموسوعة، الاسم الأول للمؤلف. اسم الموسوعة، مكان النشر: اسم الناشر. سنة النشر.
الوثائق الرسمية	الجهة الحكومية الصادرة للوثيقة. اسم الوثيقة، اسم المؤلف. رقم النشر. مكان النشر: الناشر، تاريخ النشر.
المصادر الإلكترونية	اسم المؤلف. "عنوان المرجع"، صاحب الموقع، الرابط أو الوصلة الإلكترونية الكاملة على الإنترنت.

خامساً: قواعد الاستكتاب للدورية:

- أ. يُشترط في الاستكتاب أن يتناول موضوعات ذات العلاقة بأولويات الدورية، وتهتم المنطقة، وتنسجم مع أهداف المركز.
- ب. يكون اقتراح موضوعات الاستكتاب من قبل هيئة التحرير، كما يجوز أن يتقدم بها المستكتب لمدير التحرير، وفي الحالتين يكون إقرارها من قبل هيئة التحرير.
- ت. يقدم المؤلف إقراراً لمدير التحرير بعدم سبق نشر البحث، أو أجزاء مهمة منه، وعدم تقديمه للنشر إلى جهة أخرى.
- ث. يُبرم بالاستكتاب عقد بين المركز والمؤلف يتضمن حقوق الطرفين وواجباتهما.
- ج. صرف مكافأة المؤلف بعد التحكيم، كما هو موضح بعقد الاستكتاب.
- ح. يلتزم المؤلف بالقواعد والأصول العلمية المذكورة في اللائحة التنفيذية.
- خ. يُرفق بالعمل ملخصان، أحدهما باللغة العربية، والآخر باللغة الإنجليزية.
- د. الأعمال المستكتبة تخضع للتحكيم العلمي وفقاً للقواعد المذكورة في اللائحة التنفيذية.
- ذ. يحتفظ المركز بحقوق النشر والتوزيع للمادة المستكتبة لمدة (5) سنوات من تاريخ نشره.
- ر. يُطبع الاستكتاب ضمن أعداد الدورية.

سادساً: الإسهامات البحثية:

- أ. ترحب دورية "دراسات" بإسهامات المؤلفين في الشأن البحريني والخليجي والعربي.
- ب. جميع الآراء الواردة في هذه الدورية تعبر عن وجهة نظر أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الدورية أو مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة.
- ت. لا تلتزم الدورية بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.
- ث. جميع حقوق النشر والتوزيع محفوظة للدورية.
- ج. لا يسمح بإعادة نشر الأعمال المنشورة في الدورية "تقليدياً أو إلكترونياً" دون الحصول على إذن خطي مسبق من الدورية.

سابعاً: الاشتراك السنوي

يرسل طلب الاشتراك الى عنوان الدورية باسم مدير التحرير بمركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة.

ثامناً: الإعلانات والمراسلات:

للإعلان في الدورية يمكن الاتصال الإلكتروني المباشر بمدير التحرير على العنوان التالي

aaljar@derasat.org.bh

توجه جميع المراسلات الخاصة بالدورية إلى مدير تحرير دورية "دراسات" على البريد الإلكتروني الخاص بالدورية، StrategicJournal@derasat.org.bh.

أو العنوان البريدي الآتي:

دورية "دراسات"

مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة

ص. ب. 496 ، المنامة، مملكة البحرين

هاتف: 17752778 - 00973 - فاكس: 17754678 - 00973



مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة
Bahrain Center for Strategic, International and Energy Studies

www.derasat.org.bh

T: (+973) 17 754 757

F: (+973) 17 754 678

P.O.BOX:

496, Manama, Kingdom of Bahrain

www.derasat.org.bh